الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية

والرد على المفوضة والمشبهة والجهمية

جمع
أبي عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان
عفا الله عنه

دار الأمر الأول

الاحتجاج بالآثار السلفية
على
إثبات الصفات الإلهية
والرد على
المفوضة والمشبهة والجهمية

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية

والرد على: المفوضة والمشبهة والجهمية

جمع

أبي عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان

عفا الله عنه

دار الأمر الأول

ح دار الأمر الأول للنشر والتوزيع/ ١٤٣٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
آل حمدان، عادل بن عبدالله
الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية والرد على المفوضة والمشبهة والجهمية/ عادل بن عبدالله آل حمدان جدة ١٤٣١هـ
٥١٠ ص ؛ ١٤×٢٠ سم
ردمك: ٠-٤٦٤٣-٦٠٣-٩٧٨
١- الألوهية ٢- الأسماء والصفات ٣- العقيدة الإسلامية
ديوي ٢٤١ ١٤٣١/٢٢٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣١/٢٢٩٦
ردمك: ٠-٤٦٤٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ

دار الأمر الأول للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الرياض
المركز الرئيسي - طريق الرياض الدائري الشرقي بين مخرجي ١٤و١٥
شرق مصلحة الزكاة - شارع الزبير بن العوام
هاتف وفاكس: (٠١/٤٩٣٤٥٥٥) و(٠١/٤٩٣٩١٧٦)
البريد الأكتروني:
alamralawal١@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمدَ لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونَعوذُ بالله من شُرورِ أنفُسِنا ومن سَيئاتِ أعمالنا، من يهدِهِ الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلَل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لاَ شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فإن خيرَ العُلومِ وأشرفها هو علمُ التَّوحيد لتعلُّقِهِ بالله تبارك وتعالى.

وأفضل مراتب الجهاد هو الذَّبُّ عن جَنابِ التَّوحيد والعقيدة السَّلفية الصَّحيحة، وتصفيتها من شَوائبِ البدعِ والدَّخَن الباطل.

وبين يديك بيان لعقيدةِ السَّلف الصَّالح أهل السُّنَّة والأثر في بابٍ عظيمٍ مِن أبوابِ الاعتقاد؛ ألا وهو بابُ إثباتِ صِفاتِ الرَّبِّ عزَّ وجلَّ على ما يليق به سُبحانه وتعالى من غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ.

فإن النَّاسَ قد اختلفوا وافترقوا في بابِ الإيمانِ بنُصوصِ صِفاتِ الرَّبِّ عزَّ وجلَّ ما بين: مُثبتٍ، ومُؤوِّلٍ، ومُفوِّضٍ، ومُكيِّفٍ، ومُنكرٍ.

وكان مِن أكثرِ الفِرقِ انتشارًا بين أقطارِ المسلمين: مذهبُ أهلِ التَّأويل القائم على تعطيلِ نُصوص صِفاتِ الرَّبِّ ﷻ عن حقيقتها اللائقة بالله تعالى !!

وأصبحَ هذا المذهب هو السَّاري في كثيرٍ من الأمصارِ، وأصبحت كُتب أهل التَّأويل والتَّحريف هي التي تُدرَّس لأبناءِ المسلمين في كثيرٍ من المدارسِ والجامعات !!

ومن تلك الكُتُبِ:

١ - «العقائد النَّسفية» بشروحها وحواشيها، وما فيها من الجدل العقيم حول ألفاظ متنها، وحول ما يُريده المؤلّف مِنها كأنّها ألفاظها وحيٌ من عند الله تعالى !! فيمضي الطَّالبُ في دِراسةِ ألفاظها، وما يخرج من ذلك إلَّا بالقيلِ والقال، والجدل الذي يُبعدُ عن معرفة الله تعالى وأسمائه وصفاته.

فتمضي عليه السَّنَة وهو لم ينقضِ مِن فَهْمِ الفقرة الأولى من فقرات هذا الكتاب !!

٢ - وأمّا الكتاب الثَّاني:

فهو كتاب: «جوهرة التَّوحيد» للقَّاني، وشرحه للبيجوري.

وهذا الكتاب وشَرحه مُناقض تمامًا لِما كان عليه السَّلف الصَّالح في أبواب الاعتقاد فقد جَمَعَ: إرجاء الجهميّة في الإيمان، والجبر في القدر، وقول الجهميّة في الأسماء والصِّفات، والقول بخلق القرآن، ونفي الحكمة والتَّعليل في أفعال الله تعالى وأحكامه، والدَّعوة إلى عبادة القبور، والقول بوحدة الوجود، وغيرها من الضّلالات !!

[انظر في ذلك كتاب: «الرَّدّ الأثري المُفيد على البيجوري في شرح جوهرة التوحيد»].

فالله المستعان على غُربة هذا الزَّمان، وقلّةِ السَّالكين فيه سَبيل السَّلف الصَّالح، أهل السُّنّة والأثر، ورحمة الله على الإمام عبدالله بن المبارك إذ يقول في القرن الثاني من الهجرة: (اعلم أي أخي أن الموتَ اليومَ كرامةٌ لكُلِّ مُسلم لقي الله على السُّنّة، فإنّا لله وإنّا إليه رَاجِعون، فإلى الله نشكو وحشتنا، وذهاب الإخوان، وقِلّة الأعوانِ، وظُهور البدع، وإلى الله نشكو عظيم ما حَلَّ بهذه

الأُمّة مِن ذَهابِ العُلماء وأهل السُّنّة، وظُهور البِدع). [«البدع» لابن وضاح (٩٧)]

وبعد: فقد أحببتُ أن أُبيّن في هذا الكتاب اعتقاد السَّلف الصَّالح، ومن اقتفى أثرهم من أهلِ الحديثِ والأثرِ أهل السُّنّة والجماعة في بابِ: (صفات الرَّبِّ تعالى)؛ حتَّى يرى الذي في قلبه مَرضٌ، أو شَكٌّ، أو جَهلٌ أنَّ اللهَ تعالى قد هدى أهل السُّنّة والجماعة مِن بين سَائر الفِرقِ للحقِّ، «فلم يتلوَّثوا بشَيءٍ من أوضارِ هذه الفِرق وأدناسها، وأثبتوا لله حقائق الأسماءِ والصِّفاتِ، ونفوا عنه مُماثلة المخلوقات، فكان مذهبهم مذهبًا بين مَذهبين، وهُدى بينَ ضَلالتين، خرج مِن بين مذاهب المعطِّلين، والمُخيِّلين، والمُجهِّلين، والمُشبِّهين، كما خرجَ اللَّبنُ مِن بين فَرثٍ وَدَمٍ لبنًا خَالصًا سَائغًا للشَّاربين». [«الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٢٥)]

واعلم - وفقك الله لاتباع السُّنّة - أني سَأسلك في غالبِ كتابي هذا طريقة أهل الحديث والأثر في التبويب والاستدلال بالكتابِ والسُّنّةِ وآثار سلف الأمّة من الصَّحابة والتابعين لهم بإحسان وممن سَارَ على طريقتِهم، واقتفى أثرهم من المتأخِّرين.

- قال أبو المظفر السَّمعاني (٤٨٩هـ) رحمه الله في [«الانتصار لأهل الحديث» (ص٤٤)]: أبى اللهُ أن يكون الحقَّ والعقيدة الصَّحيحة إلَّا مع أهل الحديث؛ لأنَّهم أخذوا دينهم وعقائدهم خَلفًا عن سَلفٍ، وقرنًا عن قَرنٍ، بإسنادٍ مُتّصلٍ إلى أن انتهوا إلى التّابعين، وأخذ التّابعون من أصحاب النبي ﷺ، ولا طَريقَ إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ النّاس من الدِّين المستقيم، والصِّراط القويم إلَّا هذا الطَّريق الذي سلكه أصحاب الحديث. اهـ

وأما الخوض فيما أحدثه أهل الكلامِ مِن مَسائل وآراء مُحدثة فسأبتعد عنها

ما استطعت، فإنّها لا تزيد أبواب الاعتقاد إلّا تعقيدًا وصُعوبة مما جعلت كثيرًا من طلبةِ العِلم يعرضون عن تعلّم هذا العلم وتدارسه وتدريسه.

واعلم أن مِن أعظمِ أسباب مَن ضلَّ في أبواب السُّنة والاعتقاد من أهل الكلام وغيرهم ممن ينتسب إلى السُّنّة: هو إعراضهم عن طريقةِ السّلف الأوائل في الاستدلال، ودخولهم في عِلمِ الكلامِ المحدَث، والنَّظر في مُصنّفاتهم التي أجمع أهل السُّنّة على النَّهي عن تعلمها، والنّظر فيها.

قال ابن تيمية رحمه الله في [«الحموية» (ص ٢١٦)]: إن الضَّلال والتَّهوك إنّما استولى على كثيرٍ من المتأخِّرين: بنبذهم كتابَ الله ورَاء ظهورهم، وإعراضهم عمّا بعث الله به محمدًا ﷺ من البيّنات والهُدى، وتركهم البحث عن طريقةِ السَّابقين والتَّابعين، والتِّماسهم عِلم معرفة الله ممن لم يعرف الله تعالى. اهـ

وقال الشَّيخُ عبداللطيف بن عبدالرحمن رحمه الله في [«الدرر السنية» (٣/ ٢٨٨)]: فالواجب على من له نهمة في الخير، وطلب العلم: أن يبحث عن مذاهب السَّلف، وأقوالهم في هذا الأصل العظيم [يعني: التوحيد]، الذي قد يكفر الإنسان بالغلطِ فيه، ويعرف مذاهب النَّاس في مثل ذلك، وأن يطلب العلم من مَعدنه ومشكاته، وهو ما جاء به محمد ﷺ من الكتاب، والحكمة، وما كان عليه سلف الأُمّة .. فإذا وُفِّقَ العبد لهذا، وبحث عن تفاسير السَّلف، وأئمة الهُدى، ورُزِقَ مع ذلك مُعلمًا من أهل السُّنّة؛ فقد احتضنته السَّعادة، ونزلت به أسباب التوفيق والسِّيادة، وإن كان نظر العبد وميله إلى كلام اليونان، وأهل المنطق والكلام، ومشائخه مِن أهلِ البدعة والجدل، فقد احتوشته أسباب الشّقاوة، ونزلت وحَلَّت قريبًا من دارِهِ موجبات الطرد عن مائدة الرَّبّ وكتابه، ومن

عدم العلم، فليبتهل إلى مُعلّم إبراهيم في أن يهديه صراطه المستقيم. اهـ

وبعد؛ فقد جمعت في كتابي هذا ما وقفت عليه من كلام السَّلفِ الصَّالح ومن تبعهم من أهل السُّنّة في أبواب صِفات الله تعالى، ثُم قسمتها إلى قسمين:

* *القسم الأول:*

جمعتُ فيه كلام أهل السُّنّة في أبواب ومَباحث الصِّفات؛ ومن ذلك:

١- بيان العلاقة بين توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصِّفات، وأنَّه لا يتمّ أحدهما إلَّا بتحقيق الآخر، وأن من وقع في مُخالفات في الأسماءِ والصِّفات فلا يخلوا غالبًا مِن الوقوع في مُخالفات في توحيد العبادة.

٢- طريق أهل السُّنّة في إثبات صفات الله تعالى.

٣- إمرار صفات الله تعالى كما جاءت بلا كيف.

٤- إجماعهم على مسائل الاعتقاد، وإنكارهم على من أجاز الاجتهاد فيها.

٥- شِدة إنكارهم على المعطلة، والتَّحذيرِ منهم بأسمائهم، ومن مُصنَّفاتهم.

٦- إجماعهم على تحريم عِلم الكلامِ، والتحذير مِنه، ومن الدُّخول فيه.

* *القسم الثاني:*

وجمعتُ فيه أقوال أهل السُّنّة في مُعطِّلة الصِّفات على أنواعهم مِن مُعطل، أو مُفوِّض، أو مُؤوِّل، ومِن ذلك:

١- أهم أصول أهل التَّعطيلِ التي سَاروا عليها في تعطيلِ الصِّفات.

٢- التعريف بالمفوِّضة والرَّدّ عليهم، وذكرِ نماذج من التفويض المبتدع،

ليكون السُّنّي منها ومن أمثالها على حَذر.

٣- التعريف بأهل التّأويل، وجمع كلام أهل العلم في الرَّدِّ عليهم، وذِكرِ نماذج من التأويلاتِ المنتشرة حتّى يحذرها السُّنّي.

٤ - الكشف عما ينسبه أهل التأويل لأئمة السَّلف من تأويل الصِّفات.

٥- التعريف بأهل التّشبيه والتكييف، وجمع كلام أهل العلم في الرَّدِّ عليهم.

٦- جمع كلام السَّلف في الرَّدِّ على مُنكري الصِّفات، وتكفيرهم.

٧- الكشف عن الكلمات المجملة المحدثة التي يستخدمها المعطلة لتعطيل الصِّفات.

٨- الخاتمة وذكرت فيها أهم كُتُب السَّلف الأوائل التي ينبغي لِكُلِّ طَالبِ سُنّةٍ إدمان النّظر فيها ودراستها.

فهذه بعض الأبواب المهمة في الكتاب، وهناك فُصول كثيرة ومسائل مهمة ألحقتها تحت كُلِّ مبحث من هذه المباحث.

وقد ألحقت في كثير من هذه المباحث نماذج عملية من أقوال المخالفين لأهل السُّنّة في مسائل الصِّفات، أو من تأثّر بهم، وسَلَكَ سبيلهم في بعض صفات الله تعالى دون بعض، وإن لم يكن مثلهم في بدعة التعطيل والتأويل.

والمقصود مِن ذكر هذه الأمثلة والتصريح بأسماء أصحابها:

١ - نصحًا لطلبة العلم وعامة المسلمين من اتباع من خالف أهل السّنة في مسائل الصفات وإن كان مشهورًا بالحفظ وكثرة الرواية والفقه.

قال السِّجزيّ رحمه الله في [«الحرف والصوت» (١٩٥)]: (الفصل التَّاسع في ذكرِ شيءٍ مِن أقوالهم ليقف العامّة عليها فينفروا عنهم ولا يقعوا في شباكهم).

وقال الشَّيخُ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رحمه الله في [«عيون الرسائل» (٢/ ٥٩١)]: فإنّ الرَّجل إذا خيف أن يفتتن به الجُهّال، ومن لا تمييز عندهم في نقد أقاويل الرِّجال، فحينئذ يتعيّن الإعلان بالإنكار، والدّعوة إلى الله في السِّرِّ والجهار، ليعرف الباطل فيجتنب، وتهجر مواقع التُّهم والرِّيب، ولو طالعت كُتب الجرح والتعديل، وما قاله أئمة التّحقيق والتّأصيل، فيمن اتهم بشَيءٍ يقدح فيهِ، أو يحطُّ مِن رُتبة ما يُحدِّث به ويرويه، لرأيت من ذلك عجبًا.

- قال ابن طاهر المقدسي: سمعت أبا إسماعيل الأنصاري الهروي يقول بهراة: عُرضت على السَّيفِ خمس مرات لا يُقال لي: ارجع عن مذهبك؛ لكن يُقال لي: اسكت عمن خالفك، فأقول: لا أسكت. [«تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٨٤)].

٢- التَّحذير من الرُّكون إلى كُلِّ أحدٍ، والأخذ مِن كُلِّ كِتاب، فإن أغلب التفاسير وشروح الأحاديث المنتشرة المتداولة بين طلبة العلم قد سلك أصحابها مسلك أهل التأويل، وأصبح كثير من طلبة العلم لا يُميّز بين مَن سَلكَ طريقة أهل السُّنة في الصِّفات، ومَن خالفهم فوقع في التَّأويل.

وقد كانت عادة أهل العلم من أئمة السُّنّة وغيرهم ممن اقتفى أثرهم كأئمة الدَّعوة إذا وقع في أيديهم كتاب مِن تلك الكتب المنتشرة فتَّشوا في معتقده، وموافقته للسُّنة، كما قال الشّيخ حمد بن عتيق رحمه الله: واعلم - أرشدك الله - أن الذي جرينا عليه أنّه إذا وصل إلينا شيءٌ مِن المصنفات في التَّفسيرِ، أو شرح حديث، اختبرناه، واعتبرنا مُعتقده في: العلوِّ،

والصِّفاتِ، والأفعالِ، فوجدنا الغالبَ على كثيرٍ مِن المُتأخِّرين، أو أكثرهم، مذهب الأشاعرة الذي حاصله: نفي العلوِّ، وتأويل الآيات في هذا الباب بالتَّأويلات الموروثة عن بشر المَريسي، وأضرابه مِن أهل البدعِ والضَّلالِ، ومن نظرَ في شُروحِ البخاري ومسلم ونحوهما، وجد ذلك فيها، وأمَّا ما صُنِّفَ في الأصولِ والعقائدِ فالأمرُ فيه ظاهرٌ لذوي الألباب .. الخ

أما اليوم فقد هُجر هذا المنهج عندَ كثيرٍ مِن المتأخِّرين، بل وأصبحَ مَن يسلك هذا المنهج ويحذِّر مِن الكُتب التي فيها التَّأويل والتعطيل، ويحذر من أصحابها منبوذًا مهجورًا عندهم، وهو الذي يُحذَّرُ منه !! والله المستعان.

٣- إيقاف السُّنِّي المثبت لصفات الله تعالى على طريقة أهل التعطيل، والتَّأويل، والتّفويض في كُتبهم المنتشرة المتداولة بين طلبة العلم ليكون منها، ومِن أمثالها على حَذرٍ، فإن كَثيرًا مِن طلبة العلم يعلم بخُطورةِ التَّأويل والتَّفويض والتّعطيل وغيرها؛ ولكنه لا يُميّز، وتنطلي عليه كثير منها في ثنايا كتبهم وهو لا يشعر، ولا يتفطّن لها، ولهذا حذر السَّلف الصَّالح مِن قراءة كتبهم، والنَّظر فيها كما سيأتي.

والله أسأل أن يوفقنا إلى سُلوك طريق أهل الحديث والأثر، وأن يجنبنا الأهواء والبدع، وأن يثبتنا إلى المات على الإسلام والسُّنّة، وصلى الله على نبينا محمدٍ وآله وصحبه وسلم.

كتبه

أبو عبدالله عادل بن عبدالله آل حمدان
ص ب/ ص ب جدة (٥٠١٧٢) الرمز (٢١٥٢٣)
adelalhmdan@gmail.com

المبحث الأول:

العَلاقة بين توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصِّفات
وأن توحيد العبادة لا يتمّ إلا بإثبات الصِّفات؛
وكُلُ مُعطِّلٍ فلابُدّ أن يكون مُشركًا،
وأن التّعطيل شَرٌّ من الشّرك

قَرَّرَ أهلُ السُّنّة أن توحيدَ العِبادة لا يتمّ إلّا بإثبات أصلينِ عَظيمين هُما:

١- «إثبات صفاتِ الكمال؛ رَدًّا على أهل التَّعطيل.

٢- وبيان أَنه المُستحقّ للعبادةِ لا إله إلّا هو؛ رَدًّا على المشركين».

فالعلاقةُ بين توحيد الأسماء والصِّفات وتوحيد الألوهية لا تنفكّ كما بَيّنَ ذلك أهل السُّنّة، وأنّه لا يتمّ أحدُ التَّوحيدين إلّا بالآخر.

ولهذا ترى كثيرًا مِن أهلِ الكلامِ ممن وقعَ في مُخالفاتٍ في بابِ الأسماءِ والصّفاتِ لا يخلو غَالبًا مِن الوقوع في الشِّرك بنوعيه الأصغر والأكبر في بابِ العبادةِ وتوحيد الله تعالى.

وذلك لأمور:

١- أنّهم لم يهتدوا إلى معرفة توحيد الألوهية والعبادة بمعناه الصَّحيح، بل ولا وجود لذكرِهِ عندهم في مُصنفاتِهم !!

٢- أن التوحيد عند أهل الكلام هو الشَّهادة لله تعالى بالرُّبوبية.

٣- أن الشِّركَ عندهم هو شِرك الرُّبوبية.

٤- أن صرفَ العبادة كالدُّعاء، والخوف والرَّجاء، والمحبَّة، والعبادات العملية المتعلِّقة بالجوارح لا تكون شِركًا عندهم إذا لم يعتقد استقلالية المعبود بالرُّبوبية.

٥- أن الشِّرك في توحيد الأسماء والصِّفات عندهم هو: إثبات صِفات الله تعالى.

وبيان ذلك أن التوحيد عند المتكلِّمينَ مِن الأشاعرة وغيرهم ثلاثة أقسام:

١- توحيدُ الله في الذّاتِ فلا قَسِيمَ له، ولا تركيب، ولا تبعيض، ولا تعدد، ولا تجزؤ.

ويُدخِلون في نفي التَّقسيم والتَّبعيض: نفي صِفات الله تعالى، مِثل: الوجهِ، واليدينِ، والقدمِ، والسَّاقِ، والعَينينِ ونحو ذلك.

٢- توحيد الله في الصِّفات فَلا شَبيهَ لَهُ.

ويُدخِلون في هذا القسم نفي صفة: الرَّحمة، والرِّضا، والغضب، والفرح، والضَّحك، والعجب، والاستواء، والنُّزول، والمجيء وغيرها، لوجود التَّشبيه فيها.

فالتوحيد عندهم هو إنكارها وتعطيلها باسم التأويل الذي هو في حقيقته تحريف، وأمّا الشّرك عندهم فهو في إثباتها.

ولهذا ترى الرَّازي في «تفسيره» (٢٧/ ١٣٠) وهو من كِبارِ المعطِّلة يُسمّي «كتاب التَّوحيد» الذي ألَّفه ابن خُزيمة رحمه الله في إثبات صفات الله ﷻ: (كتاب

الشِّرك) !!

فهذان القسمانِ مِن أقسام التَّوحيدِ عند المتكلِّمينَ يُقابله عند أهل السُّنَّة: توحيدُ الأسماء والصفات.

٣- توحيد الله في أفعالِهِ فلا شَريكَ لَهُ.

ويقصدون به: توحيد الرُّبوبية، ويُنكِرون بعد ذلك أي وجود لتوحيد الألوهية والعبادة !!

فلم يعدوا توحيد الألوهية الذي بعثَ اللهُ به الرُّسل، وأُنزِلت به الكُتب مِن أقسام التَّوحيد، وليسَ له عندهم نَصيبٌ ولا ذِكرٌ في أقسامِ التوحيد !!

وإذا ذُكر عندهم فسّروه وعرَّفوه بتوحيد الرُّبوبية.

فهم يعتقِدونَ: «أن الإله بمعنى الآله اسم فاعل، وأن الإلهية هي: القُدرة على الاختراع، كما يقوله الأشعري وغيره ممن يجعلون أخصّ وصف الإله القُدرة على الاختراع». [«درء التعارض» (٩/ ٣٧٧)]

ولهذا صَرَّحَ المتأخِّرونَ منهم بذلك فهذا أحمد زيني دَحلان يقول في رَدِّهِ على أئمّة الدَّعوة: وأمّا جعلهم التَّوحيد نوعين: توحيد الرُّبوبية وتوحيد الألوهية؛ فباطل أيضًا، فإن توحيد الرُّبوبية هو توحيد الألوهية. «الدرر السنية» (ص ٤٠).

بل عدّوا التَّفريق بينهما بدعة أحدثها ابن تَيميّة وتابعه عليه مَن بعدَهُ.

فقال أبو حامد بن مرزوق: توحيد الألوهية وتوحيد الرُّبوبية الذي اخترعه ابن تيمية، وزَعمَ أن جميع فِرق المسلمين من المتكلِّمين عبدوا غير الله لجهلهم توحيد الألوهية، ولم يعرفوا مِن التوحيد إلَّا توحيد الرُّبوبية؛ وهو

الإقرار بأنَّ اللهَ خالقُ كُلِّ شيءٍ، وزَعَمَ أنَّ هذا اعترف به المشركون فكفّر به جميع المسلمين، وقَلّده فيه محمد بن عبدالوهاب. اهـ

[«التوسل بالنبي ﷺ وجهلة الوهابين» (ص٢٠)]

ولما وجدوا هذا القول لا يتوافق مع الآيات الكثيرة التي تصف المشركين بأنّهم الذين عبدوا غير الله تعالى، وتجعل حقيقة التوحيد: إفراد العبادة لله وحدة، والشِّرك: صرف العبادة لغيره، حاولوا التوفيق بينهما :

فزعموا أنّ العبادة لا تكون عبادة إلّا إذا تضمنت اعتقاد الرُّبوبية لمن صرفت له، وإلّا فليست عبادة حتّى ولو جمعت الذُّلّ والخضوع والمحبة والتأله !!

قال القضاعي الأشعري في كتابه «البراهين السَّاطعة»: إن مُسمّى العبادة شرعًا لا يدخل فيهِ شيء مِن التوسل والاستغاثة وغيرهما، بل لا يشتبه بالعبادة أصلًا، فإن كُلّ ما يدلّ على التعظيم لا يكون عبادة إلّا إذا اقترن به اعتقاد الرُّبوبية لذلك المعظم.

وقال: إن الدُّعاء بمعنى النِّداء إن كان لمن لا يعتقده ربًّا فليسَ مِن العبادة في شيءٍ (!!) .. وإن اعتقد ربوبيته، أو استقلاله بالنَّفع والضُّرّ، أو شفاعته عند الله بغير إذن الله فهو عِبادة لذلك المدعو .. اهـ

ولهذا ظنُّوا أن مَا وقع فيه المشركون إنّما وقعوا فيه لاعتقاد الرُّبوبية في أصنَامِهم، فقال أحدهم: إنّما كَفرَ أهل الجاهلية بعبادةِ الأصنام لتضمنها اعتقادهم ثبوت شيءٍ مِن صِفاتِ الرُّبوبية لها.

ويقول آخر: فهل سمعتَ عن أحدٍ من المستغيثين أنّه يعتقدُ في الرسول ﷺ أو في الولي المستغاث به أنّه إله مع الله تعالى يَضرّ وينفع ويشفع بذاته كما

يعتقد المشركون فيمن عَبدُوه. اهـ

ففتحوا للعامّة أبواب الشِّركِ على مصراعيها، بل ودعوا إليها كما قال علوي الحدّاد: وينبغي اليوم في هذا الوقت مِن الحوادث التي حدثت في الثلم في الدِّين باعتقاد العامّة قول البدعي أنّ الاستغاثة شِرك (!!)، فالعالم والمُقتدى بِهِ ينبغي لهُ أن يُظهِرَ الاستغاثة ليُقتدَى به. !! اهـ

فهذا موقفهم من توحيد الألوهية !!

أما موقفهم مِن كَلمة التَّوحيد (لا إله إلا الله):

فإن المشهور عندهم أنّها ليست بأوّل واجب على العباد، وإنّما أوّل الواجبات هو إثبات وجود الله تعالى بالنَّظرِ والقصد إليه !! فخالفوا بذلك دَعوة الرُّسل جميعًا عليهم صلوات الله وسلامه !!

- قال الباقلاني وهو مِن كِبارِ أئمة الأشاعرة: (وأن يعلمَ أن أوّل ما فرضَ اللهُ على جميعِ العبادِ :النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثارِ قدرته، وشواهد رُبوبيّته؛ لأنَّ الله غير معلوم بالاضطرار). اهـ

وأمّا موقفهم من الإيمانِ الذي هو أحد مَراتب الدِّينِ:

فالإيمان عندهم يَكفي فيه التّصديق القلبي المجرد، ولو لم يتكلّم بكلمة التّوحيدِ، ولم يعمل بجوارحِهِ قطّ.

فوافقوا الجهمية في تعريفِ الإيمانِ أنّه: التصديق فقط دون القول والعمل.

قال الباقلاني: (وأنَ يعلم أنَّ الإيمان بالله عزَّ وجلَّ هو التَّصديق بالقلبِ، بأنّه الواحد الفرد).

قال ابن تيمية رحمه الله [«مجموع الفتاوى» (٧/ ١١٩)]: والقاضي أبو بكر الباقلاني نصرَ قول جهم في مسألة الإيمان مُتابعةً لأبي الحسن الأشعري وكذلك أكثر أصحابه. اهـ

قال الشّيخ عبدالرحمن بن حَسَن رحمه الله صاحب كتاب «فتح المجيد» في [«الدرر السنية» (٣/ ٢٠٨-٢١١)]:

وهذه الطَّائفة التي تَنتسب إلى أبي الحَسَن الأشعري، وصَفوا رَبَّ العالمين بصفاتِ المعدوم والجماد، فلقد أعظموا الفِرية على الله، وخالفُوا أهل الحقِّ مِن السَّلف والأئمة وأتباعهم .. إلى أن قال: فهذه الطائفة المنحرفة عن الحقّ، قد تجردت شَياطينهم لصدِّ النَّاس عن سبيل الله، **فجحدوا توحيد الله في الألوهية، وأجازوا الشِّرك الذي لا يغفره الله، فجوزوا: أن يُعبد غيره من دونه، وجحدوا توحيد صفاته بالتّعطيل. فالأئمة من أهل السُّنّة وأتباعهم، هم المصنفات المعروفة في الرَّدِّ على هذه الطائفة الكافرة المعاندة .. اهـ**

*** والأمثلة على وقوع مَن تأوّل صفات الله تعالى أو عطّلها عن حقيقتها اللائقة بالله ﷻ في المُخالفات العقديّة في توحيد العبادة كثيرة جدًّا، ومنها:**

١- ابن الجوزي (٥٩٧هـ).

وموقفه مِن الصِّفات لا يخفى فقد سَلكَ فيها مَسلك أهل التأويل والتعطيل، ومَن نظرَ في كُتبهِ وخاصّةً في كتابهِ: «دفع شُبه التَّشبيه» تَبيّن موافقته للمُعطِّلةِ، وَشِدَّة عَدائِهِ لمُثبتةِ صفات الله تعالى.

وقد أنكرَ عليه أهل السُّنة في زَمانِهِ موافقته للمُعطلة، ونُوصِح بترك موافقتهم؛ كما في رسالة العَلثيّ له. وستأتي هذه النَّصيحة (ص١٦٨).

ومِن مُخالفاتِهِ في توحيدِ العِبادةِ:

ما ذَكرَهُ في كتابهِ [«صيد الخاطر» (ص٥٩)] قال: .. ثُمّ جاء التّأويلُ فانبسطتُ فيما يُباحُ، فانعدمَ مَا كنتُ أجدُ مِن استنارةٍ وسَكينةٍ، وصارت المُخالطة تُوجب ظُلمة في القلبِ إلى أن عُدمَ النُّور كُلّه. فكان حَنيني إلى مَا ضاعَ مِنّي يُوجب انزعاجَ أهل المجلس، فيتوبون ويصلحون، وأخرج مُفلسًا فيما بيني وبينَ حَالي. وكَثُرَ ضَجيجي مِن مَرضِي، وعجزتُ عن طِبِّ نَفسي، فلجأت إلى قبور الصّالحين، وتوسلت في صَلاحي، فاجتذبني لُطفُ مَولاي إلى الخَلوة على كَراهةٍ مِني. الخ

وقد تَعقبه الشّيخ سُليمان بن حمدان رحمه الله في [«ملاحظاته» (ص٨٠)] فقال: أقول: هذه زَلّةٌ عظيمة من ابن الجوزي؛ لأنّ صَلاحَ القَلب أمرٌ لا يَقدِر عليه إلّا الله سُبحانه، فاللّجاءُ فيهِ يجبُ أن يكونَ إليه؛ لأنّه عِبادة، وفي الدُّعاء المأثور: «لا مَلجأً ولا مَنجا مِنكَ إلّا إليكَ»، فاللّجاءُ فيهِ إلى قُبورِ الصّالحين شِركٌ في تلك العبادةِ، كما أن التوسُّل بالصّالحينَ بعدَ وفاتِهم لا يكون إلّا بذواتِهم، وهذه بدعةٌ مُحرّمة؛ لأنّ التوسُّل إنّما يكون بأسماءِ الله الحُسنى وصفاته، وبالأعمال الصّالحة، هذا هو المشروع؛ فتنبَّه لذلك. اهـ

٢- الرّازي (٦٠٦هـ).

وهو مِن كِبارِ الأشاعرة المتأخِّرين، وهو الذي أصلَّ للمُتأخِّرين مِن أهل التأويل قواعدهم في تأويل الصِّفات، وقد وقع في الشِّركِ الأكبر وعبادةِ غير الله تعالى في كتابه: «السِّرّ المكتوم في مُخاطبة الشّمس والقمر والنُّجوم» !! وإن كان قد تابَ مِن ذلكَ.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٧٢)]:

فإن نُفاةَ كونِهِ على العرشِ لا يُعرف منهم إلَّا من هو مَأبونٌ في عقلِهِ ودِينـهِ عند الأُمَّة، وإن كان قد تابَ مِن ذلكَ؛ بل غالبهم، أو عـامّتهم حـصلَ مـنهم نوع رِدَّةٍ عن الإسلام !! وإن كان منهم مَن عـادَ إلى الإسـلامَ، كـما ارتـدّ عنـه قديمًا شيخهم الأول الجهم بن صفوان وبقي أربعين يومًا شاكًّا في رَبّـه لا يقـرّ بوجودِهِ ولا يعبده، وهذه رِدَّة باتفاقِ المسلمينَ، وكـذلكَ ارتـدَّ هـذا الـرَّازي حينَ أمرَ بالشِّركِ وعبادةِ الكواكبِ والأصنام، وصنّفَ في ذلكَ كِتابَهُ المـشهور وله غير ذلك؛ بل مَن هو أجلّ منهم مِن هؤلاء بقي مُدّة شَاكًا في رَبّه غيرَ مُقـرّ بوجودِهِ حتّى آمن بذلك؛ وهذا كثـير غالـب فِـيهم، ولا رَيـبَ أن هـذا أبعـد العالمين عن العقل والدِّين. اهـ [وانظر كذلك (٣/ ٥٣-٦٠) في نفس المصدر]

٣- ابن الحَاج الأشعري (٧٣٧هـ).

وله في تأويل الصِّفات وتعطيلها الـشّيء الكثـير !! أمـا وقوعـه في شِركِ العِبادة فهو أعظم وأكثر:

فقـد وقـع في بـدعِ القبـور الـشِّركية؛ كالاستغاثة بـالأموات عنـد إلمـام الملمات!!، والتَّوسل بذات النبي صلى الله عليه وسلم !!، والتّبرك بالأوليـاء والقبور !!، والدُّعوة إلى كثيرٍ من الخُرافات !! ومن ذلك:

قوله في كتابه [«المدخل» (١/ ٢٤٩)]: ثم يتوسل بأهل تلك المقـابر؛ أعنـي بالصَّالحين منهم في قضاءِ حَوائِجِهِ، ومَغفرةِ ذُنوبِهِ !!

وقوله (١/ ٢٤٨): فمن أرادَ حَاجةً فليذهب إليهم، ويتوسل بهـم، فـإنّهم الواسطة بين الله تعالى وخلقه !!

وقوله (١/ ٢٥٢): فمن توسَّل أو استغاث به، أو طلب حوائجه منه صلى

الله عليه وسلم فلا يُرَدُّ ولا يَخيب !!

قلت: ولا يخفى على كُلّ صاحبِ توحيدٍ وسُنةٍ مَا في هـذه الأقـوال مِـن دعوة صريحة إلى الشِّركِ الأكبر، والوثنية التي كان عليها أهـل الجاهليـة مـن عِبادة غير الله تعالى.

٤- أبو الحسن السُّبكيّ (٧٥٦هـ).

وهو مِن غُلاة مُعطّلة الصِّفات كما في رُدوده الكثيرة وتعدياته الآئمة عـلى أهل السُّنة مُثبتة صِّفات الله تعالى.

ومنها: ردّه على نُونية ابن القيم رحمه الله وما فيها مـن إثبـاتِ صـفات الله تعالى كما في كتابه الذي نِشره الكوثريّ الجهميّ باسم: «الـسَّيف الـصّقيل في الرَّدِّ على ابن زفيل».

أما وقوعه في مُخالفات توحيد العبادة:

فقد كان ممـن يُقـررّ في كُتبـهِ اسـتحباب التَّـبرك بـالموتى والـصَّالحين !!، والاستغاثة بهم، وألَّف في ذلك كتابه: «شِفاءُ السّقام في زيارةِ خَـير الأنـام»، وقد لَقِيَ هذا الكتاب قَبولًا عند القبوريين !! ونقلوا عنهُ كَثيرًا، وتـشبَّثوا بـما فيهِ مِن الشُّبهاتِ، والأحاديث المكذوبة والموضوعة.

قال السُّبكيّ فيـه: (وإن المعلـوم مِـن الـدِّين وسَـيرِ الـسَّلف الـصَّالحين؛ التَّبرك ببعض الموتى مِن الصَّالحين..) !!

وذَكرَ مِن أقسام زيارة القبورِ: (زيارتها للتَّبرك بأهلها إذا كانوا مِـن أهـلِ الصَّلاح والخيرِ..) !!

وقد رَدَّ على ضَلالاتِهِ ومخالفاته في هذا الكتاب: محمد بن عبدالهادي (٧٥٦هـ) رحمه الله في كتابه «الصَّارم المنكي في الرَّدِّ على السُّبكي».

قال عنه محمود الألوسي في «رده على النبهاني» (٢/ ٢٦): فقد أجادَ فيهِ وأفادَ .. وبه ظهر زيف السُّبكيّ، ومَا بهرجَ به مِن الباطلِ، وتَبيَّنَ أنَّه مِن أجهلِ النَّاسِ بعلمِ الحديثِ، مُماريًا مُعجبًا بِرأيهِ، مُتبعًا لهواهِ، ذَاهبًا في كَثيرٍ مما يَعتقده إلى الأقوالِ الشَّاذةِ، والآراءِ السَّاقطة.. الخ.

وقال أيضًا (١/ ١٣٠): ومَن نَظرَ إلى هذا الكتاب تَبيّنَ له أن شُهرة السُّبكيّ بالعلمِ كانت شُهرة كَاذِبة، وأن نَظره كنظرِ العَوامِ، وأن مَنزلتَهُ مِن العُلماءِ كقطرةٍ مِن بحرِ مَاء.. لا يعلم شَيئًا من مَعقولٍ ولا مَنقول، وإنّ إطراءَ غُلاة الشَّافعيةِ فيهِ مِن مَحضِ تَعصّبهم، وقَسوة قُلوبهم .. إلخ.

وقد ذكرَ ابن السُّبكي عن أبيهِ أنّه كانَ يَذهبُ إلى بعضِ القُبورِ، ويُمرِّغُ وجهَهُ على تُربتِها!! فقال في «طبقات الشّافعية الكبرى» (٨/ ٣٩٦): (لما سَكنَ في قَاعةِ دارِ الحديثِ الأشرفية في سنةِ اثنتين وأربعين وسبعمائة، كان يَخرجُ في الليلِ إلى إيوانها ليتهجد تِجاه الأثر الشريف!! ويُمرِّغُ وجهَهُ على البسَاطِ!! وهذا البساط .. كان للنووي يجلس عليهِ وقت الدَّرسِ، فأنشدني الوالد لنفسِهِ:

وفي دار الحديث لطيف مَعنى ... على بسط لها أصبو وآوي
عسى أنّي أمسّ بِحَرِّ وجهي ... مَكانًا مَسَّهُ قَدم النَّواوي . اهـ

وقد كان السُّبكي أيضًا يرى مَشروعية التوسل بالأنبياء والصَّالحين!!

فقال: اعلم أنّه يجوز ويَحسن التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي ﷺ إلى رَبِّه .. ولم يُنكر أحدٌ ذلكَ من أهل الأديانِ!! ولا سُمع به في زَمنٍ مِن الأزمانِ،

حتَّى جاء ابن تيمية فتكلَّمَ في ذلكَ بكلامٍ يُلبّسُ فيه على الضُّعفاء الأغمار، وابتدعَ مَا لم يُسبق إليهِ في سَائرِ الأمصارِ .. وحَسبُكَ أن إنكارَ ابن تيمية للاستغاثةِ والتَّوسلِ قولٌ لم يقله عَالِم قبلَهُ، وصارَ بِهِ بينَ أهلِ الإسلامِ مُثلة. !!

نقلا من كتاب: «أراء أبي الحسن السُّبكي الاعتقادية».

قال محمود الألوسي في «رده على النّبهاني» (٢/ ٨٠): فليتَ شِعري بأيّ فضيلةٍ استحق السُّبكيّ أن يُعبرَ عنهُ بشيخِ الإسلام ؟! هل بإغرائه العوام على عبادةِ غير الله، والمغالاة في الدِّينِ، أو بِنيابتهِ في الشَّامِ بعد أن تقلدهَا بالرّشوة .. أو بشتمه خيارَ عِبادِ الله، أو بجهلِهِ بما وردَ في الكتابِ والسُّنّة .. وهو في ذلكَ لا يستحقّ هذا التَّعبير، فلا أرى به إلَّا أن يُلقَّبَ بـ(شيخِ الغُلاة). اهـ

٥- محمد بن بهادر الزَّركَشِي (٧٩٤هـ).

وهو أشعريّ المعتقد له كِتاب: «الأزهية في أحكام الأدعية» عَطَّل فيه صفة العلوّ، والنُّزول وغيرها مِن الصِّفات، وسَمّى أهل السُّنة فيه: (مُشبّهة) كعادة الجهمية في نبزِ أهل السُّنّةِ بذلكَ.

أمّا موقفه من تُوحيد العبادةِ فقد ذكر في كتابهِ هذا الخلاف في جوازِ الاستغاثة بالمخلوقِ، ثُمّ قال: والظاهرُ الجواز، وقد صَنَّفَ الشّيخ أبو عبدالله ابن النُّعمان كتابًا سَمّاهُ: «مِصباح الظلامِ في المستغيثين بخيرِ الأنام»، وتَلقَّاهُ النّاس بالقبول، وعدم النكير (!!). اهـ

ثم خَلّط وخَبَّطَ في ذكرِ الأدلة على جَواز الاستغاثة بغيرِ الله تعالى.

٦- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

وقد سَارَ في شرحِهِ لصحيح البخاري المسمّى بـ «فتح الباري» بينَ

التأويلِ والتّفويضِ كما سيأتي، أمَا عن مُخالفاته في توحيدِ العبادة:

١- قوله (١/ ٥٢٢): وفيه التّبرك بالمواضعِ التي صلَّى فيها النبي ﷺ، أو وطئها، ويُستفاد منه أن من دُعِيَ مِن الصَّالحين ليُتبرك به أنَّه يجيب. اهـ

وقوله (١/ ٥٦٩): فهو حُجّة في التّبرك بآثارِ الصَّالحين. اهـ

٢- ومن شِعرِهِ في التّوسلِ وطلبِ الشَّفاعة من النبي ﷺ، قوله:

فاشفع لمادِحك الذي بك يتَّقي ... من هَولِ يومِ الدِّينِ والتَّعذيبِ !!

وقوله:

بباب جُودِكَ عَبدٌ مُذنب كَلِف ... يا أحسن النَّاس وجهًا مُشرقًا وقفا

بكم تَوسَّلَ يرجو العفو عَن زَللٍ ... مِن خوفهِ جفنُه الهامي لقد ذَرَفا

وقوله:

نَبي الله يا خير البرايا ..... بِجَاهِكَ أتقي فصل القَضاءِ

إلى قوله:

فقل: يا أحمد بن عليّ اذهب .... إلى دارِ النّعيمِ بِلا شَقَاء

وقوله في مدح النبي ﷺ:

هذي ضَراعة مُذنب مُتمسّك بلوائك من يومِ كانَ وليدا

يرجو بكَ المحيا السَّعيدَ وبَعثَهُ بعدَ المماتِ إلى النَّعيمِ شَهيدا

[«ديوان ابن حجر» (ص: ١٠٧ و١١٣و ١١٥ و١١٧و١٢٤و..)]

٧- السُّيوطي (٩١١هـ).

وهو مِن كِبارِ الأشاعرةِ مُؤوّلة الصِّفات، كما يظهر جليًّا في تعليقاته في

جميع كُتبهِ، وخاصّةً كِتابه: «تأويل أحاديث الموهمة للتَّشبيهِ».

وموقفه من توحيد الألوهية يظهر جَليًّا مِن مُؤلفاته الكثيرة التي دعَا فيها إلى مَا يُناقض توحيدِ الألوهية؛ ومِن تلكَ الكُتب:

١ - «تأييد الحقيقة العَليّة، وتشييد الطَّريقة الشَّاذلية» !!، قال فيه: (الشَّيخ أبو الحسن الشَّاذلي إمام أرباب القلوب في زَمانِهِ الذي كان يسأل معتمدًا على الإلهام الواقع في قلبهِ ذاك إلهامه صواب لا يُخطيء، وبعد موتات ماتَها في الله).

٢- وكتاب: «تنبيه الغبيّ في تَنزيه ابن عربيّ» !! قال فيه: (والقول الفصل عندي في ابن عربي ...: اعتقاد ولايته) !!

وقارن بين هذا وبين قول ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٤١): وجماع أمر صاحبِ «الفصوص» [يعني: ابن عربي] وذويه؛ هدم أصول الإيمان الثلاثة، فإن أصول الإيمان: الإيمان بالله، والإيمان برسله، والإيمان باليوم الآخر... وقال: ما تضمنه كتاب «فصوص الحكم» وما شاكلَه مِن الكلام: كُفر باطنًا وظاهرًا، وباطنه أقبح من ظاهره .. ثُم بعض كُفرهم الذي لا يُشّك فيه أحد ثم قال: ولا يتصور أن يُثني على هؤلاءِ إلّا: كافر مُلحِد، أو جاهل ضَالّ. اهـ

٣- «قمع المعارض في نصرة ابن فارض» !!

وابن فارض صاحب عقيدة الاتحاد ووحدة الوجود، قال ابن تيمية «مجموع الفتاوى» (٤/ ٧٣): له قصيدة في نظم عقيدة الاتحاد سَمّاها: «نظم السُّلوك»، وقد نَظَمَ فيها الاتحاد نظمًا رَائق اللفظ، فهو أخبث مِن لحمِ الخنزير في صِينيةٍ مِن ذَهَبٍ، ومَا أحسن تَسميتها بـ: «نظم الشُّكوك».اهـ

٤ - «الخبر الدّال على وجوب القُطبِ والأوتاد والنجباء والأبدال»،

٥- «القول الجلي في تطوّر الولي» !! يرى فيهِ أن الولي يتشكّل وتتعدد صوره للرّائين !!،

٦- «حسن المقصد في عمل المولد»، ذهب فيه إلى استحسان إقامة الموالد الشِّركية.

وغيرها من كُتبهِ الكثيرة التي دَعَا في كثيرٍ منها إلى أنواعٍ شَتَّى مِن بدع التَّجهم، والتَّفويضِ، والتَّصوف وغيرها، ولقد صَدَقَ فيهِ قول محمد بدر الدِّين الحلبيّ وهو يتكلَّم على تَصانيفِهِ الكثيرة فقال: وطريقته - **على مَا عِلمنا مِن استقراءِ كُتبهِ** - أنّه كُلَّما وَقعَ إليهِ كِتابٌ مِن الكُتبِ في أيِّ فَنٍ مِن الفنون، واستحسنَهُ؛ اختصرَهُ، ونَسبَهُ إلى نفسِهِ بدونِ تَمييزٍ بينَ غثٍ وسَمين، ولا وقوف على حقائقِ العلوم، ولذلكَ تَراهُ مُضطربًا في كُتبِهِ؛ لأنّه لا يُحكّم فِكرَ نَفسِهِ، وإنّما يُحكّم في كُلِّ كِتابٍ فِكرَ مُؤلِّفِهِ هو، فيضيفه إلى نفسِهِ ببعضِ التّصرّفِ يُحدثه في الكتابِ.. إلخ. نقلًا من كتابِ «الرد على النبهاني» (١/ ٨٢).

٨- القَسطلاني (٩٢٣هـ)، له كتاب «إرشاد السَّاريّ شَرح صحيح البخاري»

وقد كان مِن كِبارِ الأشاعرة مُعطّلة الصِّفات.

ومن أمثلة مُخالفاتِهِ في مَا يُناقض توحيد الألوهية:

قوله في كتابه «المواهب اللّدنّية في المنحِ المحمديّة» قال في مدحه للنبي ﷺ: فهو خَزانِةِ السِّرِّ، وموضع نفوذُ الأمر، فلا ينفذ أمر إلَّا مِنهُ، ولا ينقل خَير إلَّا عنه. اهـ

وله كثير من الأقوال الشِّركية التي يطول تتبعها، ولقد صدقَ فيه قول محمود شكري الألوسي إذ يقول فيه كما في «غاية الأحكام»: كان القَسطلاني

مِن غُلاة القبورية، يُثبت الواسطة الشِّركية، قياسًا لله ﷻ على مَلوك الدُّنيا. اهـ

وقد تابع القسطلاني في بدعتهِ هذه الزَّرقاني صِاحب «شرح الموطأ» في كتابه «شرح المواهب» !! انظر: كتاب «نقض عقائد الأشاعرة» (ص٢٠٣).

٩- ابن حَجر الهيتمي (٩٧٤هـ).

وهو مِن الأشاعرة المعطلّة المعَادِين لأهل السُّنة والتّوحيد، وكثيرًا مَا يَحكي الخلاف في تكفيرِ مِن أثبت علوّ الله تعالى على خَلقهِ، وغيرها من صفاتَ الله تعالى !! كما سيأتي ذلك عنه.

أمَّا مُخالفاته في توحيدِ العبادة فهي كثيرة جَدًّا، ومِن أعظمها: غُلوّه في قُبور الصَّالحين، والدُّعوة إلى ذلكَ.

- قال ابن سحمان رحمه الله [«الصواعق المرسلة» (ص٢٧٧)]: وابن حجر المكي - عامله الله بعدله - مِن الغَالين في الصَّالحين، ومِن الثَّالبين لأئمة المسلمين، الذين جَرَّدوا توحيد العبادة لله رَبِّ العالمين، وجاهدوا في الله ولله مَن خَرج عن سَبيل المؤمنين: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ ﴿ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾، ومَن كانت هذه حَاله، وهذه أقواله فحقيقٌ أن لا يُلتفت إليه. اهـ

وقال أيضًا في «الأسنة الحداد» (ص٢٠٩): وأمّا ما ذَكرَهُ عَن الشَّيخ زَكريا، وابن حَجر، والرَّملي، فهؤلاء ليسوا ممن يُعتدّ بهم وبكلامهم وخلافهم، بل ظهر أنهم من الغُلاة المعظِّمين للقُبورِ فلا معوَّل على كلامهم. اهـ

قلت: زكريا هو الأنصار (٩٢٦هـ) صاحب كتاب «فتح الباقي شرح ألفيه العِراقي»، وله شرح على صحيح البخاري وغيرها من الكُتب.

والرّملي: هو أحمد بن محمد الشَّافعي تلميذ الأنصاري (٩٧١هـ).

وقال محمود الألوسي في [«رده على النبهاني» (١/ ٣٥٨)]: وما كانَ عليه ابن حجر المكيّ مِن الغُلو في القُبور، والقول بأقوال المتصوّفة الكاذِبة، وترويج بدعهم، المعلومة أثر لا يَسعه الإنكار، وكُتبه طَافِحة بمثل هذه الأكاذيب .. وقال: ومِنهُ يُعلم أن ابن حجر المكيّ ليس منهم في شَيءٍ [يعني: أولياءَ الله]، فإنّه ممن يجوّز الالتجاء إلى غير الله تعالى، والاستغاثة بالأنبياء والصَّالحين، والاستعانة بهم والتوسل، وغير ذلك ... الخ

وقال: فتراهُ في كثيرٍ مِن كُتبه يُروّج البدع، ويدافع عنها، ويذُبّ عن أهلها، ويُخاصم اتباع السُّنن، ويعادي أهل الحديثِ أشدّ العداوة، ويَنسب إليهم كُلّ ما خَطَرَ على بالِهِ، وجرَى على لسانِ قَلمِهِ مِن الإفكِ والزُّورِ والبُهتانِ. انظر إلى ما ذكَرَهُ في «فتاويه الحديثية» بل البدعية، تجدها مَشحونة من العدوان على ابن تيمية .. اهـ

١٠- يوسف النّبهاني الحنفي الأشعري (١٣٥٠هـ).

قال في كتابه «شواهد الحق»: إن المسلمينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ [يعني: الأشاعرة] وهم جمهور الأُمّة المحمديّة (!!) يَعتقدون فيه ﷺ أنَّهُ يَعلم الغَيبَ، ويُعطي ويَمنع، ويَقضي حَوائج السَّائلين، ويُفرّج كُربات المكروبين، وأنّه يَشفِ فيمن يشاءَ، ويدخل الجنَّة مَن يشاء. !! اهـ

قلت: ماذا بقي لله تعالى بعد ذلك ؟!

قال محمود الألوسي في [«رده على النبهاني» (٢/ ٤)]: استولت على قلبهِ محَبّة الإشراك بالله تعالى، والغلوّ في الصَّالحين. وقال أيضًا (١/ ١٠٩): وله

عِدّة قصائد في الاستغاثة والالتجاء إلى غير الله، وهي مطبوعة مشهورة. اهـ

١١- البيجوري الأشعري.

وعقيدته في الأسماءِ والصِّفات قائمة على التأويل والتفويض كما سيأتي.

قال في «جوهرة التوحيد» وهو يشرح قول اللّقاني:

وأثبتن للأولياء الكرامة ومَن نفاهَا انبذن كلامَه

قال: ولذا قيلَ: مَن لم تَظهر كرامته بعد مَوتهِ كما كانت في حياتِهِ فليسَ بصادقٍ.

وقال الشَّعراني: ذكرَ لي بعض المشايخ أنَّ الله تعالى يوكل بقبرِ الولي مَلكٌ يَقضي الحوائج، وتارةً يَخرجُ الولي مِن قَبرهِ فيقضيها بنفسِهِ. اهـ

قلت: فهذه بعض الأمثلة على ما قرَّره أهل السُّنّة مِن أن المعطّل والمؤول لِصفاتِ الله تعالى يَقع غالبًا في مُخالفات في توحيد الألوهية والعبادة.

وما ذكرته مِن بعض هذه الأمثلة أكبر دليلٍ على ذلك، وإن كانتَ مُخالفتهم تَختلف بين الشِّركِ الأكبرِ والأصغرِ، وتَختلف منزلتهم في العلم والفهم.

وليس في ذِكري لهذه الأمثلة تَكفير لأصحابها، أو إخراجهم مِن دِينِ الإسلام؛ فإن هذا الأمر لا بُدّ أن يكونَ مُقيدًا بضَوابط أهل السُّنة المشهورة في كتبهم التي سَاروا عليها في التّكفيرِ، وإنّما المقصود مِن التمثيل بهذه الأمثلة هو إثبات الترابط بين توحيد الأسماء والصِّفات وتوحيد العبادة، وأن مَن وقع في تأويل أو تعطيل الصِّفات لا يخلو غالبًا من الوقوع في توحيد العبادة. والله أعلم.

* ومن أقوال أهل السُّنّة في أنه لا يتم أحد التَّوحيدين إلا بالآخر:

١ - قال عبدالله بن المبارك (١٨١هـ) رحمه الله: كُلُّ قَومٍ يَعرِفون ما يَعبدون إلَّا الجهمية. [«خلق أفعال العباد» (٧٣)]

وقال رحمه الله:

ولا أقولُ بقولِ الجَهمِ إنَّ لَه ... قولًا يُضارع قول الشِّركِ أحيانًا

[«خلق أفعال العباد» للبخاري (١٢)]

قال ابن تيمية في «منهاج السنة» (٢/ ١٤٣): وكذلك سائر الجهمية والمعتزلة نُفاة الصفات؛ لما أثبتوا واحدًا لا يتصف بشيءٍ من الصِّفات، كانوا عند أئمّة العلم الذين يعرفون حقيقة قولهم إنما توحيدهم تَعطيل مُستلزم لنفي الخالق، وإن كانوا قد أثبتوه فهم مُتناقضون جمعوا بينَ مَا يستلزم نَفيه، ومَا يستلزمُ إثباته.

ولهذا وصفهم أئمّة الإسلامِ بالتّعطيل، وأنّهم دلَّاسون، ولا يُثبتون شَيئًا، ولا يَعبدون شَيئًا، ونحو ذلك كما هو موجود في كلامِ غيرِ واحدٍ مِن أئمّةِ الإسلامِ؛ مثل: عبدالعزيز بن الماجشون، وعبدالله بن المبارك، وحماد بن زيد .. وأحمد بن حنبل. اهـ

٢ - قال وكيع (١٩٧هـ) رحمه الله: القرآن كلام الله عزَّ وجلَّ أنزله جبريل على محمدٍ عليهما السَّلام، كُلّ صَاحبِ هوىً يعرف الله عزَّ وجلَّ، ويَعرف مَن يَعبد إلَّا الجهمية لا يَدرون مَن يعبدون. بِشْر المَريسي وأصحابه.

[«السُّنّة» لعبدالله بن أحمد (٣٧)]

٣ - قال محمد بن إسماعيل الترمذي: سمعت المزني (٢٦٤هـ) يقول:

لا يصحّ لأحدٍ توحيد حتَّى يعلم أنَّ اللهَ على العَرشِ بصفاتِهِ.

قلتُ: مِثل أيّ شَيءٍ ؟

قالَ: سَميعٌ، بَصيرٌ، عَليمٌ، قَديرٌ.

[أخرجه ابن منده في «تاريخه». كما في «العلو» للذهبي (٤٦١)]

٤ – قال عبد الله بن الإمام أحمد في «السُّنة»: (باب من زَعَمَ أنَّ اللهَ عَجَلَكَ لا يتكلَّم فهو يعبدُ الأصنام) ثُمّ ذكرَ تحته ما يَدلّ عليه، فانظره.

٥ – قال الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«النقض» (ص٣٢٠)]:

والعجب من المَريسي صاحب هذا المذهب أنه يَدّعي توحيد الله بمثل هذا المذهب وما أشبهه، وقد عَطّلَ جميع صفات الواحد الأحد، فادّعى في قياس مذهبه أن واجده الذي يوحّده إله: مُجدّع، منقوص، مشوّه، مشيج، مقصوص، لا تتم وحدانيته إلَّا بمخلوق، ولا يستغني عن مخلوق من الكلام، والعلم، والاسم.

ويلك إنَّما الموحِّد الصَّادق في توحيده الذي يوحِّد الله بكماله، وبجميع صفاته في علمه، وكلامه .. وهبوطه، وارتفاعه، الغني عن جميع خلقه بجميع صفاته من: النَّفس، والوجه، والسَّمع، والبصر، واليدين، والعلم .. الفعال لما يشاء، هذا إلى التوحيدِ أقرب مِن هذا الذي يوحّد إلهًا مُجدّعًا، مُنقوصًا، مقصوصًا ، لو كان عبدًا على هذه الصِّفة لم يكن يساوي تمرتين، فكيف يكون مثله إلهًا للعالمين !! تعالى الله عن هذه الصفة. اهـ

وانظر: «رده على الجهمية» (٢٣٠).

٦ – قال ابن بطة رحمه الله في [«الإبانة الكبرى» (٤/ ٦١)]:

وإنَّما أبطل الجهميّ صفاته يريد بذلك إبطالَهُ؛ وذلك أن أصل الإيمان بالله الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يعتقدَ العبدُ آنيّتَهُ ليكون بذلك مُباينًا لمذهب أهل التَّعطيل الذين لا يثبتون صَانعًا.

الثاني: أن يعتقدَ وحدانيتَهُ، ليكون مُباينًا مذهب أهل الشِّرك الذينَ أقرُّوا بالصَّانع، وأشركُوا معَهُ في العبادةِ غيرَهُ.

الثالثُ: أن يعتقدهُ مَوصوفًا بالصِّفات التي لا يجوز إلَّا أن يكون موصوفًا بها من العلمِ والقدرة والحكمة وسَائر ما وصف به نفسه في كتابه، إذ قد علمنا أن كثيرًا ممن يقرُّ به ويوحِّدُهُ بالقولِ المطلق قد يلحدُ في صفاته، فيكون إلحادُهُ في صفاته قادحًا في توحيده.

ولأنا نجد الله تعالى قد خاطبَ عِبادَهُ بدعائهم إلى اعتقاد كُلِّ واحدة في هذه الثَّلاث والإيمان بها، فأمَّا دعاؤه إياهم إلى الإقرار بآنيَّته ووحدانيته، فلسنا نذكر هذا هاهنا لطوله وسعة الكلام فيه؛ ولأن الجهميّ يدعي لنفسه الإقرارُ بهما، وإن كان جَحده للصِّفات قد أبطل دَعواه بهما. اهـ

وقال أيضًا (٤/ ٨٦): مَن رَزقه الله فهمًا وعقلًا، ووهب له بصرًا نافذًا، وذهنًا ثاقبًا، عِلِمَ بحسنِ قريحتِهِ، ودقَّةِ فطنته؛ أن الجهمية تريد إبطال الرُّبوبية، ودفع الألوهيةِ، واستغنى بما يدلُّهُ عليه عقلُهُ، وتنبهُهُ عليه فطنتُهُ عن تقليد الأئمة القُدماءِ والعُلماء العُقلاء الذين قالوا: إن الجهمية زنادقة، وأنهم يدورون على أن ليس في السَّماء شيء، فإن القائلين لذلك بحمد الله أهل صدقٍ وأمانة، وورع ودِيانة، فإن مَن أمعن النَّظر وجد الأمر كما قالوا.. الخ

٧ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (١/ ٢٢٤)]: فهم يريدون بلفظ (التوحيد، والواحد) في اصطلاحهم: ما لا صفة له، ولا يُعلم منه شيء

دون شيء، ولا يُرى، والتوحيد الذي جاء به الرسول لم يتضمن شيئًا من هذا النفي، وإنّما تضمن إثبات الألهية لله وحده؛ بأن يشهد أن لا إله إلَّا هو، ولا يعبد إلَّا إيّاه، ولا يتوكل إلَّا عليه، ولا يُوالي إلَّا له، ولا يُعادي إلَّا فيه، ولا يعمل إلّا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات .. وليس المراد بالتوحيد مُجرد توحيد الرُّبوبية، وهو اعتقاد أن اللهَ وحده خلقَ العالم، كما يظنّ ذلك مَن يَظنّه مِن أهلِ الكلامِ والتّصوف، ويظنّ هؤلاء أنّهم إذا أثبتوا ذلك بالدَّليلِ فقد أثبتوا غاية التَّوحيدِ، ويظنّ هؤلاء أنّهم إذا شَهَدوا هذا وفنوا فيهِ فقد فنوا في غاية التوحيد.

وكثير مِن أهل الكلام يقول: التوحيد له ثلاث مَعانٍ، وهو: واحد في ذاته لا قَسِيمَ له، أو لا جُزء له، وواحد في صِفاتِهِ لا شَبيهَ لَه، وواحد في أفعالِهِ لا شَريكَ له، وهذا المعنى الذي تَتناوله هذه العِبارة فيها ما يوافق ما جاء به الرسول ﷺ، وفيها ما يُخالف ما جاءَ به الرّسول ﷺ، وليس الحقّ الذي فيها هو الغاية التي جاء بها الرسول، بل التوحيد الذي أمرَ به أمْرٌ يتضمن الحقّ الذي في هذا الكلام، وزيادة أخرى، فهذا من الكلامِ الذي لُبِّس فيه الحقّ بالباطلِ، وكتَم الحقِّ.

وذلك أن الرجل لو أقرَّ بما يستحقه الرّبّ تعالى مِن الصِّفات، ونزَّهه عن كُلّ مَا يُنَزّه عنهُ، وأقرّ بأنَّه وحدَهُ خَالقُ كُلِّ شيءٍ، لم يكن مُوحِدًا، بل ولا مُؤمنًا حتَّى يشهدَ أن لا إله إلَّا الله، فيقرّ بأنَّ الله وحدَهُ هو الإله المستحقّ للعبادةِ، ويلتزم بعبادةِ الله وحده لا شريكَ له.

والإله هو بمعنى المألوه المعبود الذي يستحقّ العبادة، ليس هو الإله بمعنى: (القادر على الخلق)، فإذا فسَّرَ المفسِّر الإله بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد

أنّ هذا أخصّ وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من مُتكلّمة الصِّفاتية، وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله، فإن مُشركي العرب كانوا مُقرِّينَ بأنّ الله وحده خالق كُل شيءٍ، وكانوا مع هذا مُشركين ..

ولهذا كان من أتباع هؤلاءِ من يسجد للشَّمسِ والقمرِ والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرّب إليها، ثم يقول: إنّ هذا ليس بشركٍ، وإنّما الشِّرك إذا اعتقدت أنها هي المدبّرة لي، فإذا جعلتها سببًا وواسطة لم أكن مُشركًا.

ومن المعلوم بالاضطرار مِن دينِ الإسلام أن هذا شِركٌ،

فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث الله به رسله، وهم لا يُدخِلونَه في مُسمّى التوحيد الذي اصطلحوا عليه، وأدخلوا في ذلك نفي صفاته. اهـ

وقال أيضًا [«درء التعارض» (١٠/ ٣٠٧)]: ونُفاة الصِّفات وإن كانوا لا يعتقدون أن ذلك مُتضمن لنفي الذَّات؛ لكنَّهُ لازمٌ لهم لا مَحالة؛ لكنّهم مُتناقِضون؛ ولهذا لا يُوجد فِيهم إلّا مَن فيهِ نَوع من الشِّرك، ولا بدّ من ذلك لنقص توحيدهم الذي به يتخلصون من الشِّرك. اهـ

- وقال أيضًا في [«مجموع الفتاوى» (١٦/ ٥٦٧)]: التَّعطيل شَرٌّ من الشِّركِ، وكُلّ مُعطّلٍ فلابدّ أن يكونَ مُشركًا. اهـ

- وقال أيضًا رحمه الله في [«الصفدية» (٢/ ٢٢٨)]: والتّوحيد الذي جاءت به الرُّسل، ونزلت به الكتب هو: توحيد الإلهية، وهو أن يُعبد الله وحده لا شريكَ لَهُ، وهو مُتضمّن لشيئين:

١ - أحدهما: القول العلمي، وهو إثبات صفات الكمال له، وتنزيهه عن النَّقائص، وتنزيهه عن أن يماثله أحدٌ في شيء من صفاته، فلا يوصف بنقصٍ بحال، ولا يماثله أحد في شيءٍ من الكمال، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فالصّمدية تثبت له الكمال، والأحدية تنفي مماثلة شيء له في ذلك.

٢- والتوحيد العملي الإرادي: أن لا يُعبد إلَّا إياهُ، فلا يدعو إلَّا إياه، ولا يتوكل إلَّا عليه، ولا يخاف إلَّا إياهُ، ولا يرجو إلَّا إياهُ، ويكون الدين كُلّه لله، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ وهذا التّوحيد يتضمن أن الله خالق كُلّ شيء، وربه، ومليكه لا شريك له في الملك.

فجاءت الجهمية ومن شاركهم في النَّفي، فأدخلوا في التّوحيد نفي الصّفات، وهو في الحقيقة تعطيل مُخالف لصريح المعقول، وصحيح المنقول، وأخذ ذلك هؤلاء الملاحدة فزادوا في النَّفي.

وكانت الجهمية تقول: الواحد هو: (الذي لا ينقسم)، وهذا لفظ مُجمل، فإن الله تعالى مُنزّه عن قبول التَّفريق والتَّبعيض؛ **ولكن مَقصودهم بذلك نفي الصِّفات** .. اهـ

وقال أيضًا في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٧٨٤)]:

مُتكلمة الجهمية لا يَعبدون شيئًا، وهذا هو نهاية التّعطيل،

ومُتصوفتهم يعبدون كُلّ شيء، وهذا نهاية الإشراك. اهـ

وقال أيضًا (٣/ ١٠٠): وهم [يعني: الجهمية] يُفسِّرون الواحد والتوحيد بما ليس هو معنى (الواحد) و (التوحيد) في كتاب الله وسُنّة رسوله ﷺ، وليسَ هو

التوحيد الذي أنزل الله به كُتبه، وأرسل به رُسوله، وهذا أصل عظيم تجب معرفته.

فقال نفاة الصِّفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة ونحوهم: (الواحد): هو الذي لا صفة له، ولا قدر.. الخ

وقال أيضًا (٤/ ٦٠٥): إن الله بعث الرسل تَدعوا الخلق إلى عبادته الجامعة لمعرفته بأسمائه وصفاته وآياته، ولمحبته والإنابة إليه، وإخلاص الدِّين له حتَّى يكون الدِّين كُلّه لله. والجهمية تَصُدّ القلوب عن معرفته ومحبته وعبادته بحسب تجهمهم، إذ هم بين المستقل والمستكثر، ولا تجد أحدًا فيه شُعبة من التجهم إلّا وفيه من نقص التوحيد والإيمان بحسب ذلك. اهـ

٨ - قال ابن القيم رحمه الله في [«اجتماع الجيوش» (١/ ٩٣)]:

ومَلاك السَّعادة والنَّجاة والفوز بتحقيق التَّوحيدين اللذين عليهما مدار كتاب الله تعالى، وبتحقيقهما بعث الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ، وإليهما دعت الرُّسل صلوات الله وسلامه عليهم كلهم من أولهم إلى آخرهم:

أحدهما: التَّوحيد العلمي الخبري الاعتقادي المتضمن إثبات صفات الكمال لله، وتنزيهه فيها عن التّشبيه والتّمثيل، وتنزيهه عن صفات النَّقص.

والتوحيد الثَّاني: عبادته وحده لا شريك له، وتجريد محبته، والإخلاص له، وخوفه ورجاؤه والتَّوكل عليه، والرِّضا به رَبًّا، وإلهًا، ووليًّا، وأن لا يجعل له عدلاً في شيء من الأشياء.

وقد جمعَ سُبحانه وتعالى هذين النَّوعين من التَّوحيد في سورتي الإخلاص وهما:

سُورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ المتضمنة للتوحيد العملي الإرادي،

وسُورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ المتضمنة للتّوحيد العلمي الخبري...

ولا يتمّ أحد التَّوحيدين إلَّا بالآخر ...

فالتَّوحيد العلمي الخبري له ضدان: التَّعطيل، والتَّشبيه والتَّمثيل،

فمن نفى صفات الرَّبّ عزَّ وجلَّ وعطَّلها: كَذَّب تعطيله توحيده،

ومن شبّهه بخلقِهِ ومثله بهم: كَذَّبَ تشبيهه وتمثيله توحيده ....

- وقال أيضًا في [«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٥٣)]:

مَرض التَّعطيل ومرض الشِّرك أخوين مُتصاحبين لا ينفكّ أحدهما عن صاحبه؛

فإن المعطل: قد جَعلَ آراء الرِّجال وعُقولهم نِدًّا لكتاب الله،

والمشرك: قد جعلَ مَا يعبده من الأوثان ندًّا له .. الخ

قلت: ثم بَيَّنَ رحمه الله التَّلازم بين التَّعطيل والشِّرك في كلامٍ طويل، انظره في كتابه «اجتماع الجيوش». [وانظر كذلك: «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٤٩٠)]

- وقال أيضًا رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٣١)]:

توحيدُ الجهمية: وهو مُشتقّ من توحيدِ الفَلاسفة، وهو نَفي صِفات الرّبّ: كعلمِهِ، وكلامِهِ، وسمعِهِ، وبصرِهِ، وحياتِهِ، وعلوِّهِ على عرشِهِ، ونفي وجهه، ويديه، **وقُطب رَحى هذا التّوحيد: جحد حقائق أسمائه وصفاته** .. وسَمُّوا التّوحيد الذي بعث الله به رُسله وأنبياءه: **(تركيبًا، وتجسيمًا، وتشبيهًا)**، وجعلوا هذه الألقاب له سِهامًا وسِلاحًا يُقاتِلون بها أهله، فتترَّسوا بما عند أهل الحقّ من الأسماء الصَّحيحة، وقاتلوهم بالأسماءِ

البَاطِلِةِ التي سَمّوا بها مَا بعثَ اللهُ به رسوله، فقـاتلوهم باسـم: (التَّركيـب، والتَّجسيم، والتَّشبيه)، وتترَّسوا منهم باسم التَّوحيد والتَّنزيه. اهـ

[وانظر كذلك نحوه في: «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٩٤)]

٩ - قـال الـشَّيخ محمـد بـن عبـدالوهاب رحمـه الله في [«الـدُّرر الـسَّنية» (١/ ١١٢)] وهو يتكلّم عن معنى المعبود عند المتكلّمين، قال:

والمتكلّمون ممن يدّعي الإسلام؛ لكن أضلّهم الله عن معرفة الإلـه، فـذُكِرَ عن الأشعري، ومن تَبِعَهُ: أنّه القادرُ، وأن الألوهية هي القُدرة.

فإذا أقررنا بذلك، فهي معني قوله : (لا إله إلا الله)،

ثُمّ استحوذ عليهم الشَّيطان؛ فظنّوا أن التَّوحيد لا يتأتي إلَّا بنفي الصِّفات، فنفوها، وسموا من أثبتها: (مُجسمًا) !!

وردّ عليهم أهل السُّنّة بأدلة كثيرة، منها:

<u>أن التَّوحيد لا يتمّ إلَّا بإثباتِ الصِّفات؛</u>

وأن معنى الإله: هو المعبود؛ فإذا كـان هـو سُبحانه متفـرّدًا بـه، عـن جميـع المخلوقات، وكان هذا وصفًا صحيحًا، لم يكذب الواصف به، فهذا يـدلّ عـلى الصّفات، فيدلّ على العلم العظيم، والقُدرة العظيمة؛ وهاتان الـصِّفتان: أصـل جميع الـصّفات، كـما قـال تعـالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ [الطلاق:١٢]

فإذا كان الله قد أنكر عبادة مَن لا يملك لعباده نفعًا ولا ضرًّا، فمعلوم:

أن هذا يستلزم العلم بحاجة العباد ناطقها، وبهيمها؛

ويستلزم: القُدرة على قضاء حَوائجهم؛

ويستلزم الرّحمة الكاملة، واللطف الكامل، وغير ذلك من الصِّفات؛

فمن أنكر الصِّفات، فهو مُعطّل؛ والمعطل: شرٌّ من المشرك؛

ولهذا كان السَّلف، يسمّون التّصانيف في إثبات الصِّفات: (كُتب التوحيد)، وختم البخاري صحيحه بذلك، قال: (كتاب التوحيد)؛ ثُمّ ذكر الصِّفات بابًا بابًا.

فنكتة المسألة: أن المتكلّمين يقولون: **التَّوحيد لا يتمّ إلّا بإنكار الصّفات.**

فقال أهل السُّنَّة: لا يتمّ التوحيد إلّا بإثبات الصِّفات، وتوحيدكم هو: التَّعطيل؛ ولهذا آل هذا القول لبعضهم إلى إنكار الرَّب تبارك وتعالى، كما هو مذهب ابن عربي، وابن الفارض، وفئام من النَّاس، لا يحصيهم إلّا الله..

فبيّنَ السّلف: أن العبادة إذا كانت كُلّها لله عن جميع المخلوقات فلا تكون إلّا بإثبات الصِّفات والأفعال، فتبيّن:

أن مُنكر الصِّفات، مُنكر لحقيقة الألوهية؛ لكن لا يدري.

وتبيّن لك: أن من شهد أن لا إلّه إلّا الله صدقًا من قلبه، لا بُدّ أن يثبت الصّفات، والأفعال؛ ولكن العجب العُجاب: ظنّ إمامهم الكبير [يعني: الأشعري]، أن الألوهية: هي القُدرة، وأن معنى قولك: لا إلّه إلّا الله؛ أي: لا يقدر على الخلق إلّا الله !

إذا فهمت هذا: تبيّن لك عظم قدرة الله على إضلالِ مَن شاء مع الذَّكاء والفطنة، كأنّهم لم يفهموا قصّة إبليس، ولا قصّة قوم نُوحٍ، وعادٍ، وثمودَ،

وهَلُمّ جرّا، كما قال شيخ الإسلام في آخر «الحموية»: أوتوا ذَكاءً، ومَا أوتوا زَكاء، وأوتوا عُلومًا، ومَا أوتوا فُهومًا، وأوتوا سَمعًا، وأبصارًا، وأفئدة ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأحقاف:٢٦].

- وقال أيضًا في [«الدُّرر السنية» (١/ ١١٢)] وهو يتكلم عن مَعاني التوحيد الثَّلاثة:

وأمّا توحيد الصِّفات:

فلا يستقيم توحيد الرُّبوبية ولا توحيد الألوهية؛ إلّا بالإقرار بالصّفات، لكن الكُفار: أعقل ممن أنكر الصِّفات. والله أعلم. اهـ

[وانظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٣/ ١٦٠)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٩٤)، و(٥/ ٤٠٥)، و«المدارج» لابن القيم (٢/ ٤٠٢)، و«الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (١/ ١٥١)، و(٣/ ٩٢٩)، و(٤/ ١٤٠٥) فقد أطالا في ذكر معاني التّوحيد عند الفلاسفة، والجهمية، والأشاعرة، والكُلّابية، وغيرهم]

المبحث الثاني:

إثبات صفات الله تعالى عند أهل السنة

أهل السُّنّة يثبتون كُلّ ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، وما أثبته له نبيه ﷺ مما قد صَحّ إسناده، وتلقّاه أهل السُّنّة بالقبول والتّسليم، وكذا ما أثبته الصّحابة رضي الله عنهم لربهم مِن صفات الله تعالى، وتلقّاهُ عنهم أهل السُّنّة بالقبولِ والاحتجاج.

- قال الآجري (٣٦٠هـ) رحمه الله في [«الشريعة» (٢/ ١٠٥١)]:

إنّ أهل الحقّ يَصِفون الله عَزّ وجلّ بما وصفَ به نفسه عزّ وجلّ،

وبما وصفه به رسوله ﷺ،

وبما وصفه به الصّحابة رضي الله عنهم،

وهذا مذهب العُلماء ممن اتبع ولم يبتدع. اهـ

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«الحموية» (ص٢٧١)]:

ثُمّ القول الشّامل في جميع هذا الباب:

أن يُوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ،

وبِما وصفه به السّابقون الأوّلون، لا يتجاوز القرآن والحديث. اهـ

* ومما جَاء عن السَّلفِ الأوائل ومن بعدهم مِن أهل السُّنَّة في ذلك :

١ - قال عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سَلمة الماجشون (١٤٦هـ) رحمه الله: اعلم - رحمك الله - أن العِصمة في الدِّين أن تنتهي في الدِّينِ حيث انتهى بك، ولا تجاوز ما قد حُدَّ لك؛ فإن من قوام الدِّين معرفة المعروف وإنكار المنكر، فما بسطت عليه المعرفة وسكنت إليه الأفئدة وذُكر أصله في الكتاب والسُّنة وتوارثت علمه الأُمّة: فلا تخافن في ذكره وصفته من ربِّك ما وصفه من نفسه عيبًا، ولا تكلفن بما وصف لك من ذلك قدرًا.

وما أنكرته نفسك ولم تجد ذكره في كتاب رَبِّك، ولا في حديث عن نَبيك - من ذكر صفة ربّك - فلا تتكلفن علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانِك، واصمت عنه كما صمت الرّب عنه من نفسه؛ فإن تكلّفك معرفة ما لم يصف من نفسه مثل كإنكارك ما وصف منها، فكما أعظمت ما جحده الجاحدون مما وصف من نفسه: فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون مما لم يصف منها .. والرَّاسخون في العلم - الواقفون حيث انتهى علمهم، الواصفون لربهم بما وصف من نفسه، التَّاركون لما ترك من ذكرها - لا ينكرون صفة ما سمى منها جحدًا، ولا يتكلّفون وصفه بما لم يُسَمِّ تَعمُّقًا ...

[«الإبانة الكبرى» لابن بطة (تتمة الرد على الجهمية) (٥٩)، و«الحموية الكبرى» لابن تيمية (ص٣١٩) وقال: إسناده صحيح]

٢ - قال أفلح بن محمد: قُلتُ لابن المبارك (١٨١هـ): يا أبا عبدالرحمن، إنّي أكره الصِّفة - عنى صفة الرّبِّ عزّ وجلّ -. [أي الكلام في ذلك بغير نصٍّ].

فقال له عبدالله بن المبارك: وأنا أشدُّ النَّاس كَراهةً لذلك؛

ولكن إذا نطق الكتاب بشيءٍ قُلنا به، وإذا جاءت الآثار بشيءٍ جسرنا عليه. - ونحو هذا -.

[رواه اللالكائي (٧٣٧)، وانظر: «العلو» للذهبي (٢/ ٣٦٢)]

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ٥١)]: أراد ابن المبارك: أنّا نكره أن نَبتدىء بوصف الله مِن تلقاءِ أنفسِنا حتَّى يجيء به الكتاب والآثار. اهـ

٣ - قال أحمد بن حنبل رحمه الله: لا يوصف الله إلَّا بِما وَصَفَ به نَفسه، أو وَصَفَه به رسوله ﷺ؛ لا يتجاوز القرآن والحديث. اهـ

[«مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٧٢)]

٤ - قال حنبل: سألتُ أبا عبدالله أحمد بن حنبل عن هذه الأحاديث التي تُروى: «أنّ الله تبارك وتعالى يُرى»، و«أنّه ينزل إلى سماء الدُّنيا»، و«أنّه يَضعُ قَدمَهُ»، ومَا أشبه ذلك.

فقال أبو عبدالله: نؤمنُ بها، ونُصدّقُ بها، ولا نَرُدّ منها شيئًا إذا كانت بأسَانيد صِحاح، ولا نرُدّ على الرسول ﷺ قوله.

[«تحريم النظر في كتب أهل الكلام» لابن قُدامة (ص٣٩)]

٥ - قال أبو بكر المَرُّوذِيّ رحمه الله: سألتُ أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - عن الأحاديث التي تردّها الجهمية في الصِّفاتِ، والرُّؤية، والإسراء، وقصّة العرش.

فصحّحها أبو عبدالله، وقال: قد تلقتها العُلماء بالقبولِ، نُسلّم الأخبار كما جاءت.

قال: فقلتُ له: إن رجُلًا اعترض في بعض هذه الأخبار كما جاءت.

فقال: يُجْفَى. وقال: ما اعتراضه في هذا الموضع ؟

يُسلّم الأخبار كما جاءت. [«السنة» للخلال (٢٨٣)]

٦ - قال أبو بكر المَرُّوذِيّ: أرسل أبو بكر وعُثمان أبناء أبي شيبة إلى أبي عبدالله يستأذنانه في أن يُحدّثا بهذه الأحاديث التي تردّها الجهمية.

فقال أبو عبد الله: حدّثوا بها، فقد تلقتها العُلماء بالقبول.

[«الشريعة» للآجري (٧٢٦)]

[وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩٦)، و«مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣١٢)، والتيمي في «الحُجة في بيان المحجة» (١/ ٢٠٨)]

٧ - قال ابن خُزَيمة (٣١١هـ) رحمه الله في [«التوحيد» (١/ ١٠)]: الإيمان بجميع صفات الرَّحمن الخالق جلّ وعلا مما وصفَ الله به نفسه في مُحكم تَنزيلِهِ الذي لا يأتيهِ الباطل مِن بين يديه ولا مِن خَلفهِ تنزيل مِن حكيمٍ حميد، وبِما صحّ وثبت عن نَبينا بالأسانيدِ الثَّابتة الصَّحيحة بنقلِ أهل العدالة موصولًا إليه صلّى الله عليه وسلم. اهـ

٨ - قال ابن بطة (٣٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة الكبرى» (تتمة الرد على الجهمية) (٣/ ٩١)]: اعلموا رحمكم الله أنَّ مِن صفاتِ المؤمنين مِن أهلِ الحَقِّ: تصديق الآثار الصّحيحة، وتلقيها بالقبولِ، وتركِ الاعتراض عليها بالقياسِ، ومواضعة القول بالآراء والأهواء؛ فإن الإيمان: تصديق، والمؤمن هو المصَّدق، قال الله عزّ وجلَّ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥]

فَمِن علامات المؤمنين: أن يصفوا الله بما وصف به نفسَهُ، وبما وصفَه به رسوله ﷺ، مما نقلته العُلماء، ورواه الثِّقات مِن أهلِ النَّقل الذين هم الحُجّة فيما رووه من الحلالِ والحرامِ، والسُّنن والآثار، ولا يُقالَ فيما صحّ عن رسول الله ﷺ: كيف؟ ولا لِمَ؟ بل يَتبعون ولا يَبتدعون، ويُسَلِّمون ولا يُعارضون، ويتيقّنون ولا يشكُّون ولا يرتابون. اهـ

٩ - قال أبو نصر السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في [«رسالته في الحرف والصوت» (ص١٢١)]: ولا يجوز أن يُوصفَ اللهُ سُبحانه إلَّا بما وصف بِهِ نَفسه، أو وصفَه بِهِ رسوله ﷺ، وذاكَ إذا ثبتَ الحديثُ، ولم يبقَ شُبهة في صحتِهِ.

فأمّا ما عَدَا ذلك من الرّوايات المعلولة، والطُّرق الواهية؛ فلا يجوز أن يَعتقدَ في ذاتِ الله سُبحانه ولا في صفاتِهِ مَا يوجد فيها باتفاقِ العُلماء للأثر. اهـ

١٠ - قال التيمي الأصبهاني (٥٣٥هـ) رحمه الله في [« الحُجة في بيان المحجة» (١/ ٤٣٦)]: قال أهل السُّنّة: ما جاءَ عن الرَّسول صلى الله عليه وسلم في الصِّفات بأسانيدِ صِحاح فهو حقّ. اهـ

١١ - قال ابن قُدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله في [«ذم التأويل» (١٠٠)]: ينبغي أن يُعلم أن الأخبار الصَّحيحة التي ثبتت بها صفات الله تعالى هي الأخبار الصَّحيحة الثّابتة بنقلِ العُدولِ الثِّقات التي قبلها السَّلف، ونقلوها ولم ينكروها، ولا تكلَّموا فيها.

وأمّا الأحاديث الموضوعة التي وضعتها الزّنادقة ليُلبِّسوا بها على أهل الإسلام، أو الأحاديث الضَّعيفة: إمَّا لضعف رواتها، أو جهالتهم، أو لعلةٍ فيها؛ لا يجوز أن يُقال بها، ولا اعتقاد ما فيها، بل وجودها كعدمِها، وما

وضعته الزّنادقة فهو كقولهم الذي أضافوه إلى أنفسهم.

فمن كان مِن أهلِ المعرفةِ بذلك وجب عليهِ اتباع الصَّحيح، واطراح ما سِواه، ومَن كان عَاميًّا ففرضه: تقليد العُلماء وسؤالهم لقول الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل]

وإن أشكلَ عليهِ عِلمُ ذلكَ، ولم يجد مَن يسأله: فليقف؛ وليقل: آمنتُ بما قاله رسول الله ﷺ، ولا يثبت به شَيئًا، فإن كانَ هذا مما قاله رسول الله ﷺ فقد آمن بهِ، وإن لم يكن مِنه؛ فما آمن به. اهـ

فصل

ما حَدَّثَ به العُلماء وتَلقَّوه بالقبول مِن أحاديث الصِّفات

هناك كثير مِن الأحاديث والرِّوايات في إثبات صفات الله تعالى قد تلقَّاها أهل السُّنَّة مِن السَّلفِ الأوائل ومَن بعدهم بالقبولِ والتسليم، وحدَّثوا بها على رُؤوس النَّاس، بل وأنكروا على مَن طَعنَ فيها، أو ردَّها؛ فمثل هذه الأحاديث نُحدِّث بها، ونَنشرها، ولا نتكلَّم فيها مِن قِبلِ أنفُسِنا فنُخالف سَلفنا الصَّالح فِيما احتَجُّوا بِهِ، وتلقَّوه بالقبول والتَّسليم، وخاصَّة وأن هذه الأحاديث التي فيها شَيء مِن الضَّعف فيما يبدوا لنَا تعضدها متابعات وشواهد كثيرة مِن الكتاب والسُّنَّة الصَّحيحة تشهد لها.

ومِن المُسَلَّم به عند كُلّ صاحب سُنَّةٍ واتباعٍ: أنّ السَّلف الصَّالح مِن أئمّة العلم والسُّنّة والدِّين لا يُثبتون مَسائل التَّوحيد والاعتقاد إلَّا بدليلٍ صَحيحٍ صَريحٍ، وأنّهم أورع وأخشى لله تعالى من أن يصفوه بِما لا يثبت، أو مَا لا يليق به سُبحانه.

قال الآجُري رحمه الله في [«الشريعة» (١/ ٣٠١)]: علامة مَن أراد الله به خَيرًا سُلوك هذه الطَّريق: كتاب الله، وسُنن رسول الله ﷺ، وسُنن أصحابه رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلدٍ، إلى آخرِ ما كان من العُلماءِ، مثل: الأوزاعي، وسُفيان الثَّوري، ومالك

ابن أنس، والشَّافعي، وأحمد بن حنبل، والقاسم بن سلَّام، ومـن كـان عـلى طريقتهم، ومُجانبة كُلّ مذهبٍ لا يذهب إليه هؤلاءِ العُلماء. اهـ

وقال البربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله: فاللهَ اللهَ في نفسِكَ، وَعليـك بالآثـار، وأصحاب الآثار، والتقليد، فإنّ الدِّين إنّـما هـو التقليـد - يعنـي: للنبـي ﷺ، وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين -، ومَن قبلنا لم يَدَعونا في لَبسٍ، فقلِّدهم واسترح، ولا تجاوز الأثر، وأهل الأثر. اهـ [«طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٩)]

ورَحِمَ اللهُ الإمام الأوزاعي إذ يقول: اصبـر نَفسـك عـلى السُّنّة، وقـف حيث وقفَ القوم، وقُل بِما قـالوا، وكُـفَّ عـمَّا كفُّـوا عَنـهُ، واسـلُك سَـبيل سَلفك الصَّالح، فإنَّه يَسعكَ مَا وَسِعهُم..[رواه اللالكائي (١/ ١٠٤)]

ومما جاء عن السَّلف وأهل السُّنّة مِن بعدهم على التحديث بكُلّ مـا حـدّث به السَّلف الصَّالح، وتلقوه بالقبول والتسليم، وعدم معارضته بالرَّدِّ والطَّعن:

١ - قال عبدالله بن أحمد في «السنة» (٥٧٢) حدثنا أبي، نا وكِيـع بحـديث: إسرائيلَ، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خَليفَةَ، عن عُمر رضي الله عنـه، قـال: «إذَا جَلسَ الرَّبُّ ﷻ على الكُرسيِّ»؛ فاقشعرَّ رَجُلٌ سَمّاه أبي عند وكِيع، فَغضِبَ وَكيعٌ، وقال: أدرَكنَا الأعمشَ، وسُفيانَ يُحدّثون بهذه الأحاديثِ لا يُنكِرُونَها.

٢ - قال يحيى بن معين: شهدت زكريا بن عدي سَألَ وَكيعًا فقال: يـا أبـا سُفيان، هذه الأحاديث - يعني: مثل: (الكُرسِيّ مَوضـع القَـدَمينِ)، ونحـو هذا - ؟ فقال وكيـع: أدركنـا إسـماعيل بـن أبي خالـد، وسـفيان، ومسعرًا يُحدّثون بهذه الأحاديث ولا يُفسِّرون شيئًا. [«الأسماء والصفات» (٧٦٥)]

٣ - قال عبدالصمد بن يحيى: قال لي شاذان: اذهب إلى أبي عبـدالله [الإمـام

أحمد] فقُل: ترى لي أن أُحدّث بحديث: قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «رأيتُ ربي عزَّ وجلَّ في صُورة شَابٍّ» ؟ قال: فأتيت أبا عبدالله فقلت له.

فقال لي: قُل له تَحدّث به، قد حَدَّثَ به العُلماء.

[«طبقات الحنابلة» (٢/ ١٠٤)، و«إبطال التأويلات» (١٣٥)]

٤ - قال الإمام أحمد رحمه الله في تفسير مجاهد رحمه الله للمقام المحمود بأنّه إقعاد النبي ﷺ على العرش، قال: قد تلقّته العلماء بالقبول، نُسلِّم الخبر كما جاء. «إبطال التأويلات» (٤٤٨).

٥ - قال إبراهيم الأصبهاني عن قول مجاهد في إقعاد النبي ﷺ على العرش: هذا الحديث حَدّثَ به العُلماء مُنذ سِتين ومائة سنة، ولا يرده إلّا أهل البدع. «السنة» للخلال (٢٥٠).

٦ - قال إبراهيم الحربي (٢٨٥هـ) رحمه الله في أثر مجاهد في إقعاد النبي ﷺ على العرشِ، قال: هذا حدَّثَ به عثمان بن أبي شيبة (٢٣٩هـ) في المجلسِ على رُؤوسِ النَّاسِ، فكم ترى كان في المجلس عشرين ألفًا ؟ فترى لو أن إنسانًا قامَ إلى عُثمان فقال: لا تُحدِّث بهذا الحديث، أو أظهر إنكاره تراه كان يخرج من ثَمّ إلّا وقد قُتِلَ. [«الخلال» (٢٥٤)]

٧ - قال الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«النقض» (ص٣٤٣)]: فقد أخذنا بما قال رسول الله ﷺ، فلم نقبل منها إلّا ما روى الفقهاء الحُفّاظ المتقنون؛ مثل: معمر، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن عُيينة، وزُهير بن مُعاوية، وزائدة، وشريك، وحماد بن زيد، وحماد بن سَلمة، وابن المبارك، ووكيع، ونظرائهم الذين اشتهروا بروايتها ومعرفتها والتفقه فيها، خلاف تفقه المريسي

وأصحابه، فما تداول هـؤلاء الأئمـة ونظـراؤهم عـلى القبـول قبلنـا، ومـا رَدُّوه رددناه، وما لم يستعملوه تركناه؛ لأنهم كانوا أهل العلـم والمعرفـة بتأويـل القـرآن ومعانيه، وأبصر بما وافقه منها مما خالفه مـن المريـسي وأصـحابه، فاعتمـدنا عـلى روايتهم، وقِبلنا ما قبلوا، وزَيّفنا منها مَا روى الجاهلون من أئمـة هـذا المعـارض، مثل: المريسي، والثّلجي ونظرائهم. اهـ

- وقال أيضًا (ص٤٤٨-٤٤٩): ومن الأحاديث أحاديث جـاءت عـن النبي ﷺ قالها العُلماء، ورووها ولم يُفسِّروها، ومَن فَسَّرها برأيه اتهموه.

فقد كتب إليّ علي بن خشرم أن وكيعًا سُئلَ عن حديث عبدالله بن عمـرو: الجنة مطوية مُعلقة بقرون الشَّمس. فقال وكيع: هـذا حـديث مـشهور، قـد رُوي فهو يُروى، فإن سألوا عـن تفـسيره لم نفَسّر لهـم، ونـتهم مـن ينكـره وينازع فيه، والجهمية تنكره. اهـ

٨ - قال الآجُرِّي (٣٦٠هـ) رحمـه الله في [«الـشريعة» (٣/ ٣٦٧)]: وأمّـا حديث مجاهد [يعني: في إقعاد النبي ﷺ على العرش].. فقد تلقّاه الـشُّيوخ مـن أهل العلم والنَّقل لحـديث رسـول الله ﷺ تلقّوهـا بأحـسن تَلَـقٍّ، وقبلوهـا بأحسن قبول، ولم ينكروها، ولم ينكروها وأنكروا على من رَدَّ حديث مجاهد إنكارًا شديدًا، وقالوا: من رَدَّ حديث مجاهد فهو رَجل سُوء. اهـ

٩ - قال ابن منده رحمه الله وهو يتكلم عن حديث أبي رزين الطويـل، وفيـه إثبـات كثـير مـن صـفات الله تعـالى: روى هـذا الحـديث محمـد بـن إسـحاق الصَّنعاني، وعبدالله بن أحمد بن حنبـل وغيرهمـا، وقـد رواه بـالعراق بمجمـع العُلماء وأهلِ الدّين جماعة مِن الأئمة منهم: أبو زُرعة الرَّازي، وأبو حاتم، وأبـو

عبدالله محمد بن إسماعيل، ولم يُنكِره أحد، ولم يتكلّم في إسناده، بل رَوَوْه على سبيل القبول والتسليم، ولا يُنكِر هذا الحديثَ إلّا جاحِدٌ، أو جاهل، أو مخالف للكتاب والسُّنَّة. اهـ نقلًا من «زاد المعاد» (٣/ ٦٧٨).

١٠ - قال السِّجزيّ رحمه الله في [«إثبات الحرف والصوت» (١٦١)] وذكر قول كعب الأحبار: (لما كَلَّم الله موسى عليه السَّلام كلمة بالألسنة كُلّها..)

فقال مُعلّقًا عليه: وهذا محفوظ عن الزُّهري، رواه عنه ابن أبي عتيق، والزُّبيديّ، ومعمر، ويونس بن يزيد، وشُعيب بن أبي حمزة، وهؤلاء كُلّهم أئمة، ولم يُنكِرهُ واحدٌ مِنهم .اهـ

- وقال أيضًا (ص١٩٠): وإذا ثبتَ مَا ذكرنَاهُ، وعلم أن طاعة الرّسول ﷺ واجبة، وأن قبولَ خَبرِهِ لازمٌ؛ وجبَ اعتقاد ما في هذه الأحاديث المذكورة في الصِّفاتِ، ولو لم يلزم اعتقاد ذلك لم تكن هذه الأخبار لا محالة دون سَائر الأخبار الواردة فيما سبيله العمل به، فينبغي أن يعمل بها أيضًا، والعمل بها هو القول بمخبرها .

وقبل وبعد فالأئمة الذين رووها غير مُنكِرين لشَيءٍ منها، بل قد أوردوها في السُّنن، وبَينوا أن اعتقادها سُنة وحقّ، بل واجب وفرض.

ولا يخلو أمرهم من أن يكونوا مُخطئين في فعلهم،

أو مُصيبين في رأيهم، فإن أصابوا فاتباعهم على الصَّواب هُدى.

وإن أخطئوا - بزعم المخالف - وهم الأئمة المقبولون، المرضيون بالاتفاق، فالمخالفون الذين قد حكم بأنهم من أهل الزَّيغ والضَّلال أقرب إلى الخطأ،

وأبعد من الصَّواب منهم، فيجب أن لا يصغي إليهم، ولا يعول على تمويههم.اهـ

١١ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٣٥٦)] وهو يتكلّم عن حديث أُمّ الطُّفيل: (أن النبي ﷺ أنه رأى رَبَّهِ في المنامِ في أحسنِ صُورَةٍ، شَابًا مُوفَّرًا .. الحديث): وأمّا حديث أمّ الطُّفيل فإنكار أحمد له لكونه لم يعرف بعض رواته، لا يمنع أن يكون عرفه بعد ذلك، ومع هذا فأمره بتحديثه به؛ لكون معناهُ موافقًا لِسَائر الأحاديث كحديث: مُعاذ، وابن عباس وغيرهما؛ وهذا معنى قول الخلّال: (إنّما يروى هذا الحديث، وإن كان في إسناده شيء تصحيحًا لغيره؛ ولأن الجهمية تُنكر ألفاظه التي قد رويت في غيره ثابتة).

فروى ليُبيّن أن الذي أنكروه تظاهرت به الأخبار واستفاضت.

وكذلك قول أبي بكر عبدالعزيز [المعروف بغُلام الخلال (٣٦٣هـ)]: (فيه وهَاء، ونحن قائلونَ به)، أي لأجل ما ثبتَ مِن موافقته لغيرِهِ الذي هو ثابت، لا أنّه يُقال بالواهي من غير حُجّة.

فإن ضعف إسناد الحديث لا يمنع أن يكون متنه ومعناه حقًّا،

ولا يمنع أيضًا أن يكون له مِن الشَّواهدِ والمتابعات ما يُبيّن صحته.

ومعنى الضَّعيف عندهم: أنا لم نعلم أن راويه عدل، أو لم نعلم أنّه ضابط.

فعدم علمنا بأحد هذين يمنع الحكم بصحته، لا يعنون بضعفه أن نعلم أنّه باطل، فإن هذا هو الموضوع، وهو الذي يعلمون أنّه كذب مُختلق.

فإذا كان الضّعيف في اصطلاحهم عائدًا إلى عدم العلم، فإنّه يطلب له اليقين والتّبيت، فإذا جاء من الشَّواهد والأخبار الأُخرى غيرها ما يوافقه صار ذلك موجبًا للعلمِ بأنّ راويه صدق فيه وحفظه، والله تعالى أعلم. اهـ

- وقال أيضًا رحمه الله في [« جواب الاعتراضات المصرية» (ص١٦٦)] وهو يتكلّم عن حديث: «خلق الله آدم على صورة الرحمن»: وليس الغرض تعدد طُرقه، وإنّما الغرض الأصلي أن الأئمة المُتفق على إمامتهم في الأُمّة مَا زَالوا يروونه ولا يُنكِرونه، ولا يتأوّلونه على المحفوظ عنهم في ذلك. اهـ

وقال أيضًا في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٤٥)] وهو يتكلم عن حديث: «خلق الله آدم على صورة الرحمن» قال:

وأيضًا: اتفاق السَّلف على رواية هذا الخبر ونحوه - مثل: عطاء بن أبي رباح، وحبيب بن أبي ثابت، والأعمش، والثوري وأصحابهم من غيرِ نكيرٍ سُمِعَ مِن أحدٍ لمثلِ ذلك في ذلك العصرِ، مع أن هذه الرِّوايات المتنوعة في مَظنّة الاشتهار - دليلٌ على أن عُلماء الأُمّة لم تنكِر إطلاق القول: (بأنّ الله خلقَ آدمَ على صورةِ الرَّحمنِ)؛ بل كانوا مُتّفقين على إطلاق مثل هذا ..

وأيضًا: فإن الله قد وصفَ هذه الأُمّة بأنّها خير أُمّة أُخرجت للنَّاس، وأنها تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، فمن الممتنع أن يكون في عَصرِ التابعين يَتكلّم أئمة ذلك العصر بما هو كُفرٌ وضَلال، ولا ينكر عليهم أحد، فو كان قوله: «خلقَ اللهُ آدمَ على صُورة الرّحمن» بَاطلًا لكانوا كذلك. اهـ

- وقال أيضًا في [«مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٧٤)]:

.. إذا تبيّنَ هذا فقد حدّث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون: أن محمدًا رسول الله ﷺ يُجلسه ربّه على العرش.. وهذا ليس مُناقضًا للشَّفاعة لما استفاضت بها الأحاديث مِن أن المقام المحمود هو الشَّفاعة باتفاق الأئمة مِن جميعِ مَن يَنتحلُ الإسلامَ ويدَّعيه، لا يقول: إن إجلاسَهُ على العرشِ

مُنكرٌ، وإنّما أنكرَهُ بعضُ الجهميّةِ، ولا ذِكرُه في تفسيرِ الآيةِ مُنكرًا. اهـ

- وقال أيضًا في [«الفتاوى» (١٦/ ٤٣٤)] وهو يتكلم عن حديث: «إذا جلسَ الرَّبّ على الكُرسيّ»، قال: حديث عبدالله بن خليفة المشهور الذي يروى عن عُمر ﷺ، عن النبي ﷺ، وقد رواه أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في «المختارة». وطائفة .. تردّه لاضطرابِهِ، كما فعلَ ذلك أبو بكر الإسماعيلي، وابن الجوزيّ وغيرهم؛ لكن أكثرَ أهل السُّنّة قَبِلُوه. اهـ

١٢ - قال ابن القيم رحمه الله [كما في «مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٧٤)]:

وروى يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن كعب قال: قال الله في التوراة: أنا الله فوق عبادي، وعرشي فوق جميع خلقي، وأنا على عرشي أُدبر أمر عبادي ولا يخفى عليّ شيء في السّماءِ ولا في الأرض.

ورواه ابن بطة، وأبو الشيخ وغيرهما بإسناد صحيح.

وهب أن المعطل يكذّب كعبًا ويرميه بالتّجسيم، فكيف حدّث به عنه هؤلاء الأعلام مُثبتين له غير مُنكرين ؟! اهـ

- وقال أيضًا (٣/ ١٢٩٣): وروى ابن خزيمة من حديث كعب القُرظي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقبضُ اللهُ ﷻ الأرضَ يومَ القيامةِ والسّموات مطويات بيمينه، ثُمّ يهتفُ بصوتِهِ: مَن كانَ لي شَريكًا فليأتِ».. الحديث.

قال: وهو قطعة من حديث الصُّور الطويل، ولم يزل الأئمة يروونه ويُحتج به حتّى حدثت الجهمية. اهـ

- وقال أيضًا (٣/ ١٢٨٣) وهو يتكلّم عن حديث جابر ﷺ: «يحشَرُ

النَّاسُ يومَ القِيَامَةِ، أَو قَال: العِبَادُ عُرَاةً غُرلًا بُهمًا، قَالَ: قُلنا: وما بُهـمًا، قَـالَ: ليسَ مَعَهُم شَيءٌ، ثُمّ يُنادِيهِم بِصَوتٍ يسمَعُهُ مِن قُربٍ أَنَا الملكُ، أَنَـا الـدَّيَّانُ ..» الحديث.

ورواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة»، والطبراني في «المعجم»، و«الـسُّنّة»، وأبـو بكر بن أبي عاصم في «السُّنّة» مُحتجِّينَ بهم، فمن النَّاسِ سـوى هـؤلاء الأعـلام سادات الإسلام، ولا إلتفات إلى ما أعلّه به بعض الجهميـة ظُلـمًا منـه، وهـضمًا للحقِّ، حيث ذكر كلام المضعفين لعبدالله بن محمـد بـن عقيـل، والقاسـم بـن محمد دون مَن وثّقهما وأثنى عليهما، فيوهم الغـرّ أنهـما مُجمـع عـلى ضـعفهما، لا يُحتج بحديثهما ...الخ ثُم ذكر بعض عللهم في هذا الحديث وقال:

ومَن تأمّل هذه العلل الباردة علم أنّها مـن بـاب التعنـت .. إلى أن قـال: ورواه أئمة الإسلام في كُتبِ السُّنةِ، ومَا زالَ السَّلف يروونه، ولم يـسمع مِـن أحدٍ مِن أئمّة السُّنّة أنكره حتّى جاءت الجهمية فأنكرته، ومَضى على آثـارهم من اتبعهم في ذلك... الخ

١٣ - قال الذهبيّ (٧٤٨هـ) في كتابه [«العرش» (٢/ ١٢١)] وهـو يـتكلّم عن حديث عُمر رضي الله عنه «إذا جلسَ الرَّبّ على الكُرسيّ»:

قلتُ (يعني الذهبيّ): وهذا حديثٌ صَحيحٌ عِند جماعـة مِـن المحـدِّثين؛ أخرجه ضِياء الدِّين المقدسيّ في «صحيحه»، وهو مِن شَرطِ ابـن حبـان فـلا أدري أخرجه أم لا ؟ فإن عنده: أن العدلَ الحافظ إذا حـدّث عـن الرّجـلِ لم يُعرَف؛ فإن ذلك إسناد صحيح.

فإن كان هؤلاء الأئمة: أبو إسـحاق الـسَّبيعيّ، والأعمـش، وإسرائيـل،

وعبدالرحمن بن مهدي، والثوري، وأبو أحمد الزُّبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، ممن يطول ذِكرهم وعددهم، الذين هم سُرُج الهُدى، ومَصابيح الدُّجى، قد تلقّوا هذا الحديث بالقبولِ، وحدّثوا بِهِ، ولم يُنكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمن نَحنُ حتَّى نُنكره، ونَتحذلق عليهم ؟ بل نُؤمن به. اهـ

فصل

ما رُوي موقوفًا عن الصَّحابة ﷺ في باب الصِّفات

أجمع أهل السُّنّة على أن الكلام في صفاتِ الله تعالى توقيفيّ؛

لأن صفاته تعالى مِن علمِ الغيبِ، فلا يكون الكلام فيها إلّا بنصٍّ مِن كتابِ الله تعالى، وسُنّةَ نَبيهِ ﷺ، وهذا مِن المقررّ عند أهلِ السُّنة والجماعة.

- قال السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في [«الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص١٢١)]:

وقد اتفقت الأُئمّة على أن الصِّفات لا تُؤخذ إلَّا توقيفًا .. اهـ

أمّا ما ثبت عن أصحابِ النبي ﷺ في أبوابِ الصِّفات ولم يَرفعوه إلى النبي ﷺ؛ فإن أهلِ السُّنة يَقبلونه، ويَروونَه في مُصنفاتهم مُحتجّين به على المعطّلة، ويجعلونه مِن قَبيلِ المرفوع؛ لأنّه لا مجَال للرَّأي فيه، ولعظيم شأنِ أصحاب النبي ﷺ أن يتكلموا في ذاتِ الله تعالى بمحضِ أرائهم، ومِن قَبيلِ أهوائهم مِن غيرِ أن يسمعوه مِن النبي ﷺ.

- قال الشافعي رحمه الله في «رسالته البغدادية» التي رواها عنه الحَسَن ابن محمد الزّعفرانيّ وهذا لفظه: وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل، وسَبَقَ لهم على لسانِ رسول الله ﷺ مِن الفضل ما ليسَ لأحدٍ بعدهم، فرحمهم الله، وهنأهم بما آتاهم مِن

ذلكَ ببلوغ أعلى منازل الصَّديقين والشُّهداء، والصَّالحين أدَّوا إلينا سُنن رسول الله ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عامًا وخاصًّا، وعزمًا وإرشادًا، وعرفوا مِن سُنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كُلّ عِلمٍ، واجتهادٍ، وورعٍ، وعقلٍ، وأمر استُدرِك به عِلمٌ، واستُنبِط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا مِن رَأينا عند أنفُسِنا، ومن أدركنا ممن يَرضى، أو حُكِي لنَا عنهُ ببلدنا، صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سُنة إلى قولهم أن اجتمعوا، أو قول بعضهم أن تفرَّقوا، وهكذا نقولُ، ولم نخرج عن أقاويلهم، وإن قال أحدهم، ولم يخالفه غيره؛ أخذنا بقولِهِ. اهـ [«إعلام الموقعين» (١/ ٨٠)]

- قال الآجري (٣٦٠هـ) رحمه الله في [«الشريعة» (ص٢٩١)]:

إنّ أهلَ الحقِّ يصفون الله عزّ وجلّ بما وَصَفَ به نفَسه عزَّ وجلَّ، وبما وصَفَهُ بِهِ رَسوله ﷺ، وَبِما وَصَفَهُ بِهِ الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنهم، وهذا مَذهب العُلماءِ ممن اتبع ولم يَبتدع. اهـ

- قال ابن تَيميّة رحمه الله في فضلِ القُرون المُفضّلة كما في [«الحموية» (ص ١٩٩)]: مِن المُحال أن يكونَ خَير أُمّته، وأفضل قُرونها قصّروا في هذا الباب، زائدين فيه، أو ناقصين عنه.

ثُمّ مِن المحال أيضًا أن تكون القُرون الفاضلة - القَرن الذي بُعِثَ فيه رسول الله ﷺ، ثُمّ الذين يلونهم، ثُمّ الذين يلونهم - كانوا غير عالِمين وغير قائلين في هذا الباب بالحقّ المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلمِ والقول، وإمّا اعتقاد نقيض الحقّ وقول خِلاف الصِّدق، وكلاهما مُمتَنع.

أمّا الأول : فلأن مَن في قلبِهِ أدنى حياة وطلب للعلم، أو نَهمَةٍ في العبادة يكون البحث عن هذا الباب، والسُّؤال عنه، ومعرفة الحقّ فيه أكبر مقاصده، وأعظم مَطالبه؛ أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرَّبِّ وصفاته.

وليست النُّفوس الصّحيحة إلى شيءٍ أشوق مِنها إلى معرفةِ هذا الأمر... وأمّا كونهم كانوا مُعتقدينَ فيه غيرَ الحقِّ أو قائليهِ: فهذا لا يَعتقده مُسلم، ولا عَاقِل عَرفَ حالَ القومِ .. ولا يجوز أيضًا أن يكون الخَالفون أعلم مِن السَّالفين كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يَقدُرْ قَدرَ السَّلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفةِ المأمورِ بها .. اهـ

* ومِن أمثلةِ مَا رُوِيَ عن الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عنهم في أبوابِ الاعتقاد:

١- الكُرسيّ مَوضع القدَمين.

- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: الكُرسيّ مَوضع القَدمينِ، والعرش لا يقدر قدره إلَّا الله.

[رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنّة» (٩٩٧و٩٩٨) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٦)، والدارقطني في «الصفات» (٣٧)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (١٥).

وإسناده صحيح، بل قال الأزهري رحمه الله في «تهذيب اللغة» (١٠/ ٥٤): هذه الرواية اتفق أهل العلم على صحتها. اهـ]

- قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: الكُرسي موضع القدمين وله أَطِيطٌ كَأَطِيطِ الرَّحْلِ.

[رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (٩٩٩)، ومحمد بن أبي شيبة في «العرش» (٦٠)، وابن جرير في «تفسيره» (٥٧٨٩)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (١٧)، وإسناده صحيح.

قال الخليل بن أحمد رحمه الله: (الأطُّ والأطيط): صوت تَقبُّض المحامل، أطَّ أطِيطًا، وكُلّ شيء ثقيل يُحملُ بعضُه على بعضٍ يئطُّ. والأطاطُ: الصِّياح. وأطيط الإبل: أنينُها من ثِقل الحِمل. «العين» (ص٣٠)]

- قال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رحمه الله في [«أصول السُّنّة» (ص٩٦)]: ومِن قولِ أهلِ السُّنَّةِ أنَّ الكُرسِيَّ بين يدي العَرشِ وأنَّهُ مَوضِعُ القَدَمَينِ. اهـ

٢- إثبات الثِّقل لله تعالى.

أثبت أهل السُّنّة والأثر (الثِّقل لله تعالى) كما وردت بذلك الآثار السَّلفية الصَّحيحة عن الصَّحابة والتَّابعين، وتلقّاها أهل السُّنّة عنهم بالقبول، ورووها في مُصنّفاتهم مُحتجّين بها على مُعطّلة الصِّفات.

وأمّا المتأخِّرونَ فقد جبنوا عنها فاستنكروها، وتَحاشوا مِن ذِكرِها وروايتها. كما قال ابن القيم رحمه الله في [«النونية» (ص٩٩)]:

وبسُورة الشُّورى وفي مُزَّمِّلِ ... سِرٌّ عظيمٌ شأْنُهُ ذُو شَانِ
في ذكرِ تفطِير السَّماءِ فمَن يُرِدْ ... عِلمًا بِهِ فهوَ القريبُ الدَّاني
لم يسمحِ المتأخِّرون بنقلهِ ... جُبنًا وضعفًا عَنهُ في الإيمانِ
بَلْ قالَهُ المتقدِّمُون فوارِسُ ال ... إسلامِ هُم أُمراءُ هذا الشَّان
ومحمدُ بنُ جريرِ الطبريُّ في ... تفسيره حُكِيتْ بِهِ القَولانِ

ومما رُوي عنهم في ذلك:

- عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّ ﴾ [الشورى:٥] قال: مِن الثِّقل.

[رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٣٥-٢٣٦)، والحاكم في «المستدرك»

(٢/ ٤٤٢) وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي].

- عن كعب الأحبار رحمه الله - في أثره الطَّويل وفي آخره -: .. فما من السّموات سماء إلَّا لها أطيط كأطيط الرَّحل العلافي أوّلَ ما يرتحل من ثِقل الجبار ... قال أبو صالح: العلافي: الجديد يريد.

[رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٣٤)، وصححه ابن القيّم في «اجتماع الجيوش» (ص١٠٢)]

وفي الباب نحوه عن: خالد بن مَعدان، والحَسن، ومجاهد، وعكرمة رحمهم الله، وغيرهم من السَّلف.

[انظر: «السُّنّة» عبدالله بن أحمد في (١٠٠٤)، (١٠١٠-١٠١٦)، وابن جرير في «تفسيره» (٣٥٢٨٢)، (٣٥٢٨٥)، (٣٥٢٨٧)]

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٦٨)] وهو يتكلم عن أثر كعب الأحبار رحمه الله السَّابق، قال: وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب؛ فيحتمل أن يكون مِن عُلومِ أهلِ الكِتابِ، ويَحتمل أن يكون مما تلقَّاهُ عن الصّحابةِ، ورواية أهل الكتاب التي ليس عندنا شَاهِد هو لا دافعها لا يصدقها، ولا يكذبها.

فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسنادِهِ؛ هم مِن أجلِّ الأئمة، وقد حَدَّثوا بهِ هم وغَيرهم، ولم ينكروا مَا فيهِ مِن قولِهِ: (مِن ثِقَلِ الجبَّارِ فَوقَهُنّ)، فلو كانَ هذا القول مُنكرًا في دِينِ الإسلامِ عِندهم لم يحدِّثوا به على هذا الوجه. اهـ

٣- إثبات الذراعين والصّدر.

- عن عبدالله بن عَمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: خلقَ اللهُ عَزَّ

وجلَّ الملائكةَ من نُورِ الذِّراعينِ والصَّدر.

رواه عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه في كتابه «السُّنّة» (١٠٦٢)، ومِن طريقه ابن منده في «الرَّدِّ على الجهمية» (٧٨)، والقاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢١٤)، وأبو الشَّيخ في «العظمة» (٣١٥).

وهو صحيح الإسناد، رواه بعض أهل السُّنّة مُحتجين به في كتب «السُّنة»، و«الرَّدّ على الجهمية»، ولم يتعقَّبه أحدٌ منهم بشيء من الطَّعن والرَّد.

ومِن ذلك:

١- قال غلام الخلال رحمه الله في كتابه «السُّنّة» [ق/ ٣/ ب] (باب في الذِراعَينِ والحقو والصَّدرِ).

٢- قال ابن المُحبّ رحمه الله في [«الصفات» (ق/ ٢٣٠/ ب)] (باب ما ذُكِرَ في السّاعدِ، والذِّراعِ، والبَاعِ، والصَّدرِ).

وقد ردّ بعضهم هذا الأثر بأن الصَّحابي عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، كان يُحدّث عن أهلِ الكتاب، ولعلّ هذا منها، فلا يجوز اعتقاده ولا القول به !!

قلتُ: وهذا القول لم أقف على من قال به مِن السَّلف الأوائل، بل كما تقدّم عنهم أنّهم أوردوه في أبوابِ الرَّدّ على الجهمية مُعطلّة الصِّفات.

وقد أطلت في الرَّدِّ على مَن ردَّ هذا الأثر أو طعن فيه في تحقيق كتاب «الرد على المبتدعة» (رقم/ ٥٥) لابن البناء رحمه الله.

قلتُ: وهُناك أمثلة كثيرة لا مَجال لذكرها هنا، والمقصود أن أهل السُّنّة

يُعظِّمون ما ثبت عن صحابة رسول الله ﷺ من الأقوال والرّوايات في صفات الله تعالى، ويَحتَجُّون بها في مُصنفاتهم في الرّدِّ على الجهمية والمعطّلة، ومَن نَظَرَ في كُتبِ السَّلف الأوائل: كـ «السُّنّة» لعبدالله بن أحمد، و«الرَّدّ على الجهمية» للإمام أحمد، والدَّارميّ، وابن مَنده، و«الإبانة» لابن بطة، وغيرهم وجد من الرِّوايات الكثيرة عن الصَّحابة في الكلام عن صفاتِ الله تعالى سَواء من قولهم، أو مِن رِواياتهم عن أهل الكتاب مما أذن الله تعالى بالرِّواية عنهم، والتَّحديث بأخبارهم.

وأمّا كثير مِن المتأخِّرين فما يكاد أحدهم يمرّ بتلك الآثار المروية عن الصَّحابة بالأسانيد الصَّحيحة إلَّا وردَّه بأنَّه مِن قول صحابي !!

أو هذا مما تلقّاه هذا الصَّحابي عن أهل الكتاب !!

فيُقال لهم: إنّ مَا أخبر به الصَّحابي مِن صِفات الله تعالى فإن أهل السُّنَّة يعتبرونه مِن قَبيلِ المرفوع؛ لأنّه لا مَجالَ للاجتهاد الرأي فيه.

وأمّا إن كان مما نقلَه عَن أهل الكتابِ، فقد أذِنَ فيه النبي ﷺ فقال: «**حَدِّثُوا عن بَنِي إسرَائِيل وَلَا حَرَجَ**». [رواه البخاري (٣٤٦١)]

وكيف يظنّ به أنّه ينقل عن بني إسرائيل ما لا يجوز نقله وروايته في ذاتِ الله تعالى ويسكت عن بيانِ بطلانِهِ ونكارتِهِ !! هذا لا يفعله مَن هو أدنى مَنزلة في العلمِ مِن هذا الصَّحابي الجليلِ الذي أخذَ العلم عن النبي ﷺ؛ فيجب إحسان الظَّنّ به.

وانظر إلى كلامِ أهلِ العلمِ فيمن هو أقلّ قَدرًا مِن الصّحابةِ رضي الله عنهم:

- قال القاضي أبو يعلى في [«إبطال التأويلات» (٢/ ٤٧١)] عن بعض

روايات محمد بن كعب القرظي عن أخبار بني إسرائيل:

(ولو كان موقوفًا على محمد بن كعب لم يضرّ أيضًا؛ لأنّ محمد بن كعب مِن العُلماء الثِّقات، رَوَى عن ابن عباس، وعن جابر، وغيرهما من الصَّحابةِ رضي الله عنهم، ولا يجوز أن يُظنّ بهِ أن يروي في شَرعِنَا ما هو باطلٌ مَنسوخ، ويجب أن يحسن الظَّنّ فيهِ. اهـ

وانظر كذلك إلى ما قاله ابن تيمية رحمه الله في أثر كعبِ الأحبار رحمه الله السَّابق.

وانظر كذلك إلى دفاعِ الدَّارمي رحمه الله في كتابه [«النقض على بشر المَريسي» (ص٣٦٦)] عن عبدالله بن عَمرو بن العاص فيمن اتهمه بأنّه يروي مِن كُتبِ بني إسرائيل ولا يُميّز بينها وبين حديثِ النبي ﷺ.

ويُقال كذلك: شَرعنا وشرع مَن قَبلنا في الصِّفاتِ سواء؛ لأنّ صفات الله تعالى لا تَختلف باختلافِ الشَّرائع، فما ثبتَ في التّوراةِ والإنجيلِ مِن صِفات الله تعالى، فهو بلا شكٍّ ثابت عندنا؛ فإن هذا مِن بابِ الإخبار عن الله تعالى، وبابِ الإخبار لا يَتبدّل ولا يتغيّر مِن شَرعٍ إلى شَرعٍ.

قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٤٥)]:

وما نُقِلَ في ذلك عن بعض الصَّحابة نقلًا صحيحًا فالنَّفس إليه أسكن مما نُقِلَ عن بعض التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سَمِعَهُ مِن النبي ﷺ، أو مِن بعضِ مَن سَمِعَه مِنه أقوى؛ ولأنّ نقل الصَّحابة عن أهلِ الكتابِ أقلّ مِن نقلِ التَّابعين، ومع جزم الصَّاحبِ فيما يقوله، فكيف يُقال: إنَّه أخذَهُ عن أهل الكتاب، وقد نُهوا عن تَصديقهم. اهـ

فصل

التَّحديث بأحاديث الصّفات ونشرها بين العامّة من غير حرج

دَرَجَ أهل السُّنّة والأثر على التَّحديث بأحاديثِ الصِّفات وروايتها في مُصنفاتهم، والتَّحديث بها في مجالسهم الخاصّة والعامّة، ولم يتحرَّجوا من ذلك، ولم يمنعوا منه.

وإنّما جاء إنكار روايتها وترك التّحديث بها من قِبل الجهمية والمعتزلة وغيرهم من مُعطلة الصّفات، أو ممن تأثّر بهم، وإن كان ليس على مذهبهم، كما صنعَ الخطيب البغدادي في كتابه [«الجامع لأخلاق الراوي» (١٣٥٤)] فقال:

(ويتجنب المحدّث في أمَاليه رِواية ما لا تحتمله عقول العوامِّ لِما لا يُؤمَنُ عليهم فيه من دخول الخطأ والأوهام، وأن يشبِّهوا الله تعالى بخلقِهِ، ويُلحِقُوا به ما يستحيل في وصفه، وذلك نحو: أحاديث الصّفات التي ظاهرها يقتضي التَّشبيه والتَّجسيم !! وإثبات الجوارح والأعضاء !! للأزلي القديم، وإن كانت الأحاديث صِحاحًا، ولها في التأويل طرق ووجوه !!؛ إلَّا أن من حقّها أن لا تُروى إلَّا لأهلها؛ خوفًا من أن يضلّ بها من جهل معانيها، فيحملها على ظاهرها، أو يستنكرها فيردها ويُكذِّبَ رواتها ونقلتها !!) اهـ

قلت: فإن كان هذا يقولونه في أحاديثِ الصِّفات فَماذا سَيقولون في آياتِ الصِّفات التي يقرؤها الصِّبيان في الكتاتيب، والعوام من الرّجال والنّساء؟!

ولهذا استنكرَ أهل السُّنّة القول بترك التَّحديث بأحاديثِ الصِّفات وعَابوه، وأنكروا على قائلِهِ، ومِن ذلكَ:

١- قال سهل بن هارون: كان أوّل من خَرَّج هذه الأحاديث أحاديث الرُّؤية وجمعها من البصريين حماد بن سَلمة، فقال له بعض إخوانه: يا أبا سلمة لقد سبقت إخوانك بجمع هذه الأحاديث في الوصف.

قال سمعت حماد بن سلمة يقول: إنه والله ما دعتني نفسي إلى إخراج ذلك إلَّا أني رأيت العلم يخرج، رأيت العلم يخرج، رأيت العلم يخرج. - يقولها ثلاثًا - وهو ينفض كَفّه، فأحببت إحياءه وبثَّهُ في العامة لئلا يطمع في خروجه أهل الأهواء. [«إبطال التأويلات» (٢٠)]

٢ - قال يحيى بن أيوب رحمه الله: كُنّا ذات يوم عند مروان بن معاوية الفزاري، فسأله رجلٌ عن حديث الرُّؤية، فلم يُحدِّثه به.

قال: إن لم تُحدّثني به فأنت جهمي.

فقال مروان: أتقول لي جهميٌّ !! وجهم مكث أربعين يومًا لا يعرف رَبَّه.

[«خلق أفعال العباد» (٧٢)]

٣ - قال الدَّارميّ رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (١٤٧)]: فهذه الأحاديث قد جاءت كُلّها وأكثر منها في نزول الرَّبّ تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا لا ينكرها منهم أحد، ولا يمتنع من روايتها؛ حتّى ظهرت هذه العصابة فعارضت آثار رسول الله ﷺ بردِّها، وتشمروا لدفعها بجدٍّ.

٤ - عن حماد بن سَلمة، عن ثابت، عن أنس عن النبي ﷺ في قوله عزَّ

وجل: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: «تجلى عزَّ وجلَّ مِنهُ مِثل هذا»، ووضع الإبهام قريبًا من طرف الخنصر. قال: فساخ الجبل.

زاد الهيثم: قال حماد لثابت: لا تُحدّث بهذا الحديث.

فلَكَمَ في صَدرِهِ، وقال له قولاً شديدًا.

فقال - يعني ثابت -: أنس يُحدثني به عن رسول الله ﷺ، ويقول: لا تُحدِّث به. وفي لفظ: وأنا أكتمه.

[«الرد على الجهمية» لابن منده (٧٠)، و«الأحاديث المختارة» للضياء (٥/ ٥٦)]

٥ - قال إبراهيم الحربي يومًا - وذكر حديث ليث عن مجاهد [يعني في إقعاد النبي ﷺ على العرش] فجعل يقول: هذا حدّث به عثمان بن أبي شيبة في المجلس على رُؤوس النّاس، فكم ترى كان في المجلس عشرين ألفًا ؟! فترى لو أن إنسانًا قامَ إلى عثمان فقال: لا تُحدّث بهذا الحديث، أو أظهر إنكاره، تراه كان يخرج من ثَمّ إلا وقد قُتِلَ ؟ [«السنة» للخلال (٢٥٤)]

٦ - جاء في «تاريخ الإسلام» (١٧/ ١٣) (إظهار المتوكل للسُّنّة):

وفيها أظهر السُّنّة المتوكل في مجلسه، وتحّدث بها، ووضع المحنة، ونهى عن القول بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الآفاق، واستقدم المحدثين إلى سامراء، وأجزل عطاياهم، وأكرمهم، وأمرهم أن يُحدّثوا بأحاديث الصِّفات والرّؤية.

وجلس أبو بكر بن أبي شيبة في «جامع الرّصافة» فاجتمع له نحو من ثلاثين ألف نفس.

وجلس أخوه عثمان بن أبي شيبة على منبر في مدينة المنصور، فاجتمع إليه أيضًا نحو من ثلاثين ألفًا.

وجلس مُصعب الزُّبيري وحدّث، وتوفر دُعاء الخلق للمتوكل، وبالغوا في الثَّناء عليه، والتَّعظيم له، ونسوا ذنوبه، حتّى قال قائلهم: الخُلفاء ثلاثة: أبو بكر الصَّديق يوم الرِّدّة، وعمر بن عبد العزيز في ردّ المظالم، والمتوكل في إحياء السُّنّة وإماتة التَّجهم. اهـ

٧ - قال أحمد البرمكي: سألت أبا الحَسن بن بشّار عن حديث أُمّ الطُّفيل، وحديث ابن عباس في الرُّؤية ، فقال: صحيحان، فعارض رجل فقال: هذه الأحاديث لا تذكر في مثل هذا الوقت.

فقال ابن بشَّار: فَيَدْرَسُ الإسلام ؟! مُنكِرًا على من منع السُّؤال عن الخبرين. [«طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٩)]

٨ - قال السَّمعاني رحمه الله في [«الانتصار لأصحاب الحديث» (ص٨٦)]:

فإن قال قائل: إن الخوض في مسائل القدرِ والصِّفات، وشرط الإيمان يُورث: التَّقاطع، والتَّدابر، والاختلاف؛ فيجب طرحها، والإعراض عنها- على ما زعمتم -.

الجواب: إنّما قُلنا هذا في المسائل المُحْدَثَة؛ فأمّا الإيمان في هذه المسائل فهو من شرط أصلِ الدّين، ولابُدّ من قبوله على نحو ما ثبت فيه النَّقل عن رسول الله ﷺ وأصحابه.

ولا يجوز لنا الإعراض عن نقلها وروايتها وبيانها لتفرُّق النّاس في ذلك، كما في أصل الإسلام والدُّعاء إلى التَّوحيد وإظهار الشَّهادتين.

وقد ظهر بما قدمنا وذكرنا - بحمد الله ومَنِّه - أن الطّريق المستقيم مع أهل الحديث، وأن الحقّ ما نقلوه ورَوَوْهُ. اهـ

٩ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«التسعينية» (١/ ١٢١) وما بعدها] عندما طُلب منه ألَّا يذكر أحاديث الصِّفات عند العوام. فقال:

إن قول القائل: نطلب منه أن لا يتعرّض لأحاديث الصِّفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلى البلاد، ولا في الفتاوى المتعلقة بها؛ يتضمن إبطال أعظم أصول الدِّين ودعائم التَّوحيد؛ فإن من أعظم آيات الصِّفات: آية الكرسي التي هي أعظم آية في القرآن .. و ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ التي هي تعدل ثلث القرآن.. ولا خلاف بين المسلمين في استحباب قراءة آيات في الصِّفات للصّلاة الجهرية التي لم يسمعها العامي وغيره .. ومعلوم أن جميع من أرسل إليه الرسول من العرب كانوا قبل معرفة الرسالة أجهل من عامة المؤمنين اليوم، فهل كان النبي ﷺ ممنوعًا من تلاوة ذلك عليهم وتعليمهم إيّاه، أو مأمورًا به، أوَ ليس هذا من أعظم الصّد عن سبيل الله، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ﴾ الآية.

وقال (١/ ١٢٧): إن أعظم ما يحذره المنازع من آيات الصّفات ما يزعم أن ظاهرها كُفرٌ وتجسيم كقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] .. فهل سَمِعَ أن أحدًا ممن يؤمن بالله ورسوله منع أن يقرأ هذه وتُتلى على العامّة ؟ ..

وقال: إن كُتب الصّحاح والسُّنن هي المشتملة على أحاديث الصّفات بل قد بُوِّبَ فيها أبواب مِثل: كتاب التَّوحيد، والرَّدّ على الزَّنادقة والجهمية الذي هو آخر كتاب صحيح البخاري ..

وأيضًا فهذه الأحاديث لما حدث بها الصَّحابة والتّابعون ومن اتبعهم من الخالفين هل كانوا يخفونها عن عموم المؤمنين ويتكاتمونها ويوصون بكتمانها أم كانوا يُحدّثون بها كما كانوا يُحدّثون بسائر سُنن رسول الله ﷺ، وإن نُقِلَ عن بعضهم أنّه امتنعَ مِن رِواية بعضها في بعض الأوقات، فهذا كما قد كان هذا يَمتنع عن رواية بعض أحاديث في الفقه والأحكام، وبعض أحاديث القدر، والأسماء والأحكام، والوعيد، وغير ذلك في بعض الأوقات ليس ذلك عنده مُخصوصًا بهذا الباب، وهذا كان يفعله بعضهم، ويُخالفه فيه غيره؛ وذلك لأنّه قد يرى أن روايتها تضرّ بعض النَّاس في بعض الأوقات، ويرى الآخر أن ذلك لا يضرّ بل ينفع، فكان هذا مما قد يتنازعون فيه في بعض الأوقات.

فأمّا المنع من تبليغ عموم أحاديث الصّفات لعموم الأُمّة فهذا ما ذهب إليه من يؤمن بالله واليوم الآخر، وإنّما هذا ونحوه رأي الخارجين المارقين من شريعة الإسلام: كالرافضة، والجهمية، والحرورية ، ونحوهم وهو عادة أهل الأهواء .. اهـ

قلت: سيأتي في (المبحث العاشر) (فصل في موقف المُعطلة من أحاديث الصفات وتحريفهم لها، وكراهتهم لسماعها وروايتها).

فصل

فيمن رُوي عنه من السّلف كَراهية رواية بعض أحاديث الصّفات

أشارَ شيخَ الإسلامِ في كلامِهِ السّابق إلى أن بعضَ السَّلفِ امتنعَ مِن رِواية بعض أحاديثِ الصِّفات في بعضِ الأوقات، وفي بعضِ أحاديثِ الصّفاتِ لا كُلّها، ولعلّه يُشيرُ إلى ما رُوي عن الإمامِ مَالك رحمه الله مِن رِوايةِ ابن القاسم رحمه الله تعالى عنه.

- قال ابن القاسم: سألتُ مَالكًا عمن حدّث بالحديث الذي قالوا: «إن الله خلق آدم على صورته»، والحديث الذي جاء: «إنَّ اللهَ يَكشِفُ عن سَاقِهِ»، و«أنّه يُدخِلَ يَدَهُ في جهنَّمَ حتَّى يُخرِجَ مَن أرَادَ»، فأنكرَ مَالك ذلك إنكارًا شديدًا، ونهى أن يُحدّث بها أحد.

فقيل له: إن ناسًا من أهل العلم يتحدّثون به.

فقال: من هو ؟

قيل: ابن عجلان، عن أبي الزِّناد.

قال: لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء، ولم يكن عالِما. وذكر أبا الزِّناد فقال: لم يزل عَامِلًا لهؤلاء حتّى ماتَ. [«السير» (٨/ ١٠٣)]

قلت: وهذا مِن الإمام مالك رحمه الله يَحتَمِلُ وجهين:

١- أنّه لم تثبت عنده هذه الأحاديث، فأنكر التحديث بها، كما هو ظاهر هذه الرّواية، وإلى ذلك أشار الذهبي في «السِّير».

٢- أنه خَشِيَ على العامّة أن يفهموه على غيرِ وجهه الصَّحيح المعروف عند أهل السُّنّة، فرأى ترك التَّحديث ببعض أحاديث الصّفات مِن باب سَدِّ الذَّريعة، كما قال البخاري في صحيحه: (باب مَن خصَّ بالعلمِ قومًا دونَ قوم كراهية أن لا يفهموا)، وقال عليّ رضي الله عنه: حدّثوا النّاسَ بما يعرفون أَتُحِبّون أن يُكذَّبَ اللهُ ورسوله.

ثُمّ أسند حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ ومُعاذ رضي الله عنه رَديفه على الرَّحلِ، قال: يا مُعاذ بن جبل. قال: لبيك يا رسول الله وسعديك .. قال: «**مَا مِن أحدٍ يَشهدُ أن لا إله إلّا الله، وأنَّ مُحمدًا رسول الله صِدقًا مِن قَلبِهِ إلَّا حَرَّمَهُ الله على النَّار**». قال: يا رسول الله أفلا أخبر به النَّاسَ فيستبشِروا ؟ قال: «**إذًا يتَّكلوا**».

- وفي [«ترتيب المدارك» (٢/ ٤٤)]: في رواية ابن القاسم وابن وهب:

وكَرِهَ مالك أن يُحدّث بها عوام النَّاس الذين لا يعرفون وجهه، ولا تبلغه عقولهم فينكروه، أو يضعوه في غير موضعه. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٤)]:

ولكن كان من العلماء في القَرنِ الثَّالث مَن يكره روايته، ويروي بعضه، كما يكره رواية بعض الأحاديث لمن يخاف أن يَفسُدَ عقله، أو دِينه، كما قال عبدالله بن مسعود: (مَا مِن رَجُلٍ يُحدّث قومًا حديثًا لم تبلغه عُقولهم إلَّا كان فِتنة لبعضهم ..)

وإن كان مع ذلك لا يرون كِتمان مَا جاء به الرّسول مُطلقًا، بل لابُدّ أن يُبلّغوه حيث يصلح ذلك، ولهذا اتفقت الأُمّة على تبليغه وتصديقه. اهـ

- وقال في [«جواب الاعتراضات المصرية على الفُتيا الحموية» (ص١٥٨)]: المقتصدون يقولون: إنّما كَرِهَ مالك ذلك لأن العلمَ الذي قد يكون فِتنة للمستمعِ لا ينبغي للعَالِمِ أن يُحدّثه بِهِ؛ لأنّهُ مَضرّةٌ بل فتنة، وأن يكون بلّغه لمن لا يفتتن بِهِ، لوجوب تبليغ العلمِ، ولئلا يُكتم مَا أنزل الله مِن البيّنات والهدى، وهذا كما قال عبدالله بن مسعود: مَا مِن رَجُلٍ يُحدّث قومًا حَديثًا لا تَبلغه عُقولهم؛ إلّا كانَ فِتنةٌ لبعضِهم ...

ولذلك كانَ الإمام أحمد وغيره مِن الأئمة إذا خشوا فِتنةَ بعض المستمعين بسماعِ الحديث لم يُحدّثوه به، وهذا الأدب مما لا يتنازع فيهِ العُلماء؛ فإن كثيرًا مِن العلمِ يَضرُّ أكثر الخلقِ ولا ينتفعون بِهِ، فمُخاطبتهم بِهِ مَضرَّةٌ بلا منفعة.

ومِن المعلومِ أن فيما روي في هذا الحديثِ ما قد يفتن بعض النّاس؛ إما بتكذيب الحقِّ، وإمّا بتصديقِ الباطلِ، فيعتقد اعتقادًا فاسِدًا، أو يردُّ اعتقادًا صَحيحًا، أو يُوقع تباغضًا وتعاديًا، وغير ذلك مِن الأمورِ المُحرَّمةِ المتعلّقةِ بالأمورِ الخبريةِ، والأفعال الأمرية ..

وقال: وأنكر بعض النّاس على مالك إنكاره لروايتهِ، وقال: كيف يُنكِرُ تبليغ حديث صحيح لرسول الله ﷺ، ولا يُنكر الكلام بالرَّأي المخالف لحديث رسول الله ﷺ ؟ ..

قال: وقد حملت طائفة ثالثة نَهي مَالك لروايةِ هذا الحديثِ على العُموم،

وقد رُوي عنهم أنه كَرِهَ رواية أحاديث في هذا الباب، فجعلوا هذا قُدوةً في المنع مِن رِواية أحاديث النبي ﷺ الصَّحيحة الثَّابتة عنه، ثم يُنزّلون ذلك على رأيهم؛ فمنهم من يجعل ذلك عامًّا في رِواية جميع أحاديث الصَّفات، كما **يقوله من يقوله من المعتزلة ونحوهم من الجهمية من النَّهي عن رواية هذه الأحاديث والتكذيب بها..**

قال: وأمّا أهل الاقتصاد العارفون بقدر مالك فيقولون: هو كان أعلم وأبينَ من أن ينهى عن رواية الحديث الصَّحيح عن النبي ﷺ نهيًا عامًّا، فإنَّ هذا أمرٌ بكتمان ما أمر الله تعالى بتبليغه، ومُخالفةٌ لما أمر به النبي ﷺ من التَّبليغ، حيث دعا لصاحبِهِ بالنَّضرَة في مقالتها وتأديتها عنه.

قالوا: والنَّهي إنّما يكون لسببٍ خاصٍّ؛ كضعف حفظ المحدِّث، أو لدينه، أو اشتغال المحدِّث به عمّا وجب عليه، ونحو ذلك، كما كان عمرُ ينهى عن الحديث الذي لم يَضبِطهُ صاحِبُهُ، وينهى أن يشتغِلَ النَّاس عما يُؤمَرُون به في القرآن بما لا يجب عليهم من الحديث، ونحو ذلك.

فهذا الكلام فيما نُقِلَ عن مالكٍ في هذا، وأما بقيّة السَّلفِ الذين كانوا قَبلَهُ وبعدَهُ نظراءه فقد رَوَوهُ كلَّه وبلَّغُوه، وحملهُ أكابر العُلماء بعضهم عن بعضٍ. اهـ

قلت: بَيّنَ ابن تيمية رحمه الله أن الجهمية والمعتزلة اتخذوا كلام الإمام مالك رحمه الله في هذا الحديث حُجّة لترك التَّحديث بجميع أحاديث الصِّفات ونشرِها، والإمام مالك رحمه الله بريءٌ مِن هذا القول وهذا المذهب، كيف لا وقد روى في مُوطّئه كثيرًا مِن أحاديثِ الصِّفات، ومنها:

١- حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: «يَنزِلُ ربُّنا تبارك وتعالَى كُلَّ ليلَةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا حِينَ يبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فيقُولُ: مَن يدعُونِي فأستَجِيبَ لَه، مَن يَسألُنِي فأُعطِيَهُ مَن يَستَغفِرُني فأغفِرَ لهُ». «الموطأ» (٧٢٤).

٢- حديث الجارية السَّوداء أن النبي ﷺ قال لها: «أين الله ؟»

فقَالَت: في السَّماءِ.

فَقَالَ: «مَن أنا ؟».

فقالت: أنت رَسُولُ الله.

فقَال رَسُولُ الله ﷺ: «أَعتِقهَا». «الموطأ» (٢٨٧٥).

٣- سعيدِ بنِ يسارٍ ﷺ أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «مَن تَصَدَّقَ بصدَقَةٍ مِن كَسبٍ طيِّبٍ، ولا يَقبَلُ الله إلَّا طيِّبًا، كانَ إنَّما يضَعُهَا في كَفِّ الرَّحمنِ يُربِّيها كما يُرَبِّي أحَدُكُم فلُوَّهُ ..». «الموطأ» (٣٦٥١).

٤- عن أبي هريرة ﷺ قال النبي ﷺ: «يَضحَكُ الله إلى رجُلَينِ يقتُلُ أَحَدُهُما الآخَرَ، كلاهُما يَدخُلُ الجنَّةَ، يُقاتِلُ هذا في سبِيلِ الله فيُقتلُ ثمَّ يتوبُ الله على القاتِلِ فيُقاتِلُ؛ فيُستَشهَدُ». «الموطأ» (١٦٧٣).

قلت: وتتبع أحاديث الصّفاتِ التي رواها الإمام مالك رحمه الله في «الموطأ» يطول جِدًّا، فهل يمكن أن يُقال بعد هذا: إنّ الإمام مالك رحمه الله كان ينهى ويمنع أو يمتنع هو مِن رواية أحاديث الصِّفاتِ ومِن نَشرِها أمام العامّة والخاصَّةِ.

المبحث الثالث:

إمرار صفات الله ﷻ كما جاءت بلا كيف

أجمع السَّلفُ الصَّالح أهل السُّنّة والأثر على إثبات صِفات الرَّبِّ عزَّ وجلَّ وإمرارها كما جاءت، من غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وأما قول السلف: (أمروها بلا كيف)، فمعناه كما قال ابن القيم رحمه الله في [«اجتماع الجيوش» (ص١٩٩)]: مُراد السَّلفِ بقولهم: (بلا كيف)، هو نفي التَّأويل؛ فإنّه التَّكييف الذي يزعمه أهل التَّأويل؛ فإنّهم هم الذين يُثبتون كيفيةً تُخالف الحقيقة، فيقعون في ثلاثة محاذير: نفي الحقيقة، وإثبات التّكييف بالتّأويل، وتعطيل الرَّبِّ تعالى عن صفتِهِ التي أثبتها لنفسه. وأمّا أهل الإثباتِ فليس أحدٌ منهم يُكيّف ما أثبته الله لنفسِهِ. اهـ

ونُصوص السَّلف الصَّالح وأئمة أهل السُّنّة والجماعة في الأمرِ بإمرارِ الصِّفات كما جاءت كثيرة جدًّا، ومنها:

١ - قال الأوزاعي (١٥٧هـ) رحمه الله: كُنّا والتَّابعون مُتوافِرون نقول: إن اللهَ تعالى فوق عرشِهِ، ونؤمن بما وردت به السُّنَّة من صِفاتِهِ جلّ وعلا.

[رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٥). وقال ابن تيمية رحمه الله في «الحموية» (ص٣٠٤): إسناده صحيح، وقال: إنّما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور أمر جهم المنكر لكون الله فوق عرشه، والنّافي لصفاته، ليعرف النّاس أن مذهب السّلف خلاف ذلك]

٢ - قال الوليد بن مُسْلم (١٩٥هـ) رحمه الله: سألت الأوزاعي (١٥٧هـ)، ومالك بن أنس (١٧٩هـ)، وسُفيان الثوري (١٦١هـ)، واللّيث بن سعد (١٧٥هـ) عن هذه الأخبار التي فيها الصِّفات فقالوا: أمرُّوها كما جاءت.

[رواه الآجري في «الشريعة» (٧٢٠)، والدارقطني في «الصفات» (٦٧)]

- قال يحيى بن عمّار (٤٤٢هـ) رحمه الله: وهؤلاء أئمّة الأمصارِ: فمالك إمام أهل الحجاز، والثّوري إمام أهل العراق، والأوزاعي إمامُ أهل الشّام، والليث إمامُ أهلِ مصر والمغرب. [رواه ابن قدامة في «ذم التأويل» (٢٥)]

٣ - عن جعفر بن عبدالله قال: جاء رَجُلٌ إلى مالك بن أنس (١٧٩هـ) رحمه الله يسأله عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]

قال: فما رأيته وجد من شيءٍ كوجْدِه من مَقالتِهِ، وعلاه الرُّحَضاء - يعني العرق - وأطرقَ، وجعلنا ننظر ما يأمر به فيه، ثُم سُرِّي عن مالك فقال: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعةٌ، وإني لأخاف أن تكون ضالاً. ثُمّ أَمَرَ به فأُخرِجَ.

[رواه الدارمي في «الردّ على الجهمية» (١٠٤)، والصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٢٤و ٢٥و٢٦)]

٤ - قال وكيع (١٩٧هـ) رحمه الله: نُسلِّم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول كيف هذا؟ ولم جاء هذا؟ [رواه الدارقطني في «الصفات» (٦٢)]

٥ - قال يحيى بن معين (٢٣٣هـ) رحمه الله: شهِدتُ زكريّا بن عدي يَسأَلُ وكيع بن الجراح (١٩٧هـ)، فقال: يا أبا سُفيان، هذه الأحاديث يعني مثل: «الكُرسي موضع القدمين»، ونحو هذا.

فقال وكيع: أدركنا إسماعيل بن أبي خالد، وسُفيان الثَّوري، ومِسْعَرًا، يُحدِّثون بهذه الأحاديث ولا يُفسِّرون شيئًا.[رواه الدارقطني في «الصفات» (٥٨)]

٦ - قال سُفيان بن عُيينة (١٩٨هـ) رحمه الله: كُلُّ شَيءٍ وصف اللهُ به نفسه في القرآنِ فقراءته تفسيره، لا كيف، ولا مِثل.

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٦١)، واللالكائي (٧٣٦)].

٧ - قال أحمد بن نصر: سَألتُ سُفيان بن عُيينة (١٩٨هـ) وأنا معه في منزِلِهِ بعد العتمة، فجعلت أُلِحُّ عليه في المسألة. فقال: دعني أتنفَّس.

فقلت له: يا أبا محمد، إني أُريد أن أسألك عن شيءٍ. فقال: لا تسأل.

فقلت: لابُدَّ من أن أسألك، إذا لم أسألك فمن أسأل ؟!

فقال: هَات، سَل.

فقلت: كيف حديث عَبيدة عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم:

«إنَّ الله يَحملُ السَّمواتِ على إِصْبَعٍ، والأَرَضينَ على إِصْبعٍ»،

وحديث: «إِنَّ القلوبَ بني آدم بين إصبعين من أَصَابِعِ الرحمن».

وحديث: «إن اللهَ ﷻ يعجبُ - أو يضحك - ممن ذَكَرَهُ في الأسواق».

فقال سُفيان: هي كما جاءت، نُقرُّ بها، ونُحدِّثُ بها بلا كيف.

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٦٣)، و«العلو» للذهبي (٣٨٤)]

٨- رَوى يزيد بن هارون (٢٠٤هـ) رحمه الله في مجلسه حديث: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله رضي الله عنه في الرُّؤية وقول النبي ﷺ: «إِنَّكُم تَنْظُرُونَ إلى رَبِّكُم كما تَنظُرُونَ إلى القمرِ ليلة البدرِ».

فقال له رَجُلٌ في مجلسِهِ: يا أبا خالد ! ما معنى هذا الحديث ؟!

فغضب، وحَرَدَ، وقال: ما أشبهك بصَبيغ، وأحوجك إلى مثل ما فُعِلَ به، ويلك! ومن يدري كيف هذا ؟

ومن يجوز له أن يجاوز هذا القول الذي جاء به الحديث، أو يتكلّم فيه بشيءٍ من تلقاء نفسه إلّا من سَفِهَ نفسه، واستخف بدينه ؟

إذا سمعتم الحديث عن رسول الله ﷺ فاتَّبعوه، ولا تبتدعوا فيه، فإنّكم إن تبعتموه، ولم تماروا فيه سَلِمْتم، وإن لم تفعلوا هلكتم.

[رواه الصابوني في «عقيدته» (٨٢)، والحَرَدُ: الغضب. [«الصحاح» (ص٢٢٢)]

قلت: المراد بالمعنى الذي يسأل عنه الرَّجل هو كيفية الصِّفة، ولهذا غضب يزيد بن هارون رحمه الله وقال: ويلك! ومن يدري كيف هذا ؟

وأمّا معنى النّظر فظاهرٌ عند أهل السُّنّة لا يحتاج إلى سُؤال. والله أعلم.

٩ - قال الحُميدي (٢١٩هـ) رحمه الله في كتابه [«أصول السُّنّة» (٦)]: أصول السُّنّة عندنا - فذكر أشياء - ثُمّ قال: وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة/ ٦٤]، ومثل قوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر/ ٦٧]، وما أشبهه من القرآن والحديث، لا نزيد فيه، ولا نُفسِّره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسُّنّة ونقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ

ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، ومن زعم غير هذا فهو مُبطلٌ جهميٌّ.

وقال: وذكر حديث: «إنَّ اللهَ خلقَ آدمَ»، يعني: بيديه. فقال: لا نقول غير هذا على التَّسليم والرِّضا بما جاء به القرآن والحديث، لا نستوحش أن نقول كما قال القرآن والحديث. [رواه ابن منده في «التوحيد» (٩٠٣)]

١٠ - قال أبو عُبيد القاسم بن سَلَّام (٢٢٤هـ) رحمه الله، وذَكَرَ الباب الذي يُروَى في «الرُّؤية»، «والكُرسيّ موضع القدمين»، «وضَحِكَ رَبُّنا مِن قُنوطِ عباده، وقُربِ غِيَرِهِ»، «وأين كان ربُّنا قبل أن يخلق السَّماء ؟»، «وإنَّ جهنمَ لا تَمتلئ حتَّى يَضعَ ربُّك ﷻ قدَمَهُ فيها فتقول: قَطْ قَطْ»، وأشباه هذه الأحاديث.

فقال: هذه الأحاديث صِحاحٌ، حملها أصحاب الحديث والفُقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حقٌّ لا نشُك فيها؛

ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه ؟ وكيفَ ضَحِكَ؟

قلنا: لا يُفَسَّرُ هذا، ولا سمعنا أحدًا يُفسِّره.

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٥٧)]

قال ابن تيمية رحمه الله في [«الحموية» (ص٣٣٣-٣٣٥)]: رواه البيهقي وغيره بأسانيد صحيحة عن أبي عُبيد القاسم بن سلَّام .. أحد الأئمة الأربعة الذين هم: الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عُبيد، وله من المعرفة بالفقه واللغة والتأويل ما هو أشهر من أن يُوصف، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر: أنّه ما أدرك أحدًا مِن العلماء يُفسّرها. أي: تفسير الجهمية. اهـ

قلت: وكذلك يُحمل نهيُ من تقدّم من الأئمة عن تفسير نُصوص الصِّفات، أي: بتفسيراتِ وتأويلاتِ الجهمية، وسَيأتي تصريحهم بأن لنُصوصِ الصِّفات

معاني معلومة تُفسَّر بها النُّصوص على مُقتضى لُغة العرب التي خاطبنا الله تعالى بها، لا أنّها مجهولة المعنى كما تقوله المفوِّضة.

١١ - قال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) سُئِلَ عن حديث هِشام بن عَمّار أنّه قرأ عليه حديث: «تجيء الرَّحِمُ يومَ القيامةِ فتتعلق بالرَّحمن» فقال: أخاف أن تكون قد كفرت.

فقال: هذا شَاميّ، ما له ولهذا ؟ قلت: ما تقول أنت ؟

قال: يمضي الحديث على ما جاء.

[«إبطال التأويلات» (ص٢١٨)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٢٠٩)]

١٢ - وقال المرُّوذيّ سألتُ: أبا عبدالله: «يَضَعُ قَدَمَهُ» ؟

فقال: نُمِرُّها كما جاءت. [«الإبانة» لابن بطة (٣/ ٣٣١)]

١٣ - قال إسحاق بن راهُويه (٢٣٨هـ) رحمه الله: قال لي عبدالله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذه الأحاديث التي تَروونها في النُّزول، ما هي؟!

قال: قلتُ: أيّها الأمير! هذه الأحاديث جاءت مجيء الأحكام، الحلال والحرام، ونقلها العُلماء، ولا يجوز أن تُردّ، هي كما جاءت بلا كيف.

فقال عبدالله بن طاهر: صدقتَ، ما كنت أعرف وجوهها حتّى الآن.

وفي رواية: قال: رواها مَن روى الطَّهارة، والغُسل، والصَّلاة، والأحكام، وذكر أشياء، فإن يكونوا مع هذه عُدولًا، وإلَّا فقد ارتفعت الأحكام، وبطل الشَّرع. فقال: شَفاكَ الله كما شفيتني -أو كما قال-. [«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٣٩)]

١٤ - عن أبي زُرعة الرَّازي (٢٦٤هـ) رحمه الله أنّه لما سُئِلَ عن تفسير

قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فقال: تفسيره كما يُقرأ، هو على العرش، وعلمه في كل مكان، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله.

[«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ٥٠)]

١٥ - قال أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشّيباني (٢٨٧هـ) رحمه الله: جميع ما في كِتابنا «كتاب السُّنة الكبير» الذي فيه الأبواب من الأخبار التي ذكرنا أنّها تُوجب العلم؛ فنحنُ نؤمنُ بها لصحتها، وعَدالة ناقليها، ويجب التّسليم لها على ظاهرها، وترك تكلّف الكلام في كيفيتها. اهـ

ثم ذَكَرَ مِن ذلكَ النُّزول إلى السَّماء الدُّنيا، والاستواء على العرش.

[«العلو للعلي الغفار» للذهبي (١/ ١٩٧)]

١٦ - قال ابن خُزيمة (٣١٠هـ) رحمه الله: إنَّ الأخبارَ في صفاتِ الله موافقةٌ لكتابِ الله تعالى، نقلَها الخلفُ عن السَّلف، قرنًا بعد قرنٍ من لَدُنِ الصَّحابة والتّابعين إلى عصرنا هذا على سَبيل الصِّفات لله تعالى والمعرفة والإيمان به، والتَّسليم لِما أخبر اللهُ تعالى في تنزيله ونبيُّه الرسول ﷺ عن كتابه، مع اجتنابِ التّأويلِ والجحودِ وتركِ التّمثيلِ والتكييفِ.

[«ذم التأويل» لابن قدامة (٢٠)]

١٧ - قال ابن بطة العُكْبَريّ (٣٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة» (٣/ ٢٤٤)]: كُلّ ما جاء من هذه الأحاديث وصحّت عن رسول الله ﷺ فَفَرْضٌ على المسلمين قَبولُها، والتّصديقُ بها، والتّسليم لها، وترك الاعتراض عليها، وواجب على من قبلها وصدَّق بها أن لا يضرب لها المقايس، ولا يتحمّل لها المعاني والتفاسير؛ لكن تُمرّ على ما جاءت، ولا يُقال فيها لِمَ؟ ولا كيف؟

إيمانًا بها وتصديقًا، ونقف من لفظها وروايتها حيث وقف أئمتنا وشيوخنا، وننتهي منها حيث انتهى بنا كما قال المصطفى نبينا ﷺ بلا مُعارضةٍ، ولا تكذيبٍ، ولا تنقيرٍ، ولا تفتيشٍ، والله الموفق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فإن الذين نقلوها إلينا هم الذين نقلوا إلينا القرآنَ وأصلَ الشَّريعة، فالطَّعنُ عليهم والرَّدّ لما نقلوه من هذه الأحاديث طعن في الدِّين، وردٌّ لشريعة المسلمين، ومن فعل ذلك فالله حسيبه، والمنتقم منه بما هو أهله. اهـ

١٨ - قال التيمي الأصبهاني (٥٣٥هـ) رحمه الله في [«الحُجّة في بيان المحجة» (١/ ١٢٨)]: الكلام في صفات الله عزّ وجلّ ما جاء منها في كتاب الله، أو رُوِي بالأسانيد الصّحيحة عن رسول الله ﷺ، فمذهبُ السّلفِ رحمة الله عليهم أجمعين: إثباتها، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها،

وقد نفاها قومٌ فأبطلوا ما أثبته الله،

وذهب قومٌ من المثبتين إلى البحث عن التّكييف،

والطّريقة المحمودة: هي الطّريقة المتوسطة بين الأمرين؛

وهذا لأن الكلام في الصّفات فرع على الكلام في الذَّات، وإثبات الذَّات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات،

وإنّما أثبتناها لأن التَّوقيفَ وَرَدَ بها، وعلى هذا مضى السَّلف. اهـ

فصل

نماذج من طريقة أهل السنة في إثبات الصفات وإمرارها كما جاءت

سأورد في فهذا الفصل بعض كلام أهل السُّنّة على نصوص الصِّفات حتّى يقف السُّنّي على طريقة عملية لمنهج أهل السُّنّة في إمرار الصِّفات كما جاءت، ويحذر طريقة أهل التأويل والتحريف، وطريقة أهل التّفويض والتّجهيل.

إثبات صفة الوجه لله تعالى

- قال الدرامي رحمه الله في «نقضه على المريسي» (ص٤٢٠) وهو يتكلم على إثبات صفةِ الوجه لله تعالى ويبطل قول المعطلة في نفيهم لهذه الصفة لأنها تستلزم عندهم الجوارح والأعضاء !!

قال رحمه الله: وأمّا تكريرك وتهويلك عَلينا بـ (الأعضاء)، و(الجوارح) وهذا ما يقوله مُسلم، غير أنا نقول كما قال الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن]، أنه عَنى به الوجه الذي هو الوجه عند المؤمنين، لا الأعمال الصَّالحة، ولا القبلة، ولا ما حكيته مِن الخرافات كاللاعب بوجهِ الله ﷻ، وكذلك قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨] يقول: كل وجه هالك إلَّا وجه نفسه الذي هو أحسن الوجوه، وأجمل الوجوه، وأنور الوجوه، الموصوف بذي الجلال والإكرام،

الذي لا يستحقّ هذه الصِّفة غير وجهه، وأن الوجه منه غير اليدين، واليدين مِنه غير الوجه، على رغم الزنادقة والجهمية. اهـ

إثبات صفة النزول لله تعالى

قال الدَّارميّ رحمه الله في «الرد على الجهمية» (ص٧٩-٨٠): فهذه الأحاديث قد جاءت كُلها، وأكثر منها في نُزولِ الرَّبِّ تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها، والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر مِن مشايخنا، لا يُنكرها منهم أحد، ولا يمتنع مِن روايتها، حتَّى ظهرت هذه العِصابة فعارضت آثار رسول الله ﷺ برد، وتَشَمَّروا لدفعها بِجِدّ، فقالوا: كيف نزوله هذا ؟ قُلنا: لم نكلف مَعرفة كيفية نُزولِهِ في دِيننا، ولا تعقله قُلوبنا، وليس كمثلِهِ شَيء مِن خلقِهِ فنشبه مِنه فِعلًا أو صفة بفعالهم وصفتهم؛ ولكن ينزل بقدرته، ولطف رُبوبيته كيف يشاء، فالكيف منه غير معقول، والإيمان بقول رسول الله ﷺ في نُزوله واجب، ولا يُسأل الرَّب عما يفعل كيف يفعل، وهم يسألون؛ لأنّه القادر على ما يشاء أن يفعله كيف يشاء، وإنّما يُقال لفعل المخلوق الضَّعيف الذي لا قدرة له إلَّا ما أقدره الله تعالى عليه: كيف يصنع ؟! وكيف قدر ؟!

ولو قد آمنتم باستواء الرَّبّ على عرشِهِ، وارتفاعِهِ فوق السَّماءِ السَّابعةِ بدءًا إذ خلقها، كإيمان المصلِّين به، لقلنا لكم: ليسَ نُزوله مِن سَماءٍ إلى سَماءٍ بأشدّ عليه، ولا بأعجب مِن استوائه عليها إذ خلقها بدءا، فكما قدر على الأولى منهما كيف يَشاء، فكذلك يقدر على الأُخرى كيف يشاء.

وليس قول رسول الله ﷺ في نُزولِهِ بأعجب مِن قول الله تبارك وتعالى:

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [البقرة:٢١٠] ومن قوله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر:٢٢]

فكما يقدر على هذا يقدر على ذاك..

قال: فقال قائل منهم: معنى إتيانه في ظُلَلٍ مِن الغمام، وَمجيئه والملك صَفًا صفًا كمعنى كذا وكذا.

قلتُ: هذا التكذيب بالآية صُراحًا، تلك معناها بَيِّنٌ للأُمّة لا اختلاف بيننا وبينكم وبين المسلمين في معناها المفهوم المعقول عِندَ جميع المسلمين، فأمّا مجيئه يوم القيامة وإتيانه في ظُلَلٍ مِن الغمام والملائكة فلا اختلاف بين الأمة أنَّه إنَّما يأتيهم يومئذٍ كذلك لمحاسبتهم، وليصدع بينَ خَلقهِ ويقررهم بأعمالهم، ويجزيهم بها، ولينصف المظلوم منهم مِن الظالم، لا يتولّى ذلك أحد غيره تبارك اسمه، وتعالى جَدُّهُ، فمن لم يؤمن بذلك لم يؤمن بيوم الحساب. اهـ

إثبات صفة اليد واليمين لله تعالى

- قال الترمذي رحمه الله في «السنن» (٣/ ٥٠): ..عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ يقبلُ الصّدقة ويأخذها بيمينهِ، فيُربيها لأحدِكُم كَما يُرَبِّي أحدكم مَهرَهُ** .. » الحديث.

قال الترمذي: .. وقد قالَ غير واحدٍ مِن أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه: هذا من الروايات مِن الصِّفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كُلّ ليلةٍ إلى السماءِ الدنيا، قالوا: قد تثبت الروايات في هذا، ويؤمن بها، ولا يتوهم، ولا يُقال: كيف ؟ هكذا رُوي عن مالكٍ، وسفيان بن عُيينة، وعبدالله بن المبارك أنّهم قالوا في هذه الأحاديث: أمرُّوها بلا كيف، وهكذا قول

أهلِ العلمِ مِن أهل السُّنّة والجماعة.

وأمّا الجهمية فأنكرت هذه الرِّوايات، وقالوا: هذا تَشبيه، وقد ذكر الله ﷻ في غيرِ مَوضعٍ مِن كتابهِ: اليد، والسَّمع، والبصر، فتأوّلت الجهمية هذه الآيات، ففسّروها على غيرِ مَا فسَّر أهل العلم، وقالوا: إنّ الله لم يخلق آدم بيدِهِ، وقالوا: إنَّ مَعنى اليد ها هنا: القوّة.

وقال إسحاق بن إبراهيم: إنّما يكون التَّشبيه إذا قال: يد كيد، أو مثل يد، أو سَمعٌ كسمعٍ، أو مثل سمع. فإذا قال: سَمعٌ كَسمعٍ، أو مثل سَمعٍ، فهذا التشبيه. وأمّا إذا قال كما قال الله تعالى: يدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ، ولا يقول كيفَ، ولا يقول مثل سَمع، ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهًا، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]. اهـ

إثبات صفة الرجل لله تعالى

- قال ابن خزيمة رحمه الله في [«التوحيد» (١/ ٢٠٢)]: باب ذكر إثبات الرجل لله ﷻ، وإن رَغِمت أُنوفُ المعطّلة الجهمية الذين يكفرون بصفات خالقنا ﷻ التي أثبتها لنفسه في مُحكم تنزيله، وعلى لسان نبيه المصطفى، قال الله ﷻ يذكر ما يدعو بعض الكفار من دون الله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ﴾ [الأعراف:١٩٥]

فأعلمنا رَبنا جَلّ وعلا أن مَن لَا رِجلَ لَهُ، ولا يَدَ، ولَا عَينَ، وَلا سَمعَ فهو كالأنعامِ بل هو أضّل.

فالمعطلة الجهمية: الذين هُم شَرٌّ مِن اليهود والنصارى والمجوس: كالأنعام بل أضلّ.

إثبات صفة السمع والبصر لله تعالى

١ - **قال ابن خزيمة رحمه الله في [«التوحيد» (١/ ١٠٦)]:**

(باب إثبات السَّمع، والرُّؤية لله جلّ وعلا الذي هو كما وصفَ نَفسه سَميعٌ بصيرٌ، ومَن كان مَعبوده غير سَميعٍ بصير؛ فهو كافر بالله السَّميع البصير، يعبد غير الخالق الباري الذي هو سَميعٌ بصير.

قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾، وقال ﷻ - في قصة المجادلة -: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي﴾ ..

قال أبو بكر: وتدبروا أيها العُلماء، ومُقتبسو العلم؛ مُخاطبة خليل الرحمن أباه، وتوبيخه إياه لعبادته مَن كان يعبد، تعقِلوا بتوفيق خالقنا جلَّ وعلا صِحّة مذهبنا، وبُطلان مُخالفينا من الجهمية المعطّلة.

قال خليل الرَّحمن صلوات الله وسلامه عليه لأبيه: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم:٤٢]

أفليس من المحال يا ذوى الحِجا: أن يقول خليل الرَّحمن لأبيه آزر: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ ويعيبه بعبادة ما لا يسمع ولا يبصر، ثُمّ يدعوه إلى عبادة مَن لا يسمع ولا يبصر كالأصنام التي هي مِن الموتان لا مِن الحيوان أيضًا، فكيف يكون ربنا الخالق البارئ السَّميع البصير كما يصفه هؤلاء الجُهّال المعطِّلة عزَّ رُبنا وجلّ عن أن يكون غير سَميعٍ، ولا بصير .. اهـ

٢ - **قال محمد بن علي الكَرجي القَصّاب في «نكت القرآن» (٤/ ٤٥٧):**

قوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢]

حُجّة على الجهمية شديدة خانقة، ألا تراه كيف أخبر عن تعجيله

الأمشاج المبتلى سميعًا بصيرًا ، ووصفة به بها و صف بـه نفسه مـن الـسَّمع والبـصر، إذ يقـول: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النـساء:١٣٤]، فـسوى بـين الصِّفتين، ولم يخـالف بـين اللفظـين، فـأخبر ذلـك؛ لأنّ الله سـميعٌ بـسمعٍ، وبصبر غير مخلوقين، يَعرف صفتهما مِن نفسِهِ كهيئة مَا هما لـه سـبحانه، ولا نقول نحن بكيفيتهما مِن غيرِ أن نتجاهلهما، فنزيل عنهما الحقائق ونأخذ بهـما طريق المجازات، فندخل في التَّعطيلِ؛ لأنَّ مَن نفى على الله جلّ جلالـه حقـائق وصفة، أو حقائق فِعلِهِ فقد عطَّله، ومَن عطَّلهُ فقد كَفر وحلَّ دمه.

وإن لم يثبت وأخذ بالـسَّميع والبـصير إلى معنـى: (الإدراك) خَوفًـا مِـن التشبيه؛ لم يسلم مِن التَّشبيه، بل تَعجَّلَ الخُسران في تـركِ لفظـين نَـازِلينِ في كتابِهِ، ورَدَ اسمين له سُبحانه إلى اسم واحدٍ، وهو: (المدرك).

وكيف يَسلم مِـن التَّـشبيه ؟! ألـيس للمخلـوق أيضًا إدراكٌ لأشـياءٍ، وإن لم يُدرك جميعها، كما يدرك الله جميعها، كما له أن علمًا بأشياء، وإن لم يحسّ بجميعهـا، كما يعلم الله جميعهـا، فهـو يـسمى: (عالمـا)، و(علـيًا)، ويُـسمّى الله: (عالمـا)، و(عَليًا)، فلا يكون تشبيهًا كما يظنّه الجهميّ المخدوع؛ لأن عِلمَ المخلوق الـذي سُمي به عَالمًا وعليًا مُستفاد مُتعلم، وعلمه سبحانه أزلي صِـفة مِـن صـفاته غـير مُتعلم، ولا مُستفاد، كذلك سَمعُ المخلوق: مَصنوع فَانٍ، وبصره مثله يفنـيهما الله إذا شاء، ثم يعيدهما إذا أحياه كلما ابتدأهما بقدرته، وكذلك بصره.

وسمعُ الله وبصره كائنان أزليتان فيه بلا إحداث مُحدِثٍ، ولا صُـنع صَـانعٍ، حقيقيان غير مجزيان، معروفان عند نفسه، معروف حقيقـتهما عنـده، معـروف عندنا حقيقتهما بغير معنى الإدراك، بل بمعنى السَّمع والبـصر، مـسكوت عـن كيفيتهما، كهيئة ما هما عنده سبحانه. اهـ

إثبات صفة الكلام لله تعالى

- قال أبو المظفر السَّمعاني رحمه الله (٤٨٩هـ) في «تفسيره» (١/ ٥٠٢): قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤] إنّما كَلّمه بنفسه مِن غيرِ واسطة، ولا وحي، وفيه [الرّدّ] على مَن قال: إنَّ الله خلقَ كلامًا في الشَّجرة، فسمعه مُوسى؛ وذلك لأنه قال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، قال الفراء، وثعلب: إنَّ العرب تُسمّي ما توصل إلى الإنسان: كلامًا بأيّ طريق وصل إليه؛ ولكن لا تحققه بالمصدر، فإذا حُقِّقَ الكلام بالمصدر لم تكن إلّا حقيقة الكلام، وهذا كالإرادة، يُقال: أراد فُلان إرادة، فيكون حقيقة الإرادة، ولا يُقال: أراد الجدار أن يسقط إرادة، وإنّما يقال: أراد الجدار، مِن غيرِ ذِكرِ المصدر؛ لأنه مجاز، فلما حَقَّقَ الله كلامه موسى بالتكليم، عُرِفَ أنّه حقيقة الكلام مِن غير واسطة، قال ثعلب: وهذا دليلُ من قول الفرّاء أنّه ما كان يقول بخلق القرآن.

فإن قال قائل: بأيّ شيءٍ عَرفَ مُوسى أنّه كلام الله ؟ قيلَ: بتعريف الله تعالى إيّاه، وإنزال آية عرف موسى بتلك الآية أنّه كلام الله تعالى، وهذا مذهب أهلُ السُّنّة أنّه سَمِعَ كلام الله حقيقةً، بلا كيفَ، وقال وائل بن داود: معنى قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ أي: مِرارًا، كلامًا بعد كلام. اهـ

إثبات صفة التعجب لله تعالى

- قال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الكبرى» (٣/ ١٣١): (باب الإيمان بالتعجب)، وقالت الجهمية: إنَّ اللهَ لا يعجب.

قال الله عز وجل: (بل عجبتُ ويسخرون) هكذا قرأها ابن مسعود ﷺ، وقِيل لإبراهيم: إنّ شُريحًا قرأها: (عجبتَ)، فقال: كان شُريح مُعجبا برأيه،

عبدالله بن مسعود أعلم مِن شُريح.

والتّعجب على وجهين:

أحدهما: المحبة بتعظيم قَدرِ الطَّاعةِ، والسَّخَطِ بتعظيم قدر الذَّنبِ.

ومِن ذلك قول النبي ﷺ: «عَجِبَ رَبُّكَ مِن شَابٍّ ليسَ له صَبوة» أي: أنّ الله مُحِبّ له، رَاضٍ عَنه، عَظيمٌ قَدره عنده.

والثاني: التّعجب على معنى الاستنكار للشَّيءِ، وتعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا؛ لأنّ المتعجب مِن الشَّيءِ على معنى الاستنكار هو الجاهل به الذي لم يكن يعرفه؛ فلما عَرَفَه ورآه استنكره، وعَجِبَ منه، وجلّ الله أن يُوصَفَ بذلك.

وقد جاءت السُّنّة عن النبي ﷺ بما دلَّ على التّعجب الأول. اهـ

قلت: تتبع كلام أهل السُّنّة في هذا البابِ يطول جدًّا، وما ذكرته ها هنا كفاية لمن أراد الله تعالى هدايته.

ثم قارن - وفقك الله لاتباع السُّنّة - بين هذه الأقوال مِن كلام أهل السُّنّة في شرحهم لنُصوص الصِّفات، وبين ما سَأورده (ص٣٨٦) مِن نماذج مِن أقوال أهل التَّأويل والتَّحريف في شروحاتهم لنصوص الصِّفات حتّى تقف على الفرق الظَّاهر بين أهل الإثبات الذين أمرُّوا نُصوص الصِّفات كما جاءت مع معرفة معانيها، وإثبات حقيقتها اللائقة بالله تعالى على طريقة السَّلف الصَّالح، وبينَ أهل التَّأويل والتَّحريف الذين خاضوا في إبطالِ حقيقتها ومَا دلّت عليهِ مِن الصِّفات اللائقة بالله تعالى.

فصل

أهل السنة يمرون الصفات كما جاءت مع إثبات حقيقة معناها التي خاطبنا الله تعالى بها

أهل السُّنّة كما أمروا بإمرار نصوص صفات الله تعالى كما جاءت فإنّهم:

١- يُثبتون ما دلّت عليها مِن المعاني التي خَاطبنا الله تعالى بها.

٢- يُثبتون حقيقة صفات الله تعالى على ما يليق به، مع نفي العلمِ بكيفيةِ الصِّفةِ.

فليسَ أمرهم بإمرارِ الصِّفات مُجردًا عن إثباتِ ما دلّت عليه مِن المعاني كما يظنّه أهل التَّجهيل مِن المفوّضة والمعطّلة كما سيأتي في الرَّدِّ عليهم.

قال ابن تيمية رحمه الله في [«الفتوى الحموية» (ص٣١٠)]: فقولهم: (أمروها كما جاءت) يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنّها جاءت ألفاظًا دالّة على معاني، فلو كانت دلالتها مُنتفية لكان الواجب أن يُقال: أمروا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مُراد، أو أمروا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دَلّت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت، ولا يُقال حينئذ: (بلا كيف)، إذ نفي الكيفية عمّا ليس بثابت لَغو مِن القول. اهـ

وقال أيضًا في [«مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٠٧-٣٠٨)]: فالسَّلفُ مِن الصَّحابة، والتَّابعين، وسَائر الأُمّة قد تكلَّموا في جميع نُصوصِ القرآن -

آيات الصِّفات وغيرها - وفسّروها بما يوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن، وأئمّة الصَّحابة في هذا أعظم من غيرهم .. ولو كان معاني هذه الآيات منفيًا، أو مسكوتًا عنه، لم يكن ربَّانيّوا الصَّحابة أهل العلمِ بالكتابِ والسُّنّةِ أكثر كَلامًا فيه.

ثُمّ إنّ الصَّحابة رضي الله عنهم نقلوا عن النبي ﷺ أنّهم كانوا يتعلَّمون منه التفسير مع التِّلاوةِ، ولم يذكر أحدٌ منهم عنه قطُّ أنّه امتنع مِن تفسير آية ... وكذلك الأئمة كانوا إذا سُئِلوا عن شيءٍ مِن ذلك لم ينفوا معناه؛ بل يُثبتون المعنى، وينفون الكيفية .. اهـ

وأقوال السَّلف كثيرة في تفسيرِ نُصوص الصِّفات، وبيان أوجه معانيها، وهي دامغة لكُلّ مُفترٍ عليهم من مفوض ومُعطّل، وكلامهم في باب الصِّفات كقول الإمام مالك رحمه الله لما سُئلَ عن معنى الاستواء، فقال: (الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعة).

*** ومما رُوي عنهم في بيانِ معاني نُصوص الصِّفات، وأنّها تُحمل على الكلام المعهود والمعروف مِن كَلامِ العَربِ التي خَاطبنا الله تعالى بها:**

١ - عن عبدالله بن أبي الهذيل العنزي قال: قلتُ لعبدالله بن مسعود: أبلغك أنّ الله عزّ وجلّ يَعجبُ مِمن يذكره ؟

فقال: لا، بل يضحك. [«الإبانة» لابن بطة (٣/ ١١١)].

٢ - قال مجاهد (١٠٣هـ) رحمه الله في تفسير ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: علا على العرش.

[أخرجه البخاري عنه مُعلقًا (٤/ ٣٨٧) (باب وكان عرشه على الماء)]

٣ - قال أبو العالية رحمه الله (٩٣هـ) في تفسير ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾:

قال: ارتفع. [أخرجه البخاري مُعلقًا (٤/ ٣٨٧)، وانظر: «العرش» للذهبي (٩)]

٤ - وكذا فسّره الحسن البصري (١١٠هـ) رحمه الله.

[انظر: «الأربعين» للذهبي (ص٣٧)]

٥ - وفسَّر مجاهد، وابن المبارك رحمهما الله تعالى الاستواء: بالاستقرار.

[انظر: «مختصر الصواعق» (٢/ ١٤٣)، و«تفسير البغوي» (٢/ ١٦٥)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ٥٩١)]

٦ - عن وائل بن داود رحمه الله في قول الله عز وجلّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ قال: مُشافهة مِرارًا. [«السنة» لعبدالله بن أحمد (٥٣٠)]

٧ - قول ربيعة بن أبي عبدالرحمن، ومالك بن أنس رحمهما الله في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمانُ به واجب، والسُّؤال عنه بدعةٌ، وإني لأخاف أن تكون ضالًّا.

[«اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٦٦٤)]

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«الدرء» (٦/ ٢٦٥)] بعد ذِكرِ قول ربيعة: هذا الكلام مروي عن مالك بن أنس صاحب ربيعة من وجوه مُتعدِّدة يقول في بعضها: (الاستواء معلوم)، وفي بعضها: (غير مجهول)، وفي بعضها: (استواؤه غير مجهول) فيُثبت العلم بالاستواء، وينفي العلم بالكيفية.

وقال: قول ربيعة، ومالك: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب) موافق لقول الباقين: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، فإنّما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصّفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللّفظ المُجرد من غير فهم لمعناه - على ما يليق بالله - لما قالوا: (الاستواء غير مجهول،

والكيف غير معقول)، ولما قالوا : (أمروها كما جاءت بلا كيف)، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا بل مجهولًا بمنزلةِ حُروف المعجم. اهـ

٨ - قال سُفيان بن عُيينة (١٩٨هـ) رحمه الله: هذه الأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصِّفات، والنُّزول، والرُّؤية، حقٌّ نُؤمن بها، ولا نُفسرها إلَّا مَا فُسِّرَ لنا مِن فوق. [رواه ابن منده في «التوحيد» (٨٩٧)].

٩ - قال الترمذي (٢٧٩هـ) رحمه الله في [«السنن» (٣/ ٥١)]: وقد ذكرَ الله عزَّ وجلَّ في غيرِ مَوضعٍ مِن كتابهِ: اليدَ، والسَّمعَ، والبصرَ، فتأوَّلت الجهميةُ هذه الآياتِ ففسَّروها على غيرِ ما فسَّرَ أهلُ العلمِ، وقالوا: إنّ اللهَ لم يخلق آدمَ بيدِهِ، وقالوا: إنّ معنى اليد هاهنا: القُوَّة. اهـ

١٠ - قال عُبيدالله بن محمد بن بطة (٣٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة الصغرى» (ص٢١٣-٢١٨)]: ثُم الإيمان، والقبول، والتّصديق بكُلِّ ما روته العلماء، ونقله الثّقات أهل الآثار عن رسول الله ﷺ، وتلقّوها بالقبولِ، ولا تُرَدُّ بالمعاريض، ولا يُقال: لم ؟ وكيف؟ ولا تُحمَل على المعقول، ولا تُضرَب لها المقاييس، ولا يُعمَل لها التّفاسير؛ إلَّا مَا فسَّرهُ رسول الله ﷺ، أو رَجُل مِن عُلماء الأمّة ممن قوله شِفاء وحُجّة، مثل: أحاديث الصِّفات، والرُّؤية . اهـ

وسيأتي زيادة بيان في الرَّدّ على المفوضة في (الباب الحادي عشر).

فصل

إثبات الصفات مع الإشارة إليها بما هو محسوس معهود

ثبت في كثير من الأحاديث الصَّحيحة إثبات الصِّفة لله تعالى مع الإشارةِ إليها بما هو محسوس بَيِّن؛ وذلك لبيان إثبات حقيقة الصِّفة لله تعالى، لا من بابِ التَّشبيه والتَّمثيل تعالى الله عن ذلك، ولبيان أن كلام الله تعالى إنّما هو بلسان عربي مُبين.

فرسول الله ﷺ كان أعلم النّاس بتفاصيل الأسماء والصِّفات وحقائقها، وكان أفصح النَّاس في التّعبيرِ عنها، وإيضاحها، وكشفها بكُلِّ طريقٍ كما يفعله بإشارتِهِ وحالِهِ من بابِ تحقيقِ الصِّفةِ لا من باب التَّشبيه والتَّمثيل.

[انظر: «مختصر الصواعق» (٤/ ١٤٢٠)]

* ومن أمثلة ما ثبت في هذا الباب:

١ - قال عبدالله بن أحمد رحمهما الله في [«المسند» (٣/ ١٢٥)]:

حدثني أبي رحمه الله: نا مُعاذ بنُ مُعاذٍ العَنبَرِيُّ قال: حدثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، حدثنا ثَابِتٌ البُنَانيُّ، عن أنسِ بنِ مالِكٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف/ ١٤٣]

قال: قال هكذا: يَعنِي أَنَّهُ أَخرجَ طَرَفَ الخِنصَرِ.

قال أبي: أرانَا مُعاذٌ، (وفي رِوايـة غـير مُعـاذ: قـال حمـاد هكـذا، ووضـع الإبهام على مِفصل الخِنصَرِ الأيمن).

فقال لهُ حُميدٌ الطَّوِيلُ: ما تُرِيدُ إلى هذا يا أبا محمَّدٍ ؟

قال: فَضرَبَ صَدرهُ ضربَةً شدِيدةً، وقال: مَن أَنت يا حُميدُ ؟ وما أنـت يـا حُميدُ ؟ يُحدِّثُني بهِ أنسُ بنُ مالكٍ ﷺ عن النَّبِيِّ ﷺ فتقولُ أنت: ما تُرِيدُ إليهِ ؟!

حدّثني أبي قال: حدّثني من سَمِعَ مُعاذًا يقول: وددتُ أنَّه حبسه شهرين. - يعني الحُميد -.

[رواه ابن خُزيمة في «التوحيد» (١٦٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٩١،٤٩٠)، والحاكم (٢/ ٣٢٠-٣٢١) وصححه، ووافقه الذهبي، قال الخلال: هذا إسناد صحيح لا علّة فيه. كما في «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٥٤ -٢٥٥)]

- قال ابنُ القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٣٣)]: ومعلوم أن الذي أصار الجبل إلى هذا الحال: ظهور هذا القدر من نور الذَّات له بلا واسطة بل بتجلّي ربه سبحانه له. اهـ

٢ - عن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قال: جاء حبرٌ من الأحبارِ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا مُحمَّدُ، إنَّا نجِدُ أنَّ الله يجعَلُ السَّموَاتِ على إِصبَعٍ والأرضِين على إصبعٍ، والشَّجرَ على إِصبَعٍ، والماء والثَّرى على إِصبَعٍ، وسائِرَ الخلائِقِ على إِصبعٍ، فيقولُ: أنا الملِكُ.

فضحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حتَّى بَدَت نَواجِذُهُ تصدِيقًا لقولِ الحَبْرِ، ثُمّ قرأ رسول الله ﷺ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر:٦٧]

[رواه البخاري (٤٨١١) و(٧٤١٤)، ومسلم (٧١٤٧)]

وفي رواية عند الترمذي (٣٢٤٠): إذا وَضَعَ اللهُ السَّمَوَاتِ على ذِه، والأَرضَ على ذِه، وَالماءَ على ذِهْ، والجِبَالَ على ذِهْ، وسائِرَ الخَلْقِ على ذِهْ.

وأشارَ أَبُو جَعفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ الصَّلتِ بخِنصَرِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ تابعَ حتَّى بلغَ الإبهامَ فأنزلَ الله: ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ ﴾ .

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح.

- قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رحمهما الله في [«السنة» (٤٧٣)]:

قال أبي رحمه الله: جعل يحيى بن سعيد القطَّان يُشير بأصابعه، وأراني أبي كيف جعل يُشير بأصبعه، يضع أصبعًا أصبعًا حتّى أتى على آخرها. اهـ

قلت: وسيأتي (ص٤٢١) طعن الخطابي في هذا الحديث ورد أهل السُّنة عليه.

٣ - عن أبي هريرة ﷺ قال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء:٥٨] رأيتُ رسول الله ﷺ يَضَعُ إبهامَهُ على أُذُنِهِ والتي تلِيها على عينِهِ.

قال أبو هُريرةَ رضي الله عنه: رأيتُ رسول الله ﷺ يقرؤُها ويضَعُ إصبعَيهِ.

قال ابنُ يُونسَ - أحد رجال سند الحديث -: قال المقرِئُ: يعنِي: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ يعني: أَنَّ لله سَمعًا وَبَصَرًا. [رواه أبو داود (٤٧٢٨) بإسناد صحيح].

قال أبو داود رحمه الله: وهذا ردٌّ على الجَهمِيّة.

قلت: وَردٌّ على المفوضة الذين لا يُثبتون حقيقة صِفات الله تعالى.

٤ - عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أنَّه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ وهو على المنبرِ يقولُ: «**يأخذُ الجبَّارُ سمواتِهِ وأرضَهُ بيدِهِ، وقبضَ بيدِهِ فجعلَ**

يقبِضُها ويبسُطُها، ثُمَّ يقول: أنا الجبَّارُ، أين الجبَّارون ؟ أين المتكبِّرون ؟ ».

قال: ويتميَّلُ رسول الله ﷺ عن يمينِهِ وعن يسارِهِ، حتَّى نظرتُ إلى المنبرِ يتحرَّكُ من أسفلِ شيءٍ مِنهُ حتَّى إنِّي أقولُ: أساقطٌ هو برسُولِ الله ﷺ ؟

[رواه مسلم (٤/ ٢١٤٨ - ٢١٤٩)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٨٩)، وابن ماجه (١٩٨)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٢٧)].

- قال ابن القيم رحمه الله: ولما أخبرهم رسول الله ﷺ جعل يقبض يديه ويبسطهما تحقيقًا للصِّفةِ لا تشبيهًا لها كما قرأ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ووضع يديه على عينيه وأذنيه تحقيقًا لصفة السَّمع والبصر، وأنّهما حقيقة لا مجاز. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/ ٩٤٨)]

٥ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُكثِر أن يقول: «اللهُمّ ثبِّت قَلبِي على دِينِكَ».

فقال له بعض أصحابه: يا رسول الله، أتخاف علينا وقد آمنّا بك، وصدقنا بما جئت به ؟

فقال: «نعم، إنَّ القُلوبَ بين إصبُعَينِ مِن أصَابعِ الرَّحمنِ عَزَّ وَجَلَّ يُقلِبها». وقال رسول الله ﷺ هكذا، وأشارَ بأصبعه.

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٤٢)، ورواه ابن منده في «التوحيد» (٥١٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وصححه.

وفيه: ووصف سفيان الثوري بالسبابة والوسطى يحركهما].

واعلم أن هذه الأحاديث والآثار ليس فيها تشبيه ولا تمثيل إلّا لمن كان في قلبِهِ زيغٌ ومرضٌ بسبب تأثره بعلمِ الكلامِ، وأهلِ الكلام، والنَّظرِ في كُتبهم.

فصل

حكم اقتران إثبات الصّفة لله تعالى بالإشارة إليها بالفعل المَحسوس

دلّت النُّصوص السَّابقة على جوازِ اقتران إثبات الصِّفة لله تعالى بالإشارة إليها بالفعل، وقد تلقَّى أهل السُّنّة هذه النُّصوص بالقبولِ والاحتجاجِ بها على أهل البدعِ من مُعطلةِ الصِّفاتِ، وبيّنوا أن المراد منها إثبات حقيقة الصِّفة، وأنّه ليس فيها تمثيل لِصفات الله بصفاتِ خلقه.

وعليه فلا محظور على من اتبع الحديث، وأشار إلى ما أشار إليه النبي ﷺ عند ذكر السَّمع والبصر، وغيرها مما ثبت به النَّصُّ كما فعل ذلك السَّلف.

وأمّا ما رُوي من النَّهي عن ذلك عن بعض أئمةِ السُّنّة فلا يثبت ذلك عنهم، وعلى فرض ثبوته فقد ثبتت عن النبي ﷺ الإشارة، ولنا فيه أُسوة.

* ومما رُوي عنه المنع من الإشارة إلى الصِّفة عند ذِكْرها:

١ - ما رُوي عن الإمام مالك (١٧٩هـ) رحمه الله.

- قال ابن عبدالبر في [«التمهيد» (٧/ ١٤٥)]: روى حرملة بن يحيى قال: سمعت عبدالله بن وهب يقول: سمعت مالك يقول: من وصف شيئًا من ذاتِ الله، مثل قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٥٦]، وأشار بيده إلى عُنقهِ.

ومثل قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] فأشارَ إلى عينيه، أو

أُذنه، أو شيئًا من بَدنِهِ قُطع ذلك منه؛ لأنّه شَبَّه الله بنفسهِ.

ثُمّ قال مالك: أما سمعتَ قول البراء حين حدَّث أن النبي ﷺ قال: «**لا يُضَحَّى بأربع من الضَّحايا**» وأشار البراء بيده كما أشار النبي ﷺ، قال البراء: ويدي أقصر من يد رسول الله ﷺ، فكره البراء أن يصف رسول الله ﷺ إجلالاً له وهو مخلوق، فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء. اهـ

قلت: لم يثبت هذا عن مالك رحمه الله:

أ - فإنّ ابن عبدالبر لم يذكره بإسناده المتّصل عن الإمام مالك، بل ذكره بإسناد مُنقطع عن حرملة التُّجيبي.

ب - وقد اختُلِف في حرملة: فمنهم من ضعّفه، حتّى قال فيه أبو حاتم رحمه الله: لا يُحتج بحديثه، ومنهم من وثّقه. والله أعلم.

٢ - ما رُوي عن الإمام أحمد (٢٤١هـ) رحمه الله.

- قال أبو نصر أحمد بن يعقوب بن زاذان: بلغني أن أحمد بن حنبل قرأ عليه رجلٌ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر:٦٧]، قال: ثم أومأ بيده.

فقال له أحمد: قطعها الله، قطعها الله، قطعها الله، ثُمّ حَرَدَ، وقام.

[رواه اللالكائي (٣/ ٤٣٢) (٧٣٩)، والقاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١/ ٤٣)، والحَرَد: الغضب، كما في «الصحاح» (ص٢٢٢)]

قلت: وهو أثر ضعيف لا يثبت عن الإمام أحمد رحمه الله؛ فمن رواه لم يذكره عنه بإسناد مُتصل عنه، وهو كذلك مُخالف لما صحَّ عنه رحمه الله من الإشارة كما في الحديثين المتقدّمين في (ص ٩٤و٩٦).

فصل

في تقسيم الصّفات

المتتبع لطريقة السّلف الصَّالح في إثبات صفات الله تعالى يتبيّن لـه أنّهـم يُثبتون كُلّ ما ثبت بالكتاب والسُّنّة، ويُمسكون عما سوى ذلك.

وأمّا أهل الكلام فإنّهم لما خاضوا في باب الأسماء والصّفات بعقولهم، وحكّموها على نُصوص الكتاب والسُّنة، فأثبتوا ما أثبته العقل، ونَفَوا ما نفاه العقل، وخاضُوا فيها: بالتحريف، والتعطيل، احتاجوا إلى تقسيم صفات الله تعالى إلى أقسام كثيرة، تتماشى مع طريقتهم المحدثة في التعطيل، فخاضوا في تلك التَّقاسيم، واختلفوا واضطربوا فيها اضطرابًا كبيرًا؛

فمنهم من يُقسمها إلى: صفات نفسية، وصفات سلبية، وصفات معاني، وصفات معنوية.

ومنهم من يُقسمها إلى: صفات ذاتية، وصفات معنوية، وصفات فعلية.

ومنهم من يقسمها إلى: صفات خبرية، وصفات عقلية.

ثم هم مُختلفون في تعريفِ وضابطِ كُلّ قسمٍ من هذه الأقسام حسب اختلافهم في الصِّفات، فتقسيم الجهمية للصفات يختلف عن تقسيم الأشاعرة، وتقسيم الأشاعرة يختلف عن تقسيم المعتزلة، وهكذا.

فأشغلوا أنفسهم وأشغلوا غيرهم بما لا يعود عليهم بكبير فائدة؛ إلَّا القيل والقال، والاختلاف والاضطراب.

ثم دخلَ هذا التَّقسيم على طوائف مِن مُتأخِّري أهل السُّنَّة، فاشتغلوا في ضبطه بما يوافقُ أصولَ أهل السُّنَّة !!

ومن أمثلة ذلك: ما يَبذُله بعضهم في إضاعة كثير من الأوقات في تقرير صفة الاستواء مثلاً هل هي من الصِّفات الذَّاتية، أم الفعلية ؟ أم ذاتية فعلية ؟ وهل هي من الصِّفات الخبرية، أم العقلية ؟ وكذا في باقي الصِّفات كالكلام، والسَّمع، والغضب وغيرها مما يطول حولها النقاش وليس له كبير فائدة.

والمقصود هنا أن السَّلف الأوائل لم يتطرّقوا لهذه المباحث والتقسيمات، وإنّما يثبتون ما وردت به النُّصوص دون أن يفرّقوا بين صفة وأُخرى، ولا يقولون هذه صفة خبرية، وهذه صفة معنوية، وهذه كذا وهذه كذا.

وممن قال أن هذه التقاسيم منشؤها من أهل الكلام:

١ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٢/ ٣٣٨)]: ومعلوم أن المشهور عند أهل الكلام من عامّة الطّوائف أنّهم يقسمون الصّفات الى صفات فعلية وغير فعلية ..

- وقال في [«الدرء» (٣/ ٣٢٩)]: وكذلك الذين فَرَّقوا بينَ الصِّفات الذّاتية وبين المعنوية اللّازمة للذَّات - مِن الكُلَّابِيَّةِ وأتباعهم - يعود تفريقهم إلى وضع واصطلاح وتحكّم واعتبارات ذهنية، لا إلى حقيقة ثابتة في الخارج؛ ولهذا يضطربون في الفرق بين الصِّفات الذَّاتية والمعنوية. اهـ

[وقد أطال ابن تيمية رحمه الله في مناقشتهم في الفروق بين تقسيمهم للصفات، انظر: «درء التعارض» (٣/ ٢٥)]

٢ - قال المقريزي رحمه الله في [«الخطط والآثار» (٢/ ٣٥٦)]: من أمعن النَّظر في دواوين الحديث النَّبوي ، ووقف على الآثار السَّلفية علم أنَّه لم يرد قطّ من طريق صحيحٍ ولا سقيمٍ من أحدٍ من الصَّحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنَّه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الرَّب سُبحانه به نفسه .... إلى أن قال: ولا فَرَّق أحد منهم بين كونها صفةَ ذات، أو صفةَ فعل، وإنَّما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من: العلم، والقُدرة، والحياة، والإرادة، والسَّمع، والبصر، والكلام، والجلال، والجود، والعزّ، والعظمة، وساقوا الكلام سَوْقًا واحدًا، وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليَدِ ونحو ذلك مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض مع ذلك أحدهم إلى شيء من هذا، ورأوا بإجماعهم إجراء الصِّفات كما ورَدَت .. اهـ

قلتُ: وهُنا تنبيه على أمرٍ وهو: أن بعض تلك التّقاسيم للصِّفات لها حظٌّ مِن الصّحة والنَّظر؛ ولكن أحببت أن أذكر في هذا الفصلِ مَنشَأ هذا التقسيم وأنّه نشأ مِن أهل الكلامِ مِن مُعطّلة الصِّفات وغيرهم، وأن السَّلفَ الأوائلَ لم يتكلّموا فيه، ولا ذكروه في مُصنفاتهم - حسب علمي - فأراحوا أنفسهم وغيرهم مِن الخوض والاختلاف في ضبطِهِ، ولهذا لم أتطرق بذكره في هذا الكتاب. والله اعلم.

المبحث الرّابع:

مَا نَفَاهُ اللّهُ تعالى عن نَفسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ

١ - نُصوصُ الصّفات الواردة اشتملت على النّفي والإثبات.

كما وصفَ اللهُ تعالى نفسه في كتابه، ووصفه نبيه ﷺ في سُنته بصفات الكمال، فقد جاء كذلك في القرآن والسُّنَّة نفي صفات النَّقص، فالقرآن والسُّنّة اشتملتا على باب النّفي والإثبات.

ومن أمثلة الصّفاتِ المثبتة:

قال تعالى: ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:٢٣١]

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ ﴾ [الحج: ٧٥] وغيرها من النصوص.

ومن أمثلة الصّفاتِ المنفية:

قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ ﴾

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ ﴾ [ق/ ٣٨]، وقال تعالى: ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [طه/ ٥٢]

- عن أبي مُوسى رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: **«إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لاَ يَنَامُ وَلاَ يَنبَغِي لَهُ أن يَنَامَ ..»** الحديث [رواه مسلم (٣٦٤)].

- عن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أنَّ رسُول الله ﷺ ذكَرَ الدَّجَّالَ بينَ ظهرَاني النَّاسِ، فقالَ: «**إنَّ الله تعالى ليسَ بِأعوَرَ؛ ألَا وإنَّ المسِيحَ الدَّجَّالَ أعوَرُ العينِ اليُمنَى كأنَّ عَينهُ عِنبةٌ طَافِئَةٌ**». [رواه البخاري (٧٤٠٧)]

وغيرها من الآيات والأحاديث التي فيها نفي صفات النقص عن الله.

٢- ضابط الصّفات المنفية عن الله تعالى.

ضابط النَّفي عند أهل السُّنّة والجماعة ما اجتمع فيه أمران:

١- نفي النَّقص.

٢- ونفي مماثلة غيره له في صفات الكمال.

[انظر: «منهاج السُّنّة» (٢/ ١٨٧)]

أما المُعطلة من الجهمية وغيرهم فضابط النَّفي عندهم هو: (التَّشبيه).

فنفوا جميع صفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسُّنة بحُجَّةِ أن في إثباتها تَشبيه الله تعالى بخلقه !!

٣- طريقة القُرآن والسُّنَّة في صِفاتِ اللهِ تعالى: الإجمال في النَّفي، والتَّفصيل في الإثبات.

فهذا هو المنهج الذي جاءت به الرُّسل، ودَلَّ عليه القرآن والسُّنّة، وسَارَ عليه السَّلف .. حيثُ آمنوا بأنّه الله الواحد الأحد، خالق السّموات والأرضين، المستوي على عرشه، بكُلّ شيءٍ عليم، عزيزٌ حكيم، غفورٌ رحيم، سميعٌ بصير، يحبّ ويَرضى، ويكره ويغضب ويسخط، كَلَّم موسى تكليمًا،

وخلق آدم بيده .. إلى غير ذلك من الصِّفات التي ثبتت في الكتاب والسُّنّة.

وأمَّا النّفي والتّنزيه؛ فإنّه جاء على طريق الإجمال، فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقال تعالى: و﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤] .. ونحوها من الآيات الدَّالة على نفي ما لا يليق بالله عزّ وجلّ، فنفى المماثلة مُطلقًا، والمشابهة مُطلقًا، والمساماة مُطلقًا، ولم ينف المماثلة في شيء مُعين، كأن يقول: لا سمي له في عِلمه، أو في قُدرته، أو في استوائه، أو لا مثل له في رضاه، ومحبته، ونحو ذلك.

وأما الجهمية والمعطلة فخالفوا؛ فأخبروا: بإثباتٍ مُجمل، ونفي مُفصّل.

[انظر: كتاب «النفي في باب الصفات» (ص١٦٦)، و«درء التعارض» (٥/ ١٦٣)، و«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٦٩)]

٤ - النَّفي الـمُجرد عن الإثباتِ ليسَ فيهِ مَدح.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«التدمرية» (٣/ ٣٥)]: ينبغي أن يعلم أن النَّفي ليس فيه مدح ولا كمال إلّا إذا تضمن إثباتًا، وإلّا فمجرد النَّفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النَّفي المحض عدم محض؛ والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء؛ فضلًا عن أن يكون مدحًا، أو كمالًا، ولأن النَّفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال.

فلهذا كان عامّة ما وصف الله به نفسه من النَّفي مُتضمنًا لإثبات مدح؛ كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، إلى قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة/ ٢٥٥] فنفي السِّنَة والنَّوم: يتضمن كمال الحياة

والقيام؛ فهو مبين لكمال أنه الحي القيوم.

وكذلك قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ أي لا يكرثه ولا يثقله، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته وعيب في قوته...

وكذلك قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] إنَّما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العُلماء، ولم ينف مُجرّد الرُّؤية؛ لأن المعدوم لا يُرى، وليس في كونه لا يُرى مَدح؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحًا، وإنّما المدح في كونه لا يحاط به وإن رُئي؛ كما أنّه لا يحاط به وإن علم، فكما أنّه إذا عُلِمَ لا يحاط به علمًا: فكذلك إذا رُئي لا يحاط به رؤية، فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحًا وصفة كمال، وكان ذلك دليلًا على إثبات الرؤية لا على نفيها؛ لكنّه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحقّ الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.

[وانظر: «الدرء» (٦/ ١٧٦)، و«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٦٩)]

٥ - النَّفي توقيفي يَحتاجُ إلى دَليلٍ كالإثباتِ.

وهذه من الأمور المهمة التي يجب التنبه لها، فإن السّلف رحمهم الله تعالى كما لا يثبتون إلّا ما ثبت بالشَّرع، فكذلك لا ينفون إلّا ما نفاه الشَّرع، فليس عمدتهم في النَّفي: عدم ورود النصّ، كما يتوهمه بعضهم فينفي عن الله تعالى بعض الصّفات التي لم ترد في الكتب والسُّنّة بحُجّة عدم ورودها.

١- قال عبدالغني المقدسي (٦٠٠هـ) رحمه الله في [«الاقتصاد في الاعتقاد»

(ص٢٢٢)]: فمن السُّنّة اللّازمة السُّكوت عمّا لم يرد فيه نصٌ عن الله ورسولِهِ، أو يتفق المسلمون على إطلاقِهِ، وترك التّعرُض له بنفي أو إثبات.

فكما لا يُثبت إلّا بنصٍّ شرعيٍّ، كذلك لا يُنفى إلّا بدليلٍ سَمعي.

نسأل الله سُبحانه أن يُوفقنا لما يرضيه لنا من القولِ والعملِ والنِّيةِ. اهـ

٢ - ابن قُدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله في [«ذم التأويل» (٨٩)]: ثم معرفة نفي المحتملات يقف على ورود التوقيف به، **فإن صفات الله تعالى لا تثبت ولا تُنفى إلّا بالتّوقيف**. اهـ

٣- قال ابن تيمية رحمه الله في [«التدمرية» (٣/٣)]: الأصلُ في هذا الباب [يعني: الصِّفات]: أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله: **نفيًا وإثباتًا**؛ فيُثبت لله ما أثبته لنفسه، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه. اهـ

- وقال في [«مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٠)]: إنه لا يجوز الاكتفاء فيما يُنزّه الرّبّ عنه على عَدَمِ ورُود السَّمع والخبر به، فيُقال: كُلّ ما ورد به الخبر أثبتناه، وما لم يَرد به لم نُثبته بل ننفيه، وتكون عمدتنا في النَّفي على عَدَمِ الخبر. بل هذا غلط لوجهين:

أحدهما: أنّ عدم الخبر هو عدم دليل معيَّن. والدّليل لا ينعكس؛ فلا يلزم إذا لم يُخبر هو بالشيء أن يكون مُنتفيًا في نفس الأمر، ولله أسماء سمّى بها نفسه، واستأثر بها في علم الغيب عنده. **فكما لا يجوز الإثبات إلّا بدليلٍ لا يجوز النَّفي إلّا بدليلٍ**؛ ولكن إذا لم يرد به الخبر، ولم يُعلم ثبوته: يُسكت عنه، فلا يُتكلّم في الله بلا علم.

الثّاني: أن أشياء لم يَرِد الخبر بتنزيهه عنها، ولا بأنّه مُنَزّهٌ عنها؛ لكن دلّ

الخبر على اتصافه بنقائضها، فعُلم انتفاؤها. فالأصل أنه مُنزّهٌ عن كُلّ مَا يُناقض صفات كماله، وهذا ممّا دلّ عليه السّمع والعقل.

وما لم يَرِد به الخبر: إن عُلِمَ انتفاؤه نفيناه، وإلّا سكتنا عنه، **فلا نُثبت إلّا بعلم، ولا ننفي إلّا بعلم**. اهـ

- وقال أيضًا في [«الدرء» (٥/ ٤٤)]: **بل النّافي عليه الدَّليل على نفي ما نفاه،** كما على المثبت الدَّليل على ثبوت ما أثبته، ومن ليس عنده دليل على النفي والإثبات فعليه أن لا ينفي ولا يثبت؛ فغاية ما عنده التَّوقف في نفي ذلك وإثباته. اهـ

- وقال في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٣٥): قال ابن عقيل في «الكفاية»: فصلٌ عجيبٌ يخفى على كثير من الأصوليين؛ وذلك أنَّه لا يجوز الإغراق في الإثبات مُجاوزة لما أثبته الشَّرع، ودلَّ عليه، كذلك لا يجوز الإغراق في النَّفي، ولا الإقدام على نفي شيء عن الله إلَّا بدليلٍ؛ لأن النَّفي أيضًا لا يؤمن معه إزالة ما وجب له سبحانه، فالنّفي يحتاج إلى دليلٍ كما أن الإثبات يحتاج إلى دليل، كما أن إثبات ما لا يجب له كفر، فنفي ما جوز عليه خطأ وفسق، ومثال ذلك: أن يغرق هؤلاء الخطباء والقُصَّاص في نفي النَّقائص ثُمّ يدرجون فيها ما وردت به السُّنن، ويقولون: ليس بفوق، ولا تحت، ولا يدرك، ولا يعلم، ولا يعرف، ولا، ولا .. فَرُبما سَاقوا في نفيهم نفي صفة وردت بها السُّنن.

قلت [ابن تيمية]: وهذا هو الصَّواب عند السَّلف والأئمة وجماهير المسلمين أنَّه لا يجوز النَّفي إلَّا بدليلٍ كالإثبات، فكيف ينفى بلا دليل ما دلَّ عليه دليل إما قطعي وإمَّا ظاهري ؟ بل كيف يقال ما لم يقم دليل قطعي على ثبوته من الصفات يجب نفيه أو يجب القطع بنفيه، ثم يقال في القطعي: إنه ليس بقطعي، فهذه المقدمات الفاسدة هي وسائل الجهل والتَّعطيل وتكذيب المرسلين. اهـ

المبحث الخامس:

الإخبار عن الله تعالى

توحيد الأسماء والصِّفات يتعلق به ثلاثة مباحث:

١- الأسماء.

٢- الصِّفات.

٣- الإخبار عن الله تعالى.

أجمع أهل السُّنّة على أنّ أسماءَ الله تعالى وصفاتِهِ توقيفيّة لا نُثبت إلَّا ما أثبته الله تعالى لنفسه، أو أثبته له نبيه صلى الله عليه وسلم، كما قال الإمام أحمد رحمه الله: .. لا نتجاوز القرآنَ والسُّنّة.

أما باب الإخبار عن الله فهو أوسع من بابِ الأسماء والصِّفات.

فقد أطلق الله تعالى على نفسه أفعالًا في كتابِهِ كـ : (الصُّنع)، و(الصِّبغة)، و(الفعَّال)، و(المُريد)، ونحوها.

قال تعالى: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ [النمل:٨٨]

وقال تعالى: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةً﴾ [البقرة:١٣٨]

وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]

فما يُشتقُّ مِن هذه الصِّفات: كالمريد من الإرادةِ، والمُتكلّم من الكلامِ،

والشَّائي من المشيئة، والصَّانع من الصّنعِ ... ونحو ذلك؛ لا يجوز إطلاقها في حقِّ الله تعالى لا اسمًا ولا وصفًا؛ ولكن يجوز الإخبار بها عن الله تعالى إذا كانت خالصةً في الدّلالة على ما يُمدح الله عزّ وجلّ به، دون الوصف والتَّسمية، فتقول مُخبرًا لا مُسمّيًا ولا واصِفًا:

الله مُريدٌ للخير، وشَائي البِرّ، ومُتكلّمٌ بالحقِّ، ونحو ذلك مُقيّدة.

أمّا إذا استعملت هذه الألفاظ في سَياقِ المدحِ والثَّناء؛

فيجوزُ أن يُخبر ويُوصف الله تعالى بها، فتقول مُخبرًا وواصفًا:

اللهُ مَوصوفٌ بأنّه يُريد الخير واليُسر، ويشاء البِرّ، ويتكلّم الصِّدق، ونحو ذلك.

وتقول مُخبرًا: الله يُريد نفع العباد، ويشاء الخير، ويتكلّم بالصِّدق.

- قال ابن القيم رحمه الله في [«بدائع الفوائد» (١/ ٢٨٤)]:

ما يدخل في بابِ الإخبارِ أوسع مما يدخل في بابِ أسمائِهِ وصفاتِهِ:

كـ (الشَّيء)، و(الموجود) و (القائم بنفسِهِ)؛ فإن هذا يُخبر به عنه، ولا يَدخل في أسمائِهِ الحُسنى، ولا صفاته العُلى.

وقال: إن ما يُطلَق عليه في باب الأسماء والصّفات توقيفيٌّ، وما يُطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفيًّا، كـ (القديم)، و(الشّيء) .. فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه هل هي توقيفيّة ؟ أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يَرِد به السَّمع. اهـ

- وقال أيضًا في [«المدارج» (٣/ ٤١٥)]: ودخلَ في أسمائِهِ سُبحانه (الواجد) دون (الموجد)؛ فإن (الموجد) صفة فعل، وهو مُعطي الوجود، كـ

(المحيي) مُعطي الحياة، وهذا الفعل لم يجيء إطلاقه في أفعال الله في الكتاب ولا في السُّنّة، فلا يعرف إطلاق: (أوجد الله كذا وكذا)؛ وإنّما الذي جاء: (خَلَقَه، وبَرأه، وصَوَّره، وأعطاه خلقه) ونحو ذلك، فلمّا لم يكن يستعمل فعله لم يجيء اسم الفاعل مِنه في أسمائِهِ الحُسنى، فإن الفعل أوسع من الاسم.

ولهذا أطلق اللهُ على نفسِهِ أفعالًا لم يتسمَّ منها بأسماء الفاعل، كـ(أراد، وشاء، وأحدث) ولم يُسَمَّ بـ(المريد، والشَّائي، والمحدث)، كما لم يُسمِّ نفسه بـ(الصَّانع)، و(الفاعل)، و(المتقن) وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه، **فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء.**

وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتقَّ له من كُلِّ فعل اسمًا، وبلغ باسمائه زيادة على الألف؛ فسمَّاه: (الماكر) و(المخادع) و(الفاتن)، و(الكائد)، ونحو ذلك.

وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به؛

فإنّه يُخبر عنه بأنّه: (شَيء)، و(موجود)، و(مذكور)، و(معلوم)، و(مراد)، **ولا يُسمَّى بذلك.**

فأمّا (الواجد) فلم تجيء تسميته به إلّا في حديث تَعدَادِ الأسماء الحُسنى، والصَّحيح: أنّه ليسَ مِن كلامِ النبي ﷺ، ومعناه صَحيح؛ فإنّه ذو الوجد، والغِنى، فهو أولى بأن يُسمّى به مِن الموجود، ومِن الموجِد؛

أما (الموجود) فإنّه مُنقسم إلى كَامِل وناقص، وخيرٌ وشرٌّ، **وما كان مُسمّاه مُنقسمًا لم يدخل اسمه في الأسماء الحسنى كـ(الشَّيء) و(المعلوم)؛**

ولذلك لم يُسمّ بـ(المريد)، ولا بـ(المتكلِّم)، وإن كان له الإرادة والكلام لانقسام مُسمّى (المريد) و(المتكلّم).

وأمّا (الموجد) فقد سَمّى نفسه بأكمل أنواعه، وهو (الخالق، البارئ، المصوِّر) فالموجد كـ (المحدث، والفاعل، والصّانع)، وهذا مِن دِقيقِ فقهِ الأسماء الحُسنى، فتأمّله، وبالله التوفيق. اهـ

قلت: ويُشترط فيما يُخبر به عن الله تعالى ما يلي:

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤٢)]:

لا يكون باسمٍ سَيّءٍ؛ لكن قد يكون باسم حسن،

أو باسم ليس بِسَيّءٍ، وإن لم يُحكم بُحسنِهِ. اهـ

- وقال أيضًا في [«درء التعارض» (١/ ٢٩٧)]: قد يُفَرّق بين اللّفظ الذي يُدعى به الرَّبّ، فإنّه لا يُدْعَى إلا بالأسماء الحُسنى، وبين ما يخبر به عنه لإثبات حقٍّ أو نفي باطل، وإذا كُنّا في بابِ العِبارةِ عن النبي ﷺ علينا أن نُفرّق بين مُخاطبته وبين الإخبار عنه، فإذا خَاطبناه كان عِلينا أن نتأدَّبَ بآدابِ الله تعالى حيث قال: ﴿ لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النور:٦٣]، فلا نقول: يا محمد، يا أحمد، كما يدعو بعضنا بعضًا، بل نقول: يا رسول الله، يا نبي الله.

والله سُبحانه وتعالى خاطبِ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام بأسمائهم فقال: ﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة:٣٥]، ﴿ قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ ﴾ [هود/ ٤٨] .. ولما خاطبه ﷺ قال: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ [التحريم:١] ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾ [المائدة:٤١] .. فنحن أحقّ أن نتأدّب في دعائِهِ وخِطابِهِ.

وأمّا إذا كُنَّا في مَقام الإخبار عنه قُلنا: (أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد

أنّ محمدًا رسول الله)، وقُلنَا: محمد رسول الله، وخَاتم النَّبيين.

فنُخبر عنه باسمه كما أخبر الله سبحانه لما أخبر عنه ﷺ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]،

وقال: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح/ ٢٩]

.. فالفرق بين مَقام (المُخاطبة) ومقـام (الإخبـارِ) : فـرقٌ ثابـتٌ بالـشَّرعِ والعقلِ، وبه يظهر الفرقُ بين ما يُدْعَى الله به من الأسماء الحُسنى، وبـين مـا يُخبر به عنه عزَّ وجلَّ مما هو حـقٌّ ثابـت لإثبـات مـا يـستحقّه سُبحانه مـن صفاتِ الكمالِ، ونفي ما تنزّه عنه عزَّ وجلَّ مـن العُيـوب والنَّقـائص، فإنّـه الملك القُدوس السَّلام سُبحانه وتعالى عمّا يقول الظَّالمون عُلوًّا كبيرًا.

وقال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ﴾ [الأعـراف: ١٨٠] مـع قولـه: ﴿ قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولا يُقال في الدُّعاء: (يا شَيء). اهـ

- وقال أيضًا في [«مجموع الفتاوى» (٩/ ٣٠١)]: وأمّا إذا احتيج إلى الإخبار عنه مثل أن يُقـال: (لـيسَ هـو بقـديمٍ)، و(لا موجـود)، و(لا ذات قائمـة بنفـسها)، ونحو ذلك. فقيل في تحقيق الإثبات: بل هو سُبحانه (قَـديمٌ)، (موجـود)، وهـو (ذات قائمة بنفسها)، وقيل: (ليس بشيءٍ)، فقيل: بل (هـو شيء)، فهـذا سَـائغ؛ وإن كان لا يُدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها مـا يـدلّ عـلى المـدح، كقـول القائل: (يا شيء) إذ كان هذا لفظًـا يعُـمّ كُـلّ موجـود، وكـذلك لفـظ: (ذات)، و(موجود)، ونحو ذلك؛ إلّا إذا سمّى بالموجود الذي يجـده مـن طلبـه، كقولـه: ﴿ وَوَجَدَ ٱللَّهَ ﴾ [النور: ٣٩]، فهذا أخصّ من الموجود الذي يَعمّ الخالق والمخلوق.

* ما رُوي في السُّنة من باب الإخبار عن الله تعالى:

١- الإخبار عن اللهِ تعالى بأنّه: (شَخصٌ).

دلّت السُّنّة على جوازِ إطلاق لفظ: (شخص) على الله تعالى من بابِ الإخبارِ.

وقد بوّب على ذلك أهل السُّنّة في مُصنفاتِهم، ومِن ذلكَ:

أ- قال البخاري رحمه الله في [«صحيحه» في (كتاب التوحيد)]: (٢٠ / باب: قول النبي ﷺ: «لا شَخصَ أغيرُ مِن الله .. » الحديث).

ب- ونحوه في «السُّنّة» لابن أبي عاصم (٢/ ٣٦٤).

واستدلّوا بحديث سعد بن عُبادة رضي الله عنه، وفيه قوله ﷺ: «.. ولا شَخْصَ أغيرُ مِن الله، ولا شَخْصَ أحبُّ إليه العُذرَ من الله عزَّ وجلَّ.. ».

[رواه البخاري (٧٤١٦) بلفظ: (لا أحد)، وورواه مسلم (٣٧٥٧)، واللفظ له].

- قال عُبيدالله القواريري (٢٣٥هـ) رحمه الله: ليس حديث أشدّ على الجهمية من هذا الحديث قوله: «لا شَخْصَ أحبُّ إليه العُذَر من الله عزّ وجلّ».

[رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٤٨)].

٢- الإخبار عن الله تعالى بأنّه: (شيء).

دلّ الكتاب والسُّنّة على جوازِ إطلاقِ لفظ: (شيء) على الله تعالى، أو على صِفةٍ من صفاتِهِ، من بابِ الإخبارِ عنه.

وعلى ذلك بوّب أهل السُّنّة في مُصنفاتهم.

- قال البخاري رحمه الله في [«صحيحه» في (كتاب التوحيد)، (٢١/ باب ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام/ ١٩]، فسمّى الله نفسه شيئًا: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾،

وسمّى النبي ﷺ القُرآن شَيئًا، وهو صِفةٌ من صِفاتِ الله، وقال: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص/ ٨٨].

ثم ذكر بسنده (٧٤١٧) حديث سَهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم لرجُلٍ: «أمعكَ من القُرآنِ شَيءٌ؟»، قال: نعم، سُورة كذا، وسُورةِ كذا، لسُورٍ سَمّاها.

* ما جاء عن السَّلف الصَّالح من باب الإخبار عن الله تعالى.

من أمثلة ذلك:

١- قول أهل السُّنّة: الله فوقَ العرشِ (بذاته).

وقد نطق بهذا القول أئمّة أهل السُّنّة في إثبات استواء الله تعالى على عرشِهِ لما قالت المعطلة: استواءه على عرشِهِ من بابِ المجازِ لا الحقيقة.

قال ابن القيم رحمه الله: إن الجهمية لما قالوا: إن الاستواء مجاز، صرَّح أهل السُّنّة بأنّه مُستوٍ بذاته على عرشِهِ. [«مختصر الصواعق» (٣/ ٩٠٢)]

- قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ) رحمه الله في كتابه [«العرش» (ص٢٧٦-٢٩٢)]: ذكروا أنَّ الجهميّة يقولون: ليسَ بَينَ الله وبَينَ خَلقهِ حِجابٌ، وأنكروا العرش، وأن يكون الله تعالى فوقهِ وفوق السّموات، وقالوا: إنّ الله في كُلِّ مكان .. إلى أن قال:

توافرت الأخبار أنّ الله تعالى خلقَ العرش فاستوى عليه (بذاته)، ثم خلق الأرض والسَّموات، فصار من الأرض إلى السَّماء ومن السَّماء إلى العرش، فهو فوق السَّموات وفوق العرش (بذاتِهِ)، مُتخلِّصًا من خلقِهِ،

(بائنًا منهم)، علمه في خلقه لا يخرجون من علمه. اهـ

وممن صرَّح بذلك من أهل السُّنّة: عثمان بن سعيد الدَّارميّ (٢٨٠هـ)، وأبو محمد بن أبي زيد القيرواني شيخ المالكية (٣٨٦هـ)، ويحيى بن عمَّار السِّجزي (٤٤٢هـ)، وأبو عُمر الطَّلمنكي (٤٢٩هـ)، وأبو نصر السِّجزي (٤٤٤هـ) في كتاب «الإبانة» له فإنّه قال: وأئمتنا: كالثّوري، ومالك، والحمّادَيْن، وابن عُيينة، وابن المبارك، والفُضيل، وأحمد، وإسحاق، مُتّفقون على أن الله فوق العرش (بذاته)، وأن علمه بكُلّ مكان. اهـ

وأبو إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاريّ الهرويّ (٤٨١هـ)، وأبو الحسن الكرجي (٥٣٢هـ)، وإسماعيل التَّيميّ الأصبهاني (٥٣٥هـ)، وغيرهم كثير.

تنبيهان:

١ - قال الشَّيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رحمه الله في [«الرسائل والمسائل» (٣/ ٣٤٧)]: قال ابن أبي زيد القيرواني في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾: أي (بذاته).

وقد أنكر عليه من لا عِلمَ له، ولا اطِّلاع على مذهب السَّلفِ والأئمة [المُتقدِّمين] رضي الله عنهم أجمعين، وخبّط في هذا المقام بما لا طائل تحته من فُضولِ الكلام الدَّال على فسادِ القصدِ، وعدم رُسوخ الأفهامِ، فنعوذُ بالله من مَعرَّةِ الجهلِ والأوهام، ونستجير به من مزلةِ الأقدام. اهـ

قلت: وممن أنكر لفظة (بذاته):

١ - ابن الجوزي (٥٩٧هـ).

فقد شَنَّع على أهل السُّنّة في إطلاقِهِم هذه اللَّفظة، فقال في كتابِهِ الآثم [«دفع شُبَه التشبيه بأكف التّنزيه» (ص ١٢)]: وقد حَمَل قومٌ مِن المتأخِّرين هذه الصِّفة على مُقتضى الحسِّ، فقالوا: استوى على العرش (بذاتِهِ)، وهي زيادة لم تُنقل، إنّما فهموها من إحساسِهِم، وهو أن المستوي على الشَّيء إنّما استوى عليه. اهـ

٢ - ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

قال في [«الفتح» (١/ ٥٠٨)] وهو يتكلم عن حديث النّهي عن البُزاق جهة القبلة، قال: (وفيه الرَّدُّ على مَن زَعَمَ أنّه على العرشِ بذاتِهِ). اهـ

وقد تعقَّبه الشَّيخُ ابن باز رحمه الله بقوله: ليس في الحديثِ المذكور ردٌّ على من أثبتَ استواء الرَّبِّ سُبحانه على العرش بذاتِهِ؛ لأنّ النُّصوص من الآياتِ والأحاديثِ في إثباتِ استواء الرَّبِّ سبحانه على العرشِ بذاتِهِ مُحكمة قطعيّة واضحة لا تحتمل أدنى تأويل...اهـ

قلت: أما قول الذَّهبيّ في [«السير» (١٩/ ٦٠٧)]: قد ذكرنا أن لفظةَ: (بذاتِهِ) لا حاجةَ إليها، وهي تَشْغَبُ النُّفوسَ، وتركُها أولى، والله أعلم!! اهـ

فتشغب نُفوس أهل البدعِ مِن المُعطِّلةِ وغيرهم، ولا عِبرة بهم.

٢- الحدّ لله تعالى.

٣- البينونة.

- قال عبدالله بن المبارك (١٨١هـ) رحمه الله: نعرفُ رَبُّنا عزّ وجلّ فوقَ سبع سموات، على العرش، بائنًا من خلقِهِ (بِحدٍّ)، ولا نقول كما قالت الجهمية: هاهنا، وأشار بيده إلى الأرض.

[«السُّنة» لعبد الله بن أحمد (٢٠٢)، و«النقض» للدارمي (٣٣)]

- قال ابن تيميّة رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٩١)]:

ثبت عن أئمّة السّلف أنّهم قالوا: (لله حدٌّ)، وأن ذلك لا يعلمه غيره، وأنّه مُباين لخلقه وفي ذلك لأهل السُّنّة مُصنفات. اهـ

وسبب ذكر أئمة السَّلف الصَّالح الحدَّ لله تعالى:

- قال ابن تيمية في [«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٤٣)]: .. لما كان الجهميّة يقولون ما مَضمونه: إنّ الخالق لا يتميّز عن الخلقِ، فيجحدون صفاته التي تميّز بها، ويجحدون قدره، حتّى يقول المعتزلة - إذا عرفوا: أنه حيٌّ، عالِمٌ، قديرٌ - قد عرفنا حقيقته وماهيته، ويقولون: إنّه لا يُباين غيره، بل إمّا أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولوا: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا كذا، ولا كذا، أو يجعلوه حالًّا في المخلوقات، أو وجود المخلوقات.

فبيّن ابن المبارك أن الرَّبّ سُبحانه وتعالى على عرشِهِ، مُباينٌ لِخلقِهِ، مُنفصلٌ عنه، وذكر الحدّ؛ لأنّ الجهميّة كانوا يقولون: ليس له حدّ، وما لا حدَّ له لا يُباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم، لأن ذلك مستلزمٌ للحدّ.

فلما سألوا أمير المؤمنين في كل شيءٍ عبدالله بن المبارك: بماذا نعرفه ؟

قال: بأنّه فوق سماواته على عرشه، بائنٌ من خلقه.

فذكروا لازِمَ ذلك الذي تنفيه الجهمية، وبنفيهم له ينفون ملزومه الذي هو موجود فوق العرش، ومُباينته للمخلوقات، فقالوا له: بحدٍّ ؟ قال: بحدّ.

وهذا يفهمُهُ كُلّ مَن عرف مابين قولِ المؤمنين أهل السُّنّة والجماعة، وبين الجهمية الملاحدة مِن الفرق. اهـ

قلت: وممن أثبت البينونة والحدّ مِن أئمّة أهل السُّنّة وغيرهم:

ابن المبارك، والحُميديّ، وأحمد، وإسحاق، والكرماني، وعبدالله بن أحمد، والخلال، والدَّارميّ، وابن بطّة، وابن منده، وأبو إسماعيل الأنصاري، وغيرهم ممن يطول ذِكرُهُم هنا. وقد بَيّنت ذلك في مقدمة «إثبات الحدِّ لله ﷻ» للدشتي.

وقد أنكر أهل السُّنّة على من أنكر البينونة والحدَّ، ومِن ذلك:

- روى ابن أبي حاتم رحمه الله أن هشام بن عُبيدالله الـرَّازيّ القاضي صاحب محمد بن الحسن حبس رَجُلًا في التَّجهُم، فتابَ، فجيء به إلى هشام ليمتحنه، فقال: الحمدُ لله على التَّوبةِ، أتشهد أنَّ الله على عرشهِ بائنٌ مِن خلقِهِ؟

قال: أشهد أنَّ اللهَ على عرشِهِ، ولا أدري ما بائنٌ من خلقِهِ.

فقال: رُدُّوه إلى الحبس فإنَّه لم يتُب. [«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٤٠)]

- قال أبو إسماعيل الأنصاري الهروي رحمه الله في [«ذم الكلام» (٤/ ٤٠٢)]:

سألتُ يحيى بن عمّار عن أبي حاتم بن حِبَّان البُستيّ، قلت: رأيته؟

قال: كيف لم أره ونحن أخرجناه من سجستان، كان له علمٌ كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا، فأنكر الحدّ لله فأخرجناه من سجستان. اهـ

قلت: وابن حبان البُستي سَارَ في كتابه «الصَّحيح» على تأويل جميع الصِّفات.

ومن أنكر الحدَّ لله تعالى كذلك، وأنكر على أهل السُّنّة إثباتهم له: الخطابي.

وقد تعقّبه ابن تيميّة رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٤٢)]: فقال: أهل الإثبات المنازعون للخطابي وذويه يُجيبون عن هذا بوجوه:

أحدها: أن هذا الكلام الذي ذكره؛ إنّما يتوجه لو قالوا: إن له صفةً هي «الحدّ» كما توهّمه هذا الرّادّ عليهم؛ وهذا لم يقله أحدٌ، ولا يقوله عاقلٌ؛ فإنّ هذا

الكلام لا حقيقة له؛ إذ ليس في الصِّفات التي توصف بها شيءٌ من الموصوفات - كما وصف: باليد، والعلم - صفةٌ مُعينةٌ يُقال لها: «الحدّ»، وإنَّما الحدّ ما يَتميَّز به الشَّيءُ عن غيرِهِ من صِفتِهِ وقدره، كما هو المعروف في لفظ الحدِّ في الموجودات.

قلت: أطال في الرَّدِّ عليه في هذه المسألة، وقد نقلته بتمامه في ذيل تحقيق كتاب: «إثبات الحد لله تعالى» للدَّشتي رحمه الله (ص٢٠٥-٢٤١).

تنبيه:

المُتعين على السُّنّي ترك التَّوسع في باب الإخبار، وأن يكون مُتّبعًا لمن كان قبله مِن عُلماء أهل السُّنّة والأثر؛ فينطق بما نطقوا به، ويسكت عمّا سكتوا عنه، أو نَهَوا عن الخوض في الكلام فيه.

- قال البربهاري رحمه الله في [«شرح السنة» (٨٦)]: واعلم أن النَّاسَ لو وقفوا عند مُحدثات الأمور، ولم يُجاوزوها بشيءٍ، ولم يولّدوا كلامًا مما لم يجيء فيه أثر عن رسول الله ﷺ، ولا عن أصحابه: لم تكن بدعة. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله [«درء التعارض» (١/ ٢٧١)]: والمقصود هنا أنّ الأئمة الكبار كانوا يَمنعون من إطلاقِ الألفاظِ المُبتدعة المُجملة المُشتَبِهة، لما فيها من لبسِ الحقِّ بالباطلِ، مع ما توقعه من الاشتباهِ والاختلافِ والفتنةِ، بخلافِ الألفاظِ المأثورة، والألفاظ التي بُيّنت معانيها، فإنّ ما كان مأثورًا **حصلت به الأُلفة، وما كان معروفًا حصلت به المعرفة**، كما يروى عن مالك رحمه الله أنّه قال: إذا قلّ العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء.

فإذا لم يكن اللفظ منقولًا، ولا معناه معقولًا ظهر الجَفاء والأهواء.اهـ

وسيأتي زيادة بيان في المبحث (١٥) (الألفاظ المُحدثة التي يستخدمها أهل الكلام ويريدون منها: نفي حقيقة صفات الله تعالى).

المبحث السادس:

لا اختلافَ بينَ السَّلفِ في مَسَائلِ الاعتقادِ ومنها: إثبات الصفات وإمرارها كما جاءت

نقل غير واحدٍ من أهل العلم اتفاق السَّلف الصَّالح على مسائل الاعتقاد، وأنّه لم يخالفهم فيها إلّا أهل الأهواء والبدع ممن اتبع غير سبيل المؤمنين.

ومن ذلك:

١ - قال محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) رحمه الله: لقيتُ أكثر من ألفِ رجلٍ من أهل العلم، أهل الحجازِ، ومكّة، والمدينة، والكوفة .. لقيتهم كَرَّاتٍ قرنًا بعد قرن .. أدركتهم وهم مُتوافرون مُنذ أكثر من ستٍ وأربعين سَنةً .. ثم ذكر أسماء أهل العلم الذّين التقى بهم في تلك الأمصار، ثُمّ قال: واكتفينا بتسمية هؤلاءِ كي يكون مُختصرًا .. فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء: .. وذكر عقيدة أهل السُّنّة ومنها قوله: وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ الآية [الأعراف:٥٤].

[رواه اللالكائي (١٧٢)]

٢ - قال أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم رحمهما الله: سألت أبي (٢٧٧هـ)، وأبا زُرعة (٢٦٤هـ) عن مذاهب أهل السُّنّة في أصول الدِّين،

وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك.

فقالا: أدركنا العُلماء في جميع الأمصار: حِجازًا، وعِراقًا، وشامًا، ويمنًا، فكان من مذهبهم .. وذكرا اعتقاد أهل السُّنّة في أكثر أبواب الاعتقاد، ومنها:

وأن الله عزّ وجلّ على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكلّ شيءٍ علمًا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وأنّه تبارك وتعالى يُرى في الآخرة .. ويسمعون كلامه كيف شاء، وكما شاء ... إلى آخر العقيدة. [رواه اللالكائي (٣٢١)]

٣ - قال محمد بن خفيف (٣٧١هـ) في كتابه الذي سماه: «اعتقاد التّوحيد بإثبات الأسماء والصِّفات» قال في آخر خطبته: فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله عزّ وجلّ، ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه، قولًا واحدًا، وشرعًا ظاهرًا، وهم الذين نقلوا عن الرسول الله ﷺ ذلك حتّى قال: «عليكم بسُنّتي .. » وذكر الحديث. وحديث: «لعنَ اللهُ مَن أحدثَ حَدَثًا».

قال: فكانت كلمةُ الصَّحابة على الاتفاقِ من غيرِ اختلاف - وهم الذين أُمرنا بالأخذِ عنهم إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التَّوحيدِ، وأصول الدّين من «الأسماء والصِّفات» كما اختلفوا في الفُروع.

ولو كان منهم في ذلك اختلافٌ لنُقِلَ إلينا كما نُقِل سائر الاختلافِ، فاستقرَّ صحة ذلك عند خاصّتهم وعامتهم؛ حتّى أدّوا ذلك إلى التَّابعين لهم بإحسانٍ، فاستقرّ صحة ذلك عند العُلماء المعروفين؛ حتّى نقلوا ذلك قرنًا بعد قرن؛ لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفرًا. ولله المنّة. اهـ

[«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ٧١)]

٤ - قال ابن بطة (٣٨٧هـ) رحمه الله في «الإبانة الكبرى» (٢/ ١٠): أهل الإثبات مِن أهل السُّنّة يجمعون على الإقرار بالتوحيد وبالرسالة بأن الإيمان قول وعمل ونية، وبأن القرآن كلامُ الله غير مخلوق، ومجمعون على أن مَا شاء الله كان، وما لم يشأ لا يكون، وعلى أن الله خالق الخير والشَّرّ ومقدرهما، وعلى أنّ الله يُرى يوم القيامة، وعلى أنَّ الجنَّة والنَّار مخلوقتانِ باقيتان ببقاء الله، وأنّ الله على عرشِهِ بائنٌ مِن خلقِهِ، وعلمه مُحيط بالأشياء، وأنّ الله قديمٌ لا بدايةَ له ولا نهايةَ، ولا غاية، بصفاته التّامّة لم يزل عَالمًا، نَاطِقًا، سَميعًا، بَصيرًا، حَيًّا، حَليمًا، قد عَلِمَ مَا يكون قبل أن يكون .. إلى أن قال: فهذا وأشباهُهُ مما يطولُ شرحُهُ لم يزل النّاس مُذ بعث الله نبيه ﷺ إلى وقتِنا هذا مُجمعون عليهِ في شَرقِ الأرض وغربها، وبرِّها وبحرِها، وسهلِها وجبلها، يرويه العلماء، رُواة الآثار، وأصحاب الأخبار، ويعرفُهُ الآدباءُ والعقلاءُ، ويجمعُ على الأقرار به الرِّجالُ، والنّسوان والشِّيب والشّبان والأحداث، والصِّبيان في الحاضِرةِ والباديةِ، والعرب والعجم، لا يخالفُ ذلك ولا ينكرُهُ، ولا يشذُّ عن الإجماع مع النَّاس فيه إلَّا: رَجُلٌ خبيثٌ، زائغٌ، مُبتدعٌ، محقورٌ، مهجورٌ، مدحورٌ، يهجرُهُ العلماءُ، ويقطعُهُ العقلاءُ، إن مرضَ لم يعودُوه، وإن ماتَ لم يشهدُوه. اهـ

٥ - قال أبو المظفر السَّمعانيّ (٤٨٩هـ) رحمه الله في [«الانتصار لأصحاب الحديث» ص٤٥-٤٩)]: وممّا يدل على أنّ أهلَ الحديثِ هم على الحقِّ: أنّك لو طالعت جميع كُتبهم المُصنّفة .. قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم .. وجدتهم في بيانِ الاعتقادِ على وتيرةٍ واحدة .. يجرون فيه على طريقةٍ لا يَحِيدون عنها، ولا يَميلون فيها ..لا ترى بينهم اختلافًا، ولا تَفرُّقًا في شيء ما، وإن قلَّ.

بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهِم، ونقلوه عن سلفِهِم، وجدته كأنّه

جاء من قلبٍ واحدٍ .. وهل على الحقِّ دليل أبيَن من هذا؟ قال الله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢]

وأمّا إذا نظرت إلى أهلِ الأهواءِ والبدع، رأيتهم مُتفرِّقين مُختلفين، وشيعًا وأحزابًا، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقةٍ واحدة في الاعتقادِ، يُبدّع بعضهم بعضًا، بل يرتقون إلى التكفير .. وكان السَّبب في اتفاقِ أهلِ الحديث: أنّهم أخذوا الدِّينَ مِن: الكتابِ، والسُّنّة، وطريق النّقل، فأورثهم الاتفاق والائتلاف، وأهل البدعة أخذوا الدِّين مِن: المعقُولات والآراء؛ فأورثهم الافتراق والاختلاف .. وهذا بَيّنٌ والحمد لله. اهـ

٦- قال ابن البناء الحنبلي (٤٧١هـ) رحمه الله في [«المختار» (٦٦)] وهو يتكلّم عن اعتقادِ أهل السُّنّة: لا يختلفون في شيءٍ من هذه الأصولِ، ومن فارقهم في شيءٍ منها: نَابَذُوه، وبَاغَضُوه، وبَدَّعُوه، وهَجَرُوه. اهـ

٧ - قال ابن قُدامة المقدسيّ (٦٢٠هـ) رحمه الله في [«تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٣٦)]: فإن قال [يعني: المعترض]: تركتم تأويل الآياتِ والأخبارِ الواردة في الصِّفات، وادّعى أن السّلف تأولوها وفسروها.

فقد أفك وافترى وجاء بالطَّامَّة الكبرى، فإنّه لا خِلافَ في أن مذهبَ السَّلف الإقرار والتّسليم، وترك التَّعرّض للتّأويل والتّمثيل، ثم إن الأصلَ عدم تأويلهم، فمن ادّعى أنّهم تأوّلوها فليأتِ ببُرهان على قوله: وهذا لا سبيلَ إلى معرفتِهِ إلا بالنَّقلِ والرِّواية، فلينقل لنا ذلك عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابتِهِ، أو عن أحدٍ من التَّابعين .. ثم المدَّعي لذلك من أهلِ الكلامِ، وهم أجهل النَّاس بالآثار .. وأتركهم للنَّقلِ، فمن أين لهم علم بهذه، ومن نقل منهم شيئًا لم يقبل

نقله .. وإنّما لهم الوضع، والكذب، وزُور الكلام ..

قلتُ: وقوله: (وترك التعرض لتفسيرِها) أي بتفسيرات الجهمية المعطلة لنُّصوصِ الصِّفات، كما تقدم بيانه.

٨ - قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله في [«الفتاوى» (٦/ ٣٩٤)]:

وأما الذي أقوله الآن وأكتبه - وإن كُنتُ لم أكتبه فيما تقدَّمَ من أجوبتي، وإنّما أقوله في كثيرٍ من المجالسِ: إن جميع ما في القُرآنِ من آياتِ الصِّفات، فليس عن الصَّحابة اختلافٌ في تأويلها.

وقد طالعت التّفاسير المنقولة عن الصَّحابة، وما رووه من الحديثِ، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكُتبِ الكبارِ، والصِّغارِ، أكثر من مائةِ تفسيرٍ فلم أجد - إلى ساعتي هذه - عن أحدٍ من الصَّحابةِ أنّه تأوّل شيئًا من آيات الصِّفات، أو أحاديث الصِّفات، بخلافِ مُقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقريرِ ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صِفات الله ما يُخالف كلام المتأوِّلين مالا يحصيه إلَّا الله ... الخ

- وقال أيضًا في [«مجموع الفتاوى» (٦/ ١٥)]: ولهذا لما اجتمعنا في المجلس المعقود، وكنت قد قلت: أمهلت كُلّ من خالفني ثلاث سنين إن جاء بحرفٍ واحدٍ عن السَّلف يُخالفُ شيئًا مما ذكرته، كانت له الحُجّة، وفعلت وفعلت، وجعل المعارضون يفتشون الكُتبَ، فظفروا بما ذكره البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات» في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١١٥] فإنّه ذُكِرَ عن مُجاهِدٍ، والشَّافعيّ، أن المراد: قبلة الله.

فقال أحدُ كبرائِهم في المجلسِ الثَّاني: قد أحضرت نقلاً عن السَّلف

بالتَّأويلِ. فوقع في قلبي ما أعدَّ، فقلت: لعلك قد ذكرت ما روى في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ .

قال: نعم. قلت: المراد بها قبلةُ الله.

فقال: قد تأوّلها مُجاهد والشَّافعي، وهما من السّلف .. الخ

قلت: أطالَ ابن تيمية رحمه الله في الجواب عن هذا الشُّبهة بما مُلخصه: أنّ هذه الآية ليست من آيات الصِّفات، ثم قررَّ ذلك بالبراهين الدَّامغةِ على كُلّ مُبتدعٍ ومُؤولٍ حتَّى لم يجدوا لكلامه جوابًا.

[وانظر: «جواب الاعتراضات المصرية» (ص١٠٧-١٠٩)]

٩ - قال ابن القيم (٧٥١هـ) رحمه الله في [«إعلام الموقعين» (١/ ٨٣)]:

أهل الإيمان قد يتنازعون في بعضِ الأحكامِ، ولا يَخرجون بذلك عن الإيمان، وقد تنازع الصَّحابةُ في كثيرٍ من مسائلِ الأحكام ...

ولكن - بحمد الله - لم يتنازعوا في مسألةٍ واحدةٍ مِن مسائل الأسماء والصِّفات والأفعال، بل كلّهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسُّنّة، كلمة واحدة مِن أولهم إلى آخرهم، لم يَسُوموها تأويلًا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلًا، ولم يبدوا الشيءِ منها إبطالًا، ولا ضربوا لها أمثالًا .. ولم يقل أحدٌ منهم: يجب صرفُها عن حقائقها، وحملها على مجازها، بل تلقَّوها بالقبولِ والتَّسليم .. وجعلوا الأمر فيها كُلها أمرًا واحدًا، وأجروها على سنن واحدٍ، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عِضِين، وأقرُّوا ببعضها، وأنكروا بعضها من غير فُرقان مُبين، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقرُّوا به

وأثبتوه. اهـ [وانظر: «الصواعق المرسلة» (١/ ٢١٠)]

تنبيه:

يستدلّ بعضهم على وقوعِ الاختلاف في مسائلِ الاعتقاد؛ ببعض المسائلِ الفرعيّة الاعتقادية؛ كـاختلافِ بعض أصحاب النبي ﷺ في رُؤية الـنبي ﷺ لرَّبّه عزّ وجلّ في الدُّنيا، فمنهم مَن أثبتها، ومِنهم مَن نفاها.

وكالاختلاف الذي حَدثَ بين طوائف مِن أهل السُّنّة في مسألةِ خُلوّ العرشِ بعد إثباتِ حقيقة نُزولِ الله تعالى إلى السّماءِ الدُّنيا.

وغير هذه مِن المسائلِ الفَرعية المُندرجة تحت الأصول العامّة الكبيرة، وهي: إثبات رُؤية الله في الآخرةِ، وإثبات استواء الله تعالى على عرشه، ونزوله إلى السَّماء الدُّنيا في ثُلث الليل الآخر.

- قال الإمام أحمد رحمه الله: في رُؤية الدُّنيا: قد اختلفوا فيها، وأمّا رُؤية الآخرة فلم يختلف فيها إلَّا هؤلاء الجهميّة.

[«السنة» للخلال كما في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٧١)]

- وقال ابن خُزيمة (٣١١هـ) رحمه الله في [«التوحيد» (٢/ ٥٤٨)]:

باب ذكر أخبارٍ رُويت عن عائشة رضي الله عنها في إنكار رُؤية النبي ﷺ قبلَ نزول المنية بالنبي ﷺ، إذ أهل قِبلتنا مِن الصَّحابة والتَّابعات والتَّابعين ومن بعدهم إلى مَن شاهدنا مِن العُلماء مِن أهلِ عَصرِنا لم يختلفوا ولم يَشُكّوا ولم يرتابوا: أن جميع المؤمنين يَرون خالقهم يوم القيامةِ عيانًا، وإنَّما اختلف العُلماء: هل رَأى النبي ﷺ خالِقه عزَّ وجلَّ قبل نُزول المنية بالنبي ﷺ؟ لا أنّهم قد اختلفوا في رُؤية المؤمنين خالقهم يومَ القيامةِ، فتفهّموا المسألتين، لا

تُغالطوا فتصُدّوا عَن سَواء السَّبيل. اهـ

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٥٦)] وهو يتكلم عن مسألة رُؤية النبي صلى الله عليه وسلم لرَبِّه عزَّ وجلَّ: تنازع السَّلف في هذه المسألة، ولم يتنازعوا في رُؤية الله تعالى في الآخرة. اهـ

[وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٨٧)، و«اجتماع الجيوش» (ص١١)]

قلت: وكذا يُقال في المسائل الأُخرى التي يستدلّ بها بعضهم على اختلاف السَّلف في المسائل الاعتقادية: إن هذه المسائل التي وقع الخلاف بينهم فيها تعتبر مسائل فرعية، وهي مُتفرّعة عن أصول المسائل الكبرى، ولم يكن السَّلف يُعامِلون المخالف فيها مُعاملة المخالف في مَسائل الأصول المستفيضة؛ كإثبات الرؤية، والعلوِّ، والاستواء التي دلَّ عليها الكتاب والسُّنة، وإجماع سلف الأمّة.

- قال ابن تيمية رحمه الله [«مجموع الفتاوى» (٢٤/ ١٧٢)]: وكانوا - يعني السَّلف - يتناظرون في المسألة مُناظرة مُشاورة ومُناصحة، ورُبما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية، مع بقاء الأُلفة والعصمة، وأُخوّة الدِّين؛

نعم مَن خَالفَ الكِتاب المستبين، والسُّنّة المستفيضة، أو مَا أجمع عليه سَلف الأُمّة خِلافًا لا يُعذر فيه، فهذا يُعامل بما يُعامل به أهلِ البدعِ. اهـ

ثُم ذَكرَ خلافَ الصّحابة في رُؤية النبي ﷺ لرَبّه، ومَسألة سماع الأموات لِدُعاءِ الأحياء، والإسراء والمعراج، ونحو ذلك.

المبحث السابع:

لا اجتهاد في مَسَائل الاعتقاد

كما أجمع أهل السُّنّة على أنّه لا خِلافَ في مَسائل الاعتقـاد كـما تقـدَّم، فقـد أجمعوا كذلكَ على أنّهُ لا اجتهاد فِيها، وأنّه لا مَجـال للـرَّأي وإعـمال العَقـلِ في المسائل الاعتقادية التي أجمع عليها السَّلف الصَّالح، وأنّه لا يسع المسلم فيهـا إلَّا التَّسليم والاتباع لهم، وأنّه مَن لم يسعه مَا وسِعَهُم فَلا وسَّـعَ اللهُ عليـه كـما قال الأوزاعي رحمه الله (١٥٧هـ): اصبر نفسكَ عـلى الـسُّنّةِ، وَقِـفْ حيـثُ وَقَفَ القوم، وقُلْ بما قالوا، وكُـفّ عـما كَفُّـوا عنـهُ، واسـلُكْ سَـبيلَ سَـلفك الصَّالح فإنَّه يَسعك مَا وَسِعهم. [رواه اللالكائي (٣١٥)].

واعلم أن مِن الأقوال المرذُولة المخذولة:

القول بالاجتهادِ في مَسائل الاعتقادِ، وأنّ المُجتهد فيهـا عـلى خِـلافِ مَـا عليهِ أهل السُّنّةِ والجماعة مَغفورٌ له، ولم يقتـصروا عـلى ذَلـكَ حتّـى جعلـوه مَأجورًا أجرًا واحِدًا على اجتهادِهِ ذاك الذي خَالفَ بهِ إجماع أهل السُّنّة !!

وإذا فُتِحَ باب الاجتهاد في مسائل الاعتقاد:

فلا تكاد تجد مُبتدعًا على وجه الأرض؛

لأن الكُلّ مُجتهد، والكُلّ يريد الحقَّ والأجرَ.

فمن اجتهد في مسألة العلوّ مَثلًا وأدّاهُ اجتهاده إلى القولِ بنفي العلوِّ، فلا

يُسمّى مُبتدعًا على قولهم بل مُجتهدًا مَغفورًا له، بل ومَأجورًا على اجتهادِهِ هذا الذي نفى به علوّ الله تعالى على خلقِهِ !!

ولا يخفى فَساد هذا القول، ومخالفته لإجماع أهل السُّنة؛ لأنَّ حقيقته تعطيل باب الولاءِ والبراءِ، والأسماء والأحكام، والرَّدّ على المُخالفِ، فليسَ هُناكَ مُبتدعٌ بل ولا كَافِر؛ لأنّ الكُلَّ مُجتهدٌ مأجور كما زعموا !!

فأئمة الجهمية، والمعتزلة، والخوارج؛ كالجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وعَمرو بن عُبيد، ومَعبد الجهنيّ، والكرابيسيّ، وابن الثَّلجيّ، وغيلان القدريّ، والحسن بن صالح وغيرهم ممن يَطول ذكرهم ممن صَرَّحَ أهل السُّنّة بتكفيرهم وتبديعهم: كُلّهم كانوا مُجتهِدينَ مَأجُورين !!

هذا لازم قولهم، وليتَ الأمرَ اقتصرَ على إلزَامِهم بذلك لقُلنا لَازم المذهب ليسَ بِلازمٍ !

ولكن الأمرَ تَعدَّى عندَ بعضِهم فَصَرَّح باجتهادِهم !! وأن لهم أجرًا على ذلك الاجتهاد، فلا تعجب !! وسَل رَبَّك العافية.

فهذا جمال الدِّين القاسميّ في كتابِهِ «تاريخ الجهمية والمعتزلة» يُصرّح بأنّ إمام الجهمية: (الجهم بن صفوان !!) الذي أجمع السَّلف على كُفرِهِ وضلالِهِ، صَرَّح بأنّه كان مُجتهدًا في مَسائل الصِّفات !! فقال (ص١٧):

(وجهمٌ كان دَاعية للكتاب والسُّنة !! ناقمًا على مَن انحرَفَ عَنهُما !! **مُجتهدًا في أبوابِ مَسائلِ الصِّفات..**) !! اهـ

وهل تعلم فيما اجتهد فيهِ هذا الهالك ؟!

قد ذَكَرَ القاسمي الأشياء التي اجتهد فيها، فقال: (وخلاصة مذهبه: هو

تأويل الصِّفات !! والجنوح إلى تنزيه البحث، وبه نفى أن يكون لله تعالى صفات غير ذاته !! وأن يكون مرئيًا في الآخرة !! وأن يتكلّم حقيقة !! وأثبت أن القرآن مخلوق !! هذا أشهر مسائل جهم التي يقال لها: مقالة الجهمية، وله من الآراء سوى ذلك كالقول بنفي جهة العلو..) !!

قلتُ: ومع ما وقع فيه الجهم بن صفوان مِن هذه الكفريات يقول عنه القاسمي: (كان داعيًا إلى الكتابِ والسُّنّةِ مُجتهدًا) !!

فهل سمعت باجتهاد كهذا الاجتهاد ؟!!

ولم يقتصر الأمر عنده على القولِ بأنَّ الجهم كان مُجتهدًا !! بل تَعدّى إلى القول باجتهادِ الجهميّة والمعتزلة وجميع أهل البدعِ في مسائلِ الاعتقاد !!

فقد عقدَ القاسميّ فَصلًا في كتابه «تاريخ الجهمية والمعتزلة» فقال (ص٧٧): (بيان أن الجهميّة والمعتزلة لهم مَا للمُجتهدِين) !!

قال: (كما أن اسم الاجتهاد يتناول في عُرفِهم فُروع الفقهِ، فكذلك مسائل الكلام !! ..)، إلى أن قالَ: (فكانوا لذلكَ مُجتهدِينَ، وفي اجتهادهم مَأجُورين !!، وإن كانوا في القُرب مِن الحقِّ مُتفاوتِين).

قلتُ: سُبحانك هذا بُهتان عظيم.

ولما رَأى القاسميّ هذا القول لا يتوافق مع مَوقف السّلف الصّالح مِن أهل البدع، وهجرهم، ووصفهم بالبدعةِ والضَّلالِ؛ ذهبَ إلى إطلاقِ تسميةٍ جديدةٍ لم يُسبق إليها على المبتدعةِ تَتوافق مع القولِ باجتهادِهم في مسائل الاعتقاد؛ فسمّاهم بـ (المبَدِّعِينَ) !! وعَلَّل ذلك بقوله كما في كتابه «الجرح والتعديل» (ص ٣):

(لأني لا أرَى أنهم تعمَّدوا البدعة؛ لأنهم مُجتهدون !!، يبحثون عَن الحقِّ، فلو أخطأه بعد بَذلِ الجهد كانوا مَأجورينَ غير مَلومينَ !!، فلا يليق تسميتهم: (مُبتدعة)، بل: (مُبدّعة).اهـ

قلتُ: هكذا الحدث والبدعة تجرُّ إلى الإحداث في الدِّينِ، وإلى إحداث أقوال لم يَقلها السَّلف الصَّالح.

واعلم أن كتاب «تاريخ الجهمية والمعتزلة» للقاسميّ مَليء بالبلايا والمخالفات التي تنقض أصول أهل السُّنّة في الولاء والبراء، والأسماء والأحكام، والرَّدّ على المُخالفِ، وفيه كثير من الافتراءات على السّلف الصَّالح وموقفهم مِن أهل البدع في عصرهم.

وفيه دفاعه المرير على أئمة الجهمية؛ كالجهم، والجعد بن درهم، وطعنه في خالد القسريّ الذي غاضه منه قتله للجعد يوم الأضحى.

وفيه الرَّدّ على السَّلفِ الصَّالح فيما اتفقوا عليه مِن ذَمِّ المبتدعة وهجرهم، ووَصَفَهم في مُعاملتهم للمُبتدعة: بالغُلوِّ والفتون. وغيرها مِن البلايا !!

ومِن العجيب أن يَشيد بهذا الكتاب ويُثني عليه: (محمد رَشيد رِضَا) !!، بل قامَ بنشرهِ في «مجلتهِ المنار» !! فيقول مَادحًا له: (إنَّ رسالةَ «تاريخ الجهمية والمعتزلة» لم يكتب أحدٌ في هذا العصرِ كِتابة أعدل منها في التَّأليف بين فِرقِ المسلمين الكُبرى - وهم أهل السُّنّة الأثرية، والأشاعرة، والمعتزلة، والشِّيعة، والخوارج - !! اهـ

ثم طُبع هذا الكتاب مُفردًا أكثر مِن مَرَّة في «مُؤسسة الرِّسالة» !!

وأصبح هذا الكتاب عُمدة كثيرٍ مِن المتأخِّرين ممن اشتغل بالتَّحقيق

والتخريج في الدِّفاع عن أئمّة الجهميّة والمعتزلة.

فلا تكاد تَمرّ بهم مُناسبة فيها ذَمُّ السّلف الصَّالح للفرق الضَّالة أو لأئمتها إلّا وتعقّبوه بالرَّدِّ والطَّعن، ثم أحالوا القارئ إلى كتاب القاسميّ «تاريخ الجهمية والمعتزلة».

ومن أمثلة ذلك ما علّق به شُعيب الأرناؤوط على قول البخاري رحمه الله في تكفيره للجهميّة: (نظرت في كلامِ اليهود، والنَّصارى، والمجوس، فما رَأيت قومًا أضلّ في كُفرِهم مِن الجهمية، وإني لأستجهل مَن لا يُكفرهم إلَّا مَن لا يعرف كُفرهم، وقال: ما أُبالي، صليت خلف الجهميّ والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى. انتهى قول البخاري رحمه الله، وهو الخبير بهم وبحالهم.

فما رَضِي شُعيب بهذا القول وغاضه، وَوَصَفَ قائله بالغُلوِّ والإفراط !!

فقال مُعلّقًا عليه كما في حاشيةِ كتابِ «شَرحِ السُّنّة» للبغوي (١/ ٢٢٨):

(وهو من الغُلوّ والإفراطِ الذي لا يوافقه عليه جُمهور العُلماء سَلفًا وخلفًا (!!) .. ثُم قال: وانظر: كتاب «تاريخِ الجهمية والمعتزلة» للعلّامة جمال الدِّين القاسميّ ففيه تحقيق جيد في هذا الموضوع. اهـ

قلت: تشابهت قلوبهم في مَدح أئمّة البدعِ والدِّفاع عنهم، ووصف أهل السُّنة أئمة الحديث والأثر بالغلوّ والإفراط. ولكن حُسبنا الله ونعم الوكيل.

وإن أردت زيادة بيانٍ في نقد كتابِ القاسمي هذا فانظر كتاب: «الصواعق المرسلة على تاريخ الجهمية والمعتزلة».

قلت: والأدلة مِن الكتابِ والسُّنّة، وأقوال الصَّحابة رَضِيَ الله عنهم،

وأهل السُّنَّةِ مِن المُتقدِّمين والمُتأخِّرين في الرَّدِّ على مَن قالَ بالاجتهاد في مَسائل الاعتقاد، وبيان فسادِ هذا القول كثيرةٌ جدًّا، وأقتصرُ هُنا على بعضِها خَشية الإطالة؛ فمنها:

١ - قال النبي ﷺ في الخوارج: «يَخرجُ فِيكُم قومٌ تَحقِرونَ صَلاتَكم مع صَلاتِهم، وصِيامَكم مع صيامِهم، وعَملَكُم مع عَملهم، ويقرؤون القُرآن لا يُجاوز حنَاجِرَهم .. ». الحديث. رواه البخاري (٣٦١)، ومسلم (٢٤١٩).

فمعَ مَا هُم فيهِ مِن كَثرةِ الصَّلاةِ والصِّيام وقراءة القرآن لم يَعذرهم النبي ﷺ فيما تأوّلوه واجتهدوا فيه مِن مُخالفةِ السُّنّة والاعتقاد، بل وصفهم ﷺ بأنّهم: «شَرُّ الخلقِ والخليقَةِ». رواه مسلم (٢٤٣٥).

بل وأمر بقتالهم، ورَغبَّ فيه؛ فقال ﷺ: «فإذا لَقِيتُمُوهُمْ فاقتُلُوهم فإنَّ في قَتلِهِم أجرًا لِمَن قَتَلَهُم عِندَ الله يومَ القِيامَةِ». رواه مسلم (٢٤٢٧).

وقد كان قتال الخوارج للصَّحابةِ رضي الله عنهم وخروجهم عليهم مِن باب الاجتهادِ، وطلب الأجر، والمطالبة بتحكيم كتاب الله تعالى فيما يزعمون، فهل أحد مِن الصَّحابةِ رضي الله عنهم امتنع مِن قِتالهم بسبب اجتهادهم، أو قال: لا تقاتلوهم فإنّ لهم أجرًا على اجتهادهم هذا ؟!

فدلّ هذا على أنّه ليسَ كُلّ مُجتهِدٍ مُصيب في اجتهاده. ويوضحه ما بعده.

٢ - عن الحَسن رحمه الله قال: مرَّ بي أنس بن مالك ﷺ، - وقد بعثه زياد إلى أبي بكرة ﷺ يُعاتبه-، فانطلقتُ معه، فدخلنا على الشيخ وهو مريض، فأبلغه عنه.

فقال: إنه يقول: ألم أستعمل عُبيدالله على فارس ؟! ألم أستعمل روّادًا

على دار الرِّزق ؟! ألم أستعمل عبدالرحمن على الدِّيوان وبيتِ المال؟!

فقال أبو بكرة رضي الله عنه: هل زادَ على أن أدخلَهم النَّار ؟!

فقال أنس رضي الله عنه: إنّي لا أعلمه إلَّا مُجتَهِدًا.

قال الشَّيخُ: أقعدوني. فقال: قُلتَ: إنّي لا أعلمه إلَّا مُجتهدًا ! وأهل حَروراء [يعني: الخوارج] **قد اجتهدوا؛ أفأصابوا، أم أخطأوا ؟!**

قال الحسن: فرجعنا مَخصُومين.

[«مسائل» صالح بن أحمد (٨٧٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٧)]

٣ - فعل عُمر رضي الله عنه مَع صَبيغ بن عسل العِراقي.

وصَبيغ هذا كان طَالبًا للعلمِ، مُولعًا بجمع المتشابه مِن القرآن وسؤال النّاس عنها. قال فيه عُمر رضي الله عنه: (إنّ صَبيغًا طلبَ العلمَ فأخطأه).

- عن سُليمان بن يسار: أنّ رَجُلًا مِن بني تميم، يُقالُ له: صَبيغ بن عسل قَدِمَ المدينة، وكان عنده كُتب، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فبلغ ذلك عُمر، فبعث إليه، وقد أعدَّ له عراجين النَّخل، فلما دخلَ عليه، قال: مَن أنت ؟ قال: أنا عبدالله صَبيغ. قال عُمر: وأنا عبدالله عُمر، وأومأ إليه، فجعل يضربه بتلك العراجين، فما زالَ يضربه حتّى شَجَّه، وجعل الدَّم يسيل على وجهه.

فقال: حَسبك يا أمير المؤمنين، فقد والله ذهب الذي أجد في رَأسِي.

ثُمّ أمرَ بإخراجه إلى البصرة، وكتبَ إلى المسلمين: **ألَّا تُجالسوه.**

[«اعتقاد أهل السنة» للالكائي (١١٣٨)]

فهل عذرَهُ عُمر ﷺ وجعله مَأجورًا على اجتهاده وخطئه ؟

٤ - قول ابن عُمر رضي الله عنه في أهل القدر.

فقد قيل له: ظهر قومٌ يقرؤون القُرآن، ويتتبعون العلم، يزعُمُونَ أن لا قَدَرَ، وأنَّ الأمرَ أُنُف.

فأُخبر ابن عمر رضي الله عنهما أن هؤلاءِ الذين صَدَرَ منهم هذا القول ممن يتتبعون العلم، ويحرصون عليه.

فماذا قال ابن عُمر رضي الله عنهما فيهم ؟ وهل عَدّهم مِن المجتهدين المأجورين المعذُورين ؟ أم طعنَ فيهم، وتبرأ منهم لمخالفتهم للسُّنّة والاعتقاد ؟

قال ابن عمر رضي الله عنهما: فإذَا لَقِيتَ أُولئكَ فأخبرهُم أنّي بَرِيءٌ مِنهُم، وأنَّهُم بُرآءُ مِنِّي، والذي يحلِفُ به عَبدُالله بنُ عُمرَ لَو أَنَّ لأَحَدِهِم مِثلَ أُحُدٍ ذهبًا فأنفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنهُ حتَّى يُؤمِنَ بِالقَدَرِ. رواه مسلم.

٥ - قال المُزني رحمه الله: سَألتُ الشَّافعيّ عن مسألةٍ في الكلام، فقال: سَلني عن شيء إذا أخطأت فيه قُلت فيه: أخطأت، ولا تسألني عن شَيءٍ إذا أخطأت فيهِ قُلتَ: كَفرت! [«ذم الكلام» للأنصاري (١١٣١)]

- وقال الشّافعيّ رحمه الله: والله لأن يُفتي العالم، فيقال: أخطأ العالم، خيرٌ له مِن أن يتكلَّمَ فيُقال: زِنديق، ومَا شَيء أبغضُ إليّ مِن الكَلامِ وأهلِهِ.

قال الذّهبي في [«السير» (١٠/ ١٩)]: هذا دالٌّ على أنّ مذهب أبي عبدالله أنّ الخطأ في الأصولِ ليسَ كالخطأ في الاجتهادِ في الفُروع. اهـ

٦ - قال عُثمان الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«النقض» (٥٤)]: وأمّا ما ذكرتَ مِن اجتهاد الرَّأي في تكييف صفاتِ الله؛ فإنّا لا نُجيز اجتهاد الرَّأي في كثيرٍ من الفرائضِ والأحكامِ التي نراها بأعيننا، ونسمع في آذاننا، فكيف في

صفاتِ الله التي لم ترها العيون، وقَصُرَت عنها الظنون ؟ اهـ

- وقال أيضًا رحمه الله: ما خاض في هذا الباب أحدٌ ممن كانوا يُذكَرون إلَّا سَقَطَ، فذكَرَ الكرَابيسيّ، فَسَقطَ حتَّى لا يُذكر، وكان معنا رَجُلٌ حافظٌ بصيرٌ، وكان سُليمان بن حرب والمشائخ بالبصرة يُكرمونه، وكان صاحبي ورفيقي - يعني: فتكلّم فيه - فسقط. [«ذم الكلام» للأنصاري (١٢١٥)]

٧- قال ابن جرير (٣١٠هـ) رحمه الله في [«التبصير في معالم الدين» (ص١١٣)]: قال رسول الله ﷺ: **«من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فلهُ أجرٌ»**، وذلك الخطأ فيما كانت الأدلّةُ على الصّحيح مِن القولِ فيه مُختلِفةً غيرَ مُؤتَلفةٍ، والأصولُ في الدّلالة عليه مُفترقةً غير مُتفقةٍ، وإن كان لا يخلو من دليل على الصَّحيح من القول فيه، فميّز بينه وبين السّقيم منه، غيرَ أنَّه يغمضُ بعضُه غموضًا يخفى على كثيرٍ من طُلَّابِهِ، ويلتبسُ على كثيرٍ من بغُاتِهِ.

والآخرُ منهما غيرُ معذورٍ بالخطأ فيه مُكلّفٌ قد بلغَ حدّ الأمر والنّهي، ومُكفَّرٌ بالجهل به الجاهلُ، وذلك ما كانت الأدلّة الدَّالةُ على صحَّتِهِ مُتَّفقةً غير مُفترقةٍ، ومُؤتلفةً غير مُختلفةٍ، وهي مع ذلك ظاهرةٌ للحواسِّ. اهـ

٨ - قال ابن منده (٣٩٥هـ) رحمه الله في [«التوحيد» (١/ ٣١٤)]: ذِكْرُ الدَّليلِ على أن المُجتهدَ المُخطِئ في مَعرفةِ الله عزَّ وجلّ ووحدَانيتِهِ كَالمُعانِدِ. اهـ

٩ - قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ) رحمه الله في [«كتاب الجامع» (ص١٢١)]: ومِن قَوْل أهل السُّنّة: إنه لا يُعذر من أدّاه اجتهاده إلى بدعة ؛ لأنّ الخوارج اجتهدوا في التّأويل فلم يُعذَروا، إذ خرجوا بتأويلهم عن الصَّحابة، فسماهم عليه الصَّلاة والسَّلام: (مَارِقِينَ مِن الدِّين)، وجَعلَ

المجتهد في الأحكام مَأجورًا وإن أخطأ. اهـ

١٠ - قال ابن بطّة العُكبري (٣٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة» (٢/ ٥٥٧-٥٦٦)]: أهل الإثباتِ من أهلِ السُّنّة يُجمعون على الإقرارِ بالتَّوحيدِ ..

وذكر جملة مما أجمع عليه أهل السُّنّة وقد تقدم نقله في المبحث السابق:

قال: فهذا وأشباهه مما يطول شرحه لم يزل النّاس مُذُ بعث الله نبيه ﷺ إلى وقتنا هذا مُجمعين .. يرويه العلماء رواة الآثار .. لا يُخالف ذلك ولا يُنكره ولا يشذّ عن الإجماع مع النَّاسِ فيه إلا رجلٌ خبيثٌ زائغٌ مُبتدعٌ مَحقورٌ مهجورٌ مدحورٌ، يهجره العلماء، ويقطعه العُقلاء ...

.. ثم اختلفوا بعد إجماعهم على أصل الدّين .. اختلافًا لم يصر بهم إلى فُرقة ولا شتات .. فاختلفوا في فُروعِ الأحكامِ والنَّوافلِ .. فكان لهم وللمسلمين فيه مندوحة .. ولم يعب بعضهم على بعض ذلك.. ولقد اختلف أصحاب رسول الله ﷺ في الأحكام اختلافًا ظاهرًا ... اختلفوا في أبواب من العدة والطَّلاق .. وفي المسائل التي المُصيب فيها مَحمودٌ مَأجورٌ، والمُجتهد فيها برأيه المعتمد للحقِّ إذا أخطأ فمأجورٌ أيضًا غير مذموم؛ لأنّ خطأه لا يُخرجه من الملة .. وبذلك جاءت السُّنّة عن المصطفى ﷺ ...

قال الشَّيخ [ابن بطة]: اختلاف الفُقهاء .. في فُروع الأحكام، وفضائل السُّنن رحمة من الله بعباده، والموفَّقُ منهم مَأجورٌ، والمجتهدُ في طلبِ الحقِّ إن أخطأهُ غيرُ مأزورٍ، وهو يحسنُ نيّته، وكونهُ في جملة الجماعة في أصل الاعتقاد والشَّريعة مأجور.. وإن تأوَّلَ متأوِّلٌ مِن الفقهاء مذهبًا في مسألة مِن الأحكام خالفَ فيها الإجماع، وقعدَ عنه فيها الاتباعُ، كان منتهى القول

بالعتب عليه: أخطأتَ لا يقالُ له: كفرت، ولا جحدتَ، ولا ألحدث، لأنّ أصله موافق للشريعةِ، وغير خارجٍ عن الجماعةِ في الديانة.

قال الشيخ: فالإصابة في الجماعة توفيق ورضوان، والخطأ في الاجتهاد عفوٌ وغفران، وأهل الأهواء اختلقوا في الله، وفي الكيفية، وفي الأبنية، وفي الصفات، وفي الأسماء، وفي القرآن .. تعالى الله عما يقول الملحدون علوًا كبيرًا.

١١ - قال عُبيدالله بن سعيد السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في [«رسالته في الردّ على من أنكر الحرف والصوت» (ص٩٢)]: وقال عُمر، وسَهل بن حنيف رضي الله عنهما: اتهموا الرَّأي على الدِّين.

ولا مُخالفَ لهما في الصَّحابة، وقد كانا يجتهدان في الفروع، فعُلم أنّهما أرادا بذلك المنع من الرُّجوع إلى العقل في المُعتقدات. اهـ

١٢ - قال أبو المظفَّر السَّمعاني (٤٨٩هـ) رحمه الله في [«الانتصار لأصحاب الحديث (ص٣٢-٣٣)]: إن الحوادث للنّاس والفتاوى في المعاملاتِ ليس لها حَصرٌ ولا نهايةٌ، وبالنَّاسِ إليها حاجة عامّة، فلو لم يجز الاجتهادِ في الفُروعِ، وطلب الأشبه بالنَّظر والاعتبار، وردّ المسكوت عنه إلى المنصوص عليه بالأقيسة؛ لتعطّلت الأحكام، وفسدت على النَّاسِ أمورهم .. ولابُدّ للعاميّ من مُفتٍ، فإذا لم يجد حكم الحادثة في الكتاب والسُّنّة؛ فلابد من الرُّجوع إلى المستنبطات منهما، فوسّعَ الله هذا الأمرَ .. وجوز الاجتهاد، ورد الفروع إلى الأصولِ لهذا النّوع من الضَّرورة، ومثل هذا لا يوجد في المعتقدات لأنّها محصورة محدودة، قد وردت النُّصوص فيها من الكتابِ والسُّنّة؛ فإنّ اللهَ تعالى أمرَ في كتابهِ وعلى لسان رسوله ﷺ باعتقادِ أشياءَ معلومة، لا مزيد عليها ولا

نُقصان عنها، وقد أكملها بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فإذا كان قد أكمله وأتمّه .. فبماذا يحتاج إلى الرُّجوع إلى دلائلِ العقل.. والله أغناه عنه بفضلِهِ، وجعل له المندوحة عنه، ولم يدخل في أمرٍ يدخل عليه منه الشُّبهة والإشكالات، ويُوقعه في المهالكِ والورطات ! اهـ

١٣ - بَيّنَ ابن قدامة (٦٢٠هـ) في كتابه «تحريم النظر في كتب علم الكلام» (ص٤٩) فساد القول بالاجتهاد في مسائل الاعتقاد، وردّ فيها على ابن عقيل الحنبلي القول بذلك، فكان مما قال:

ثم إن اغتر مُغترٌّ بقول ابن عقيل هذا، ولم يقنع باتباع سَلفِهِ، ولا رَضي باتباع أئمّتِهِ، ولم يجوِّز تقليدهم في مثل السُّكوتِ عن تأويل الصِّفات التي وقع الكلام فيها، فكيف يصنع ؟ فهل له سبيل إلى معرفة الصَّحيح من ذلك باجتهادِ نفسِهِ، ونظر عقلِهِ، ومتى ينتهي إلى حدٍّ يُمكنه التَّمييز بين صحيح الدَّليل وفاسدِهِ، فهذا ابن عقيل الذي زعمَ أنَّه استفرغ وسْعَه في علمِ الكلام، مع الذَّكاءِ والفِطنة في طول زمانِهِ، ما أفلح ولا وُفِّقَ لرُشدٍ، بل أفضى أمره إلى ارتكابِ البدعِ المضلات .. حتّى استُتيب مِن مقالتِهِ، وأَقرَّ على نفسِهِ ببدعتِهِ وضلالتِهِ، فأنت أيها المغترّ بقوله هذا، متّى تبلغ إلى درجته؟ فإذا بلغتها، فما الذي أعجبك من حالتِهِ حتّى تقتدي به ؟

وقد ذكرنا ما قاله الأئمة في ذمِّ الكلامِ وأهله، نسأل الله السلامة.

١٤ - قال يوسف بن عبدالهادي الشهير بابن المبرد (٩٠٩هـ) في «جمع الجيوش والدساكر»: فإن باب الصِّفات موقوف على النّقل والتَّقليد لا على الاجتهاد، وكُلّ العلم يسوغ فيها الاجتهاد إلَّا هذا. اهـ

١٥ - قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ (١٢٩٣هـ) رحمه الله في ["منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات ابن جرجيس" (ص١٨)]:

المسائل التي يسقط الذَّمّ عن المخطئ فيها إذا اجتهد واتقّى الله ما استطاع هي: المسائل الاجتهادية؛ أي التي يسوغ الاجتهاد فيها، أو ما يخفى دليله في نفسِهِ، ولا يعرفه إلَّا الآحاد؛ بخلاف ما عُلِمَ بالضَّرورة من دين الإسلام: كمعرفة الله بصفاتِهِ، وأسمائِهِ، وأفعالِهِ، وربوبيّتِهِ، ومعرفةِ أُلوهيته، وكتوحيدِهِ بأفعالِ العبدِ، وعباداتِهِ.

فأيّ اجتهادٍ يسوغ هُنا ؟ وأي خفاءٍ ولبسٍ فيه ؟

وليس يصحُ في الأذهان شيءٌ   إذا احتاج النّهار إلى دليلِ !

وجميع الكفار - إلَّا من عاند منهم - قد أخطأوا في هذا الباب، واشتبه عليهم، **أفيُقال بُعذرِهم وعَدمِ تأثيمهم، أو أجرهم ؟**

سُبحان الله ! ما أقبح الجهل وما أبشعه. اهـ

١٦ - قال الشَّيخُ سُليمان بن سَحمان (١٣٤٩هـ) رحمه الله في ["إجماع أهل السُّنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية" (ص١٤٨-١٤٩)]: فالشَّخص المُعيّن إذا صَدَرَ مِنه مَا يُوجب كُفره من الأمور التي هي معلومةٌ بالضّرورة، مثل: عبادة غير الله سبحانه، ومثل: جحد علوِّ الله على خلقِهِ، ونفي صفات كمالِهِ، ونعوت جلاله الذاتية والفعلية، ومسألة علمه بالحوادِثِ، والكائنات قبل كونها.

فإن المنع من التّكفير، والتّأثيم بالخطأ، والجهل في هذا كُلّه ردٌّ على من كفَّرَ مُعطِّلة الذَّاتِ، ومُعطّلة الرُّبوبية، ومُعطّلة الأسماء والصِّفات، ومُعطّلة إفراده تعالى بالإلهية، والقائلين بأن الله لا يعلم الكائنات قبل كونها،كغُلاة القدرية،

ومن قالَ بإسناد الحوادث إلى الكواكب العُلوية، ومن قال بالأصلين النُّور والظُّلمة، فإن من التزم هذا كُلّه فهو أكفر وأضلّ مِن اليهود والنَّصارى.

وهل أوقع الاتحادية والحلولية فيما هم عليه من الكفر البواح، والشِّرك العظيم، والتَّعطيل لحقيقة وجود رَبِّ العالمين إلّا خطأهم في هذا الباب الذي اجتهدوا فيه فَضلُّوا وأضلوا عن سَواء السَّبيل ؟..

وهل كَفَرَ القرامطة، وانتحلوا ما انتحلوه مِن الفضائح الشَّنيعة، وخلع رِبقة الشَّريعة إلَّا باجتهادهم فيما زعموا ؟

وهل قالت الرَّافضة ما قالت، واستباحت ما استباحت مِن الكُفر، والشِّركِ، وعبادة الأئمّة الاثني عشر وغيرهم، ومَسَبّة أصحاب رسول الله ﷺ، وأُمّ المؤمنين، إلَّا باجتهادهم فيما زعموا ؟

فليس كلُّ اجتهادٍ، وخطأٍ، وجهلٍ مغفورًا لا يُكفّر ولا يُؤثم فاعله، هذا على سَبيلِ التَّنبيهِ، وإلَّا فالمقامُ يحتمل بسطًا أكثر مِن هذا. اهـ

١٧ - قال الشُّيخُ ابن بَاز رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١/ ١٣١) دار الوطن]: - في ردٍّ له على من يدعي ترك التّكفير بدعوى الاجتهاد!!-: ثم يُقال - أيضًا - لهذا الرّجل وأمثاله: قد أجمع عُلماء المسلمين من عهد الصَّحابة رضي الله عنهم، إلى يومنا هذا على أن **الاجتهاد محلّه المسائل الفرعية التي لا نصَّ فيها،**

أمَّا العقيدة، والأحكام التي فيها نَصٌّ صريحٌ من الكتاب، أو السُّنّة الصَّحيحة؛ **فليست مَحلًا للاجتهادِ**، بل الواجب على الجميع الأخذ بالنَّصِّ، وترك مَا خالفه،

وقد نصَّ العُلماء على ذلك في كَلِّ مَذهبٍ مِن المذاهب المتّبعة. اهـ

المبحث الثامن:

إنكار أهل السُّنة على مُعطلة الصِّفات والتصريح بأسمائهم والتحذير من مُصنفاتهم

مِن الأبواب المهجورة عند بعض أهلِ العلمِ التَّحذير مِن مُعطلةِ الصِّفاتِ ومِن تأثَّر بهم، ومَن مُصنفاتِهم التي بثوا فيها تأويل وتَعطيل الصِّفات.

وفي هذا المبحث سَتقفُ على بعضِ تَحذيراتِ أهلِ السُّنّة مِن المتقدّمين والمتأخِّرين مِن مُعطلة الصِّفات، ومِن مُصنفاتهم.

واعلم قَبلَ ذلكَ؛

١ - أن الأصلَ الذي كان يُوزن به الرِّجالُ عِندَ المُتقدِّمين مِن أهلِ السُّنّةِ والأثر هو اتباعهم للسُّنّةِ والعقيدةِ السَّلفيةِ الصَّحيحةِ التي كان عليها النَّبيّ ﷺ وأصحابهِ ﷺ، وليسَ الميزان عندهم بكثرةِ الرِّوايةِ، والعلم، والحفظ، وتصنيف الكتب والشُّروحات، كما هو الحال عِند كثيرٍ من المُتأخرين !!

- قال عبدالله بن المعتز (٢٩٦هـ) رحمه الله:

الجَاهِلُ: صَغيرٌ وإن كانَ شَيخًا، والعَالِمُ: كَبيرٌ وإن كانَ حَدَثًا.

[«الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب (٧٢٥)، و«الجامع في بيان العلم» لابن عبدالبر (١٠٦١) ولم ينسبه لأحد. وفي «فتح المغيث» (٣/ ٢٣٣) نسبه للبخاري رحمه الله]

- وقال السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في [«رسالته في الحرف» (ص٢٢٠)]:

فالمتبعُ للأثرِ: يجبُ تقديمه وإكرامه؛ وإن كان صغيرَ السِّنِّ غير نَسيبٍ، والمُخالفُ له: يلزمُ اجتنابه وإن كان مُسِنًّا شَريفًا. اهـ

وقال (ص٢١٦): ومَن زَاغَ عن الطَّريقِ، وفاوض أهلَ البدعِ والكلامِ، وجَانبَ الحديثَ وأهله؛ استحقَّ الهُجران والتَّرك، وإن كانَ مُتقدِّمًا في تلكَ العُلومِ.

وقال (ص١٣٠): وإن زَمانًا يُقبل فيه قول مَن يَرُدّ على الله سبحانه، وعلى الرَّسول صلى الله عليه وسلم، ويُخالف العقل، **ويُعَدُّ مع ذلكَ إمَامًا**؛ لزمان صَغَبٍ [أي: لا خَيرَ فيهِ]، والله المستعان. اهـ

- وقال البربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله: اعلم أن العلمَ ليس **بكثرةِ الرِّوايةِ والكُتبِ**؛ ولكن العالمَ: مَن اتبع الكتابَ والسُّنّة، وإن كانَ قَليل العِلمِ والكُتبِ، ومَن خَالفَ الكتابَ والسُّنّة فهو صَاحبُ بدعةٍ **وإن كانَ كَثيرَ الرِّوايةِ والكُتب**. اهـ [«طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٠)]

قلتُ: وأمّا مَن وقِعَ في البدعةِ، وقال بها، ودَعا إليها؛ فلا يُعدُّ عند أهل السُّنّة مِن العُلماء الذين يُؤخذ عنهم العِلمَ.

- قال السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في [«رسالته في الحرف والصوت» (ص٢١٤)]: وكان في وقتهم عُلماء لهم تَقدّم في عُلومٍ، وأتباع على مذهبهم؛ لكنّهم وقعوا في شيءٍ من البدعِ: إمّا القدر، وإمّا التَّشيع، أو الإرجاء، عُرفوا بذلك؛ فانحطت منزلتهم عند أهلِ الحقِّ. اهـ

- وقال عثمان بن سعيد الدّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله: ما خَاضَ في هذا البابِ أحدٌ ممن كانوا يُذكرون إلا سَقَطَ؛ فذكر الكَرابيسيّ، فَسَقَطَ حتَّى لا يُذكر، وكان مَعنا رَجُلٌ حَافظٌ بصيرٌ، وكان سُليمان بن حَربٍ والمشايخ بالبصرةِ يُكرمونَهُ، وكانَ صَاحبي ورَفِيقي - يعني فتكلّم فيه - فسَقَطَ. [«ذم الكلام» (١٢١٥)]

- قال الإمام أحمد رحمه الله: مَا زالَ إسماعيل وَضيعًا مِن الكلامِ الذي تكلَّمَ به إلى أن ماتَ. فقيل له: أليسَ قد رَجَعَ وتابَ على رُؤوس النَّاسِ؟

فقال: بلى؛ ولكن مَا زال مُبغضًا لأهلِ الحديث بعد كلامِهِ ذاكَ إلى أن مات.

«مسائل» ابن هانئ (١٨٩٢)، واللالكائي (٤٣٥)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٦٤).

- قال يعقوب بن إبراهيم الدَّورقيّ: سألتُ أحمد بن حنبل عن: أبي ثور، وحُسين الكرابيسيّ؟ فقال: متى كان هؤلاء مِن أهل العلمِ؟ متى كان هؤلاءِ مِن أهل الحديثِ؟ مَتى كان هؤلاءِ يضعون للنّاسِ الكُتب.

[«طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٥٣)]

- قال رافع بن أشرس: كان يُقال: (إن مِن عُقوبة الكذَّاب: أن لا يُقبل صِدقه) قال: وأنا أقول: ومِن عُقوبة الفاسق المبتدع: أن لا تُذكر محاسنه.

[«الصمت وآداب اللسان» لابن أبي الدنيا (٥٤٩)]

- قال عنبسة بن سعيد الكلاعي: ما ابتدعَ رَجُل بدعة إلَّا غَلّ صَدره على المسلمين، واختلجت مِنه الأمانة.

قال نعيم: فسمعه مني الأوزاعي فقال: أنت سمعته مِن عنبسة؟

قلتُ: نعم.

قال: صدق، لقد كُنّا نتحدث أنّه مَا ابتدعَ رَجُلٌ بِدعة إلَّا سُلِبَ ورعه.

[«ذم الكلام» (٩٣٢)]

- وقال ابن البناء الحنبلي (٤٧١هـ) رحمه الله في [«المختار» (٦٦)] وهو يتكلّم عن اعتقادِ أهل السُّنّة: لا يختلفون في شيءٍ مِن هذه الأصولِ، ومن فارقَهم في شيءٍ منها: **نَابَذُوه، وبَاغَضُوه، وبَدَّعُوه، وهَجَرُوه.** اهـ

- وقال الصَّابوني (٤٤٩هـ) رحمه الله في [«عقيدة أصحاب الحديث» (١٧٦]: ولا يشتغلوا بهذه المحدثات مِن البدع التي اشتُهرت فيما بين المسلمين وظهرت وانتشرت، ولو جرت واحدةٌ منها على لسانٍ واحدٍ في عصرِ أولئك الأئمة لهجروه، وبدَّعوه، ولكذَّبوه، وأصابوه بكُلّ سُوءٍ ومكروه.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«منهاج السنة» (١/ ٦٣)]: مَن أظهر بدعته وجب الإنكار عليه، بخلافِ مَن أخفاها وكتمها، وإذا وجبَ الإنكار عليه كانَ مِن ذلك أن يُهجر حتَّى ينتهي عن إظهارِ بدعتِهِ، ومِن هَجْرِهِ: أن لا يؤخذ عنه العِلم، ولا يستشهد. اهـ

وبيّن في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٨٥) أنّ هذا هو مذهب الفُقهاء مِن أهل الحديث كأحمد ومالك في حكم الدَّاعية للبدعة، وأن أقل العقوبة له: **(أن يُهجر فلا يكون له مَرتبة في الدِّينِ، لا يؤخذ عنهُ العِلمَ، ولا يستقضى، ولا تقبل شهادته، ونحو ذلك).**

- وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن في «عيون الرسائل» (٢/ ٥٩٣): مَن ابتغى معرفة الله سُبحانه وتعالى مما نصبه مشايخ اليونان والفلاسفة، من الأدلة العقليّة، والموازين الكلاميّة، وأخذ عن تلامذتهم الذين نشأوا على ملّتهم، ودانوا ببدعتهم، ولم يتلفت إلى ما جاءَ به الوحي مِن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، زاعمًا منه بأنّها ظواهر لفظية،

ومجازات لغويَّة، وأن قَانون المنطق هو القواطع العقلية، والبراهين الجليَّة، وأنَّ مَا جاءت به الكُتب، وأخبرت به الرُّسل مِن صِفات الله مَعدودٌ من متشابه الكلام، مصروف عن حقيقتهِ عند ذوي البصائر والأفهام، فنفى لذلك صفات الكمال، وأغرب في سلبِ نعوت الجلالِ، وأضاف إلى ذلك تقليد مشايخه في الأحكام، فلم يأخذ مِن هدي الرّسل العلم المتبوع.

فهذا ونحوه من أضلِّ النَّاسِ وأبعدهم عن هدي المرسلين، فضلًا عن أن يكون مِن عُلماءِ المسلمين .. اهـ

قُلتُ: وستأتي أمثلة كثيرة في موقف السَّلف ممن خَالفَ في مسائل الصِّفات.

٢ - ثم اعلم أن التَّحذيرَ من البدعِ وأهلها، والنَّهي عنها من جُملة الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، الذي أمرَ الله تعالى به، وأمرَ به رسوله ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [آل عمران]

- قال عيسى بن يونس (١٨٨هـ) رحمه الله: لا تجالسوا الجهمية، وبيِّنوا للنّاس أمرهم؛ كي يعرفوهم فيحذروهم. [«النقض» (١٤٣)]

- وقال الأوزاعي (١٥٧هـ) رحمه الله: إذا جهرَ أهل البدع ببدعهم، وكثرت دعوتهم ودعاتهم إليها، فنشر العلمِ حياة، والبلاغ عن رسول الله ﷺ رحمة يُعتصم بها على كُلِّ مُصِّرٍ مُلحدٍ. [«البدع» لابن وضاح (٥٢٤)]

- وقال عاصم الأحول (١٤٢هـ) رحمه الله: جلست إلى قتادة (١١٧هـ) فذكر عَمرو بن عُبيد [إمام المعتزلة] فوقعَ فيهِ، ونالَ مِنه.

فقلت له: أبا الخطاب، ألَا أرى العُلماء يقع بعضهم في بعضٍ.

فقال: يا أحول، ألا تدري أن الرَّجلَ إذا ابتدع بدعةً، فينبغي لها أن تُذكرَ حتَّى تحذر. [«الضُّعفاء» لابن عدي (٥/ ٩٧)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ٧٨)].

- قال يحيى بن سعيد: سألتُ شعبة، وسفيان بن سعيد، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس عن الرّجلِ لا يحفظ، أو يُتّهم في الحديث.

فقالوا لي جميعًا: بَيّن أمره. [«العلل ومعرفة الرجال» (٤٦٨٤)].

- قال المَرُّوذِيُّ: قلتُ لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل (٢٤٢هـ) - ترى للرَّجُلِ أن يشتغِلَ بالصَّومِ والصَّلاةِ، ويسكُتَ عن الكلامِ في أهلِ البدعِ؟

فكَلَحَ وجهُهُ، وقال: إذا هو صامَ وصلَّى واعتزل النَّاسَ أليس إنَّما هو لنفسِهِ؟ قلتُ: بلى.

قال: فإذا تكلَّمَ كان لهُ ولغيرِهِ، يتكلَّمُ أفضلُ.

[«طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٠٠)]

- وقال محمد بن بندار السّباك الجرجاني: قلت لأحمد: إنّي ليشتدّ عليّ أن أقول فلان ضَعيفٌ، فُلان كذّابٌ!

قال أحمد: إذا سكتّ أنت، وسكتُّ أنّا، فمتى يَعرفُ الجاهلُ الصَّحيحَ من السَّقيمِ؟ [«طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٧٨)]

- قال الفضل بن نوح قلت لأحمد: أُريد الخروج إلى الثّغر، وإني أُسأل عن هذين الرَّجُلينِ: عن الكرابيسيّ، وأبي ثور؟ فقال: حذِّر عنهما.

[«طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٠٠)]

- قال أبو جعفر الحذّاء: قلتُ لسُفيان بن عُيينة: إن هذا يتكلّم في القدرِ، - أعنى إبراهيم بن أبي يحيى -.

قال: عرِفوا النَّاسَ بدعته، وسلوا ربكم العافية.

[«تاريخ بغداد» (٥/ ٤١٤)، «ذم الكلام» (٧٠١)]

- البربهاري رحمه الله في [«شرح السنة» (٩)]: واعلم أن الخروج عن الطريق على وجهين:

أما أحدُهما: فرجل قد زَلَّ عن الطَّريق، وهو لا يُريد إلَّا الخير، فلا يُقتدى بزتلهِ؛ فإنه هَالِك.

وآخر عاند الحقَّ، وخالف من كان قبله من المتقين؛ فهو ضَالٌّ مُضلّ شيطانٌ مريدٌ في هذه الأمّة، حقيقٌ على من عرفهُ أن يُحذّرَ النّاس منهُ، ويُبيّن لهم قصَّتَه لئلا يقع أحدٌ في بدعتِهِ فيهلك. اهـ

وقد أجمع أهل السُّنّة على هجرِ أهل البدع وإذلالهم كما قال الصَّابوني في [«عقيدته» (١٧٥)]: واتفقوا .. على القول بقهرِ أهل البدعِ، وإذلالهم، وإخزائهم، وإبعادهم، وإقصائهم، والتباعد منهم، ومِن مَصاحبتهم، ومَعاشرتهم، والتَّقرب إلى الله عزَّ وجلَّ بمجانبتهم ومهاجرتهم. اهـ

وأهل السُّنّة على تركِ مدحهم، بل وهجرِ مَن يمدحهم ويُثني عليهم.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَن وَقَّرَ صاحبَ بِدعةٍ فقد أعانَ على هدمِ الإسلام». وهو حديث حسن.

وقد رُوي أيضًا هذا القول عن جمع مِن الصّحابة ﷺ والتّابعين كما خرجته في تعليقي على كتاب «الرّدّ على المبتدعة» (١٣) لابن البناء.

- قال ابنُ المبارك رحمه الله: ذكرتُ أبا حنيفة عند الأوزاعيّ، وذَكرتُ عِلمه، وفقهه، فكَرِهَ ذلكَ الأوزاعيُّ، وظَهَرَ لي مِنهُ الغضبَ، وقال: تدرَي ما تكلَّمت بِهِ ؟! تَطري رَجُلًا يَرَى السَّيفَ على أهلِ الإسلامِ ؟!

فقلتُ: إني لستُ على رَأيهِ، وَلا مَذهَبِهِ.

فقال: قد نصحتُكَ، فَلا تَكرَه.

فقلت: قد قَبِلتُ. [«السنة» عبدالله بن أحمد (٣٦٣)]

- قال الإمام أحمد: بلغني أن المثنى الأنماطي قعد بواسط فأثنى على بشر المريسي، فقام يزيد بن هارون فقال: لا والله أو ينفى منها. فأخرجه مِن واسط.

«مسائل» صالح (٣٣٣)، و«السنة» للخلال (١٧٢٤) وزاد فيه: وكان من أهل واسط.

- قال بشر بن السَّري: ترحَّمتُ يومًا على زُفرَ وأنا مع سُفيان الثوري، فأعرض بوجهه عَنّي. [«الضعفاء» للعقيلي (٢٠٤٣)]

- قال البربهاري رحمه الله في [«شرح السّنة» (١٥١)]: إذا رأيتَ الرّجل يذكر ابن أبي دؤاد، والمريسي، أو ثُمامة، وأبا الهُذيل، وهشام الفوطي، أو واحدًا من أتباعهم، وأشياعهم فاحذره؛ فإنّه صاحب بدعة، وإن هؤلاء كانوا على الرِّدّة، واترك هذا الرَّجُل الذي ذكرهم بخير. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله [«مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٣١)]:

ومثل أئمّة البدع من أهلِ المقالاتِ المُخالفة للكتابِ والسُّنّة، أو العبادات المخالفة للكتابِ والسُّنّة؛ فإن بيان حالهم، **وتحذير الأُمّة منهم واجب باتفاق المسلمين**؛ حتّى قيل لأحمد بن حنبل: الرَّجلُ يصومُ ويُصلّي ويعتكف، أحبّ إليك، أو يتكلّم في أهل البدع ؟

فقال: إذا قام وصلّى واعتكف فإنّما هو لنفسهِ، وإذا تكلّمَ في أهلِ البدعِ فإنّما هو للمسلمين، هذا أفضل.

فبيَّنَ أن نفع هذا عامٌ للمسلمين في دينهِم من جنسِ الجهادِ في سبيلِ الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاءِ وعدوانهم على ذلك واجبٌ على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يُقيمه الله لدفع ضرر هؤلاءِ لفسدَ الدّين، وكان فساده أعظم من فسادِ استيلاء العدوّ من أهلِ الحربِ، فإن هؤلاءِ إذا استولوا لم يُفسدوا القلوب وما فيها من الدّين إلّا تبعًا، وأمّا أولئك فهم يُفسدون القلوب ابتداء. اهـ

- وقال في [«مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٤١٤)]:

والدَّاعي إلى البدعة مُستحقّ العقوبة باتفاق المسلمين، وعُقوبته تكون تارة بالقتل، وتارة بما دونه؛ كما قتل السَّلف: جهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وغيلان القدري، وغيرهم ولو قُدّر أنّه لا يستحقّ العقوبة، أو لا يمكن عُقوبته، فلا بُدّ من بيان بدعته، والتَّحذير منها، فإن هذا مِن جُملة الأمر بالمعروف والنَّهى عن المنكر الذي أمر الله به ورسوله ﷺ.

والبدعة التي يُعدّ بها الرّجل مِن أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسُّنّة مخالفتها للكتاب والسُّنّة؛ كبدعة الخوارج، والرُّوافض، والقدرية، والمرجئة .. والجهمية نُفاة الصّفات الذين يقولون: القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة، وأن مُحمدًا لم يعرج به إلى الله، وأن الله لا علم له، ولا قُدرة، ولا حياة، ونحو ذلك، كما يقوله المعتزلة والمتفلسفة ومَن اتبعهم.اهـ

٣- لابُد مِن معرفة علامات أهل السُّنة والأثر حتّى يُقتدى بهم، وعلامات أهل الرّأي والبدع حتّى يُـجتَنَبوا؛

فإنّه ليسَ كُـلّ مَن اشتُهِـر بالعلمِ والحفظ والتَّصنيف فهو صـاحبَ سُنّة سَلفيًا، وإمامًا مِن أئمـة المسلمِين، كـما رَاجَ ذلـك عنـد كثـيرٍ مِـن المتأخِّرين، فتراهم لا يذكرون أحدًا ممن اشتهر بالتصنيف إلَّا ووصـفوه بـ (الإمام) !! وإن كان من كِبارِ الجهمية، أو الأشـاعرة، أو غيرهـا مِـن الفِرق.

وفي المقابل فإن هؤلاء المؤولة لا يذكرون أهل السُّنة مُثبتة الصِّفات إلَّا ووصفوهم بالمُجسِّمة الحشوية، وحذَّروا اتباعهم منهم !!

- قال السِّجزي رحمه الله في [«رسالته في الحرف والصوت» (ص٢٠٦)]:

فلمّا عُلم أن الأئمّة على ضربين:

١ - أئمّة حقٍّ ممدُوحون،

٢ - وأئمّة ضلال مذمومون،

احتجنا أن نُبيّن الضّربين لِيتبعَ المحقُّ، ويُهجرَ المُبطلُ.

فأئمّة الحقِّ: هم المتبعون لكتابِ ربهم سُبحانه، المقتفـون سُـنةَ نبـيهم ﷺ، المتمسِّكون بآثارِ سَلفهم الذين أُمروا بالاقتداء بهم ...

ثُمّ سَمّى عُلماء أهل السُّنّة في كُلّ بلدٍ من التّابعين وغيرهم، ثُم قال:

وأمّا أئمّة الضَّلال: فالمشركون، والمدعون الرُّبوبية، والمنـافقون، ثُـمّ كُـلّ من أحدث في الإسلام حدثًا، وأسـسّ بخـلافِ الحـديث طريقًـا، وردّ أمـر

المعتقدات إلى العقليات، ولم يُعرف شُيوخُهُ باتباع الأثر، ولم يأخذ السُّنّة عن أهلها، أو أخذ عنهم ثُمّ خالفهم.

وهُم فِرق، والأصول أربعة: القدرية، والمرجئة، والرَّافضة، والخوارج، ثُمّ تشعبت المذاهب من هذه الأربعة، والكُلّ ضلال.

وقال: والذي بُلي كثير من أهل العلم بهم: المعتزلة، وهم أعداء الأثر وأهله ... ثُمّ ذكر أسماءهم.

ثُمّ بُلي أهل السُّنّة بعد هؤلاء بقومٍ يدّعون أنّهم من أهلِ الاتباعِ، وضررهم أكثر من ضررِ المعتزلة وغيرهم، وهم: أبو محمد بن كُلّاب، وأبو العباس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري .. اهـ

- وقال ابن عبد البر في [«جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٢)]:

أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصارِ؛ أن أهلَ الكلامِ أهلُ بدعٍ وزيغٍ، ولا يُعَدُّون عند الجميع في طبقاتِ الفُقهاء، وإنّما العلماء أهل الأثر، والتَّفقه فيه.

- وقال قوام السُّنة الأصبهاني (٥٣٦) رحمه الله في [«الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣٠٦)]: بيان الأمور التي يكون بها الرُّجل إمامًا في الدِّين، وأن أهل الكلام ليسوا من العُلماء. اهـ

٤ - أنَّ في مدحِ أهلِ التّأويل والتَّعطيل، والثَّناء عليهم أمام الخاصَّة والعامَّة؛ ضررًا وبلاءً وفِتنةً على : المادح، والممدوح.

١ - أما ضرره على المادح:

أ- في نفسه.

إذ يُتهم بأنَّه على مِثل بدعتِهِ، وقد قال عُمر رضي الله عنه: مَن عَرَّضَ نفسه للتُّهمَة فلا يَلومَنَّ مَن أساءَ بِهِ الظَّنَّ. [«الصمت» لابن أبي الدنيا (٧٤٧)]

ب- في النَّاس.

فإنَّه بمدحه للمُبتدع يدلّ النَّاس على بدعتِهِ، ويروجها لهم، وبـذلك سَيحمل وِزرَ كُلّ مَن اتّبع هذا الممدوح الذي مَدحه على ما فيهِ مِـن مخالفـات للعقيـدة ولم يحذرهم مِنها.

وقد قال النبي ﷺ: **«مَن دَعَا إِلى هُدًى كانَ لهُ مِن الأَجرِ مِثلُ أُجُورِ مَـن تَبِعَـهُ لا يَنقُصُ ذَلِكَ مِن أُجُورِهِم شَيئًا، وَمَن دَعَا إِلى ضَلالَةٍ كان عليهِ مِن الإِثمِ مِثـلُ آثَـامِ مَن تَبِعَهُ لا يَنقُصُ ذلِكَ مِن آثَامِهِم شيئًا»**. [رواه مسلم (٤٨٣١)]

- قال سُفيان الثوري رحمه الله: مَن جَالسَ صَـاحبَ البدعـة لم يَـسلم مِـن إحدى ثلاث: إمّا أن يكون فِتنة لغيرِهِ .. وذكر الباقي.

[«البدع والنهي عنها» لابن وضاح (١٢٧)]

- قال الفضيل بن عياض رحمه الله: مَن أتاه رَجل فشاوره فدلّه على مُبتـدعٍ فقد غشَّ الإسلام. [اللالكائي (٢٦١)]

- وقال الإمام أحمد رحمه الله: مَـن دلَّ عـلى صـاحبِ رَأيٍ أو بدعـةٍ؛ فقـد أعانَ على هَدمِ الإسلام. [«طبقات الحنابلة» (١/ ١٣٣)]

- قـال البربهـاري رحمـه الله في [«شرح الـسنة» (١٤٤)]: إذا رأيـت الرَّجُـلَ جَالسٌ مع رَجُلٍ مِن أهلِ الأهواء؛ فاحذرهُ، وعرِّفه، فـإن جَلَـسَ معـه بعـدمَا عَلِمَ فاتقه؛ فإنَّه صَاحِبَ هَوىً.

قلت: هذا فيمن جَالسَهُ، أو دلَّ عليهِ فقط، فكيف بمن مَدَحَهُ وأثنى عَليـهِ،

وأوصى بقراءةِ كُتبه على ما فيها مِن مخالفات عقديّة ولم يُنبه ويُحذِّر مما فِيها ؟!

وإذا أثنى عليهِ ومدحه أمام العامّة فمتى يَعرف النّاس بدعته ومُخالفته لأهل السُّنّة فيحذروها ؟

- قال أبو طالب: سألتُ أحمد بن حنبل: عمن أمسك، فقال: (لا أقول: ليس هو مخلوقًا)؛ إذ لقيني في الطَّريق وسَلَّمَ عليَّ؛ أُسلِّم عليه ؟

قال: لا تُسلِّم عليه، ولا تكلمه، كيف يعرفه النَّاس إذا سلَّمت عليه؟ وكيف يعرفُ هو أنك مُنكرٌ عليه ؟ فإذا لم تُسلِّم عليه عَرَفَ الذُّلَّ، وعَرَفَ أنكَ أنكرتَ عَليهِ، وعَرَفَهُ النَّاس. [«الشريعة» (١٩١)].

فإذا لم يتكلّم علماء أهل السُّنة فيمن خالفَ السُّنة، ووقع في بدع التعطيل والتأويلِ وغيرها من البدعِ، وحذّروا النَّاس مِن بدعهم، ومَن كُتبهم التي نقلوا وبثُّوا فيها بدعهم، أو نقلوا فيها البدع عن غيرهم، فسيقول العامّة: لو كان لهؤلاء مخالفات لأهل السُّنة في اعتقادهم لما سكت عنهم العُلماء، ولحذروا النّاس مِن مُخالفاتهم، ومِن قراءةِ كُتبهم.

أقول: كيف والأمر لم يقتصر على السُّكوت عن بدعهم فقط !! بل زاد إلى مدحهم، والوصية بقراءة كُتبهم دون التَّحذير مما فيها من العقائد المخالفة لأهل السُّنّة !! بل زاد الأمر إلى الإنكار على مَن حَّذرَ منهم، أو من كُتبهم، ووصفهم له بأبشع الأوصاف !! والله المستعان.

- عن أبي قِلابة رحمه الله قال: أن مُسلم بن يسار صَحبه إلى مكة، قال: فقال لي - وذكر الفتنة -: إني أحمد الله إليك أني لم أرمِ فيها بسهمٍ، ولم أطعن فيها بِرُمحٍ، ولم أضرب فيها بسيفٍ.

قال: قلتُ له: يا أبا عبد الله، فكيف بمن رَآكَ واقفًا في الصَّفِّ، فقال: هذا مُسلم بن يسار، والله ما وقف هذا الموقف إلَّا وهو على الحقِّ، فتقدَّم فقاتلَ حتى قُتِلَ. قال: فبكى، وبكى حتّى تمنيت أني لم أكن قلتُ له شيئًا.

قلت: سيقتدي به مَن رَآه واقفًا في الصَّفِّ مع المقاتلين، ويقول: لو كان هذا القتال شرّ وفتنة لما وقف مسلم بن يسار هذا الموقف، ولاعتزل الطائفتين فلم يقاتل. فقاتل النّاس اقتداء به، مع أنّه لم يحثهم على القتال، ولم يأمرهم به. ومع ذلك كله لم يسلم مِن التبعة.

وانظر إلى هذه القِصَّة، وسَلْ رَبَّك العَافية، وكُن عَلى حَذَرٍ.

- قال أبو عليّ الحسن بن إبراهيم بن بقي الجذامي المالقي: سمعت بعض الشُّيوخ يقول: قيل لأبي ذرٍ الهروي: أنت من هراة، فمِن أين تمذهبت لمالكٍ والأشعري ؟

فقال: سبب ذاك؛ أنّي قدمتُ بغداد أطلب الحديث، فلزِمتُ الدَّارقطني، فلما كان في بعضِ الأيام، كُنت معه فاجتاز به القاضي أبو بكر ابن الطَّيب [الأشعري] فأظهر الدّارقطني من إكرامِهِ ما تعجَّبتُ منه، فلما فارقه، قلتُ له: أيّها الشَّيخ الإمام، مَن هذا الذي أظهرتَ مِن إكرامِهِ ما رأيتُ ؟!

فقال: أوَمَا تعرفه ؟!

قلتُ: لا.

فقال: هذا سيف السُّنّة أبو بكر الأشعري (!!)،

فلزمت القاضي مُنذ ذلك، واقتديت به في مذهبِهِ.

[«تاريخ دمشق» (٣٧/ ٣٩٢)]

قلت: تبعه وتأثَّرَ به، وأصبح مِن كبار الأشاعرة بسبب ثناء الدَّارقطني لهذا الأشعري؛ ولكن انظر ما الأثر الذي خلَّفه أبو ذر الهروي في المسلمين.

- قال ابن أبي أُسامة: أبو ذر أوّل من أدخلَ مذهب الأشعريّ الحرم.

[«تاريخ دمشق» (٣٧/ ٣٩٤)]

- وقال الذهبي في [«السير» (١٧/ ٥٥٧)]: قلت: أخذ الكلام ورأي أبي الحسن عن القاضي أبي بكر بن الطيّب، وبثّ ذلك بمكة، وحمله عنه المغاربة إلى المغرب والأندلس، وَقَبلَ ذلك كانت عُلماء المغرب لا يدخلون في الكلام بل يُتقِنون الفقه، أو الحديث، أو العربية، ولا يخوضون في المعقولات. اهـ

٢- *وأما ضرره على الممدوح:*

فإن ثناء المادح على الممدوح سبب في نَشرِ بِدَعِهِ التي خَالفَ بها أهل السُّنَّة، وبالتَّالي سَيحمل هذا الممدوح وِزرَ كُلّ مَن اتبعه وتأثّر به، كما قال الله تعالى: ﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [النحل:٢٥]

- قال أبو صالح الفراء: حكيت ليوسفُ بن أسباط عن وكيعٍ شيئًا مِن أمرِ الفِتنِ، فقال: ذاك يشبه أستاذه يعنى الحسن بن حيي [الخارجي].

قلتُ ليوسف: أما تخاف أن تكون هذه غيبة ؟

فقال: لم يا أحمق ؟! أنا خيرٌ لهؤلاءِ من آبائهم وأُمّهاتهم ، أنا أنهى النَّاسَ أن يعملوا بما أحدثوا فتتبعهم أوزارهم، ومن أطراهم كان أضرّ عليهم.

[«الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٣٢)]

- قال بشر بن الحارث: كُن خَيرًا لأهلِ البدعِ منهم لأنفسهم، تمنع النَّاسَ

عنهم لا تكثّر آثامهم . [«مختصر الحجة على بيان المحجة» (٣٥٣)]

*** والآن نذكر بعض كلام أهل السُّنّة في التَّحذيرِ من مُعطّلةِ الصِّفات، ومن مُصنفاتِهم:**

١ - قال أبو بكر بن خلاد الباهلي: كنتُ عند ابن عُيينة، إذ أقبل بشر المريسي فتكلَّمَ بذاك الكلام الرديء. فقال ابن عُيينة: اقتلوه.

قال ابن خلّاد: فأنا فيمن ضَربته بيدي. [«تاريخ بغداد» (٧/ ٦٥)].

٢ - عن جعفر بن عبد الله قال: جاء رَجُلٌ إلى مالك بن أنس (١٧٩هـ) رحمه الله يسأله عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]

قال: فما رأيته وجد من شيء كوجْدِه من مَقالتِهِ، وعلاه الرُّحَضاء - يعني: العرق - وأطرقَ، وجعلنا ننظر ما يأمر به فيه، ثُم سُرِّي عن مالك فقال: الكيف غير معقول .. الأثر. وفيه: ثُمّ أَمَرَ به فأُخرِجَ. [تقدم تخريجه (ص ٥٧)]

٣- قال عليّ بن عاصم (٢٠١هـ) رحمه الله: تكلّمَ داود الجواربي في التَّشبيهِ، فاجتمع فقهاء واسط، منهم: محمد بن يزيد، وخالد الطَّحان، وهُشَيم، وغيرهم، فأتوا الأمير، وأخبروه بمقالته، فأجمعوا على سفك دمِهِ.

فمات في أيامِهِ ، فلم يُصلِّ عليه عُلماء أهل واسط.

[«الرد على الجهمية» لابن أبي حاتم (بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٥٠٢)، و«اعتقاد أهل السنة» اللالكائي (٩٣٣)]

٤ -رَوى يزيد بن هارون (٢٠٤هـ) رحمه الله في مجلسه حديث إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبدالله رضي الله عنه في الرُّؤية وقول النبي ﷺ: «**إِنَّكُم تَنظُرُونَ إلى رَبِّكُم كما تَنظُرُونَ إلى القمرِ ليلة البدرِ**».

فقال له رجلٌ في مجلسهِ: يا أبا خالد ! ما معنى هذا الحديث ؟!

فغضِبَ وحَرَدَ، وقال: مَا أشبهك بصَبيغ، وأحوجك إلى مِثلِ مَا فُعِلَ بـه، ويلك! ومَن يدري كيف هذا ؟

[رواه الصابوني في «عقيدته» (٨٢)، والحَرَدُ: الغضب. [تقدم بتمامه (ص٧٧)]

٥ - قال صالح بن الضُّريس: جعل عبدالله بن أبي جعفر الـرَّازي (٢٩٨هـ) يضرب رأس قاربة له يُرمى برأي جهم، فرأيته يضرب النَّعل على رأسه، ويقـول: لا، حتى تقول: الرَّحمن على العرشِ استوى، بائنٌ مِن خَلقهِ. [«العلو» (٤٠٢)]

٦ - قـال إبـراهيم بـن موسـى رحمـه الله: كُنـتُ عنـد بُكـير بـن جعفـر (٣١٨هـ) فجاء رَجُلٌ فقال: الله على عرشِهِ كيف ؟

فقال بُكير: جُرُّوا بِرجلِهِ؛ فجرُّوه. [«العلو» للذهبي (٣٧٥)]

٧ - عن أبي الحسن محمد بن العباس بن الفُرات قـال: كـان أبـو الحـسن الكرخي مُبتدعًا رأسًا في الاعتزالِ، مهجورًا على قديم الزَّمانِ.

[«تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٥٣)]

٨ - قال أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن: .. هؤلاء أبناء المهاجرين يُحـدِّثون أن الله عزَّ وجلَّ يرى في الآخرة، حتَّى جاءنا ابن يهودي صَـبَّاغ فـزعم أنّ الله لا يُرى - يعني: بشرًا المريسيّ. [«الصفات» للدارقطني (٦٨)]

٩ - قال أبو بكر المرُّوذِيّ: سمعت أبا عبدالله [أحمد بن حنبـل] قيـل لـه: أيُّ شيء أُنكِرَ على بِشْر بن السَّرِيّ ؟ وأيُّ شيء كانت قصتُه بمكة ؟

قال : تكلّم بشيء من كلام الجهمية، فقال: إن قومًا يُحُدُّن.

قيل: التَّشبيه ؟ فأومأ برأسه: نعم، قال: فقام به مؤمل [يعنـي: ابـن إسـماعيل]

حتّى خنس، فتكلّم ابن عُيينة في أمرِه حتّى أخرجَ، قال: إنّه صاحب كلام.

[رواه الخلال في «السُّنّة»، انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤١٨)، و«جواب الاعتراضات المصرية» (ص١٦٧)]

١٠ - قال أحمد بن حنبل رحمه الله: كان بِشْر بن السَّري رَجُلًا مِن أهلِ البصرةِ، ثُمّ صار بمكة، سَمِعَ من سُفيان نحو ألفٍ، وسَمِعنا منه، ثُمّ ذَكَرَ حديث: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة]، فقال: ما أدري ما هذا، أيش هذا ؟ فوثب به الحُمَيدي وأهل مكة، وأسمعوه كلامًا شديدًا، فاعتذر بعدُ، فلم يُقبل منه، وزهد النّاس فيه بعد، فلما قدمت مكة المرّة الثّانية كان يجيء إلينا فلا يُكتبُ عنه، فجعل يتلطّف فلا يكتب عنه.

[«الضُعفاء» لابن عدي (٢/ ١٧)]

١١ - قال أبو الحارث الصَّائغ: قلت لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل -: إن أصحاب ابن الثَّلاج نِلنا منهم، ومن أعراضهم، فنستحلّهم من ذلك ؟

فقال: لا، هؤلاء جهميّة، مِن أيِّ شيءٍ يُستَحَلُّون ؟

[«الإبانة» لابن بطة (٤٠٨)]

١٢ - قال المَرُّوذِيّ رحمه الله: إن أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - ذكَرَ حارثًا المُحاسبيّ (٢٤٣هـ)، فقال: حارِثٌ أصلُ البليّة، - يعني حوادث كلام جهم - ما الآفةُ إلّا حارثٌ .. حَذِّروا عن حارثٍ أشدَّ التَّحذيرِ.

قلت: إن قومًا يختلفون إليه.

قال: نتقدَّمُ إليهم لعلَّهم لا يعرفون بدعته، فإن قبِلوا وإلَّا هُجِرُوا، ليس للحارثِ توبةٌ، يُشهَدُ عليه ويَجحدُ، إنّما التّوبة لمن اعترف.

[«طبقات الحنابلة» (١/ ١٥٠)]

١٣ - قال المرُّوذِي رحمه الله: سألت أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - عن عبدالله التَّيميّ قال: هو صدوق، وقد كتبت عنه شيئًا مِن الرَّقائقِ؛ ولكن حُكي عنه أنّه ذكر حديث الضَّحك، فقال: مثل الزَّرعِ إذا ضَحِكَ، وهذا كلام الجهميّة. [رواه ابن بطة في «الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ١١١) (٨٣)].

١٤ - قال إبراهيم بن أبان الموصليّ: سمعت أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - وجاءه رجلٌ فقال: إني سمعت أبا ثور يقول: إن الله خلقَ آدمَ على صُورةِ نَفسِهِ.

فأطرقَ طَويلًا، ثُم ضَرَبَ بيدِهِ على وجهِهِ، ثُمّ قال: هذا كَلامُ سُوء. هذا كلامُ جَهمٍ. هذا جَهميّ؛ لا تَقربوه.

[«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٦)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٦٠٣)]

١٥ - قال أبو بكر المَرُّوذِيّ رحمه الله: سألتُ أبا عبدالله -أحمد بن حنبل- عن الأحاديث التي تردّها الجهمية في الصِّفاتِ، والرُّؤية، والإسراء، وقصّة العرش.

فصحّحها أبو عبدالله وقال: قد تلقتها العُلماء بالقبولِ، نُسلّم الأخبار كما جاءت.

قال: فقلت له: إن رجُلاً اعترض في بعض هذه الأخبار كما جاءت.

فقال: يُجفَى. وقال: ما اعتراضه في هذا الموضع ؟ يُسلّم الأخبار كما جاءت. [«السنة» للخلال (٢٨٣)]

١٦ - قال المرُّوذِيّ: قلت لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل - إن رَجُلًا قال: أنا أقول: إنَّ الله يُرى في الآخرة، ولا أقول: إن مُحمدًا رأى رَبَّهُ في الدُّنيا، وقد أنكرَ عليه قومٌ، واعتزلوا أن يُصلّوا خَلفَهُ - وهو إمام- فغضب، وقال: أهل أن يُجفى، ما اعتراضه في هذا الموضع ؟ يُسَلِّم كما جاء.

[«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٨٠)]

١٧ - قال أبو بكر المَرُّوذِيّ رحمه الله: قلتُ لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل - ونحنُ بالعسكر: جاءني كتاب مِن بغداد، أن رَجُلًا قد تَابعَ الحُسين الكَرابيسيّ على القول، فقال لي: هذا قد تجهم وأظهر الجهمية، ينبغي أن نُحذر عنه، وعن كُلِّ من تبعه، قال: مات بشر المَريسي وخلف حُسينًا الكرابيسيّ.

[«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٤٠٣)]

١٨ - قال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل وبلغه عن رجل أنّه قال: إن الله تعالى لا يرى في الآخرة، فغضب غضبًا شَدِيدًا ثُم قال: مَن قال بأنَّ اللهَ تعالى لا يرى في الآخرة فقد كَفَرَ، عليه لَعنةُ الله وغضبه، مَن كان مِن النَّاسِ، أليسَ الله ﷻ قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾.

[«الشريعة» للآجري (٥٧٧)]

١٩ - قال أبو داود السِّجستانيّ: سمعت أحمد بن حنبل - وقيل له في رجل حدَّثَ بحديثٍ عن رَجُلٍ عن أبي العطوف - يعني [حديث]: «أنّ الله عزَّ وجلَّ لا يرى في الآخرة» -، فقال: لعنَ الله من حدّثَ بهذا الحديث، ثم قال: أخزى الله هذا. [«الشريعة» (٦٢٨)]

٢٠ - قال المَرُوذِيّ رحمه الله: قلتُ لأحمد: استعرت مِن صاحبِ حديثٍ كتابًا، يعني: فيه أحاديث رَدِيّة، تَرى أن أحرقَهُ، أو أخرَقَهُ؟

قال: نعم. [«الآداب الشرعية» (١/ ٢٢٩)]

٢١ - قال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - ودَفعَ إليه رجلٌ كِتابًا فيه أحاديث مُجتمعة، مَا ينكر في أصحاب رسول الله ﷺ ونحوه، فنظر فيه ثُمّ قال: ما يجمع هذه إلَّا رجل سُوء، وسمعت أبا عبدالله يقول: بلغني عن سلام بن أبي مطيع أنه جاء إلى أبي عوانة فاستعار منه كتابًا كان عنده

فيه بلايا مما رواه الأعمش، فدفعه على أبي عوانـة، فـذهب سـلام بـه فأحرقـه، فقال رجل لأبي عبد الله: أرجو أن لا يضرّه ذلك شيئًا إن شاء الله؟

فقال أبو عبد الله: يضره ؟! بل يؤجر عليه إن شاء الله.

[«السنة» للخلال (٨٢٢)]

٢٢ - وقال الإمام أحمد: أخزى الله الكَرابيسيّ، لا يُجالس، ولا يُكلّـم، ولا تُكتب كُتبه، ولا يُجالس مَن يُجالسه.

وقال: الكَرابيسيّ جَهميّ. [«طبقات الحنابلة» (١/ ٨٨)، و(١/ ٢٨٦)]

٢٣ - قال حرب بن إسماعيل الكرماني: سـألت إسـحاق - يعنـي: ابـن راهويه (٢٣٨هـ) - قلت: رَجلٌ سَرَقَ كِتابًا مِـن رَجُـلٍ فيـهِ رأي جَهـمٍ، أو رَأي القدر؟ قال: يَرمي به.

قلت: إنه أُخِذَ قبل أ ن يَحرقه، أو يرمي به هل عليه قطع؟

قال: لا قطعَ عليه.

قلتُ لإسحاق: رَجل عِنده كِتاب فيهِ رَأي الإرجاءِ، أو القـدر، أو بدعـة فاستعرته مِنهُ فلما صَارَ في يدي أحرقته، أو مزقته؟

قال: ليسَ عليكَ شَيء. [«السنة» للخلال (٨٢٣)]

٢٤ - عن أحمد بن سعيد بن أبي مريم قال: قال لي نُعيم بن حمـاد: أنفقـت على كُتب إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى خمسين دِينارًا، ثُمّ أخـرج إلينـا يومًـا كتابًا فيه القدر، وكِتابًا فيه رأي جهم، فدفع إليَّ كتابَ جهم، فقرأته، فعرفتـه فقلت له: هذا رأيك ؟

قال: نعم. فمزقت كتبه، وطرحتها. [«الكامل» لابن عدي (١/ ٢١٩)]

٢٥ - قال أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرَّازي: سمعت أبي وأبا زُرعة: يأمران بهجران أهل الزَّيغ والبدع، ويَغلظان في ذلك أشدّ التَّغليظِ، وينكران وضع الكتب برأي في غيرِ آثار، وينهيان عن مُجالسة أهلِ الكلام، والنَّظرِ في كُتب المتكلّمين، ويقولان: لا يُفلح صَاحب كَلامٍ أبدًا. [اللالكائي (١/ ١٧٩)]

٢٦ - قال أبو حاتم الرَّازي: مَذهبنا واختيارنا .. ترك النَّظرِ في كُتبِ الكرابيسي، ومُجانبة من يَناضل عنه من أصحابه، مثل: داود الأصبهاني وأشكاله، ومتبعيه، وترك كلام المتكلمين، وترك مُجالستهم، وهجرانهم، وترك مُجالسة من وضع الكتب بالرَّأي بلا آثار. [اللالكائي (١/ ١٨٠)]

٢٧ - قال الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«النقض على المَريسي» (ص٢٣٦)]:

فيُقال لهذا المعارض المعجب بضلالات هذين الضَّالين: فرغت مِن كلام بشرٍ بسخطِ الرَّحمن، وابتدأت في كلامِ ابن الثَّلجي بعون الشَّيطان، ومَثَلُ فراغك مِن كلامِ بشرٍ وشروعك في كلامِ ابنِ الثَّلجي كَمَثَلِ المستجيرِ مِن الرَّمضاء بالنَّارِ، فرغت مِن احتجاج كَافرٍ إلى احتجاج جَهميّ خَاسِر، فعلى أيّ جنبيك وقعت منهما لم تنجبر، وبأيهما استعنت لم تظفر، وبأيهما استنصرت لم تنصر، وكذلك قال الأوزاعي لبعض أهل البدع إذا انتقلوا مِن رَأيٍ إلى رأيٍ: (إنكم لا ترجعون عن بدعةٍ إلَّا تعلقتم بأُخرى هي أضرّ عليكم منها).

٢٨ - وقال الدَّارميّ رحمه الله في [«النقض» (ص٢٤٩)]:

ادعى المعارض أن بعض النَّاس قال في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، قال: استولى، قال: وقال بعضهم: استولى عليه، أي هو عالٍ عليه، يُقال للرّجلِ: على الشَّيءِ، أي ملكه، وصار في سُلطانه، كما يُقال: غلبَ فُلان على مدينةٍ كذا ثُمّ

استوى على أمرها، يريد استولى، ولا يريد الجلوس، وهذه تأويلات محتملة.

فيقال لهذا المعارض العامِه التّائه المأبون الذي يهذي ولا يدري: هذه تأويلات مُحتملة لمعانٍ هي أقبح الضَّلال، وأفحش المحال، ولا يتأوّلها من النَّاس إلَّا الجُهّال، وكُلّ راسخ في الضَّلال .. لو ولدتك أمّك أصم أخرس كان خيرًا لك من أن تتأول هذا وما أشبهه في الله تعالى وفي عرشه. اهـ

٢٩ - قال ابن بطة (٣٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٢/ ٨٣)]: تفهموا رحمكم الله ما جاءت به الأخبار، وما رويناه من الآثار عن السَّلفِ الصَّالحين .. الذين من تفيأ بظلهم لا يَضحَى .. وسوءة لمن عدل عنهم وكان تابعًا ومؤتمًا بجهم الملعون وشيعته؛ مثل: ضَرَّار، وأبي بكر الأصم، وبشر المَريسي، وابن أبي دؤاد، والكَرابيسيّ، وشُعيب الحَجّام، وبرغوث، والنّظام، ونظرائهم مِن رُؤساء الكُفرِ، وأئمة الضَّلال الذين جَحَدوا القرآن، وأنكروا السُّنّة، وردوا كتاب الله وسُنّة رسوله، وكفروا جِهارًا وعَمدًا، وعنادًا وحسدًا، وبغيًا وكفرًا، وسَأبثك من أخبارهم وسُوء مناهجهم، وأقوالهم ما فيه مُعتبر لمن غفل. اهـ

٣٠- قال السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في «رسالته في الحرف والصوت» (ص٣٦):

ولأبي بكر بن فورك الأصبهاني كتابان في تفسير ما ورد في القرآن من الصِّفات، ومعنى ما جاء في الحديث الصَّحيح منها ما يخالف [فيه] أهل السُّنّة، ومن أتقن السُّنة ثم تأمّل كتابيه؛ بان له خلاف أبي بكر بن فورك وأصحابه للحقِّ.

والمعتزلة مع سُوء مذهبهم أقل ضررًا على عوام أهل السُّنة من هؤلاء؛ لأن المعتزلة قد أظهرت مذهبها ولم تستقف ولم تُموّه. اهـ

وقال (ص٢٠٠) في الفصلِ التَّاسع: (في ذِكرِ شَيءٍ مِن أقوالِهم ليقف العَامّة عليها فينفِروا عنهم، ولا يقعوا في شِباكِهم) قال: ومنها: أن المخالف مِن أصحابِ الحديث وأهل الأثر لا يبلغ عقل كثيرٍ منهم معرفة العقليات، ولا يفهمونَها، فإنّ كُلّ واحدٍ منهم ينبغي أن يُخاطب على قدرِ عَقلِهِ.

وفي ضمن هذا إخفاء المذهب عن قومٍ وإظهاره لآخرين، وهذا شبيه بالزَّندقةِ، وبهذا الفعل منهم دخلَ كثيرٌ مِن العوامِ والمبتدئين في مذهبهم؛ لأنّهم يُظهِرون له الموافقة في الأوّل، ويَكذبون بما ينسب إليهم حتّى يصطادوه، فإذا وقع جَرُّوه قَليلًا قَليلًا حتَّى ينسلخ مِن السُّنّة.

وكان أبو بكر البَاقلاني مِن أكثرهم استعمالًا لهذه الطَّريقة، وقد وشح كتبه بمدحِ أصحابِ الحديثِ، واستدلّ على الأقاويل بالأحاديث في الظَّاهِرِ، وأكثر الثناء على أحمد بن حنبل رحمة الله عليه، وأشارَ في رَسائلَ له إلى أنّه كانَ يعرف الكلام، وأنّه لا خلاف بين أحمد والأشعري، وهذا من رِقّةِ الدّينِ، وقلّةِ الحياءِ.

وقال (ص٢٢٢) بعد أن ذَكرَ أسماء أئمّة المعتزلة قال: ثُمّ بُلي أهل السُّنة بعد هؤلاءِ بقومٍ يَدّعون أنّهم مِن أهلِ الاتباع، وضررهم أكثر مِن ضررِ المعتزلة، وغيرهم، وهم: أبو محمد بن كُلّاب، وأبو العَبّاس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري. وبعدهم محمد بن أبي تريد بسجستان، وأبو عبدالله بن مُجاهد بالبصرة.

وفي وقتنا: أبو بكر بن البَاقلاني ببغداد، وأبو إسحاق الإسفراييني، وأبو بكر ابن فورك بخراسان، فهؤلاء يردون على المعتزلة بعض أقاويلهم، ويردُّون على أهل الأثر أكثر مما ردوه على المعتزلة ... وكُلّهم أئمّة ضَلالة، يدعون النَّاس إلى مُخالفة السُّنّة وترك الحديث، وإذا خاطبهم مَن لهُ هيبة وحِشمة مِن أهلِ الاتباع

قالوا: الاعتقاد ما تقولونه، وإنّما نتعلّم الكلام لمناظرة الخصوم. والذي يقولونه: كَذِبٌ، وإنما يستترون بهذا لئلا يشنع عليهم أصحاب الحديث. اهـ

٣١ - قال أبو إسماعيل الهروي (٤٨١هـ) رحمه الله في [«ذم الكلام» (٤/ ٤٠٢)]: سألتُ يحيى بن عمّار عن أبي حاتم بن حِبَّان البُستيّ، قلت: رأيته؟

قال: كيف لم أره ونحن أخرجناه مِن سجستان؟! كان له علمٌ كثير، ولم يكن له كبير دينٍ، قَدِمَ علينا، فأنكرَ الحدَّ لله، فأخرجناهُ مِن سِجستان.

٣٢ - وقال الهروي أيضًا في [«ذم الكلام» (٥/ ١١٠)] وهو يتكلّم عن إمام المعتزلة قال: وأما عَمر بن عُبيد .. فإنه أوّل مَن بسطَ أساسَه، فأصبح رأسه .. وهو إمام الكلام، وداعية الزَّندقة الأوّلى، ورأس المعتزلة، سُمّوا به لاعتزاله حلقة الحسن البصري، وهو الذي لعنهُ إمام أهل الأثر: مالك بن أنس .. فَسلَّطَ الله عليه: .. أبو بكر أبو السَّختيانيّ مِن أهلِ البصرة، فهتَكَ أستارَهُ، وأظهرَ عَوارَه ..

٣٣ - قال أبو بكر الزاذقاني: كُنتُ في دَرسِ الشّيخ أبي حامدِ الإسفرانيني وكان ينهي أصحابه عن الكلام، وعن الدُّخول على الباقلاني؛ فبلغه أن نفرًا مِن أصحابِهِ يدخلون عليه خفية لقراءةِ الكلامِ، فظنّ أنّي معهم ومنهم، - وذَكَرَ قصَّة – قال في آخرِها: إن الشَّيخ أبا حامد قال لي: يا بُنيّ قد بلغني أنّكَ تدخل على هذا الرّجل [يعني: الباقلاني] فإيّاك وإيّاه؛ فإنَّه مُبتدع، يدعو النَّاس إلى الضَّلالة، وإلّا فلا تحضر مجلسي.

فقلت: أنا عائذٌ بالله مما قيل، وتائبٌ إليه، واشهدوا عليّ أنّي لا أدخل إليه.

[«درء التعارض» (٢/ ٩٧)]

٣٤ - قال إسحاق بن أحمد العَلْثيّ (٦٣٤هـ) رحمه الله في نصيحتِهِ المطوّلة لابن الجوزيّ، قال: .. ولا بُدَّ مِن الجريانِ في مِيدانِ النُّصح:

إمّا لتنتفع إن هداك الله، وإمّا لتركيبِ حُجّة الله عليك، ويحذرُ النَّاسُ قولكَ الفاسد، ولا يغُرُّك كَثرةُ اطِّلاعك على العُلومِ «فَرُبَّ مُبلَّغٍ أوعى مَن سَامع»، و «رُبَّ حاملِ فقهٍ لا فِقهَ لَهُ» .. واعلم أنَّه قد كَثُرَ النَّكيرُ عَليك من العُلماء والفُضلاء، والأخيارِ في الآفاقِ بمقالتِكَ الفاسدة في الصِّفاتِ، وقد أبانوا وَهاءَ مقالتِكَ، وحكوا عنك أنّك أبيت النَّصيحةَ، فعندكَ مِن الأقوالِ التي لا تليقُ بالسُّنّة ما يضيقُ الوقتُ عن ذِكرِها ..

وتدعي أن الأصحاب خلَّطوا في الصِّفات، فقد قبحتَ أكثر منهم، وما وسِعتك السُّنّة. فاتّق الله سُبحانه، ولا تتكلّم فيه برأيك؛ فهذا خبرُ غيبٍ، لا يُسمعُ إلّا مِن الرّسول المعصوم، فقد نُصِّبتم حربًا للأحاديث الصَّحيحة.

لقد آذيت عباد الله وأضللتهم، وصارَ شغلك نقل الأقوال فحسب، وأنا وافِدةُ النّاس والعلماء والحفّاظ إليك، فإمَّا أن تنتهي عن هذه المقالاتِ، وتتوب التَّوبة النَّصوح، كما تاب غيرُك، وإلّا كشفوا للنَّاسِ أمرك، وسيَّروا ذلك في البلادِ وبيَّنوا وجه الأقوالِ الغثَّةِ، وهذا أمرٌ تُشُووِرَ فيه، وقُضِي بليلٍ، والأرضُ لا تخلو مِن قائمٍ لله بحُجّة، والجرحُ لا شكَّ مُقدَّمٌ على التَّعديل، والله على ما نقولُ وكيل، وقد أعذرَ مَن أنذر...

وقال: ولقد سوَّدت وجوهنا بمقالتك الفاسدة، وانفرادِكَ بنفسك، كأنَّك جبَّارٌ مِن الجبابرةِ، ولا كرامَةَ لك ولا نعمى، ولا نُمكِّنُك مِن الجهرِ بمخالفة السُّنّة، ولو استُقبِلَ مِن الرَّأي ما استُدبِرَ: لم يُحك عنكَ كَلامٌ في السَّهل، ولا في

الجبل؛ ولكن قدَّر الله وما شَاءَ فعل، بيننا وبينك كتاب الله، وسُنّة رسوله، قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ ولم يقل: إلى ابن الجوزيّ.

وترى كُلّ مَن أنكرَ عليك نسبته إلى الجهلِ، ففضل الله أُوتيته وحدك ؟! وإذا جَهَّلت النّاس فمن يشهد لك أنَّك عالِمٌ ؟ ... الخ النصيحة.

[«ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٤٦)]

٣٥ — قال ابن تيمية رحمه الله في [«الدرء» (٥/ ٢٤٩)]: وكذلك أبو محمد بن حزم ... قد بالغ في نفي الصِّفات، وردّها إلى العلمِ، مع أنّه لا يثبت عِلمًا هو صفة، ويزعم أن أسماءَ الله كالعليم والقدير ونحوهما لا تدلّ على العلم والقُدرة، وينتسب إلى الإمام أحمد وأمثاله مِن أئمّة السُّنّة ويدعي أن قوله هو قول أهل السُّنّة والحديث... الخ

٣٦ - وقال في [«درء التعارض» (٧/ ٣٢)]: وأهل العلم بالحديث أخصّ النّاس بمعرفةِ مَا جاء به الرّسول، ومعرفة أقوال الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان، فإليهم المرجع في هذا الباب، لا إلى من هو أجنبيٌّ عن معرفتِهِ...

فإن قيل: قلت: إن أكثر أئمّة النُّفاة مِن الجهميّة والمعتزلة كانوا قليلي المعرفة بما جاء عن الرّسول ﷺ وأقوال السَّلفِ في تفسير القرآن، وأصول الدّين، وما بلغّوه عن الرَّسول ﷺ ففي النُّفاة كثيرٌ ممن له معرفة بذلك.

قيل هؤلاء أنواع:

نوع ليس لهم خبرةٌ بالعقليات، بل هم يأخذون ما قاله النُّفاة عن الحكم والدَّليل ويعتقدونها براهين قطعية، وليس لهم قُوّة على الاستقلالِ بها، بل هم في الحقيقةِ مُقلِّدون فيها، وقد اعتقد أقوال أولئك، فجميع ما يسمعونه

مِن القرآن، والحديث، وأقوال السَّلفِ، لا يحملونه على ما يُخالف ذلك، بل إمّا أن يظنّوه موافقًا لهم، وإمّا أن يُعرِضُوا عنه مُفوِّضين لمعناه، وهذه حال مثل: أبي حاتم البُستيّ، وأبي سعد السَّمان المعتزليّ، ومثل: أبي ذر الهروي، وأبي بكر البيهقي، والقاضي عِياض، وأبي الفرج ابن الجوزيّ، وأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي، وأمثالهم.

والثاني: من يسلك في العقليات مَسلك الاجتهاد، ويغلط فيها كما غلط غيره، فيُشارك الجهميّة في بعضِ أصولِهم الفاسدة، مع أنّه لا يكون له مِن الخبرةِ بكلام السَّلف، والأئمة في هذا البابِ ما كان لأئمة السُّنّة، وإن كان يعرف متون الصَّحيحين وغيرهما، وهذه حال: أبي محمد بن حزم، وأبي الوليد الباجي، والقاضي أبي بكر بن العربي وأمثالهم، ومن هذا النوع بشر المَريسي، ومحمد بن شجاع الثّلجي، وأمثالهما.. اهـ

٣٧ - وقال في [«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٥٥)]: الرَّازي هو في الحقيقة يجمع البدعتين [إنكار الصِّفات، وتأويلها]، فلا يتبع الحقّ لا في إسنادها، ولا في دلائلها، بل لا يفعل ذلك في دلالة القرآن، ولذلك كانت طريقته صدًّا عن سبيل الله، ومنعًا للنّاس عن اتباع ما جاء به الرسول ﷺ، فإن ذلك لا يثبت إلَّا بالنَّقلِ وبدلالة الألفاظ، وهو دائمًا يطعن في الطَّريقين. اهـ

٣٨ - وقال رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٨٦)]: وأمّا الزَّمخشريّ فتفسيره محشو بالبدعة، وعلى طريقةِ المعتزلة من إنكارِ الصِّفات، والرُّؤية، والقول بخلقِ القرآن، وإنكار أن الله مُريد للكائنات، وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة. اهـ

٣٩ - وقال في [«الدرء» (٧/ ٣١)]: فأبو الحسين وأمثاله من المعتزلة، وكذلك الغزالي، والرَّازي وأمثالها من فروع الجهمية هم من أقلّ النّاس علمًا بالأحاديث النبوية، وأقوال السَّلف في أصول الدِّين. اهـ

٤٠ — وقال أيضًا في [«الرد على المنطقيين» (ص١٣٠)] وهو يتكلم على العزِّ ابن عبدالسَّلام: فيُقال لهؤلاء الجهمية الكُلَّابية - كصاحب هذا الكلام أبي محمد وأمثاله .. الخ

ويقول أيضًا وهو يتكلم عن العزّ بن عبدالسلام (ص١٣١): وأبو محمد وأمثاله سلكوا مسلك الملاحدة الذين يقولون: إن الرَّسول لم يُبيّن الحقَّ في باب التوحيد، ولا بَيّن للنَّاسِ ما هو الأمر عليه في نفسه. اهـ

٤١ - قال ابن القيم رحمه الله وهو يتكلّم على ابن جِني النّحوي: هذا الرّجل وشيخه أبا علي [الفارسي الفسوي] مِن كبارِ أهل البدع والاعتزال المنكرين لكلام الله تعالى وتكليمه. [«مختصر الصواعق» (٢/ ٨٢١)]

٤٢ - وقال ابن القيم رحمه الله في «الطُّرق الحُكمية» (٢/ ٧١٠): لا ضمانَ في تَحريق الكتب المضلّة وإتلافها.

قال المرُّوذيّ: قلت لأحمد: استعرت كتابًا فيه أشياءَ رَديئة، ترى أن أخرقه، أو أحرقه؟ قال: نعم، فاحرقه.

وقد: رأى النبي ﷺ بيد عُمر ﷺ كتابًا اكتتبه مِن التّوراة، وأعجبه موافقته للقرآن. فَتَمَعَّرَ وجه النبي ﷺ حتَّى ذَهَبَ بِه عُمر إلى التّنور فألقاه فيه.

فكيف لو رَأى النبي ﷺ مَا صُنِّفَ بعده مِن الكُتبِ التي يعارض بها ما في القرآن والسُّنّة ؟ والله المستعان.

وكُلّ هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السُّنّة: غير مَأذون فيها، بل مَـأذون في محقها وإتلافهـا، ومَـا عـلى الأمّـة أضر منهـا. وقـد حَـرَّقَ الـصَّحابة جميـع المصاحف المخالفة لمصحف عُثمان، لما خَـافوا عـلى الأُمّـة مـن الاخـتلاف. فكيفَ لو رأوا هذه الكتب التي أوقعت الخلاف والتّفرق بين الأمة ؟ ..

قال أحمد: أهلكهم وضع الكتب، تركوا آثار رسول ﷺ، وأقبلوا على الكلام.

قال حماد بن زيد: قال لي ابن عون: يا حماد، هذه الكُتب تُضلّ.

قال أبو عبد الله: يضعون البدع في كتبهم، إنّما أحذر عنها أشدّ التَّحذير.

.. والمقصود: أن هذه الكتب المشتملة على الكَذِبِ والبدعة يجب إتلافهـا وإعدامها، وهي أولى بذلك من إتلاف آلات اللهو والمعازف، وإتلاف آنيـة الخمر، فإن ضررها أعظم من ضرر هذه، ولا ضمان فيها. اهـ

٤٣ - قال ابن عبدالهادي رحمه الله في [«طبقـات علـماء الحـديث» (٣/ ٣٥٠)]: وقد طالعت أكثر كتاب «الملل والنّحـل» لابـن حـزم، فرأيتـه قـد ذكـرَ فيـه عجائبَ كثيرة، ونقول غريبـة، وهـو يـدُلُّ عـلى قـوَّةِ ذَكـاءِ مُؤلفـهِ، وكثـرة اطلاعِهِ؛ لكن تبيّنَ لي أنّه جَهميٌّ جَلْدٌ، لا يُثبت من معاني أسماءِ الله الحُسنى إلَّا القليل: كالخالق، والحقِّ، وسَائر الأسماء عنده لا تَدلُّ على معنـىً أصـلاً: كالرَّحيمِ، والعليمِ، والقديرِ، ونحوها، بل العلم عنده هو: القُدرة، والقُدرة هي : العلم، وهما عينُ الذَّاتِ، ولا يدلُّ العلم على معنىً زائـد عـلى الـذَّاتِ المجردة أصلًا، وهذا عين السَّفسطة والمُكابرة. اهـ

٤٤ - قال الشيخ حُسين والشيخ عبدالله ابنا الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمهـم الله: فإيـاك أن تغـترّ بـما أحدثـه المتـأخِّرون وابتـدعوه كـابن حجـر

الهيتمي. اهـ [«مجموعة الرسائل» (٥/ ٥٣٢)، و«الدرر السنية» ٢/ ١٥٦)].

٤٥ - وسُئِلا عن السّنوسي المغربي «مُصنف السنوسية»:

فقالا: السَّنوسي المذكور، صنَّفَ كِتابه: «أم البراهين»، على مذهب الأشاعرة، وفيها أشياء كثيرة مُخالفة ما عليه أهل السُّنة، فإن الأشاعرة قد خالفوا ما عليه السَّلف الصَّالح في مَسائل، منها: مسألة العلوّ، ومسألة الصِّفات، ومسألة الحرف والصوت .. الخ

٤٦ - قال الشَّيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله في [«فتح المجيد» (باب: من جحد شيئًا من الأسماء والصفات) (ص٥٨٤)]: ولقد كان شيخنا المصنّف رحمه الله [يقصد جده الإمام محمد بن عبدالوهاب] لا يُحبّ أن يقرأ على النَّاس إلَّا ما ينفعهم في أَصل دينهم، وعبادتهم، ومعاملاتهم التي لا غنى لهم عن معرفتها، وينهاهم عن قراءة مثل كتب ابن الجوزيّ كـ: «المنعش»، و «المرعش»، و«التبصرة»؛ لما في ذلك من الإعراض عما هو أوجب وأنفع، وفيها ما الله به أعلم مما لا ينبغي اعتقاده والمعصوم مَن عصمه الله. اهـ

٤٧ - وقال أيضًا: والأمر الخامس: معارضة أولئك للآيات المحكمات البينات التي في غاية البيان والبُرهان، وبيان ما ينافي التوحيد من الشِّرك والتّنديد فعارضوا بقول أُناس مِن المتأخِّرين لا يجوز الاعتماد عليهم في أصول الدِّين، فيقولون: (قال ابن حجر الهيتمي)، (قال البيضاوي)، قال فُلان، ولا ريب أن: الزَّمخشريّ وأمثاله مِن المعطّلة: أعلم من هؤلاء، وأدرى في فنون العلم؛ لكنهم أخطؤوا كخطأ هؤلاء، وفي تفسير الزَّمخشريّ من دسائس الاعتزال ما لا يخفى وليسوا بأعلم منه.

وعلى كُلّ حَالٍ: فليسوا بِحُجّة يعارض بها نُصوص الكتاب والسُّنة وما عليه سلف الأمة. اهـ

[«الدرر السنية» (٢: ٢٤٢)، «تيسير العزيز الحميد» (ص٣٥٦)، الباب (٣٠)].

٤٨ - وقال أيضًا في [«الدرر السنية» (٣/ ٢٠٩)] وهو يتكلم عن الجهمية:

فهم خصوم أهل التوحيد، والسُّنة، إلى اليوم؛ فإياكم أن تغتروا بمن هذه حاله، ولو كان له صورة ودعوى في العلم ممن امتلأ قلبه من فرث التّعطيل، وحال بينه وبين فهم الأدلة الصَّحيحة الصَّريحة شُبهات التَّأويل.

قال الإمام أحمد رحمه الله: أكثر ما يخطيء النّاس من جهة التَّأويل والقياس.

فصنف المتأخِّرون مِن هؤلاء على مذهبهم الفاسد مُصنّفات؛ كالأرجوزة التي يسمونها: «**جوهرة التوحيد**»؛ وهي إلحاد وتعطيل، لا يجوز النَّظر إليها، ولهم مُصنفات أُخَرُ، نَفَوا فيها علوّ الرّب تعالى؛ وأكثر صفات كماله نفوها، ونفوا حكمة الرب تعالى. اهـ

٤٩ - وقال أيضًا رحمه الله: والسَّنوسي، وأمثاله مِن المتأخِّرين، ليسوا مِن السَّلف، ولا مِن الخلف المعروفين بالنَّظر والبحث، بل هو مِن جهلة المتأخِّرين، المُقلّدين لأهل البدعِ، وهؤلاء ليسوا مِن أهل العلم.

أما ابن حجر الهيتمي فهو مِن مُتأخّري الشَّافعية، وعقيدته عقيدة الأشاعرة النُّفاة للصِّفات. اهـ [«مجموعة الرسائل» (٤/ ٣٧١)، «الدرر السنية» (٣/ ٢٢٥)]

٥٠ - قال الشَّيخ سُليمان بن عبد الله آل الشَّيخ رحمه الله في [«الدرر السنية» (٣/ ٢٧٠)] وهو يتكلّم عن البيضاوي: وكلامه على قواعد الجهمية ونحوهم من نفي محبة المؤمنين لربهم. والحقّ خِلاف ذلك. اهـ

٥١ - قال الشَّيخ سليمان بن سحمان رحمه الله في [«البيان المبدي لشناعة القول المجدي» (ص٦٧)] وهو يتكلّم عن ابن حجر الهيتمي:

إن هذا الرجل ممن أعمى الله بصيرته، وأضلّه على علم، قد انقدحت في قلبه الشُّبهات وصادف قلبًا خاليًا، فهو لا يقبل إلَّا ما لفَّقوا مِن التُّرهات، وما فاض مِن غيض ذوي الحسد والحقد والتمويهات.... الخ.

٥٢ - وقال أيضًا رحمه الله في [«الصواعق المرسلة الشهابية» ص٢١٤)]:

فإذا تحققتَ مما ذكره أهل العلم في شيخ الإسلام تبيّن لك أن السُّبكيّ هو الذي خرج عن الصِّراط المستقيم، وخالفَ ما عليه الأئمّة مِن عُلماء المسلمين، وأنّه هو الذي ابتدع ما لم يقله عالم قبله، فصار بافترائه وعدوانه مُثْلةً بين أهل الإسلام ممن له معرفة بالعلوم ومدارك الأحكام، فلا يلتفت إلى مُفترياته عاقل ولا ينظر في أساطيل أساطيرها فاضل. اهـ

٥٣ - وقال في تعليقه على رشيد رضا في تعليقاته على رسائل أئمة الدعوة (ص١٤١-١٤٢): قوله في صفحة (٨٨) على قوله في الحديث القدسي: «كنت سمعه الذي يسمع به .. » الحديث. فذكر كلام النووي وهو كلام باطل، من التأويلات المبتدعة، فلا يُعول عليه. اهـ

٥٤ - قال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله [«الفتاوى» (١/ ٢٠١)]: (في تعليقه على قول البهوتي في «الروض المربع شرح زاد المستنقع» (الرحمن الرحيم) قال: الموصوف بكمال الإنعام أو بإرادة ذلك). هذا جرى فيه الشَّارح على آثارِ الشُّرَّاح، وهذا مِن اعتقاد الأشاعرة، ومن المعلوم أنه شُعبة من المذهب الجهميّ الوَبِيّ.

وقد اشتهر في النَّفي مذاهب أربعة: المعتزلة، والأشاعرة، والجهمية، والماتريدية. والماتريدية: قريبة مِن الأشعرية إلَّا أن بينهما فروق مذكورة في مواضعها. اهـ

٥٥ - قال الشَّيخ حمد بن عتيق (١٣٠١هـ) رحمه الله في نصيحته لصديق حسن خان: .. واعلم - أرشدك الله - أن الذي جرينا عليه أنّه إذا وصل إلينا شيءٌ من المصنفات في التفسيرِ، أو شرح حديثٍ، اختبرناه، واعتبرنا مُعتقده في العلوّ، والصِّفاتِ، والأفعالِ، فوجدنا الغالب على كثيرٍ من المُتأخرين، أو أكثرهم، مذهب الأشاعرة الذي حاصله: نفي العلوِّ، وتأويل الآيات في هذا الباب بالتَّأويلات الموروثة عن بشر المَريسي، وأضرابه من أهل البدعِ والضَّلالِ، ومَن نظرّ في شُروحِ البخاري ومسلم ونحوهما، وجد ذلك فيها، وأمّا ما صَنّف في الأصولِ والعقائدِ فالأمرُ فيه ظاهرٌ لذوي الألباب، فمن رزَقَه الله بصيرةً ونُورًا، وأمعن النَّظرَ فيما قالوه، وعرضه على مَا جَاء عن الله، ورسوله ﷺ، وما عليه أهل السُّنَّة المحضة، تبيّنَ له المُنافاة بينهما، وعرف ذلك كما يعرف الفرق بين الليل والنَّهار.

فأعرض عما قالوه، وأقبل على الكتاب والسُّنَّة، وما عليه سلف الأمَّة وأئمتها، ففيه الشِّفاء والمَقْنَع.

[وانظر تمام الرسالة في «هداية الطريق من رسائل الشيخ حمد بن عتيق» (ص١٦٩)]

٥٦ - قال الشيخ تقي الدين الهلالي رحمه الله: كنت أظن أن ابن الأثير سَلفيّ العقيدة، بريء من التَّعطيل والتَّجهم؛ لأني رأيت المتأخرين من المشتغلين ينقلون من كتابه: «شرح غريب الحديث»، ولما رأيت شرحه لأسماء الله الحسنى، وجدته من شرار الجهمية المعطلة. اهـ [«سبيل الرشاد» (١/ ١٩)]

٥٧- قال الشيخ محمود الألوسي رحمه الله في «رده على النبهاني» (١/ ٣٢٧) بعد ذكره للعقيدة الواسطية لابن تيمية رحمه الله وما فيها من إثبات الصِّفات، قال: وغرضنا مِن نقله أن يَتبيّن للنَّاظر في هذا الكتابِ أن من ينقل عنهم الغبي النبهاني مِن مَطاعن الشَّيخ؛ كصدر الدِّين ابن الوكيل، وابن الزملكاني، وصفي الدِّين الهندي، والعِز بن جماعة، والسُّبكي، ونحوهم من غُلاة الشَّافعية كلهم خصومًا ألداء للشَّيخ، فلا تلتفت إلى قدحهم وجرحهم، والشّيخ قد كابد منهم ما كابد، وهؤلاء وأضرابهم الذين شيّدوا أركان البدع، ونفثوا سُم ضلالهم في أفواه مُتبعيهم، قاتلهم الله أجمعين. اهـ

قلتُ: فهذا بعض أقوال أهل السُّنّة والجماعة في التَّحذيرِ مِن أهل التَّأويل والتعطيل، أو ممن تأثَّرَ بهم، والتَّصريح بأسمائهم، والتَّحذير مِن مُصنفاتهم، فتأمّله، وانظر إلى حالِ كثيرٍ مِن المتأخِّرين ممن يثني على هؤلاء، ويجعلهم أئمّة للمسلمين، ويوصي العامّة والخاصّة بقراءة كتبهم !! دون التنبيه على ما فيها مِن التَّحريف والتَّعطيل !! فيضلون بذلك كثيرًا مِن اتباعهم، وممن يسمعون لهم. والله المستعان.

فصل

(الحذر من الرُّكون إلى كُلِّ أحدٍ، والأخذ من كُلِّ كتابٍ؛ لأن التلبيس قد كثُرَ، والكذب على المذاهبِ قد انتشر)

كذا بَوَّبَ السِّجزي (ت ٤٤٤هـ) رحمه الله في [«رسالتِهِ إلى أهلِ زَبيد في الرَّدِّ على من أنكر الحرف والصوت» (ص ٢٣١)] وقال:

اعلموا رحمنا وإياكم الله سُبحانه، أن هذا الفصل مِن أَوْلَى هـذه الفُـصول بالضَّبطِ لعموم البلاء، وما يدخل على النَّاسِ بإهمالِهِ، وذلك أن أحوال أهـل الزَّمان قد اضطربت، والمعتمَد فيهم قد عَزَّ، ومـن يبيـع دِينـه بعـرض يـسير، أو تحببًا إلى من يراه قد كثر، والكذب على المذاهب قد انتشر.

فالواجب على كلِّ مُسلمٍ يحب الخلاصَ ألَّا يركن إلى كلِّ أحدٍ،

ولا يعتمد على كُلِّ كتابٍ، ولا يُسلِّم عنانه إلى من أظهر له الموافقة.

فلقد وقفتُ على رسالةٍ عملهـا رجُـلٌ مـن أهـل أصـبهان، يُعـرف بـابن اللَّبان، وهو حيٌّ بَعْدُ فيما بلغني، وسماها: «بشرح مقالة الإمـام الأوحـد أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل»، وذكـر فيهـا مـذهب الأشـعري المخـالف لأحمد، وأعطى منها نُسَخًا إلى جماعةٍ يطوفون بها فيها البلاد، ويقولون: هـذا إمامٌ مِن أئمة أصحاب أحمد - رحمـة الله عليـه -، قـد شرح مقالتـه ليكتبهـا العوام، ويظنّوا صدق النَّاقل فيقعوا في الضَّلالة!

وأُخرج هذا الرّجل مِن بغداد بهذا السّبب، وعاد إلى أصبهان، وهو من أصحاب أبي بكر ابن الباقلاني !

وهاهنا بمكة معنا مَن شُغْلُهُ بروايةِ الحديث أكثر وقته، ويصيح: أنّه ليس بأشعريٍّ، ثُمّ يقول: رأيت منهم أفاضلَ، ومَن التُّرابُ تحت رجله أفضل مِن خَلْق، وإذا قَدِمَ البلد رَجلٌ منهم قصده قاضيًا لحقّه، وإذا دخله رَجلٌ مِن أصحابنا: جانبه، وحذّرَ منه، وكلما ذُكر بين يديه شيخٌ مِن شيوخ الحنابلة وقع فيه، وقال: أحمد نبيلٌ؛ لكنّه بُلي بمن يكذب !

وهذا مَكرٌ منه لا يحيق إلّا به، ولو جاز أن يُقال: إنّ أصحاب أحمد كذبوا عليه في الظَّاهر من مذهبه والمنصُوص له، لساغ أن يقال: إنّ أصحاب مالك، والشّافعي، وغيرهما، كذبوا عليهم فيما نقلوه عنهم، وهذا لا يقوله إلّا جاهلٌ رَقيق الدِّين، قَليل الحياء.

ومِن النَّاس مَن يُظهر الرَّدَّ على الأشعرية ويقول: ما أتكلَّم في الحرفِ والصّوت. ومَن كان هكذا لم يَخْلُ أمره مِن أحد وجهين:

إمّا أن يكون غير خبيرٍ بمذهب أهل الأثرِ، وهو يريد التَّظاهر به تكسبًا أو تحبُّبًا.

وإما أن يكون من القوم فيتظاهر بمخالفتهم، ليدلّس قولهم فيما يقولونه، فَيُقبَلُ منه، أو يحسِّنَ قبيحهم فَيُتَابَعُ عليه، ظنًا أنّه مُخالفٌ لهم، وكثيرًا ما يَتمُّ على أهل السُّنّة مثل هذا.

فمن رامَ النَّجاة مِن هؤلاء، والسَّلامة من الأهواءَ، فليكن ميزانه الكتاب والأثر - في كُلّ ما يسمع ويرى، فإن كان عالـمًا بهما عرضه عليهما - واتباعه للسّلف.

ولا يَقبل من أحدٍ قولاً إلّا وطالبه على صحته بآيةٍ مُحكمةٍ، أو سُنّةٍ ثابتةٍ،

أو قول صحابيٍّ مِن طريقٍ صحيح.

وليكثر النّظر في كتبِ السُّنن لمن تقدم مثل: أبي داود السِّجستاني، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وأبي بكر الأثرم، وحَرب بن إسماعيل السّيرجاني، وخُشَيش بن أصرم النَّسائي، وعروة بن مروان الرقي، وعُثمان ابن سعيد الدَّارميّ السِّجستاني.

وليحذر تصانيف مِن تغيّرَ حالهم، فإن فيها العقارب، ورُبما تعذر التّرياق، ولقد قال بعض السّلف: سمعتُ من مبتدعٍ قولًا أجتهد في إخراجه من قلبي وسمعي، ولا يتمّ لي ذلك.

وكان ابن طاووس يسُدُّ أذنه إذا سمع مبتدعًا يتكلّم ويقول: القلب ضعيف.

وليكن مِن قَصْد مَن تكلَّم في السُّنّة اتباعها، وقبولها، لا مغالبة الخُصوم، فإنّه يُعان بذلك عليهم، وإذا أراد المغالبة ربما غُلِبَ.

وقال الحسن: المؤمن يَنشُرُ حكمة الله، فإن قُبِلَت منه حَمِدَ الله، وإن رُدَّت عليه حَمِدَ الله. وموضع الحمد في الرَّدِّ أنّه قد وُفِّق لأداء ما عليه.

وقال الهيثم بن جميل: قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبدالله الرّجل يكون عالـمًا بالسُّنّة، يُجادِل عليها ؟

قال: لا، يُخبرُ بالسُّنّة، فإن قُبلت منه، وإلّا أمسك.

وقال العباس بن غالب الهمداني الورَّاق: قلت لأحمد بن حنبل رحمه الله: يا أبا عبدالله: أكون في المجلس ليس فيه من يعرف السُّنّة غيري، فيتكلّم مبتدعٌ فيه، أردّ عليه ؟

فقال: لا تُنصِّب نفسك لهذا، قال: أَخبِرْ بالسُّنّة، ولا تُخاصم.

فأعدت عليه القول، فقال: ما أراكَ إلَّا مُخاصمًا.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أرادَ اللهُ بقومٍ شرًّا ألقى بينهم الجدل، وخزن العمل».

وقيلَ للحسن بن أبي الحسن البصري: نجادلك ؟

فقال: لست في شكٍّ مِن ديني.

وقال مالك بن أنس: أكُلَّما جاءنا رَجلٌ أجدل مِن رَجُلٍ، تركنا ما نزل به جبريل على محمدٍ صلى الله عليه وسلم لجداله.

وقال حسّان بن عطية لغيلان: إنّك وإن أُعطِيتَ لسانًا، فإنّا نعلم أنا على حقٍّ، وأنّك على باطل.

وقال النبي ﷺ: «عليكم بسُنّتي وسُنة الخلفاء الرَّاشدين المهديين من بعدي، عَضّوا عليها بالنَّواجذ، وإيّاكُم والمُحدَثات، فإنّ كُلّ مُحدَثَةٍ بدعة».

فليحذر كُلّ مُسلمٍ مسئولٍ ومناظرٍ من الدُّخول فيما ينكره على غيره، وليجتهد في اتباع السُّنّة، واجتناب المحدَثات كما أُمِر.

وليعلم أنَّ الله سبحانه لو أراد أن يَكِلَ الأمرَ إلى النَّاس، ويأمرهم بالاجتهاد فيه برأيهم لفعل؛ لكنّه أبى ذلك، وأمرهم، ونهاهم، ثم ألزمهم الاجتهاد في القيام بما أُمروا به، واجتناب ما نهوا عنه.

وأنا أرجو أن مَن تأمّل هذه الرّسالة حقّ التّأمل، وجد فيها بتوفيق الله سبحانه شفاء غليله.

وأسأل الله تعالى أن يجعل قيامي بها لوجهه خَالصًا، وأن ينفع بها مَن نظرَ فيها، إنه ولي ذلك والقادر عليه. انتهى كلام السِّجزي رحمه الله.

المبحث التاسع:

التحذير من الكلام وأهله

عِلمُ الكلامِ: «هو مزيج من القوانين المنطقية، والأصول الفلسفية، أُلبست لباس الإسلام، وقُدِّمت في صُورة ظاهرها الدِّفاع عن الدِّين، وباطنها زرع الحيرة والشَّك والإلحاد في القلوب».

وأهل هذا العلم يستخدمون في تقرير هذه المسائل الألفاظ والعبارات المولَّدة التي اصطلح عليها أهل الباطلِ لتعطيل صفاتِ الله تعالى كلفظ: (الجوهر)، (والعَرَض)، و(الجسم)، وغيرها من الألفاظ، كما قال الإمام أحمد رحمه الله في وصفه لأهل البدع: (هم المُختلِفون في الكتابِ، مُخالِفون للكتابِ، مُتفقون على مُخالفةِ الكتابِ، يتكلّمون بالمُتشابه من الكلامِ، ويُلبِّسون على جُهّال النّاس بما يتكلّمون من المتشابه).

[«الرد على الزنادقة والجهمية» (ص١٧٠)]

ومِن موضوعات عِلم الكلامِ التي تُدرّس لأبناء المسلمين في كثيرٍ مِن الجامعات:

«تعريف العلم، وتقسيمه إلى تصوَّر وتصديقات، والكلام حول تلك التَّعريفات للعلم، وتعريف التَّصور، وتعريف التَّصديق.

والكلام في العلوم الضَّرورية، وفي النَّظر ووجوبه، وهل أوّل الواجبات معرفة الله، أو النَّظر فيها، أو القصد إليها ؟ والكلام في أحوال الوجود،

وأحوال العدمِ، وفي تصوُّر الوجود أهو بديهي أم غير بديهي ؟ .. والكلام في أحكام الواجب، والمُمكن، والممتنع، والكلام في الجوهر، والأعراض، وفي الكمِّ والخلاء والملإ والجوهر والفرد .. » الخ

[نقلًا مِن كتاب «الصِّفات الإلهية» لعبدالرحمن الوكيل]

ولقد عَلِمَ أئمة الإسلام وأئمة السُّنّة خطر عِلمِ الكلامِ على أهلِ الإسلامِ **فأجمعوا على النّهي عن النّظر فيه؛ أو تعلّمه أو تعليمه؛** لأنّه لا يأتي بخيرٍ، ولا يُفلح صاحبه أبدًا وإن أراد بذلك نَصر السُّنّة، فالسُّنّة لا تُنصر بهذا العلم، إنّما تنصر بالآياتِ و الأحاديثِ والآثارِ، كما قال ذلك أهلُ السُّنَّة، ولا يُسمّى الرَّجُلُ عالِمًا إلَّا بتعلُّم كتابِ الله تعالى وسُنّة النبي ﷺ وما كان عليه السَّلف الصَّالح، ولو تعلَّم الرَّجلُ علم الكلامِ والمنطق حتّى وصل فيه إلى غايتِهِ لم يُعدّ عالـمًا كما:

- قال أبو حاتم الرَّازي (٢٧٧هـ) رحمه الله: قِيلَ لهشام بن عُبيدالله حِين أُدخل على المأمون،: كلّم بشر المَريسيّ. فقال: أصلح الله الخليفة لا أُحسن كلامه، والعالم بكلامِهِ عندنا جَاهِل. [«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٦٦٩)]

- وقال قوام السُّنّة الأصبهاني (٥٣٦) رحمه الله في [«الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣٠٦)]: بيان الأمور التي يكون بها الرَّجل إمامًا في الدِّينِ، وأن أهل الكلام ليسوا مِن العُلماء. اهـ

- وقال ابن عبدالبر (٤٦٣هـ) رحمه الله في [«جامع بيان العلم» (٢/ ٩٤٢)]: أجمع أهل الفقه والآثار مِن جميع الأمصارِ؛ أن أهلِ الكلام أهل بدعٍ وزيغٍ، ولا يُعَدُّونَ عند الجميع في طبقاتِ الفُقهاء، وإنّما العلماء أهل الأثر، والتَّفقه فيه. اهـ

- وقال السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في [«الرسالة في الحرف والصوت»

(ص٢١٦)]: وأمّا أئمّة الضّلالة: فالمشركون والمدّعون الرُّبوبية والمنافقون ثُمّ كُلُّ من أحدثَ في الإسلامِ حدثًا، وأسسَّ بخلافِ الحديث طريقًا، وردّ أمر المعتقدات إلى العقليات، ولم يُعرف شُيوخه باتباع الآثار، ولم يأخذ السُّنّة عن أهلِها، أو أخذ عنهم ثم خالفهم. اهـ

* ومما رُوى عن أئمة السُّنّة ومن بعدهم في باب النّهي عن الخوضِ في عِلمِ الكلام:

١ - قال محمد بن عقيل بن الأزهر الفقيه (٣١٦هـ) رحمه الله: جاء رجلٌ إلى المُزَني - إسماعيل بن يحيى (٢٦٤هـ) - فسأله عن شيءٍ من الكلامِ في التّوحيدِ، فقال: إنّي أكره هذا، بل أنهى عنه كما نهى عنه الشّافعي، ولقد سمعت الشّافعي (٢٠٤هـ) يقول: سُئل مالكٌ عن الكلامِ في التّوحيدِ؛ قال مالك (١٧٩هـ): محالٌ أن يظنَّ بالنبي ﷺ أنّه علّمَ أُمّتَه الاستنجاء ولم يُعلّمهم التَّوحيد، فالتوحيد ما قاله النبي ﷺ: **«أُمِرتُ أن أقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولُوا: (لَا إِلَـهَ إِلَّا الله) فإذَا قالُوها؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُم عَلَى الله»**، فما عُصِمَ به الدَّم والمال فهو حقيقة التوحيد.

[«ذم الكلام» للهروي (١١٢٨)، والهكّاري في «اعتقاد الشافعي» (١٩)]

٢ - قال عبدالرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) رحمه الله: دخلتُ على مالكٍ، وعنده رجلٌ يسأله عن القرآنِ والقدرِ ؟

فقال: لعلك من أصحابِ عَمرو بن عُبيد، لعن الله عَمْرًا؛ فإنّه ابتدع هذه البدعة من الكلامِ، ولو كان الكلام علمًا لتكلم فيه الصَّحابة والتَّابعون رضي الله عنهم، كما تكلّموا في الأحكامِ والشَّرائع؛ ولكنّه باطلٌ يدلّ على باطلٍ.

[«مختصر الحجة على تارك المحجة» (٢١٢)]

قال ابن تيمية رحمه الله في [«الفتاوى الكبرى» (٥/ ٢٤٥)]: وهذا صريحٌ في ردِّ الكلام والتَّوحيد الذي كان تقوله المعتزلة والجهميّة وليس له أصلٌ عن الصَّحابةِ والتابعين، بخلاف ما رُوي من الآثار الصَّحيحة في الصفات والتّوحيد عن الصَّحابة والتَّابعين فإن ذلك لم ينكروه، إنّما أنكروا الكلام والتَّوحيد المبتدع في أسماءِ الله وصفاتِهِ وكلامِهِ. اهـ

٣ - قال عبدالله بن داود الخُرَيبِي (٢١٣هـ): سألتُ سُفيان الثّوريّ (١٦١هـ) عن الكلامِ، فقال: دع الباطل، أين أنت عن الحقِّ ؟ اتبع السُّنّة ودع البدعة. [«مختصر الحجة» (٢٢٣)]

٤ - قال محمد بن يحيى بن منده: سمعت رسته يقول: قيل لعبدالرحمن ابن مهدي (١٩٨هـ): إن فُلانًا قد صنَّفَ كتابًا في السُّنّة ردًّا على فُلان.

فقال عبدالرحمن: ردًّا بكتاب الله، وسُنّة نبيه صلى الله عليه وسلم ؟

قيل: بكلام. قال: ردّ باطلًا بباطِلٍ. [«حلية الأولياء» (٩/ ١٠-١١)]

٥ - سُئِلَ أبو جعفر الباهليّ عن الخوض في الكلامِ: فقال: سُئِلَ الأوزاعيّ (١٥٧هـ) عنه فقال: اجتنب عِلمًا إذا بلغت فيه المُنتهى نسبوك إلى الزَّندقة، وعليك بالاقتداءِ والتَّقليدِ. [«مختصر الحجة» (٢٢٤)]

٦ - قال الشَّافعيّ (٢٠٤هـ) رحمه الله: لو أن رَجُلًا وصَّى بكُتبِهِ مِن العِلمِ لآخر، وكان فيها كُتب الكلامِ، لا تدخل في الوصيّةِ؛ لأنّها ليست مِن كُتبِ العِلمِ. [«مختصر الحجة على تارك المحجة» (٢١١)]

٧ - وقال أيضًا رحمه الله: لو يعلم النَّاس ما في الكلامِ والأهواءِ، لفرّوا منه كما يفرُّون مِن الأسدِ. [«الحلية» (٩/ ١١١)].

٨ - وقال رحمه الله: ما رأيت أحدًا ارتدى بالكلام فأفلح، ولأن يبتلى المرءُ بكُلِّ ذنبٍ نهى الله عنه ما خلا الشِّرك، خيرٌ له من أن يُبتلى بالكلامِ.

[«الإبانة» لابن بطة (٦٦١) و(٦٦٤)، «مختصر الحجة» (٢١٥)]

٩ - وقال رحمه الله: حُكمي في أهلِ الكلام حُكمُ عُمر رضي الله عنه في صَبيغ: أن يُضربوا بالجريدِ، ويُحملوا على الإبلِ، ويُطاف بهم في العشائرِ والقبائلِ، ويُنادى عليهم هذا جزاءُ من ترك الكتاب والسُّنّة، وأقبل على عِلمِ الكلامِ. [«ذم الكلام» (٧٠٨) للأنصاري، و«الدر المنثور» (٢/ ١٥٣)]

١٠ - قال المزني: كنتُ أنظر في الكلامِ قبل أن يَقدُم الشَّافعيّ، فلما قَدِمَ الشَّافعي؛ أتيته فسألته في الكلامِ؛ فقال لي: تدري أين أنت؟ قال: قلتُ: نعم، أنا في المسجد الجامع بالفسطاط. فقال: أنت في تاران.

قال أبو القاسم: و(تاران): موضع في بحرِ القلزم لا يكاد تسلم منه سفينة.

قال: ثم ألقى عليّ مسألة في الفقه، فأجبت فيها، فأدخل شيئًا أفسد جوابي، فأجبت بغير ذلك، فأدخل شيئًا أفسد جوابي، فجعلت كلما أجبت بشيءٍ أفسدَهُ، قال: ثُمّ قال لي: هذا الفقه الذي فيه الكتاب والسُّنّة وأقاويل النَّاس يدخله مثل هذا؛ فكيف الكلام في رَبِّ العالمين الذي الزَّلل فيه كفر؟!. فتركت الكلام، وأقبلت على الفقه. [«ذم الكلام» (١١٢٥)].

١١ - وقال: لو أردت أن أضعَ على كُلِّ مُخالفٍ لي كِتابًا لفعلت؛ ولكن ليسَ الكلام مِن شَأني، ولا أُحبّ أن يُنسبَ إليّ منه شَيءٍ. [«مختصر الحجة» (٢١٨)]

قلت: فهذه بعض أقوال الإمام الشَّافعيّ رحمه الله في ذمِّ الكلامِ وأهلِهِ، ولقد كان أئمة الشَّافعية على ذلك كما قال الشَّيخ أبو الحَسن الكرجيّ

الشَّافعي (٥٣٢هـ) رحمه الله في كتابِهِ «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول»: ولم يزل الأئمة الشَّافعية يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرَّؤون مما بَنَى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه. اهـ [«درء التعارض» (٢/ ٩٦)]

قال ابن تيمية رحمه الله في [«الاستقامة» (١/ ١٥)]: الشَّافعيّ من أعظم النَّاسِ ذمًا لأهلِ الكلام ولأهل التَّغيير، ونهيًا عن ذلك، وجعلًا له من البدعة الخارجة عن السُّنَّة.

ثُم إن كثيرًا من أصحابِهِ عكسوا الأمرَ حتَّى جعلوا الكلام الذي ذمَّهُ الشَّافعي هو السُّنّة وأصول الدِّين الذي يجب اعتقاده وموالاة أهله، وجعلوا موجب الكتابِ والسُّنّة الذي مدحه الشَّافعيّ هو البدعة التي يعاقب أهلها. اهـ

١٢ - قال أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمه الله: لا يُفلح صاحب الكلامِ أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا نظر في الكلامِ إلَّا وفي قلبِهِ دَغلٌ.

[«جامع بيان العلم وفضله» (١٧٩٦)]

١٣ - وقال رحمه الله: صاحبُ الكلامِ لا يُفلح، مَن تَعاطى الكلام لم يخلُ مِن أن يَتجّهم. [«الإبانة» لابن بطة (الرد على الجهمية) (٤٠٣)]

١٤ - وقال رحمه الله: .. من تَعاطى الكلام لا يخلو مِن بدعةٍ.

[«طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٩)]

١٥ - وقال: لا تُجالسوا أصحابَ الكلامِ وإن ذبُّوا عن السُّنّةِ، لا يؤول أمرهم إلى خير. [«ذم الكلام» للهروي (١٢٧٣)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٥)]

١٦ - وقال: وذكرَ أهل البدعِ فقال: لا أُحب لأحدٍ أن يُجالسهم، ولا يُخاطبهم، ولا يأنس بهم، فكُلّ مَن أحبّ الكلام لم يكن آخرِ أمرِهِ إلَّا إلى البدعة؛ لأنّ الكلامَ لا يدعو إلى خيرٍ، فلا أُحبّ الكلام، ولا الخوض ، ولا الجِدالَ، عليكم بالسُّنن، والفقه الذي تنتفعون به، ودعوا الجِدالَ، وكلام أهل الزَّيغِ والمراء، أدركنا النَّاسَ وما يعرفون هذا، ويُجانِبون أهل الكلام، ومن أحبَّ الكلامَ لم يُفلح عاقبته، الكلام لا يوصل إلى الخيرِ، أعاذنا الله وإياكم مِن الفِتن، وسلّمنا وإيّاكم مِن كُلِّ هَلكةٍ برحمتِهِ.

[«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٦٧٦)، «مختصر الحجة» (٢٢٧)]

١٧ - وقال رحمه الله: ما رأيت أحدًا طلبَ الكلام واشتهاه إلّا أخرجه على أمرٍ عظيم، لقد تكلّموا بكلامٍ واحتجَّوا بشيءٍ ما يقوى قلبي، ولا ينطق لساني أن أحكيه. [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٤٣٣)]

١٨ - وقال رحمه الله: مَن أحبَّ الكلام لم يخرُج مِن قلبِهِ.

[«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٦٧٥)، «طبقات الحنابلة» (١/ ١٧٨)]

١٩ - قال الفَضْل بن زياد: سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل عن الكَرابيسيّ وما أظهر، فكلحَ وجهه، ثم قال: إنّما جاء بلاؤهم مِن هذه الكتب التي وضعوها وتركوا أثر رسول الله ﷺ، وأصحابه رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وأقبلوا على هذه الكُتب. [«مختصر الحجة» (٥٩٨)]

٢٠ - وقال رحمه الله: عُلماء الكلام زنادقة. [«تلبيس إبليس» (ص٨٣)]

٢١ - قال أبو الحارث: سألتُ أبا عبدالله فقلتُ: إن هاهنا رَجُلاً يُناظر الجهمية، ويُبيّن خطأهم، ويُدقّق عليهم المسائل فما ترى ؟

فقال: لست أرى الكلام في شيءٍ مِن هذه الأهواء، ولا أرى لأحدٍ أن يُناظرهم، أليس قال مُعاوية بن قُرّة: الخصومة تُحبط الأعمال، والكلام الرَّديء لا يدعو إلى خير، لا يُفلح صاحب كلام، تَجنّبوا أصحاب الجدال والكلام، عليكم بالسُّنن، وما كان عليه أهلُ العلم قبلكم، فإنّهم كانوا يكرهون الكلام، والخوض في أهلِ البدعِ، والجلوس معهم، وإنّما السَّلامة في ترك هذا، لم نؤمر بالجدال والخصومات مع أهل الضّلالة، فإنّه سلامة له منه.

[«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٦٧٧)]

٢٢ - قال المَرُّوذِيّ رحمه الله: أنكر أبو عبدالله على مَن رَدَّ بشيءٍ مِن جِنسِ الكلامِ إذا لم يكن فيها إِمَامٌ يُقدَّم. [«السنة» للخلال (٢١٤٧)]

٢٣ - وقال المَرُّوذِيّ رحمه الله: قيلَ لأبي عبدالله: إنّ رَجُلًا تكلَّمَ بكلامٍ فردَّ عليه رَجُلٌ مِن أهلِ السُّنّةِ بعد ذلك بكلامٍ مُحدث؛ فغضِبَ أبو عبدالله، وأنكر عليهما جميعًا، وقال: يستغفرُ رَبَّه الذي ردَّ بمُحَدثة.

وقال: كُلّما ابتدع رَجُلٌ بدعة اتسعوا في جَوابها. [«السنة» للخلال (٢١٤٨)]

٢٤ - قال عبدالله بن داود الخُريبي (٢١٣هـ) رحمه الله: ليس الدِّين بالكلامِ؛ إنّما الدِّين بالآثارِ. [«ذم الكلام» (١٠٦٧)، و«الطيوريات» (١٠٤٢)]

٢٥ - قال هلال بن العلاء الرَّقي (٢٨٠هـ) رحمه الله: لما خرجت إلى البصرة في طلب الحديث كتَبَ إليّ أبي: يا بُنِي اكتب الحديث، وإيّاك والنّظر في الكلام، فإن هُشَيمًا حدثني أن مُعاوية بن قُرّة (١١٣هـ) أوصى إياسًا ابنه فقال: يا بُنَيّ، إيّاك والنَّظر في الكلام، فإن النَّاظر في الكلامِ كالنَّاظر في عَينِ الشَّمسِ كُلّما ازداد بصيرة ازداد تَحيُّرًا. [«أحاديث في ذم الكلام وأهله» (ص١٠١)]

٢٦ - قال رَجُلٌ لأبي عُبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) رحمه الله: ما ترى في رأي أصحاب الكلامِ ؟

فقال أبو عُبيد: لقد دلّك الله ﷻ على سبيل الرُّشد، وطريق الحقِّ فقال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، أما لك فيما دلّك عليه ربك عزّ وجلّ مِن كلامِهِ وسُنّةِ نبيه ﷺ ما يُغنيك عن الرُّجوعِ إلى رأيك و عقلك ؟ وقد نهاك الله ﷻ عن الكلامِ في ذاتِهِ وصفاتِهِ إلّا حسب ما أطلقه لك، قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾ [الأنعام:٦٨]، وقال: ﴿وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾ [الشورى:٣٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآ﴾ [فصلت:٤٠]. [«مختصر الحجة» (٦٩٣)]

٢٧ - قال إبراهيم بن أدهم (١٦٢هـ) رحمه الله: كثرة النَّظرِ إلى الباطلِ تَذهب بمعرفةِ الحقِّ من القلبِ. [«الحلية» (٨/ ٢٢)]

٢٨ - قال أبو محمد بن أبي حاتم (٣٢٧هـ) رحمه الله: سمعت أبي (٢٧٧هـ)، وأبا زُرعة (٢٦٤هـ): يأمران بهجران أهل الزَّيغِ والبدع، ويُغلِّظانِ في ذلك أشدّ تغليظٍ، ويُنكرانِ وضع الكتبِ برأي في غيرِ آثارٍ، وينهيانِ عن مُجالسةِ أهلِ الكلامِ والنَّظرِ في كُتبِ المُتكلمين، ويقولان: لا يُفلح صاحب كلامٍ أبدًا. [«شرح اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٣٢٢)]

٢٩ - عن بِشْر بن أحمد أبي سهل الإسفراييني: وقيل له: إنّما أتعلم الكلام لأعرف به الدِّين، فغضب، وقال: أوَ كان السَّلف من عُلمائنا كُفارًا ؟

[«ذم الكلام» للأنصاري (١٢٧٣)]

٣٠ - قال أحمد بن الوزير القاضي لأبي عُمر الضَّرير: الرّجلُ يتعلم شيئًا

من الكلامِ يردّ به على أهل الجهل ؟!

فقال: الكلامُ كُلّه جَهل، لا تتعلم الجهل؛ فإنّك كُلّما كُنت بالجهلِ أعلم، كنت بالعلمِ أجهلَ. [«مختصر الحجة» (٢٣٤)]

٣١ - قال سَهل بن عبدالله: الكلام في الدّينِ لأهل السُّنّةِ بدعةِ، وأدنى البدعة أن يقف عن طَلَبِ العلمِ، وعُقوبةُ الكلامِ في الدِّين ثلاثة أشياءِ عاجلة: أوّل ذلك: أنّه يُرِقّ الإيمان.

والثّاني: لا يرى لأمرِ الله ونهيه في قلبهِ مَوضعًا.

والثّالث: يشهد بالكفرِ على مَن تعلّم يقينًا أنّه أتقى لله عزّ وجلّ منه، وأورع، وأخير عند الله عزّ وجلّ. [«مختصر الحُجة» (٢٤١)]

٣٢ - قال البربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله في [«شرح السنة» (١٥٣)]:

وإذا أردت الاستقامة على الحقِّ وطريق أهلِ السُّنّة قبلك؛ فاحذر الكلامَ، وأصحاب الكلامِ، والجِدال، والمراءَ، والقياس .. فإن استماعك منهم - وإن لم تقبل منهم - يقدح الشَّك في القلبِ، وكفى به قبولًا؛ فتهلك، وما كانت زَندقةٌ قطُّ، ولا بدعةٌ، ولا هوىً، ولا ضلالةٌ، إلَّا من الكلامِ والجِدالِ والمِراءِ والقِياسِ، وهي أبواب البدعِ والشُّكوكِ والزَّندقة.

٣٣ - قال أبو منصور معمر بن أحمد (٤١٨هـ) رحمه الله: .. مِن السُّنّة ترك الرَّأي والقياس في الدِّين، وترك الجدال والخُصومات، وترك مفاتحة القدرية، والقياس، وأصحاب الكلام، وتركُ النّظرِ في كُتب الكلام، وكُتب النُّجوم، فهذه السُّنّة التي أجمعت عليها الأئمة. [«الحجة» (١/ ٢٣٦)]

٣٤ - قال أبو المُظفر السَّمعاني (٤٨٩هـ) رحمه الله في [«الانتصار لأصحاب الحديث» (ص٢٤-٢٦)]: واعلم أن الأئمّة الماضين، وأولي العلمِ مِن المُتقدِّمين؛ لم يتركوا هذا النّمط مِن الكلامِ، وهذا النَّوع مِن النَّظرِ عجزًا عنه .. وقد كانوا ذوي عُقولٍ وافِرة، وأفهامٍ ثَاقِبة، وقد كانت هذه الفِتنُ قد وقعت في زَمانِهم وظهرت؛ وإنّما تركوا هذه الطَّريقةِ، وأضربوا عنها لما تخوّفوه مِن فتنتِها، وعلموه مِن سُوء عاقبتها .. وقد كانوا على بيّنةٍ مِن أمورهم .. لما هداهم الله بنُورِه .. فرأوا أن فيما عندهم مِن علمِ الكتابِ وحكمتِهِ، وتوقيف السُّنّة وبيانها، غَنَاءً ومَندُوحَةً مما سواها، وأن الحُجّة قد وقعت وتمت بها .. فلمّا تأخَّرَ الزَّمان بأهله، وفترت عزائمهم في طلبِ حقائق عُلوم الكتاب والسُّنّة، وقلّت عنايتهم بها .. حَسبوا أنّهم إن لم يردُّوهم عن أنفسهم بهذا النَّمط مِن الكلام، ودلائل العقلِ لم يقوَوا عليهم، ولم يظهروا في الحُجَجِ عليهم فكان ذلك ضلّة مِن الرَّأي، وخدعة مِن الشَّيطانِ، فلو سلكوا سَبيل القصدِ، ووقفوا عند ما انتهى بهم التَّوقيف؛ لوجدوا بَردَ اليقين، وروح القلوب. اهـ

٣٥ - قال البغوي (٥١٦هـ) رحمه الله في [«شرح السنة» (١/ ٢١٦)]:

اتفق عُلماء السَّلف مِن أهلِ السُّنّة على النّهي عن الجدالِ والخُصوماتِ في الصِّفاتِ، وعلى الزَّجرِ عن الخوضِ في عِلمِ الكلامِ وتعلُّمِهِ. اهـ

٣٦ - قال أبو زيد الفقيه المروزي: أتيت أبا الحسن الأشعري بالبصرة، فأخذت عنه شيئًا مِن الكلامِ، فرأيتُ مِن ليلتي في المنام كأني قد عميتُ، فقصصتُها على المُعبِّر؛ فقال: إنّك تأخذُ علمًا تضلُّ به، فأمسكت عن

الأشعري، فرآني بعد يومٍ في الطَّريق، فقال لي: يا أبا زيد، أما تأنف أن ترجع إلى خُرسان عالمًا بالفُروعِ، جَاهلًا بالأصولِ.

فقصصتُ عليه الرُّويا، فقال: اكتمها عليّ هاهنا. [«ذم الكلام» (١٢٧١)]

٣٧ - قال الشَّيخُ عبداللطيف بن عبدالرحمن (١٢٩٣هـ) رحمه الله في [«الرسائل والمسائل النجدية» (٣/ ٣٤٥)]: لما خاض النَّاسُ في علمِ الكلامِ، وعُرِّبت كُتب اليونانِ، وقُدماء الفلاسفة الذين هم أجهل خلق الله وأضلهم في النّظريات والضَّروريات، فضلا عن السَّمعيات مما جاءت به النُّبوّات، حَدَثَ بسبب ذلك مِن الخوضِ والجدالِ في صِفاتِ الله ونعُوت الجلالة التي جاءت بها الكتب، وأخبرت بها الرُّسل ما أوجب لكثيرٍ من النَّاسِ تعطيلَ وجود ذاته وربوبيته، كما جرى للاتحادية والحلولية، فمن باب الكلامِ والمنطقِ دخلوا في الكُفرِ الشّنيع، والإفكِ الفظيع. اهـ

قلت: تتبُّعُ كلام أهل السُّنّة في ذمّهم لعلم الكلام وأهله، وتحذيرهم مِنه يطول جدًّا، فهو إجماع مِن العُلماء.

فصل

فيمن يحتج بابن تيمية على تعلم علم الكلام المذموم والنظر فيه

يَحتجّ بعضهم على جوازِ دراسة وتعلّم الكلام والخوض فيه بفعل ابن تيمية رحمه الله في رَدوده على أهلِ الكلام، ومُناقشاته معهم، فقد كان يخوض معهم في كثيرٍ مِن المباحث الأصولية المنطقية بعباراتهم ومُصطلحاتهم الفلسفية الكلامية.

ولا حُجَّة لهم في ذلك لما يلي:

١ - أن أهل السُّنّة والحديث في عِصر ابن تيمية قد كرهوا مِنه توغّله مع أهل الكلام والفلاسفة في مباحثهم الكلامية.

فقد جاء في ترجمة ابن تيمية في [«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٥٠٥)]: وطوائف مِن أئمة أهل الحديث وحُفّاظهم وفقهائهم: كانوا يُحبون الشَّيخ، ويعظّمونه، **ولم يكونوا يُحبّون له التّوغُّلَ مع أهل الكلام، ولا الفلاسفة، كما هو طريق أئمّة أهل الحديث المتقدّمين**؛ كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عُبيد ونحوهم. اهـ

ومِن أمثلة كراهة الأئمة لاستخدام الكلام في الرّدّ على أهل الكلام:

مَا كتبه إمام أهل السُّنّة والجماعة الإمام أحمد رحمه الله إلى مَن أرد أن يجادل أهل الكلام ويرد عليهم باطلهم بالكلام.

- قال صالح ابن الإمام أحمد في «مسائله» (٥٨٨): كتب رَجلٌ إلى أبي يسأله عن مُناظرة أهل الكلام، والجلوس معهم، فأملى عليّ جوابه:

أحسن الله عاقبتك، ودفع عنك كُلّ مَكروهٍ ومحذورٍ؛ الذي كُنّا نسمع، وأدركنا عليه مِن أدركنا مِن أهلِ العلمِ؛ أنّهم كانوا يكرهون الكلام والخوض مع أهلِ الزَّيغِ، وإنّما الأمر في التَّسليم والانتهاء إلى مَا في كتابِ الله جلّ وعزّ، لا يَعدُ ذلك.

ولم يزل النّاس يكرهون كُلّ مُحدث مِن وضع كتاب، أو جلوس مع مُبتدع ليورد عليه بعض ما يلبس عليه في دِينه، فالسَّلامة إن شاءَ الله في تَركِ مُجالستهم، والخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم، فليتق الله رَجُلٌ، وليصر إلى ما يعود عليهِ نفعه غَدًا مِن عملٍ صالحٍ يقدمه لنفسِهِ، ولا يكون ممن يحدث أمرًا فإذا هو خَرَجَ منه أراد الحُجّة له، فيحمل نفسَهُ على المحال فيه، وطَلب الحُجّة لما خرج منه بحقٍّ أو باطل؛ ليُزيّن به بدعته، وما أحدث، وأشدّ ذلك أن يكون قد وضعه في كتابٍ، فأخذ عنه، فهو يريد يزين ذلك بالحقِّ والباطل، وإن وضح له الحقّ في غيره.

نسأل الله التوفيق لنا ولك، ولجميع المسلمين، والسَّلام عليك.

- وقال أبو الحارث: سألت أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - فقلت: إن هاهنا رَجُلًا يناظر الجهمية ويُبين خطأهم، ويدقق عليهم المسائل، فما ترى؟

قال: لست أرى الكلام في شيءٍ مِن هذه الأهواء، ولا أرى لأحدٍ أن يُناظرهم، أليس قال مُعاوية بن قُرّة: الخصومة تحبط الأعمال.

والكلام الرّديء لا يدعو إلى خيرٍ، لا يُفلح صاحب كِلامٍ، تجنبوا

أصحاب الجِدالِ والكلام، عليكم بالسُّنن،وما كان عليه أهل العلمِ قَبلكم، فإنّهم كانوا يكرهون الكلام، والخوض في أهلِ البدعِ، والجلوس معهم، وإنّما السَّلامة في تركِ هذا، لم نؤمر بالجدالِ والخصومات مع أهلِ الضَّلالةِ، فإنّه سلامة له منه. [«الإبانة الكبرى» (٦٧٧)]

٢- أن ابن تيمية لم يخالف السَّلف في التَّحذير مِن الكلام والخوض فيه.

فهو كثيرًا ما يُحذّر منه في كُتبه ورسائله، ويُبيّن مُخالفته للشَّرع والعقل، ويحكي اتفاق السّلف على ذمِّهِ كما قال في [«درء التعارض» (٨/ ١٧٣)]:

والسَّلف والأئمة كُلهم ذَمّوا الكلام المحدث وأهله، وأخبروا أنّهم يتكلّمون بالجهل، ويُخالفون الكتاب، والسُّنّة، وإجماع السَّلف مع أن كلامهم جهل وضلال مُخالف للعقلِ كما هو مُخالفٌ للشَّرعِ. اهـ

- وقال في [«الدرء» (٢/ ٣٠٦)]: فليتدبر المؤمن العالم كيف فرّق هذا الكلام المحدث المبتدَع بين الأُمّة وألقى بينها العَداوة والبغضاء. اهـ

وقال: والكلام الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمّه، وذم أصحابه، والنَّهي عنه، وتجهيل أربابه، وتبديعهم وتضليلهم؛ وهو هذه الطُّرق الباطلة التي بنوا عليها نفي الصِّفات والعلوّ والاستواء على العرش، وجعلوا بها القرآن مخلوقًا، ونفوا بها رُؤية الله في الدَّار الآخرة .. فإنّهم سلكوا فيه طُرقًا غير مُستقيمة، واستدلوا بقضايا مُتضمّنة للكذب، فلزمهم بها مسائل خَالفوا بها نُصوص الكتاب والسُّنّة، وصريح المعقول، وكانوا جاهلين كاذبين ظالمين في كثيرٍ من مسائلهم، ورسائلهم ... وكلام السَّلف والأئمة في ذلك مشهور ... وقد أفرد النَّاس في ذلك مُصنّفات؛ مثل: أبي

عبد الرحمن السُّلمي، ومثل شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري، وسمى كتابه: «ذم الكلام وأهله». اهـ

[نقلًا من كتاب «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢٦٧)]

٣ - أنّه اضطر إلى الرَّدّ على أهل الكلام بلسانهم لـما كـان لأهـل الكـلام مـن الشَّوكة والتَّأثير على الخاصّة والعامّة، فرأى أن الحاجة مُلحةٌ في كشفِ ضلالاتهم ومقالاتهم، فخاطبهم بلسانهم الذي يفهمونه من باب الاضطرار.

- قال في [«درء التعارض» (٢/ ٢٠٦)]: ولهـذا قيـل: إن حقيقـة مـا صـنّفه هؤلاء في كُتبهم مِن الكلام الباطل المحدث المخالف للشَّرع والعقـل: (هـو ترتيب الأصول في تكـذيب الرَّسـول، ومُخالفـة صريـح المعقـول وصـحيح المنقول). ولولا أن هؤلاء القـوم جعلـوا هـذا [يعنـي: علـم الكـلام] عِلـمًا مقولًا، ودينًا مقبولًا يردّون به نُصوص الكتاب والسُّنّة، ويقولـون: إن هـذا هو الحقّ الذي يجب قبوله دون ما عارضه من النُّصوص الإلهيـة، والأخبـار النَّبوية، ويتبعهم على ذلك من طوائف أهل العلم والدِّين مالا يـحـصيه إلَّا الله، لاعتقادهم أن هؤلاء أحذق منهم، وأعظم تحقيقًا؛ لم يكن بنا حاجـة إلى كشف هذه المقالات.

وقال (١/ ٢٧): وأمّا مُخاطبـة أهـل الاصـطلاح باصـطلاحهم ولغـتهم؛ فليس بمكروه إذا احتـيج إلى ذلـك، وكانـت المعـاني صـحيحة؛ كمخاطبـة العجم مِن الرُّوم والفـرس والتُّرك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جـائز حـسـن للحاجة، وإنّما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه.

ولهذا قال النبي ﷺ لأُمّ خالد بنت خالد بن سعيد بـن العـاص، وكانـت

صغيرة فَوُلِدت بأرض الحبشة .. فقال لها: «**يا أم خالد هذا سنا**».

والسَّنا بلسان الحبشة الحسن؛ لأنَّها كانت من أهل هذه اللغة.

ولذلك يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهمه إيَّاه بالترجمة، وكذلك يقرأ المسلم ما يَحتاج إليه من كتب الأُمم وكلامهم بلغتهم ويترجمها بالعربية، كما أمرَ النبي ﷺ زيد بن ثابت أن يتعلّم كتاب اليهود ليقرأ له، ويكتب له ذلك حيث لم يأتمن اليهود عليه.

فالسَّلف والأئمّة لم يذموا الكلام لمجرد ما فيه مِن الاصطلاحات المولّدة؛ كلفظ: (الجوهر)، و(العرض)، و(الجسم) وغير ذلك؛ بل لأن المعاني التي يُعبّرون عنها بهذه العبارات فيها مِن الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النّهي عنه لاشتمال هذه الألفاظ على معان مُجملة في النَّفي والإثبات، كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع، فقال: (هم مُختلفون في الكتاب، مُخالفون للكتابِ، متفقون على مفارقة الكتاب، يتكلّمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهّال النّاس بما يُلبِّسون عليهم فنعوذ بالله من فِتن المضلين).اهـ

٤ - أنّه رأى أن أهل الكلام لن ينتفعوا بما عنده مِن الحقّ إلَّا بعد أن يُبيّن فسادَ أصولهم، ومناقضتها للدِّين والعقل.

- فقال في [«مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٥٩)]: إن المبتدع الذي بنى مذهبه على أصلٍ فَاسِدٍ؛ متى ذكرت له الحقّ الذي عندك ابتداءً، أخذ يعارضك فيه لما قام في نفسه من الشُّبهة، فينبغي إذا كان المناظر مُدّعيًا أنّ الحقَّ معه أن يبدأ بِهدَمِ مَا عنده، فإذا انكسر، وطلب الحقَّ فأعطه إيَّاه، وإلَّا فما دام مُعتقدًا

نقيض الحقّ لم يدخل الحقّ إلى قلبه؛ كاللوح الذي كُتِبَ فيه كلامَ باطل؛ أمحه أولًا، ثُم اكتب فيه الحقّ. اهـ

قال بعض أهل العلم: فلو سلّمنا هذا فلا يجوز لغيرِ أهـل الكـلام قـراءة مثل هذه الرُّدود، ولا يجوز لمن لم يتلوّث بالكلامِ أن يدرسه ليرُدّ عـلى أهلـه، ويكفيه رَدّ غيره على أن فيه نزاعًا كما سبق مِن كلام عبـدالرحمن بـن مهـدي الإمام شيخ الإمام أحمد، وكلام الأئمـة أحمـد والـشافعي وغـيرهم، وهـذا الكتاب وما سبقَ ولحق من الفصول فيه بيان. والله أعلم.

فصل

اعتراف الخائضين في علم الكلام بفساده، وأنَّه ما زادهم إلا حيرة وشكًا وندمهم في آخر حياتهم على الخوض فيه

قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢٥٩)]: إن نهاية أمر هؤلاء المعارضين لنُصوص الوحي بالرّأي انتهاؤهم إلى الشَّكِّ والتَّشكيك والحيرة في أمرهم؛ فتجدهم يشكّون في أوضح الواضحات، وفيما يجزم عوام النَّاس به، ويتعجّبون ممن يشكّ فيه، ولا تعطيك كتبهم وبحوثهم إلَّا الشَّكّ والتَّشكيك والحيرة والإشكالات، وكلما ازددت فيها إمعانًا؛ ازددت حيرة وشَكًّا حتَّى يؤول بك الأمر إلى الشَّكِّ في الواضحات... وقد أقرّوا على أنفسهم بالشّك وعدم اليقين في كتبهم، وعند موتهم.. اهـ

ومن أمثلة ذلك:

١ - الوليد الكرابيسي.

- قال أحمد بن سنان: كان الوليد الكرابيسي خالي، فلما حضرته الوفاة قال لبنيه: تعلمون أحدًا أعلم بالكلامِ منّي ؟ قالوا: لا. قال: فتتهموني ؟ قالوا: لا. قال: فإني أوصيكم، أتقبلون ؟ قالوا: نعم. قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإني رأيت الحقّ معهم، لست أعني الرؤساء؛ ولكن

هؤلاء المزقين، ألم تر أحدهم يجيء إلى الرئيس منهم فيخطئه ويهجنه.

قال أبو بكر بن الأشعث: كان أعرف النَّاس بالكلامِ بعد حفص الفرد: الكرابيسي، وكان حُسين الكرابيسيّ منه تعلم الكلام.

[«شرف أصحاب الحديث» (١٠٥)]

٢ - أبو المعالي الجُويني (٤٧٨هـ).

- قال في آخرِ عُمرِه: خليت أهل الإسلام وعلومهم، وركبت البحر الخضم، وغصت في الذي نهوا عنه، والآن قد رجعت عن الكُلّ إلى كلمة الحقّ؛ عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحقّ ببرّه فأموت على دين العجائز، وإلَّا فالويل لابن الجويني.

وكانَ يقولُ: يا أصحابنا لَا تَشتغِلوا بالكلَامِ فلو أنِّي عَرَفْت أنَّ الكلامَ يَبلُغُ بِي إلى ما بلغَ مَا اشتَغَلت بهِ. [«الدرء» (٤/ ١٢٧)]

٣ - علي بن عقيَل أبو الوفاء (٥١٣هـ).

سألَ رجُلٌ ابن عقيل فقال له: هل ترى لي أن أقرأ الكلام فإنّي أحسّ مِن نفسي بذكاءٍ ؟

فقال له: إن الدّين النّصيحة، فأنت الآن على ما بك مُسلم سليم، وإن لم تنظر في (الجزء)، يعني: الجوهر الفرد، وتعرف الطّفرة، يعني طفرة النَّظَّام، ولم تخطر ببالك الأحوال، ولا عرفت الخلاء، والملاء، والجوهر، والعرض، وهل يبقى العرض زمانين ؟ وهل القُدرة مع الفعل، أو قبله ؟ وهل الصِّفات زوائد على الذَّات ؟ وهل الاسم المسمى، أو غيره ؟ وهل الرُّوح جسم، أو عرض ؟ فإنّي أقطع أن الصَّحابة ماتوا وما عرفوا ذلك،

ولا تذاكروه، فإن رضيت أن تكون مثلهم بإيمان ليس فيه معرفة هذا؛ فكن، وإن رأيت طريقة المتكلّمين اليوم أجود مِن طريقة أبي بكر وعمر [رضي الله عنهما] والجماعة؛ فبئس الاعتقاد والرَّأي. [«الدرء» (٤/ ١٢٧)]

٤- الرَّازي ويعرف بابن الخطيب (٦٠٦هـ).

قال في كتابه «أقسام اللذَّات»:

نهايةُ إقدامِ العقولِ عِقالُ ... وأكثرُ سَعْيِ العالَمينَ ضلالُ
وأرواحُنا في وحشةٍ من جُسومِنا ... وحاصلُ دُنيانا أذىً ووبالُ
ولم نستفِد من بحثِنا طُولَ عُمرِنا ... سُوى أن جَمعنَا فيه قِيلَ وقالوا
وكم مْن جبالٍ قد عَلت شرفاتِها ... رِجالٌ فماتوا والجبالُ جبالُ

وقال: لقد تأملت الطُّرق الكلامية، والمناهج الفلسفية؛ فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطُّرق طريقة القرآن؛ أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠] واقرأ في النَّفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، ومن جَرَّبَ مِثلَ تَجرُبَتي عرف مثل معرفتي.

[«مجموع الفتاوى» (٥/ ١١)، «نفح الطيب» (٥/ ٢٣٢)]

٥- محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (٥٤٨هـ)

أخبر أنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلَّا الحيرة والنّدم، وكان ينشد:

لعمري لقد طُفتُ المعاهد كُلّها ... وسَيَّرتُ طَرْفي بينَ تلكَ المعالمِ
فلم أرَ إلَّا واضعـًا كَفَّ حائرٍ ... على ذَقَنٍ أو قارعًا سِنَّ نادمِ

[«الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٦٤)]

- قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٦٩)]: فهذا اعتراف هؤلاء الفُضلاء في آخر سيرهم بما أفادتهم الأدلة العقلية مِن ضدّ اليقين، ومِن الحيرة والشّكِّ؛ فمن الذي شَكَا مِن القرآن والسُّنّة والأدلة اللفظية هذه الشّكاية ؟ ومِن الذي ذكر أنّها حيّرته ولم تهده ؟ أو ليس بها هَدَى اللهُ أنبياءَه ورُسُله وخير خلقه، قال تعالى لأكمل خلقه وأوفرهم عقلًا: ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ﴾ [سبأ: ٥٠]

فهذا أكمل الخلق عقلًا صلوات الله وسلامه عليه يُخبرُ أن اهتداءه بالأدلة اللفظية التي أوحاها الله إليه، وهؤلاء المتهوِّكون المتحيّرون يقولون: إنّها لا تفيد يقينًا، ولا علمًا، ولا هدىً !! اهـ

وهنا تنبيه: فإن مَن يذكر توبة أمثال هؤلاء ويصححها كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما لا نراهم يمدحونهم ويُثنون عليهم، ولا يدلون النّاس على كتبهم، بل كتبهما طافحة بالرَّد عليهم، وتحذير النَّاس مِنها، ومن بدعهم التي خَلّفوها للأمة.

فهؤلاء الذين نُقِلتْ توبتهم مِن أئمّة أهل البدع لا تزال كتبهم ومباحثهم الكلامية مُنتشرة بين النّاسِ، ولا تزال بدعهم يتلقفها أصحابهم واتباعهم إلى اليوم، ويُشكِّكون في توبتهم، ففي مدح أمثال هؤلاء، والثناء عليهم ترويج لباطلهم الذي خلّفوه للأمة، فإنّهم لم يكتبوا في بيانِ بُطلانه والكشف عن ضلاله بعد توبتهم ورجوعهم إلى السُّنّة كما كتبوا في نَشرِهِ.

وانظر إلى فعل عُمر رضي الله عنه مع صبيغ لما تاب، وذهب عنه ما يجد مِن سؤال النَّاسِ عن متشابه القرآن.

فقد قام إليه عُمر ﷺ، وحَسَرَ عن ذِراعيهِ، فلم يزل يجلده حتّى سقطت عِمامته، فقال: والذي نفس عُمر بيدِهِ لو وجدتك محلوقًا لضربت رأسك، ألبسوه ثيابًا، واحملوه على قتب، ثُم أخرجوه حتّى تقدموا به بلاده، ثُمّ ليقم خَطيبًا، ثُم يقول: إنّ صَبيغًا ابتغى العلم فأخطأه.

فلم يزلَ وضيعًا في قومهِ حتَّى هلك، وكان سيد قومه.

[رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٧١٧)،والآجري في «الشريعة» (٢٠٦٤)، واللالكائي (١١٣٦)].

- قال الحسن بن شقيق: كُنّا عند ابن المبارك إذ جاءه رَجُل فقال له: أنت ذاك الجهميّ ؟

قال: نعم.

قال: إذا خرجت من عِندي فلا تعد إليّ.

قال الرَّجلُ: فأنا تائبٌ.

قال ابن المبارك: لا حتَّى تظهر مِن توبتك مِثلَ الذي ظهرَ مِن بدعتِكَ.

[«الإبانة الصغرى» (١٤٩)]

والمقصود مِن هذا أن هؤلاء وأمثالهم مِن أئمة أهل البدع ممن روي عنهم التوبة؛ أمرهم إلى الله تعالى فهو يقبل التوبة عن عباده؛ ولكن الكلام عن آثارهم التي بقيت في الأُمّة مِن الكتب البدع التي نشروا فيها العقائد الفاسدة، والأهواء المضلّة، ولم ينقضوها ويُبيّنوا فسادها بعد توبتهم، أن نحذِّرَ النَّاسَ منها، ونكشف عن ضلالها وبدعها.

فصل

من أسبابِ التخليط في مسائل الاعتقاد عند كثير من المُتأخرين: النَّظر في كُتُبِ أهلِ الكلام والنَّقل من مُصنفاتِهم

لما توسَّع كثيرٌ مِن المُتأخِّرين ممن يدَّعي اتباع السَّلفِ في أبوابِ الاعتقادِ مِن النّظرِ في كُتب أهل التّأويل، والنَّقلِ عنها، وحُسن الظّنّ بهم؛ راجت عليهم كَثيرٌ مِن بدعِهم وضَلالاتِهم، ولم يتفطّنوا لها كما :

- قال الإمام أحمد رحمه الله: إنّما جاء بَلاؤهم مِن هذه الكُتب التي وضعوها وتركوا آثار رسول الله ﷺ، وأصحابه، وأقبلوا على هذه الكتب. [«تاريخ بغداد» (٨/ ٦٦)]

- وقال إبراهيم بن أدهم رحمه الله: كَثرة النّظرِ إلى الباطلِ تذهبُ بمعرفةِ الحقِّ مِن القلب. [«الحلية» (٨/ ٢٢)]

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ١٢)]: .. إن الضَّلال والتّهوك إنّما استولى على كثيرٍ من المُتأخِّرين بنبذهم كتابَ الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عمّا بعث الله به محمدًا ﷺ من البيّنات والهدى، وتركهم البحث عن طريقةِ السَّابقين والتَّابعين والتماسهم علم معرفةِ الله ممن لم يعرف الله بإقرارِه على نفسِه، وبشهادةِ الأُمّة على ذلك، وبدلالات كثيرة. اهـ

- وسُئِلَ ابن تيمية رحمه الله عن سببِ وقوع بعض مِن له عِلمٌ وعقل في بعض البدع والضّلال ؟

فقال: طلبَ الأمور العَليّة مِن غيرِ الطّرق النَّبويّة؛ فقادته قَسرًا إلى المناهجِ الفَلسفية. [«الصواعق» (٣/ ٩٩٦)]

قلت: ولهذا تجد بعض مَن كان على السُّنّة وقع في البدعة بسبب:

تعظيمه لأهلِ البدع، ومُجالستِه إيّاهم، وأخذه العِلم عنهم، واغتراره بحُسْن سَمْتهم وخشوعهم.

- قال عليُّ بن أبي خالد: قلتُ لأحمد بن حنبل: إن هذا الشَّيخَ - لشيخ حضرَ معنا - هو جَارِي، وقد نهيتُهُ عن رجُلٍ، ويُحبُّ أن يسمعَ قولك فيه: حارثٌ القصير - يعني حارثًا المُحاسبي - وكنت رأيتني معه مُنذُ سِنين كثيرةٍ، فقلت لي: لا تُجالسهُ، ولا تُكلِّمهُ. فلم أُكلِّمه حتّى السَّاعةَ، وهذا الشَّيخُ يُجالِسهُ، فما تقولُ فيه ؟

فرأيت أحمدَ قد احمرَّ لونُهُ، وانتفخت أوداجُهُ وعيناه، وما رأيتُهُ هكذا قطُّ، وجعلَ ينتفِضُ ويقول: ذاك فعل اللهُ به وفعل، ليس يعرِفُ ذاك إلا من خَبرَهُ، وعرَفَهُ، أوّيه، أوّيه، أوّيه، ذاك لا يعرفُهُ إلا من قد خبرَهُ وعرفَهُ، ذاك جالسه: المُغازِليُّ، ويعقوب، وفلانٌ، فأخرجهم إلى رأي جهمٍ، هلكوا بسببِهِ.

فقال له الشَّيخُ: يا أبا عبدالله، يروي الحديث، سَاكِنٌ خَاشعٌ، مِن قِصته، ومِن قِصته... !!

فغضب أبو عبدالله، وجعل يقول: لا يغرّك خُشوعه ولينه، ويقولُ: لا

تغترُّوا يُنكِّسُ رأسَه، فإنَّه رَجُلُ سُوءٍ، ذاك لا يعرفُه إلَّا مَن قد خبرَهُ، لا تُكلِّمْه، ولا كرَامَة له، كُلُّ مَن حدّثَ بأحاديث رسول الله ﷺ وكان مُبتدعًا تَجلس إليه ؟! لا، ولا كرامَة، ولا نعمة عينٍ، وجعل يقول: ذاك، ذاك.

[«طبقات الحنابلة» (٢/ ١٤٩-١٥٠)]

- قال عبدالواحد بن زيد: قال لي أيوب: قُل للثوري: لا تصحب عمرو ابن عُبيد.

قال: فقلت ذلك له، فقال: إني أجد عنده أشياء لا أجدها عند غيره.

فقلت ذلك لأيوب، فقال لي أيوب: مِن تلك الأشياء أخاف عليه.

[«الحلية» لأبي نعيم (٧/ ٣٣)]

- قال محمد بن السَّائب الكلبيّ (١٤٦هـ): قُوموا بنا إلى المرجئةِ. فسَمِعَ كلامهم. قال: فما رجع حتّى عَلِقَه. [«الإبانة» لابن بطة (٤٨٠)]

- قال البتي: كان عمران بن حطان (٢٦٤هـ) مِن أهلِ السُّنّة فقدِم رَجل مِن أهل عمان - مثل البغل - فقَلَبَهُ في مَقعَد. [«الإبانة» (٤٧٧)]

- قال أبو الفضل محمد بن ناصر: كُنتُ أسمع الفُقهاء في النَّظامية يقولون في القرآن: (معنى قائم بالذَّاتِ، والحروفُ والأصواتُ عبارات ودلالات على الكلامِ القديمِ القائم بالذَّاتِ)، فحصل في قلبي شيءٌ مِن ذلك حتَّى صرت أقول بقولهم موافقةً. [«ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٢٣)]

- قال هشام بن حسان: قال رَجلٌ لابن سيرين (١١٠هـ): إنّ فُلانًا يُريد أن يأتيك، ولا يتكلّم بشيءٍ.

قال: قُل لفُلانٍ: لا، ما يأتيني، فإنّ قلبَ ابن آدم ضعيف، وإني أخاف أن أسمع منهُ كَلمةً، فلا يرجع قلبي إلى ما كان. [«الإبانة» (٣٩٩)]

- قال عبدالرزاق (٢١١هـ): قال لي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: أرى المعتزلة عندكم كثيرًا ؟

قلت: نعم؛ وهم يزعمون أنّك منهم.

قال: أفلا تدخل معي هذا الحانوت حتَّى أكلمك ؟

قلت: لا، قال: لم ؟

قلت : لأنّ القلب ضعيف، والدِّين ليس لمن غلب.

[«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٤٠١)]

- قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٣/ ١١٤٩)]:

ومِن البليّة العُظمى أن كثيرًا ممن لهم: عِلمٌ، وفِقهٌ، وعِبادةٌ، وزُهد، ولسان صدق في العامّةِ، وقد ضَرَبَ في العلمِ والدّينِ بِسهمٍ؛ قد التبس عليه كثيرٌ مِن كلامهم؛ فَقبِلهُ مُعتقدًا أنّه حقّ، وأن أصحابه مُحققّون، فسمع كلام الله، وكلام رسوله، وكلام أهل العلم والإيمان، وكلام هؤلاءِ وغيرهم من أهل الإلحاد، فيؤمن بهذا وهذا إيمانًا مُجملًا، ويُصدق الطّائفتين، ولا يدخل في تحقيق طريقِ هؤلاءِ، ولا هؤلاء، فإذا سمع القرآن والحديث، قال: هذا كلام الله، وكلام رسوله ﷺ.

وإذا سَمِعَ كلام الملاحدة والمعطلة الذين حَسَّنَ ظنّه بهم قال:

هذا كلامُ العارِفين المحققين والنُّظار أصحاب العقول والبراهين.

وإذا سَمِعَ كلام الاتحادية الملاحدة الذين هُم أكفر طوائف بني آدم قال:

هذا كلام أولياء الله، أو كلام خاتم الأولياء، ومرتبتنا تقصُرُ عن فهمه فضلًا عن الاعتراض عليه.

وبالجُملة فلرسول الله ﷺ أتباع خاصّة وعامة، ولمسيلمة الكذاب أتباع خاصّة وعامّة، والله تعالى جعل للهدى أئمة وأتباعًا إلى آخر الدَّهر، وللضّلال أئمة وأتباعًا إلى آخر الدَّهر. اهـ

*** وأمثلة تأثُّرُ بعض المتأخرين بعلمِ الكلامِ وأهلِهِ، ووقوعهم في تلبيساتهم وبدعهم كثيرة جدًّا، ومنها:**

١ - أبو الوَفاء ابن عقيل الحنبلي (٥١٣هـ).

فقد نشأ على مُعتقدِ أهلِ السُّنّة، وخَالطَ الحنابلة في أوّل أمرِهِ، ثم خالط أهل الكلامِ وجَالسهم، وأخذ من علمِهِم، حتَّى تأثَّر بهم.

وكان أهل السُّنَّة من الحنابلةِ في وقتِهِ يُنكِرون عليه مُخالطتِهِ لأهلِ الكلامِ، والجلوس إليهم .. فكان يأبى عليهم ذلك، وكان يذهب إليهم ويُجالسهم خُفيةً .. وكان يقول: كان أصحابُنا الحنابلة يُريدون منِّي هُجران جماعةٍ من العلماء، وكان ذلك يحرِمُني علمًا نافعًا !!

- قال ابن رجب رحمه الله في [«ذيل الطبقات» (١/ ٣٢٢)] مُعلقًا على قوله هذا: (تركُه لمُجالسةِ مثل هؤلاءِ - يعني أهلَ السُّنّة في وقتِه - هو الذي حرمَه عِلمًا نافعًا في الحقيقةِ، ولكنَّ الكمال لله).

- وقال أيضًا في [«الذيل» (١/ ٣٢٢)]: كان أصحابنا - الحنابلة - ينقِمون على ابنِ عقيلٍ تَرَدُّدَهُ إلى ابن الوليد، وابن التَّبَّان شيخي المعتزلة، وكان يقرأُ عليهما في

السِّرِّ (علم الكلام)، ويظهرُ منه في بعض الأحيانِ نوعُ انحِرافٍ على السُّنّةِ، وتَأوُّلٍ لبعضِ الصِّفات، ولم يزل فيه بعض ذلك إلى أن مات. اهـ

قلت: ذكرَ ابن عقيل في بعضِ كُتبهِ الدّعوة إلى مذهب المعتزلةِ، والثّناءُ على الحلّاجِ، فأنكر عليه أهل السُّنة من الحنابلة في وقته، واستُتِيبَ على ذلك، وكتب كِتابًا قَرَأه على الملإِ فيه إعلانُ توبتِهِ.

- قال ابن قُدامة المقدسي (٦٢٠هـ) رحمه الله في [«تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٢٩-٣٤)]: أما بعد، فإنني وقفت على فضيحة ابن عقيل التي سماها «نصيحة» وتأملت ما اشتملت عليه من البدعِ القبيحة .. فوجدتها فضيحة لقائلها، قد هتك الله تعالى بها سِتره .. ولولا أنَّه قد تابَ إلى الله عزَّ وجلَّ منها .. واستغفر الله تعالى مِن جميع ما تكلَّم به مِن البدعِ، أو كتبه بِخطِّهِ، أو صنَّفه ... لعددناه في جملة الزَّنادقة، وألحقناه بالمبتدعة المارقة؛ ولكنَّه لما تابَ وأنابَ، وجبَ أن تُحملَ منه هذه البدعة والضَّلالة على أنّها كانت قبل توبتِهِ في حالِ بدعتِهِ وزندقتِهِ، ثم قد عاد بعد توبته إلى نصِّ السُّنّة، والرَّدِّ على من قال بمقالتِهِ الأولى بأحسن كلامٍ..فلعل إحسانه يمحو إساءته، وتوبته تمحو بدعته..وبلغني أن سبب توبته أنَّه لما ظهرت منه هذه «الفضيحة» أهدر الشَّريف أبو جعفر رحمه الله تعالى دمه، وأفتى هو وأصحابه بإباحةِ قتلِهِ، وكان ابن عقيل يخفى مخافة القتل؛ فبينما هو يومًا راكب في سَفينةٍ، فإذا في السَّفينة شابٌ يقول: تمنيتُ لو لقيت هذا الزِّنديقِ ابن عقيلٍ حتّى أتقرَّبَ إلى الله تعالى بقتلِهِ، وإراقَةِ دمِهِ.

ففزع، وخَرجَ مِن السَّفينةِ وجاءَ إلى الشَّريفِ أبي جعفر، فتاب، واستغفر. وها أنا أذكر توبته وصفتها بالإسناد ليُعلمَ أن ما وُجِدَ مِن تصانيفِهِ مُخالفًا

للسُّنَّةِ فهو مما تابَ منه ...

يقول عليُّ بن عقيلٍ: إنِّي أبرأُ إلى الله تعالى مِن مذاهبِ مُبتدعةِ الاعتزالِ وغيره، ومن صُحبةِ أربابِه، وتعظيم أصحابِه، والتَّرحُّمِ على أسلافِهم، والتَّكثُّرِ بأخلاقِهِم، وما كنتُ علَّقتُهُ، وَوُجِدَ بِخطِّي من مذاهبِهِم وضلالاتِهِم فأنا تائبٌ إلى الله تعالى من كِتابتِهِ، وقراءتِهِ، وإنه لا يحلُّ لي كتابتُهُ، ولا قِراءتُهُ، ولا اعتقادُهُ.. وقد كان الشريفُ أبو جعفرٍ، ومن كان معه من الشُّيوخ والأتباع سادتي وإخواني - حرسهم الله تعالى - مُصيبين في الإنكار عليَّ، لما شاهدُوهُ بِخطِّي في الكُتبِ التي أبرأُ إلى الله تعالى منها.. وشهد عليه جماعةٌ كثيرةٌ من الشُّهودِ والعلماء. [وانظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣٢٢-٣٢٤)]

٢ - صديق حسن خان (١٣٠٧هـ).

ومِن أمثلة تأثّر المتأخِّرين بكلامِ أهلِ البدعِ والوقوع في تلبيساتهم؛ ما وقع لصدّيق حسن خان في تفسيرِهِ «فتح البيان»، وشرحه لصحيح البخاري الذي سَمّاه: «عون الباري» من التَّأويلات الأشعرية وغيرها بسبب الإكثارِ من النَّقلِ عنهم في أبوابِ الاعتقاد.

فكتب إليه الشَّيخ حمد بن عتيق (١٣٠١هـ) رحمه الله نصيحة مُطوَّلة بيّن له فيها ما وقعَ فيه مِن مُخالفاتٍ لاعتقاد أهل السُّنّة والجماعة، ومما ذَكَرَ فيها:

..أن ظاهر الصَّنيع أنّك أحسنت الظّنّ ببعضِ المُتكلمة، وأخذت مِن عباراتِهم بعضًا بلفظِهِ، وبعضًا بمعناه، فدخل عليك شيءٌ مِن ذلك، ولم تمعن النّظر، وفيها لهم عِبارات مُزخرفة فيها الدّاء العُضال.. وقد سلكتم في هذا التفسير في مواضعَ منه مسلك أهل التّأويل، مع أنّه قد وصل إلينا لكم

رسالة في ذمِّ التأويل مُختصرة !! وهي كافية، ومطلعة على أن ما وقع في التَّفسير صَدَر مِن غير تأمُّلٍ، وأنّه مع ذلك قليل.

وكذلك في التَّفسير مِن مُخالفة أهل التّأويل ما يدلُّ على ذلك ... واعلم - أرشدك الله - أن الذي جرينا عليه أنّه إذا وصل إلينا شيءٌ مِن المصنفات في التفسيرِ، أو شرح حديثٍ، اختبرناه، واعتبرنا مُعتقده في العلوّ، والصِّفاتِ، والأفعالِ، فوجدنا الغالب على كثيرٍ من المُتأخرين، أو أكثرهم، مذهب الأشاعرة الذي حاصله: نفي العلوِّ، وتأويل الآيات في هذا الباب بالتَّأويلات الموروثة عن بشر المَريسي، وأضرابه مِن أهل البدعِ والضَّلالِ، ومَن نظرّ في شُروحِ البخاري، ومسلم، ونحوهما، وجد ذلك فيها، وأمّا ما صنف في الأصولِ والعقائدِ فالأمرُ فيه ظاهرٌ لذوي الألباب، فمن رزَقَه الله بصيرةً ونُورًا، وأمعن النَّظرَ فيما قالوه، وعرضه على ما جاء عن الله، ورسوله صلى الله عليه وسلم، وما عليه أهل السُّنَّة المحضة، تبيّنَ له المُنافاة بينهما، وعرف ذلك كما يعرف الفرق بين الليل والنَّهار.

فأعرض عما قالوه، وأقبل على الكتاب والسُّنَّة، وما عليه سلف الأمّة وأئمتها، ففيه الشِّفاء والمَقْنَع.

وبعض المُصنِّفين يذكر ما عليه السَّلف وما عليه المُتكلِّمون ويَختاره ويُقرّره !!! فلمّا اعتبرنا هذا التّفسير، وجدناك وافقتهم في ذكر المذهبين، وخالفتهم في اختيارِ ما عليه السَّلف وتقرره، **وليتك اقتصرت على ذلك، ولم تُكبّر هذا الكتاب بمذهبِ أهل البدعِ، فإنّه لا خيرَ في أكثره، وما فيه من شيء صحيح؛ فقد وُجِدَ في كلام السَّلفِ وأئمَّة السُّنّة ما يُغني عنه بعبارات**

تَنشرح لها الصُّدور ... والمقصود أن في هذا التَّفسير مواضع تحتاج إلى تحقيق، ولنذكر لك بعض ذلك؛ فمنه أني نظرت في الكلامِ على آية الاستواء فرأيتك قد أطلت الكلام في بعض المواضع بذكر كلام المبتدعةِ النُّفاة كما تقدّم، ومنه أن في الكلام تعارضًا .. فانظر مِن أينَ دخلت عليك هذه العبارات، وقد رأيت للرَّازي عبارة في التفسير تفهم ذلك، فلعلك بنيت على قوله. وهذا الرَّجُل وإن كان يُلقب بالفخرِ فله كلام في العقائد قد زلَّ فيه زَلات عظيمة، وآخر أمره الحيرة، نرجو أنه تابَ مِن ذلك، ومات على السُّنة، فلا تغتر بأمثالِ هَؤلاء... الخ. [وانظر تمام الرسالة في «هداية الطريق من رسائل وفتاوى الشيخ حمد بن عتيق» (ص١٦٩)]

٣ - المباركفوري.

وقد اضطرب في شرحِهِ لسُنن الترمذي الذي سماه: «تحفة الأحوذي» عند شرحه لأحاديثِ الصِّفات بين الإثبات والتأويل.

فكان في بعض المواطن يدعو إلى عقيدة السَّلف والتَّمسك بها، ويردّ على أربابِ التّأويل ويُبيّن فسادَ اعتقادهم.

وفي موطنٍ آخر ينقل تأويلات الأشاعرة بعضًا بلفظه، وبعضًا بمعناه، ولا يتعقبهم بشيءٍ، كما بينت ذلك في كتابي: «التنبيهات الجليّة على المُخَالَفات العقديّة في كتاب: «تُحفة الأَحوَذِي بشرحِ سُنَن التِرمِذيّ»».

واعلم أن تتبُّع تخبُّط المتأخِّرين في هذا البابِ يطول جدًّا، والمقصود هنا بيان أن من أعظم أسباب الوقوع في هذه المخالفات لعقيدة أهل السُّنّة في الصِّفات هو: النّظر في كُتبِ أهل التأويل، والنقل منها، وحسن الظّنّ بأهلها.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«الحموية» (ص٥٥٤)] وهو يصف هؤلاء الحيارى من عُلماء أهل الكلام: أُتوا ذكاءً، وما أتوا زكاءً، وأُعطوا فُهومًا، وما أُعطوا عُلومًا، وأُعطوا سُمعًا، وأبصارًا، وأفئدةً، ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأحقاف:٢٦] ومَن كان عليمًا بهذه الأُمورِ: تبيّنَ له بذلك حذق السَّلف، وعلمهم، وخبرتهم حيث حذَّروا عن الكلام، ونهوا عنه، وذمّوا أهله وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدَى في غيرِ الكتاب والسُّنة لم يزدد من الله إلا بُعدًا. اهـ

- قال الشَّيخ حمد بن عتيق (١٣٠١هـ) رحمه الله في [«الدرر السنية» (٣/ ٣٥٧)]: وليحذر طالب الحقِّ، مِن كُتبِ أهل البدع: كالأشاعرة، والمعتزلة، ونحوهم، فإنّ فيها من التَّشكيك والإيهام ومُخالفة نصوص الكتاب والسُّنّة، ما أخرج كثيرًا من النَّاسِ عن الصِّراط المستقيم، نعوذُ بالله من الخُذلان. اهـ

فصل

كراهة أهل السنة لسماع كلام أهل البدع، وذكره أمام العامة

١- عن مجاهد رحمه الله قال: قيل لابن عُمر ﷺ: إن نجدة يقول كذا وكذا، فجعل لا يسمع منه كراهية أن يقع في قلبه منه شيء.[اللالكائي (١٩٩)]

ونجدة: هو ابن عامر الحنفي مِن رُؤوس الخوارج.

٢- قال سُفيان الثوري (١٦١هـ) رحمه الله: من سَمِعَ ببدعة فلا يحكها لجُلسائه، لا يُلْقها في قلوبهم. [«الحلية» (٧/ ٣٤)، «شرح السنة» (١/ ٢٢٧)]

قال الذهبي في [«السير» (٧/ ٢٦١)] مُعلِّقًا على هذا الأثر: أكثر أئمّة السَّلف على هذا التّحذير؛ يرون أن القلوب ضعيفة، والشُّبه خطَّافة. اهـ

٣- قال بعض أصحاب البهلول بن راشد كنت يومًا جالسًا عنده ومعه رجلٌ عليه لباس حسن وهيئة، فقال له البهلول: أحبُّ أن تذكر لي ما تحتجّ به القدرية، فسكت الرَّجُلُ حتّى تفرَّقَ النّاس، ثُمّ قال له: يا أبا عمرو إنّك سألتني عمّا تحتجّ به القدرية، وهو كلام تصحبه الشَّياطين؛ لأنه سلاح من سلاحهم، فتزينه في قلوب العامّة، وفي مجلسك من لا يفهم ما أتكلّم به من ذلك، فلا آمن أن يحلو بقلبه منه شيء، فيقول: سمعت هذا الكلام في مجلس البهلول.

فقال له: والله لأقبّلنَّ رأسك أحييتني أحياك الله.

[«رياض النفوس» (١/ ٢٠٤)]

٤- قال عثمان بن سعيد الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله: ذهبت يومًا أحكي ليحيى بن يحيى بعض كلام الجهمية لأستخرج منه نقضًا عليهم وفي مجلسه يومئذٍ: الحسين بن عيسى البسطامي، وأحمد بن الحريش القاضي، ومحمد بن رافع، وأبو قدامة السَّرخسي فيما أحسب وغيرهم من المشايخ.

فزبرني يحيى بغضب؛ وقال: اسكت، وأنكر عليَّ أولئك الذين في مجلسه استعظامًا أن أحكي كلامهم وإنكارًا. [«ذم الكلام» (١٠٨٨)]

٥- قال حماد بن إبراهيم: قال رجل لحفص بن غياث (١٩٥هـ): يا أبا عمر عندنا قومًا يزعمون أن القرآن مخلوق.

قال: لا جزاك الله خيرًا، أوردت على قلبي شيئًا لم أسمعه قطّ.

[«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٢٢٢)]

٦- قال هشام بن حَسَّان: قال رجل لابن سِيرين (١١٠هـ): إن فُلانًا يريد أن يأتيك ولا يتكلّم بشيء.

قال: قُل لفلان: لا، ما يأتيني؛ فإن قلبَ ابن آدم ضعيف، وإني أخاف أن أسمع منه كلمة فلا يرجع قلبي إلى ما كان. [«الإبانة» (٢/ ٤٤٦)]

٧- وقال يزيد بن هارون (٢٠٦هـ) رحمه الله: لقد حرضت أهل بغداد على قتله جهدي [يعني: المَريسي]، ولقد أُخبرت من كلامه بشيء مرَّة وجدت وجعه في صُلبي بعد ثلاث. [«خلق أفعال العباد» (٤٤)]

٨- قال عبدالله بن المبارك (١٨١هـ) رحمه الله: إنّا لنَحكي كلام اليهود والنّصارى ولا نستطيعُ أن نَحكي كلام الجهمية.

[«خلق أفعال العباد» (١٦)]

٩- قال حرب الكرماني (٢٨٠هـ) رحمه الله في «مسائله» (ص٤٢٧): ذكرت عند علي بن عبدالله بعض كلامهم [يعني: الجهمية] قلت: قوم يقولون كذا ثم كذا أترون هؤلاء مسلمين ؟

فقال: لو ذكر هذا رجل عند حماد وغيره من المشايخ لطردوه، وما حدثوا بشيء، يكره أن يحكى كلامهم أشد الكراهية.

قلت لعلي: ويكره أن يذكر رجل كلام أهل البدع ؟

قال : نعم، لأني أخاف أن يذكره عند رجل ضعيف القلب فيقع في قلبه.

١٠- قال أحمد (٢٤١هـ) رحمه الله: لقد احتجوا بشيء ما يقوى قلبي ولا ينطق لساني أن أحكيه. [«الإبانة» (٢/ ٢٥٥)]

١١- قال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشَّافعي (٢٠٤هـ) يوم ناظره حفص الفرد، قال لي: يا أبا موسى، لأن يلقى الله العبد بِكُلِّ ذَنبٍ ما خَلا الشِّرك خير من أن يلقاه بشَيءٍ من الكلام، لقد سمعت من حفص كلامًا لا أقدر أن أحكيه. [«درء التعارض» (٧/ ١٤٦)]

١٢- قال الحسن البصري: لا تجالس أصحاب الأهواء وإن ظننت أن عندك الجواب. «ذم الكلام» (٧٦٥).

١٣- قال معمر: كان ابن طاووس جالسًا فجاء رَجلٌ مِن المعتزلة فجعل يتكلّم، قال: فأدخل ابن طاووس أصبعيه في أُذنيه، وقال لابنه: أي بُني أدخل أُصبعيك في أُذنيكَ واشدُد، لا تسمع مِن كلامِهِ شَيئًا.

قال معمر: يعني: أن القلبَ ضعيف. «ذم الكلام» (٧٧٢).

١٤ - مُصعب بن سعد: لا تجالس مفتونًا فإنه لن يخطئك منه إحدى

خِصلتين؛ إمّا يمرض قلبك فتتابعه، وإما يؤذيك قبل أن تفارقه.

[«ذم الكلام» (٨١٢)]

١٥- قال ابن بطة في [«الإبانة الكبرى» (٤٨٢)] مُعلقًا على قول النبي ﷺ: «مَن سمعَ منكم بخروج الدجال فلينأ عنه ما استطاع؛ فإن الرجل يأتيه وهو يحسب أنه مؤمن، فما يزال به حتّى يتبعه لما يرى من الشبهات».

قال : هذا قول الرسول ﷺ وهو الصادق المصدوق، فالله معشر المسلمين؛ لا يحملنَّ أحدًا منكم حسنُ ظنِّهِ بنفسه، وما عهدهُ ممن معرفته بصحَّةِ مذهبِهِ، على المخاطرةِ بدينتِهِ في مجالسةِ بعضِ أهل هذهِ الأهواء، فيقول: أداخلهُ لأناظرهُ، أو لاستخرجَ منه مذهبهُ؛ فإنهم أشدُّ فتنةً من الدَّجَّالِ، وكلامُهُم ألصقُ مِن الجَرَبِ، وأحرقُ للقلوبِ مِن اللَّهبِ، ولقد رأيتُ جماعة من النَّاس كانوا يلعنونَهم، ويسبُّونهم، فجالسُوهم على سبيل الإنكارِ والرَّدِّ عليهم، فما زالتْ بهم المباسطةُ وخفيُّ المكرِ، ودقيقُ الكُفرِ حتَّى صبوا إليهم. اهـ

١٦ - قال مغيرة: خرجَ محمدُ بن السَّائب، وما كان له هوىً، فقال: ذاهبوا بنا حتّى نسع قولَهم. فما رجع حتَّى أخذ بها، وعلقت قلبه.

[«الإبانة الكبرى» (٤٨١)].

١٧ - قال معتمر: عن البتِّيِّ قال: كان عمران بن حطَّان من أهلِ السُّنّة قَدِمَ غُلامٌ مِن أهل عمانَ مثل البغلِ، فقلبهُ في مقعدِ. [«الإبانة الكبرى» (٤٨٢)].

وأمّا سبب رَدّ أهل السنة على أهل البدع فسيأتي بيانه في الفصل القادم.

فصل

سَبب رد أهل السنة على أهل البدع مع إجماعهم على النهي عن مجادلتهم وسماع كلامهم

ما ذَكَرَهُ بعض أهل السُّنّة في مُصنفاتهم مِن أقوالِ وحُجج أهل البدعِ، فإنّما ذكروه لغرضِ الرَّدِّ عليهم؛ لأنّ المعطّلة قد نشروا مذهبهم، وتكلّموا بشبههم أمام العامة والخاصة، فلبَّسوا على النّاسِ أمرَ دينهم، فلم يجد عُلماء السُّنّة والأثر بُدًّا مِن الرَّدّ عليهم، وكَشفِ ضَلاهم.

١ - عن حنبل قال: قلتُ لأبي عبدالله إن يعقوب بن شيبة، وزكريّا الشركي بن عمار إنّهما أخذا عنك هذا الوقف.

قال أبو عبدالله: كُنّا نَأمرُ بالسُّكوتِ، ونَترك الخوض في الكلامِ، وفي القرآن، فلما دُعينا إلى أمرٍ ما كان بُدّا لنا مِن أن ندفعَ ذاكَ، ونُبيّن مِن أمرِهِ مَا ينبغي.

[«السنة» للخلال (١٧٩٧)]

٢ - قال أبو داود السّجستاني رحمه الله: سمعتُ أحمد يُسأل: هل لهم رُخصة أن يقول الرَّجل القرآن كلام الله ثُمّ يسكت ؟

فقال: ولم يسكت، لولا ما وقع فيه النّاس كان يسعه السُّكوت؛ ولكن حيث تكلّموا فيما تكلّموا لأي شيء لا يتكلمون. [«الشريعة» (١٨٧)]

٣ - وقال الإمام أحمد: قد كُنّا نهاب الكلام في هذا حتّى أحدثَ هؤلاء

ما أحدثوا، وقالوا مَا قالوا، ودعوا النَّاس إلى ما دعوهم إليه، فبانَ لنا أمرهم وهو الكفر بالله العظيم. [«السُّنة» للخلال (١٨٥٨)].

٤ - قال أبو النضر هاشم بن القاسم رحمه الله: دعانا إبراهيم بن شكلة، وأحضر المَريسي، وأراد ضرب عُنقِهِ، فقال لنَا: ما تقولون في القرآن ؟

قال: فقلتُ: القرآنُ كلامُ الله غير مخلوق.

فقال: لما لم نَقُل: كلامُ الله ونسكت ؟

قال: قلتُ: لأن هذا العدو لله قال: مخلوق؛ فلم نَجد بُدًّا مِن أن نقول غير مخلوق. [«السُّنة» للخلال (١٧٩٨)]

٥- قال بلال بن سعد رحمه الله: إن المعصية إذا خفيت لم تضرَّ إلّا صاحبها، وإذا أعلنت فلم تُغيّر ضرّت العامّة. [«شعب الإيمان» (٦/ ٩٩)]

٦- قال الدَّارميّ رحمه الله في [«النقض» (ص٣٠٦)]: إنَّما كَرِهَ السَّلف الخوض فيه مَخافة أن يتأوّل أهل البدع والضَّلال، وأغمار الجُهّال، ما تأوّلت فيه أنت وإمامك المَريسي، فحين تأولتم فيه خلاف ما أراد الله، وعطلتم صفات الله، وجب على كل مسلم عنده بيان أن ينقض عليكم دعواكم فيه، ولم يكره السَّلف الخوض في القرآن جهالة بأن كلام الخالق غير مخلوق، ولا جهالة أنّه صفة من صفاته حتّى لو قد ادّعى مُدعٍ في زمانهم أنّه مخلوق ما كان سبيله عندهم إلّا القتل. اهـ

- وقال أيضًا (ص٣٢٤): ولو لم يُذِع هذا المعارض هذا الكلام، ولم ينشره في النَّاس؛ لم نتعرض لمناقضته، والإدخال عليه، مع أنّا لم نقصد بالنَّقض إليه؛ ولكن إلى ضعفاء مِن بين ظهريه الذين لا علم لهم بهذا المذهب سمعوا

به منه، ولم يسمعوا ضدّ كلامه مِن كلامِ أهلِ السُّنّةِ واحتجاجهم، فيضلون به، إذ لا يهتدون بضده، وما ينقضه عليه. اهـ

- وقال (ص ٥٧٥): واعلموا أني لم أرَ كتابًا أجمع لحُجج الجهمية مِن هذا الكتاب الذي نُسِبَ إلى هذا المعارض، ولا أنقض لعُرى الإسلام منه، ولو وسعني لافتديت مِن الجواب فيه بمحال؛ ولكن خفت ألَّا يسع أحدًا عنده شيء مِن البيان يكون ببلدٍ ينشر فيه هذا الكلام ثُمّ لا ينقضه على ناشرِهِ ذَبًّا عن الله تعالى، ومُحاماة عن أهل الغفلة مِن ضُعفاء الرِّجال والنِّساء والصبيان أن يضلوا به، ويفتتنوا، أو يشكّوا في الله وفي صفاته، ولم نألكم فيه والإسلام نصحًا إن قبلتم، ومن لم يقبله فلينصح نفسه وأهله وإخوانه مِن أهل الإسلام فليعرضه على مَن بقي مِن عُلماء الحجاز والعراق ومن غبر مِن عُلماء خراسان حتّى يستقرّ عنده نُصحنا، وخيانة هذا المعارض للإسلامِ وأهله، فإنّه أحدث أشنع المحدثات، وجاء بأنكر المُنكرات، ولا آمن على مَن أحدث هذا بين ظهريهم فأغضوا له عنه ولم ينكروه عليه بجِدّ أن يصيبهم الله بعقاب من عنده، أو مسخ، أو خسف، أو حذف، فإن الخطب فيه أعظم مما يذهب إليه العوام؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «**سيكون في أُمّتي مَسخٌ؛ وذلك في قدرية وزندقية**». اهـ

- وقال أيضًا رحمه الله في [(ص٣١٠)] وهو يتكلّم عمن كَرِهَ الكلام في مسألة القرآن أمخلوق هو أو غير مخلوق ؟

فقال: فكَرِهَ القوم الخوض فيه إذ لم يكن يُخاض فيه علانية، وقد أصابوا في ترك الخوض فيه إذ لم يُعلن، فلمّا أعلنوه بقوة السُّلطان، ودعوا العامّة إليه بالسُّيوف والسِّياط، وادعوا أن كلام الله مخلوق؛ أنكر ذلك عليهم من غبر

مِن العلماء وبقي مِن الفقهاء، فكذبوهم، وكفروهم، وحذَّروا النَّاس أمرهم، وفسَّروا مرادهم مِن ذلك، فكان هذا مِن الجهمية خوضًا فيما نهوا عنه، ومن أصحابنا إنكارًا للكفر البيّن، ومنافحةً عن الله عزّ وجلّ كيلا يُسب، وتُعطّل صفاته، وذبًّا عن ضعفاء النّاس كيلا يضلوا بمحنتهم هذه من غير أن يعرفوا ضدّها من الحُجج التي تنقض دعواهم وتبطل حُججهم، فقد كتب إليّ عليّ بن خشرم، أنّه سَمِعَ عيسى بن يونس يقول: لا تُجالسوا الجهمية، وبيّنوا للنّاس أمرهم كي يعرفوهم فيحذروهم.

وقال ابن المبارك: لأن أحكي كلام اليهود والنّصارى أحبّ إليّ من أن أحكي كلام الجهمية.

فحين خاضت الجهمية في شيءٍ منه، وأظهروه، وادعوا أن كلام الله مخلوق؛ أنكر ذلك ابن المبارك وزعم أنّه غير مخلوق.

فإن من قال: (إنني أنا الله لا إله إلّا أنا مخلوق)؛ فهو كافر.

حدثنيه يحيى الحِمّاني، عن الحَسن بن الربيع، عن ابن المبارك،

فكَرِهَ ابن المبارك حكاية كلامهم قبل أن يعلنوه، فلمّا أعلنوه أنكر عليهم وعابهم على ذلك.

وكذلك قال ابن حنبل: كُنّا نرى السُّكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلمّا أظهروه لم نجد بُدًّا من مخالفتهم والرّد عليهم. اهـ

[وانظر كذلك قوله في: ص ٣٠٦ و٣٢٤ و٥٧٥)، و«الرد على الجهمية» (ص١٨)]

٧- قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (١/ ٤٥٤) بعد أن ذكر نهي السَّلف عن السَّماع مِن أهلِ البدع ومجادلتهم قال: قيلَ له: الاضطِرَار إنّما يكون مع

إمامٍ له مذهب سُوء، فيمتَحِنَ النَّاس ويدعوهم إلى مذهبه، كفعل مِن مضى في وقت أحمد بن حنبل، ثلاثة خُلفاء امتحنوا النَّاسَ، ودعوهم إلى مذهبهم السُّوء، فلم يجد العُلماءَ بُدًّا مِن الذَّبِّ عن الدِّين، وأرادوا بذلك معرفة العامّة الحقَّ مِن الباطلِ، فناظروهم ضرورة لا اختيارًا، فأثبت الله تعالى الحقَّ مع أحمد بن حنبل، ومَن كان على طريقته، وأذلّ الله تعالى المعتزلة وفضحهم، وعرفت العامّةُ أن الحقَّ ما كان عليه أحمد ومن تابعه إلى يوم القيامة، وأرجو أن يعيذ الله الكريم أهل العلم مِن أهل السُّنة والجماعة من محِنةٍ تكون أبدًا. اهـ

٨- قال ابن بطة رحمه الله [«الإبانة الصغرى» (ص٣٤٨)] في بيان سبب الرد على أهل البدع، وكشف ضلالهم:

(لأن لهم كتبًا قد انتشرت ومقالات قد ظهرت لا يعرفها الغرّ مِن النّاس، ولا النشء مِن الأحداث تخفى معانيها على أكثر مِن يقرأها، فلعل الحدث يقع إليه الكتاب لِرجُلٍ مِن أهل هذه المقالات قد ابتدأ الكتاب بحمد الله والثناء عليه، والإطناب في الصَّلاة على النبي ﷺ، ثم اتبع ذلك بدقيق كُفرِهِ، وخَفِيَ اختراعه وشرّه، فيظن الحدث الذي لا علم له، والأعجمي الغمر من النَّاسِ أن الواضع لذلك الكتاب عالمٌ مِن العُلماء، أو فقيهٌ مِن الفُقهاء، ولعلّه يعتقد في هذه الأُمّة مَا يراه فيها عبدة الأوثان، ومن بارز الله ووالى الشَّيطان. اهـ

٩- قال مثنى بن جامع: سمعت بشر بن الحارث، سُئِلَ عن الرّجلِ يكون مع هؤلاءِ أهل الأهواء في مواضع جنازة أو مقبرة فيتكلّمون ويعرضون فترى لنا أن نجيبهم ؟

فقال: إن كان معكَ مِن لا يعلم فردوا عليه لئلا يرى أولئك أن القول

كما يقولون.

وإن كنتم أنتم وهم فلا تكلّموهم، ولا تُجيبوهم.

[«الإبانة الكبرى» (٦٨٣)]

١٠- قال السِّجزيّ رحمه الله في [«الحرف والصوت» (ص١٩٥):

(الفصل التّاسع: في ذكرِ شَيءٍ مِن أقوالهم ليقف العامّة عليها؛ فينفروا عنهم، ولا يقعوا في شِباكهم).

المبحث العاشر:

أهم أصول المعطلة التي بنوا عليها مذهبهم في تعطيل الصّفات

اعلم أولًا أن أصل مقالات أهل التَّعطيل في نفي الصِّفات وتعطيلها وصرفها عن حقيقتها اللائقة بالله تعالى مُستمدّة من اليهود والصّابئة المُشركين، والفلاسفة الضَّالّين.

فإن أئمّة مذهب أهل النَّفي والتَّعطيل هما:

١ - «الجَعدُ بن دِرهم»،

٢ - «الجَهمُ بن صَفوان».

فالجعد بن درهم هو أوّل من قال بخلقِ القُرآن، ونفي صفاتِ الله، ولما شاعت منه هذه المقالة ضحَّى به خالد بن عبدالله القسري بواسط، وقال للنّاس: ارجعوا فضحّوا تقبّل الله منكم، فإنّي مضحٍّ بالجعد بن درهم، إنّه زعم أن الله تعالى لم يُكلمّ مُوسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا، تعالى الله عمّا يقول الجعد بن درهم علوًّا كبيرًا. ثُم نزلَ فذبَحه.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«الفتوى الحموية» (ص ٢٤٣-٢٥٣)]: أصل هذه المقالة - مقالة التَّعطيل للصِّفاتِ -؛ إنّما هو مأخوذٌ عن تلامذةِ اليهودِ،

والمشركين، وضُلال الصَّابئين، فإنّ أوّل من حُفِظَ عنه أنّه قال هذه المقالة في الإسلامِ - أعنى أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقةً، وأن معنى استوى بمعنى استولى، ونحو ذلك -، هو: الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان، وأظهرها فنُسِبة مقالة «الجهمية» إليه.

وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن «أبان بن سَمعان»،

وأخذها أبان: عن (طالوت) ابن أخت لبيد بن الأعصم،

وأخذها طالوت من: (لبيد بن الأعصم) اليهودي السَّاحر الذي سَحَرَ النبي صلى الله عليه وسلم.

وكان الجعد بن دِرهم هذا فيما قِيلَ: من أهل حرّان، وكان فيهم خَلقٌ كثيرٌ مِن الصَّابئة والفلاسفة، بقايا أهل دِين النَّمرود، والكنعانيين الذين صنَّف بعض المُتأخِّرين في سِحرِهم، والنَّمرود هو: ملك الصَّابئة الكلدانيين المشركين، كما أن كِسرى ملك الفُرس والمجوس، وفرعون ملك مصر .. فهو اسم جنسٍ لا اسم علم.

فكانت الصَّابئة إلَّا قليلًا منهم إذ ذاك على الشِّرك وعُلماؤهم الفلاسفة .. فيكون الجعد قد أخذها عن الصَّابئة الفلاسفة.

وكذلك أبو نصر الفارابي دخل حران وأخذ عن فلاسفة الصّابئين تمام فلسفته، وأخذها الجهم أيضًا فيما ذكره الإمام أحمد وغيره لما ناظرَ السُّمَنِيَّةَ بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون مِن العلوم ما سوى الحسِّيات.

فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود، والصَّابئين، والمشركين، والفلاسفة

الضَّالين: هم إمّا من الصَّابئين، وإمّا من المشركين.

ثُمّ لما عُرِّبت الكتب الرُّومية واليونانية في حدود المائة الثانية زاد البلاء مع ما ألقى الشَّيطان في قُلوب الضُّلالِ ابتداء مِن جنسٍ ما ألقاه في قلوبِ أشباههم.

ولما كان في حُدودِ المائة الثَّالثة: انتشرت هذه المقالة التي كان السَّلف يُسمّونَها مقالة: (الجهمية) بسبب بشر بن غياث المَريسي، وطبقته، وكلام الأئمة مثل: مالك، وسُفيان بن عُيينة، وابن المبارك .. والشَّافعيّ، وأحمد، وإسحاق .. وغيرهم كثير في ذمِّهم، وتضليلهم ...

فإذا كان أصل هذه المقالة - مقالة التَّعطيل والتأويل - مأخوذًا عن تلامذة المشركين، والصَّابئين، واليهود، فكيف تطيب نفس مؤمن - بل نفس عاقل - أن يأخذ سبيل هؤلاء المغضوب عليهم، أو الضَّالين، ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم من النَّبيين والصِّديقين والشُّهداء والصَّالحين؟.. اهـ

فهذه أسانيد المعطّلة في نفي الصِّفات والحمد الله على العافية، ورَحِمَ الله شريك بن عبدالله إذ يقول: أمّا نحن فقد أخذنا ديننا عن التَّابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوا ؟ [رواه عبدالله في «السُّنّة» (٤٩٤)]

واعلم أن أصول أهل التّعطيل مِن الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الأشاعرة في نفي حقيقة صِفات الرَّبِّ عزّ وجلّ وصرفها عن ظاهرها كثيرة جدًّا، وسأقتصر هُنا على ما أراه مِن أهمها، وهي التي يكثر ذكرها في مُصنّفاتهم في التفسير وشروح الحديث.

ومنها:

١- تقديم العَقلِ على النَّقلِ.

٢- الطَّعن في ثُبوتِ أخبار الصِّفات، بأنّها أخبار آحادٍ لا تُفيد العلم.

٣- الطَّعن في دلالة نُصوص الصِّفات، بأنّها أدلة لفظية، لا تفيد علـمًا ـ ولا يحصل منها يقين.

٤- حمل نُصوص الصِّفات على المجاز.

- قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٣٢)]:

فهذه الطّواغيت الأربع هي التي فعلت بالإسلام ما فعلت، وهي التـي محت رسومه، وأزالت معالمه، وهدمت قواعده، وأسقطت حرمة النُّصوص مِن القلوب، ونهجت طريق الطَّعن فيها لكُلّ زنديقٍ ومُلحدٍ، فلا يحتجّ عليه المحتج بحُجّة مِن كتابِ الله، أو سُنّة رسـوله إلّا لجـأ إلى طَـاغوتٍ مِـن هـذه الطَّواغيت، واعتصم به، واتخذه جُنّـة يَـصُدّ بـه عـن سـبيل الله، والله تعـالى بحوله وقوته ومنه وفضله قد كَسَرَ هـذه الطواغيـت طاغوتًـا طاغوتًـا عـلى ألسِنَة خُلفاء رُسله، وورثة أنبيائه، فلم يـزل أنـصار الله ورسـوله يـصيحون بأهلها مِن أقطار الأرضِ، ويرجمونهم بشهب الوحي، وأدلة المعقول. اهـ

الأصل الأول:

تقديم العقل على النَّقل

مِن أعظمِ أصول مُعطلة الصِّفاتِ نبذهم كتاب الله تعالى وسُنّة نَبيّه صلى الله عليه وسلم وراء ظُهورهم، واحتكامهم إلى أهوائهم وعُقولهم الفاسدة، فجعلوها مصدر هدايتهم، وأصلًا يُصار إليه عند الاختلاف، وادّعوا أن نُصوص الوحيين تبعٌ لها.

- فما سوّغت عُقولهم اتصاف الله تعالى به من الصِّفاتِ أثبتوه، مدّعين أنّ هذه الصِّفة مِن صِفات الكمال، التي يجب إثباتها لله تعالى، غاضين النّظر عن ثبوتِها في الشَّرعِ، أو عدمه.

- وما لم تُسوِّغه عقولهم نفوه، زاعمين أن تلك الصِّفة من صِفات النّقصِ، فيجب نفيها عن الله تعالى، ولو كانت ثابتة بنصّ القرآن والسُّنّة.

فمدار الإثبات والنّفي عندهم ما توحيه عليه عُقولهم الفاسدة لا على النَّقل الصَّحيح الصّريح.

وقد صرَّحوا بذلك في كلامِهم ومُصنفاتهم، ومن ذلك:

١ - ابن فورك الأشعري (٤٠٦هـ) فقد ألّف كتابه: «مُشكل الحديث وبيانه» فأوّل فيه أحاديث الصِّفات، لزعمه أنّها تُعارض العقل.

وقد نصَّ على ذلك في مقدمة كتابه هذا.

٢ - قال أبو المعالي الجُويني (٤٧٨هـ): إنه إذا ورد الدَّليل السَّمعي مُخالفًا

لقضية العقل، فهو مردود قطعًا. اهـ

٣ - قال الزَّمخشري المعتزلي (٥٣٨هـ) وكان يُلقب العقل: بالسُّلطان.

قال: امش في دينِك تحت رايةِ السُّلطان، ولا تقنع بالرِّواية عن فُلانٍ وفلان.

وقال في تفسيره: القانون الذي يُستند إليه السُّنّة والإجماع والقياس بعد أدلة العقلِ !!

٤ - الغزالي (المُلقب بُحجّة الإسلام !!) (٥٠٥ هـ).

ألّف كتابه «قانون التّأويل»، وبَيّن فيه أن الفرقة الحقّ في أبوابِ التّأويل: هم الذين يُقدِّمون عُقولهم عند تصادمها مع النّقل.

ويقول: وأمّا ما قضى العقل باستحالتِهِ: فيجب في تأويله ما ورد السَّمع به، ولا يُتصور أن يشمل السّمع على قاطع مُخالف للمعقولِ، وظواهر أحاديث التّشبيه أكثرها غير صحيحة، والصَّحيح منها ليس بقاطعٍ، بل هو قابل للتّأويل.

٥ - ابن العربي المالكي (٥٤٣هـ) تلميذ الغزالي.

وقد ألَّف كِتابًا في التَّأويل سمّاه كذلك: «قانون التأويل»، صنع فيه كصنيع شيخه، وما أثبته من بعض الصِّفات في بعض مُصنفاته فمن طريق العقلِ لا النَّقل.

٦ - الرَّازي (الملقب بفخر الدين!!) (٦٠٦هـ).

وهو إمامهم الذي قعَّدَ لهم هذا الأصل وجعل له قانونًا، وصنّف فيه المصنفات، وأدخل على مذهبه كثيرًا مِن آراءِ الجهمية والفلاسفة.

- قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٤٠)]: لا يُعرف

أحد مِن فِرقِ الإسلام قبل ابن الخطيب [يعني: الرَّازي] وضع هذا الطَّاغوت، وقرَّره، وشيَّد بنيانه، وأحكمه مثله. اهـ

قال الرَّازي: (إن نُصوص الكتاب والسُّنّة أدلة لفظيَّة، لا تفيد اليقين).

وقال: (إن العقل أصلُ النَّقل، فإذا جاء النَّقل بما يُخالف مقتضى العقل؛ قدَّمنا العقل).

قلت: بل وصل الحال ببعضهم أن عدَّ مِن أسباب الضّلال: التَّمسك بظواهر الكتابِ والسُّنة وترك العقل !! كما في قول السَّنوسي فيما سيأتي.

٧ - السَّنوسي (٨٩٥هـ).

قال في «شرح الكبرى»: أصول الكُفرِ سِتة .. السَّادس: .. التّمسك في أصول العقائد بمجردِ ظواهر الكتاب والسُّنّة من غير بصيرة في العقل: هو أصل ضلال الحشوية !! فقالوا بالتَّشبيه، والجهة، عملًا بظاهر قوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك:١٦] ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] ﴿ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥]، ونحو ذلك. اهـ

٨ - محمد رشيد رضا (١٣٥٤هـ).

قال: الدَّليل العقلي القطعي إذا جاءَ في ظاهر الشَّرع ما يُخالفه، فالعمل بالدَّليلِ العقلي مُتعين، ولنَا في النقلِ التأويل، أو التفويض، وهذه المسألة مذكورة في كُتب العقائد التي تُدرس في الأزهر وغيره !! اهـ.

ثُمّ استشهد لصحة كلامه بقانون الرّازي.

قلت: فلمّا كانت عُقولهم مُقَدَّمَةٌ عندهم على النُّصوص سَلكوا فيها مَسلكين:

١- التَّأويل.

٢- والتَّفويض.

«ومن العجب أن هؤلاء المقدِّمين عُقولهم على الوحي خاضعون لأئمتهم وسلفهم، مُستسلمون لهم في أمور كثيرة، يقولون: هم أعلم بها منا، وعقولهم أكمل من عقولنا، فليس لنا أن نعترض عليهم، فكيف يعترض على الوحي بعقله من نسبته إليه أدقّ وأقل مِن نسبة عقل الطّفل إلى عقله.

وجماع الأمر أن قضايا المعقول مشتملة على: العلم، والظّن، والوهم، وقضايا الوحي كُلها حقّ، فأين قضايا مأخوذة عن عقل قاصر عاجز عرضة للخطأ من قضايا مأخوذة عن خالق العقول وواهبها هي كلامه وصفاته» !!

[«الصواعق المرسلة» (٣/ ٨٩٤)]

* ردّ أهل السُّنة والأثر على هذا الأصل الفاسد:

طعنَ أهل السُّنّة في هذا الأصل، وبيَّنوا ضلال القائلين به؛ ومِن ذلك:

١ - قال الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (٢١١)]:

فقال قائل منهم: (لا، بل نقول بالمعقول).

قُلنا: هاهنا ضللتم عن سَواء السَّبيل، ووقعتم في تيهٍ لا مخرج لكم منه؛ لأن المعقول ليس لشَيءٍ واحَدٍ موصوف بحدود عند جميع النَّاس فيقتصر عليه.

ولو كان كذلك كان رَاحةً للنَّاسِ، ولقلنا به ولم نعد، ولم يكن الله تبارك وتعالى قال: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون:٥٣] فوجدنا المعقول عند كُلِّ حزب ما هم عليه، والمجهول عندهم ما خالفهم، فوجدنا فِرَقكُم - معشر الجهميّة - في المعقول مُختلفين، كُلّ فرقة منكم تدَّعي أن المعقول

عندها ما تدعو إليه، والمجهول ما خالفها. فحين رأينا المعقول اختلف منا ومنكم ومن جميع أهل الأهواء، ولم نقف له على حدٍّ بيّنٍ في كُلِّ شيء، رأينا أرشد الوجوه وأهداها أن نَرُدَّ المعقُولات كُلّها إلى أمر رسول الله ﷺ، وإلى المعقول عند أصحابه المستفيض بين أظهرهم؛ لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم، فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم، وكانوا مؤتلفين في أصولِ الدِّين لم يفترقوا فيه، ولم يظهر فيهم البدع والأهواء الحائدة عن الطَّريق.

فالمعقول عندنا ما وافق هديهم، والمجهول ما خالفهم، ولا سَبيل إلى معرفة هديهم وطريقتهم إلَّا هذه الآثار، وقد انسلختم منها، وانتفيتم منها بزعمكم فأنى تهتدون ؟ اهـ

٢- قال البربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله في [«شرح السُّنّة» (٩٩)]: واعلم أنَّه إنَّما جاء هلاك الجهميّة من أنّهم فكَّروا في الرَّبِّ ﷻ فأدخلوا: لِمَ؟ وكيف؟ وتركوا الأثر، ووضعوا القياس، وقاسوا الدِّين على رأيهم، فجاءوا بالكُفرِ عيانًا، لا يخفي أنّه كفر، وكَفَّروا الخلق، واضطرهم الأمر حتَّى قالوا بالتَّعطيل. اهـ

٣- قال السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في [«رسالته في الحرف والصوت» (٢١٦)]: وأمّا أئمة الضَّلال: فالمشركون، والمدَّعون الرُّبوبية، والمنافقون، ثم كُلّ من أحدث في الإسلام حدثًا، وأسَّسَ بخلافِ الحديث طريقًا، وردّ أمر المُعتقداتِ إلى العقليات، ولم يُعرف شيوخه باتباع الآثارِ، ولم يأخذ السُّنة عن أهلِها، أو أخذ عنهم ثم خالفهم. اهـ

وقال (ص١٩٩): في باب: (في ذكر شيء من أقوالهم ليقف العامة عليها فينفروا عنهم ولا يقعوا في شباكهم)

ومنها: أن كُلّ حديث ورد مخالفًا للعقل لا يمكن الجمع بينه وبين العقل فهو زور، وإن رواه من لا يُشكّ في عدالته قبل ذلك، وأن من رواه مع العلم بحاله مُثبتًا له تسقط عدالته، ولا يجوز قبول خبر في باب الاعتقاد إلّا ما وافق قضية العقل فيه، وهذا يؤدي إلى ردّ الأخبار الواردة في الصِّفات، وإلى تفسيق أئمة المسلمين. اهـ

٤- قال أبو المظفر السَّمعاني (٤٨٩هـ) رحمه الله في [«الانتصار لأصحاب الحديث» (ص٨١-٨٢)]: واعلم أن فصلَ ما بيننا وبين المبتدعةِ:

هو مسألة العقل؛ فإنّهم أسَّسُوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعًا للمعقول.

وأما أهل السُّنّة قالوا: الأصلَ الاتباع، والعقول تبع، ولو كان أساس الدِّين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياءِ صلوات الله عليهم، ولبطل معنى الأمر والنّهي، ولقال من شاء ما شاء..

- وقال (ص٤٤): غير أنّ اللهَ تعالى أبى أن يكون الحقَّ و العقيدة الصّحيحة إلَّا مع أهلِ الحديثِ والآثارِ؛ لأنّهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفًا عن سلف .. وأمّا سائرِ الفرقِ فطلبوا الدِّين لا بطريقه؛ لأنّهم رجعوا إلى معقولِهم، وخواطرهم، وآرائهم، فطلبوا الدّين من قِبَلِهِ، فإذا سَمعوا شيئًا مِن الكتاب والسُّنّة عرضوه على مِعيارِ عُقولهم، فإن استقام قَبِلوه، وإن لم يستقم في مِيزانِ عُقولهم ردّوه، فإن اضطروا إلى قبوله حَرّفوه بالتّأويلات البعيدة والمعاني المُستنكرة، فحادوا عن الحقِّ، وزاغوا عنه، ونبذوا الدِّين وراء ظهورهم، وجعلوا السُّنّة تحت أقدامِهم تعالى الله عما يصفون.

وقال: وأمّا الكلام في أُمورِ الدِّين، ومَا يرجع إلى الاعتقادِ مِن طريقِ المعقول، فلم يُنقل عن أحدٍ منهم، بل عدُّوه مِن البدعِ والمُحدثات، وزَجروا عنه غاية الزّجرِ ونَهوا عنه. اهـ

٥ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٥/ ٣٢٠)]: القول بتقديم غير النُّصوص النّبوية عليها؛ مِن: عقلٍ، أو كشفٍ، أو غير ذلك يُوجب أن لا يُستدلّ بكلامِ الله ورسولِهِ على شَيءٍ مِن المسائل العلمية، ولا يُصدّقُ بشيءٍ مِن أخبارِ الرَّسول لكون الرَّسول أخبر به، ولا يُستفاد مِن أخبار الله ورسوله هُدىً، ولا معرفة بشيءٍ مِن الحقائقِ، بل ذلك مُستلزم لعدمِ الإيمان بالله ورسولِهِ، وذلك مُتضمّنٌ: للكُفرِ، والنِّفاق، والزَّندقةِ، والإلحاد، وهو معلوم الفسادِ بالضَّرورةِ مِن دِينِ الإسلامِ ، كما أنّه في نفسِهِ قول فاسد مُتناقض في صريحِ العقلِ. اهـ

- وقال في [«درء التعارض» (٥/ ٢٥٧)]: ولا ريب أن موجب الشَّرع أن مَن سَلكَ هذه السَّبيل فإنّه بعد قيام الحُجّة عليه كَافِر بما جاء به الرَّسول؛ ولهذا كان السَّلف والأئمة يتكلَّمون في تكفيرِ الجهمية النُّفاة بما لا يتكلَّمون به في تكفير غيرهم مِن أهلِ الأهواء والبدع. اهـ

وقال في [«الحموية» (ص٢٣٧)]: يا سُبحان الله ! كيف لم يقل الرسول صلى الله عليه وسلم يومًا من الدَّهرِ ولا أحد مِن سَلفِ الأُمّة: هذه الآيات والأحاديث لا تعتقدوا مَا دلّت عليه؛ لكن اعتقدوا الذي تقتضيه مقاييسكم، أو اعتقدوا كذا وكذا فإنّه الحقّ، وما خالف ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره، أو انظروا فيها فما وافق قياس عقولكم فاعتقدوه، وما لا فتوقفوا

فيه، أو انفوه ؟!

وقال في [«الحموية» (ص٢٧٦)]: ويكفيك دَليلًا على فسادِ قول هؤلاء: أن ليس لواحد منهم قاعدة مُستمرّة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوّز أو أوجب ما يدّعي الآخر أن العقل أحاله.

فيا ليت شعري بأيّ عَقلٍ يوزن الكتاب والسُّنّة ؟ فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: أوَ كلما جاءنَا رَجلٌ أجدل مِن رَجُلٍ تركنا مَا جاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم لجدلِ هؤلاءِ). اهـ

قلت: وقد صَنَّف ابن تيمية رحمه الله كتابه الكبير «درء تعارض العقل والنقل» لدحض هذا الأصل، وكَسرِ هذا الطَّاغوت.

٦ - قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٣/ ٨٩٨)]:

وقال أيضًا معارضة أمر الرَّسل وخبرهم بالمعقولات إنّما هي طريقة الكُفار، فهم سلف للخَلفِ بعدهم، فبئس السَّلف، وبئس الخلف، ومَن تأمّل معارضة المشركين والكفار للرُّسل بالعقول وجدها أقوى من معارضة الجهمية والنُّفاة لخبرهم عن الله وصفاته وعلوّه على خلقه وتكليمه لملائكته ورسله بعقولهم... [وانظر كذلك (٣/ ٨٢١) وغيرها]

الأصل الثاني:

الطّعن في ثبوت أخبار الصّفات بدعوى أنّها أخبار آحادٍ لا تفيد اليقين

مِن طواغيت أهل التَّعطيل لردِّ نُصوص الصِّفات:

ردّ أحاديث الآحاد؛ لأنّها ظنية الثُّبوت، وترك الاستدلال بها في المسائل العقديّة التي لا يُحتج فيها إلّا بالقطعيات.

فردّ أهل البدع بهذه الشُّبهة الشَّيطانية كثيرًا مِن السُّنن والآثارِ الصَّحيحة المثبتة لصّفات الرَّبِّ عَزّ وجلّ وغيرها مِن مسائل الدِّين؛ كأحاديث الشَّفاعة، وأحاديث الرُّؤية وغيرها مما يطول ذِكره.

وهم مع ذلك يُعظِّمون الكلام ويجعلون مسائله قطعيّة، ويستدلّون عليه بأقوال أهل الكتابِ وغيرهم مِن المشركين، كما استدلوا على أن معنى الاستواء بالاستيلاء ببيتٍ منسوبٍ إلى نصراني، وكما استدلوا بأقوال أبي معشر أحد دُعاة الشِّرك وعبادة الكواكب، كما فعل الرَّازي في كتابه «التأسيس».

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٨٢)]: ومن العجب العجيب أنَّ هذا الرّجل [يعني: الرَّازي] المحادّ لله ولرسوله عَمِدَ إلى الأخبار المستفيضة عن رسول الله ﷺ التي توارثها عنه أئمة الدِّين، وورثة الأنبياء والمرسلين، واتفق على صحتها جميع العارفين، فقدحَ فيها قدحًا يشبه الزَّنادقة المنافقين، ثُمّ يحتجّ في أصولِ الدِّين بنقل أبي معشر أحد

المؤمنين بالجبت والطَّاغوت، أئمة الشَّرك والضَّلال !! نعوذُ بالله من شرورهم وأقوالهم، والله المستعان على ما يصفون. اهـ

ومن أقوالهم في رَدِّ أحاديث الآحاد:

١- قال الجُويني في «الشَّامل في أصول الدين»: وقد قدمنا أن أخبار الآحاد لا يجب انقضاؤها في القطعيات. اهـ

٢- قال الرَّازي في «أساس التقديس»: أما التَّمسُّك بخبر الواحد في معرفة الله فغير جائز. اهـ

٣- قال الخطابي: ما لَم يَكن له في الكتاب ذِكْرٌ، ولا في التَّواترِ أصلٌ، ولا له بِمعاني الكتاب تعَلُّقٌ، وكان مَجيئُهُ من طريقِ الآحادِ وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهره إلى التَّشبيهِ؛ فإنَّا نتأولُهُ على معنًى يحتملُهُ الكلامُ ويزُولُ معهُ معنى التَّشبيه !! [«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١٩٥)]

٤- قال البيهقي في [«الأسماء والصفات» [(٣/ ٩١٩)]: ترك أهل النَّظر من أصحابنا الاحتجاج بأخبار الآحاد في صفاتِ الله تعالى إذا لم يكن لما انفرد منها أصل في الكتاب أو الإجماع ، واشتغلوا بتأويله. اهـ

ولا شكّ أن شبهتهم في طعنِهم في أحاديث الصِّفات بأنَّها أخبار آحادٍ شُبهةٌ شيطانية داحضة؛ فإنّه لم يُنقل التَّفريق بين مسائل العقيدة وغيرها مِن مسائل الدِّين - مِن حيثُ الأخذ بالنُّصوص الشَّرعية - لا عن الرَّسول ﷺ، ولا عن صحابتِهِ رضي الله عنهم، ولا التَّابعين، ولا عن أحدٍ مِن سَلفِ هذه الأُمَّة.

وإجماع السَّلفِ أهل السُّنّة والأثرِ مِن المتقدِّمين والمُتأخِّرين على الأخذِ بهذه

الأحاديث في بابِ الصِّفاتِ، وعدم التَّفريق بين المتواتر والآحاد.

* والأدلة على قبولِ خبرِ الواحدِ العدلِ وأنَّها تفيد العلم كثيرةٌ، ومنها:

١ - عن عبّاد بن العوّام قال: قَدِمَ علينا شريك، فسألناه عن الحديثِ: «إنَّ الله ينزلُ ليلة النِّصف مِن شعبان»، قُلنا: إن قومًا يُنكرون هذه الأحاديث. قال: فما يقولون ؟ قُلنا: يطعنون فيها.

فقال: إن الذين جاءوا بهذه الأحاديث هم الذين جاءوا بالقرآن، وبأنّ الصَّلوات خمس، وبحجِّ البيت، وبصومِ رمضان، فما نعرف الله إلَّا بهذه الأحاديث.

- وفي لفظٍ قال: فحدَّثني بنحوٍ مِن عشرةِ أحاديث في هذا، وقال: أمّا نحن فقد أخذنا دِيننا عن التَّابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوا ؟!

[«السنة» لعبدالله بن أحمد (٤٩٣و٤٩٤)]

٢ - قال الشّافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله في [«الرسالة» (١/ ٤٥٧)]: لم أحفظ عن فُقهاء المسلمين اختلفوا في تثبيتِ خبرِ الواحد. اهـ

٣ - قال أبو بكر المرُّوذِيّ رحمه الله: قلتُ لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل -: هاهنا إنسان يقول: إن الخبر يُوجب عَملًا، ولا يُوجب عِلمًا.

فعابه، وقال: مَا أدري مَا هذا. [«المسوَّدة» (ص٢١٨)]

٤ - قال أبو المظفر السّمعاني (٤٨٩هـ) رحمه الله في [«الانتصار لأصحاب الحديث» (ص٣٤-٣٧)]: (حُجيّة خبر الواحد) ونشتغل الآن بالجوابِ عن قولِهم فيما سبقَ: (إن أخبارَ الآحادِ لا تُقبل فيما طريقه العلم)، وهذا رأس شَغب المبتدعة في ردِّ الأخبارِ، وطلب الدَّليل مِن النّظر والاعتبار.

فنقول وبالله التَّوفيق: إنّ الخبرَ إذا صحّ عن رسول الله ﷺ، ورواه الثِّقات والأئمة، وأسنده خلَفُهم عن سلفِهم إلى رسولِ الله ﷺ، وتلقّته الأُمة بالقبولِ؛ فإنّه يُوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول عامّة أهلِ الحديث، والمتقنين مِن القائمين على السُّنّة.

وإنّما هذا القول الذي يُذكر: إن خبرَ الواحد لا يُفيد العلم بحالٍ، ولابُد مِن نقلِهِ بطريقِ التَّواتر لوقوع العلم به؛ **شيء اخترعته القدرية والمعتزلة**، وكان قصدهم منه: ردّ الأخبار، وتلقَّفه منهم بعض الفُقهاءِ الذين لم يكن لهم في العلمِ قَدَم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول.

ولو أنصفت الفرق من الأُمّة لأقرُّوا بأنَّ خبرَ الواحد يُوجب العلم؛

فإنّك تراهم مع اختلافهم في طرائِقهم وعقائدهم يستدل كُلّ فريقٍ منهم على صِحةِ ما يذهب إليه بالخبرِ الواحدِ .. ومشهور معلوم استدلال أهل السُّنّة بالأحاديث ورجوعهم إليها، فهذا إجماعٌ منهم على القولِ بأخبارِ الآحاد.

وكذلك أجمع أهل الإسلامِ مُتقدموهم ومُتأخِّروهم على رِوايةِ الأحاديثِ في صِفاتِ الله عزَّ وجلّ، وفي مسائل القدر، والرُّؤية .. وما أشبه ذلك مما يكثُرُ عَدُّه وذكره.

وهذه الأشياء كُلّها علمية لا عملية، وإنّما تروى لوقوع علمِ السَّامع بها، فإذا قُلنا: (إن خبر الواحد بها لا يجوز أن يُوجب العلم)، حملنا أمر الأُمّة في نقلِ هذه الأخبار على الخطأ، وجعلناهم لاغين هاذِّين مُشتغلين بما لا يفيد أحدًا شيئًا ولا ينفعه ... ورُبّما يترقي هذا القول إلى أعظم من هذا؛ فإنّ النبي ﷺ أدّى هذا الدّين إلى الواحد، فالواحد من أصحابِهِ ليؤدُّوه إلى الأُمّة، وينقلوا

عنه، فإذا لم يقبل قول الرَّاوي لأنّه واحد رجع هذا العيب إلى المؤدّي، نعوذ بالله من هذا القول الشَّنيع، والاعتقاد القبيح. اهـ

٥ - قال ابن عبدالبر (٤٦٣هـ) في [«التمهيد» (١/ ٨)]: وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكُلّهم يدين بِخبرِ الواحدِ العدلِ في الاعتقاداتِ، ويُعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا ودِينا في مُعتقدِهِ على ذلك جماعة أهلِ السُّنّة. اهـ

٦ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«جواب الاعتراضات المصرية» (ص٥٠)]:

مما اتفق عليه سلفُ الأمّة وأئمةُ الإسلام: أن الخبر الصَّحيح مقبولٌ مصدَّقٌ به في جميع أبواب العلم، لا يُفرَّق بين المسائل العلمية والخبرية، ولا يُرَّد الخبرُ في بابٍ من الأبواب سواءً كانت أصولًا أو فروعًا بكونِه خبرَ واحدٍ، فإن هذا من مُحدثات أهل البدع المخالفة للسُّنّة والجماعة. اهـ

٧ - قال ابن القيم رحمه الله وهو يتكلّم عن التَّفريق بين قبول الأخبار بين المعتقدات والعمليات قال: وهذا التّفريق باطلٌ بإجماع الأُمّة؛ فإنّها لا تزل تحتجُّ بها في الطَّلبيات والعمليات .. ولم تزل الصَّحابة والتَّابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسُّنّة يَحتجُّون بهذه الأخبار في مسائلِ الصِّفات، والقدر، والأسماء، والأحكام .. اهـ

والكلام في الرَّدِّ على هذا الأصل الفاسد يطول، كما فعل ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٥٣٠)] حيث بين فساده مِن خمسة وسبعين وجهًا، وقال: إن هذا القول لا يجامع دين الإسلام بل مناقضته للدِّين معلومة بالضَّرورة بعد التأمل لحقيقته ولازمه. اهـ

[وانظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (١/ ١٢٩)]

الأصل الثالث:

الطّعن في دلالة نصوص الصّفات بأنّها أدلّة لفظية لا تفيد علمًا، ولا يحصل منها يقين

وذلك أن كثيرًا من الصِّفات ورد ذكرها في كتابِ الله تعالى، وثبتت بطريق التَّواتر من أحاديث النبي ﷺ، وهذان لا يشكّ أحدٌ في قطعيّة ثبوتها، فلم يستطيعوا ردّهما من حيث القبول، فقبلوها في الظَّاهر؛ ولكن أبطلوا حقيقتها بالطَّعنِ في دلالتها بدعوى أنّها أدلة لفظية لا تفيد عِلمًا، ولا يحصل منها يقين.

فحينئذٍ أوجبوا معها أحد أمرين:

١- إمَّا التَّأويل.

٢- وإمَّا التَّفويض.

وهذان الطّريقان استقرّ عليهما المذهب الأشعري كما قال اللَّقاني (١٠٤١هـ):

وكُلُّ نصٍّ أوهم التّشبيها ... أوِّله أو فوِّض ورُم تَنزيها

والذي أوقعهم في ذلك إقحام عُقولهم الفاسدة على نُصوص الصِّفات، وتقديمها على النَّصّ كما تقدم في أصلهم الأول.

فقالوا: إن ظواهر نُصوص الصِّفات مُوهمةٌ للتَّشبيه،

وإن ظاهرها غير مُراد لله تعالى، بل المراد منها شيءٌ آخر غير ظاهرها !! ولا بُدَّ من صَرفِها عن ذلك، وتأويلها لتنزيه الله عمّا سَمّوه تشبيهًا.

ففرُّوا مِن هذه الشُّبهة بسلوك طريقين: التَّأويل، والتَّفويض.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (١/ ٢٠١)]:

غاية ما ينتهي إليه هؤلاء المعارضون لكلام الله ورسوله بآرائهم من المشهورين بالإسلام؛ هو: ١- التَّأويل، ٢- أو التفويض. اهـ

قلت: ومن أمثله سلوك مُتأخِّري الأشاعرة وغيرهم هذين المسلكين في مُصنفاتِهم:

١ - الرَّازي (٦٠٦هـ).

قال: الظواهر النقلية إذا عارضت الدَّلائل العقلية لم يمكن تصديقهما ولا تكذيبهما؛ لامتناع اجتماع النَّقيضين وارتفاعهما، ولا تصديق النَّقل وتكذيب العقل؛ لأن العقل أصل النَّقل !! فتكذيبه لتصديقه يوجب تكذيبهما، فتعين تصديق العقل:

أ- وتفويض علم النّقل إلى الله،

ب - أو الاشتغال بتأويل الظَّواهر. [انظر: «درء التعارض» (٧/ ٢٦)]

٢ - البيهقي (٤٥٨هـ).

- قال في كتابه [«الاعتقاد» (ص١٢٠)] وهو يتكلم عن موقف الأشاعرة من آيات وأحاديث الصِّفات:

أ- منهم مَن قَبِلَه، وآمن بهِ، ولم يؤوّله، وَوَكَلَ علمه إلى الله، ونفى الكيفية والتَّشبيه عنه.

قلت: وهذا هو التفويض.

ب- ومنهم من قَبِلَه، وآمن به، وحمله على وجهٍ يصحّ استعماله في اللُّغةِ، ولا يناقض التَّوحيد.

قلتُ: وهذا هو التأويل.

٣ - النووي (٦٧٦هـ).

قال في مقدمة كتابه [«المجموع شرح المهذب» (١/ ٢٥)]:

(فرع) اختلفوا [يعني أهل الكلام] في آيات الصِّفاتِ وأخبارها هل يُخاض فيها بالتَّأويل أم لا ؟

فقال قائلون: تُتأوّل على ما يليق بها، وهذا أشهر المذهبين للمُتكلِّمين.

وقال آخرون: لا تُتأوّل، بل يُمسك الكلام في معناها، ويُوكل عِلمها إلى الله تعالى .. وهي أسلم .. فإن دعت الحاجة إلى التَّأويل لردِّ مُبتدعٍ ونحوه تأوّلوا حينئذ، وعلى هذا يُحمل ما جاء عن العلماء في هذا.

قلت: وكَرَّرَ هذا كثيرًا في شرح صحيح مسلم .

٤ - ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

قال في آخر [«شرح الصحيح» (١٣/ ٤٥٨)]: وإذا ثبت ذِكْر الصَّوتِ بهذه الأحاديث الصَّحيحة؛ وجب الإيمان به، ثُمّ:

١ - إمّا التَّفويض،

٢- وإمّا التَّأويل. اهـ

* ردّ أهل السُّنّة والأثر على هذا الأصل:

١ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٤٩٠)]:

إن هذا القول [أن الأدلة السَّمعية لا تفيد اليقين] مضمونه:

جحد الرِّسالة في الحقيقة، وإن أقرَّ بها بلسانه، بل مضمونه أن ترك النَّاس بلا رسول يرسل إليهم خيرٌ من أن يرسل إليهم الرسول، وأن الرسول ﷺ لم يهتدِ به أحدٌ في أصول الدِّين، بل ضلّ به النّاس، وإنّما اهتدوا بعقلهم الذي لم يحتاجوا فيه إلى الرسول، وذلك أن القرآن على ما زعم هؤلاء: لا يستفاد منه عِلمٌ، ولا حُجّة، بل إذا علم بالعقلِ شيء اعتقد، ثُمّ القرآن إن كان موافقًا لذلك أقرَّ لكونه معلومًا بذلك الدّليل الذي استنبطناه، لا لكون الرسول أخبر به، ولا لكونه أرشد إلى دليل عقلي يدُلّ عليه.

وإن كان الظّاهر مُخالفًا للعقلِ اتبعنا العقل، وكان ذلك الظّاهر وجوده كعدمه، إمّا نصًّا، وإمّا ظاهرًا، فاحتاجوا:

١- إمّا إلى التأويل

٢- وإمّا إلى التفويض

لئلا يضلوا، وغيرهم ضلّ باتباع ما جاء به الرسول ﷺ، وكان مقتضيًا لضلال قومٍ، وشفاء قوم، فكانت الطائفتان بسببه في ضلالٍ وسُعُر، وإنّما اهتدوا بعقلهم الذي لم يحتاجوا فيه إلى الرسول،

فهذا حقيقة قول هؤلاء الـمُلحدين. اهـ

٢ - قال ابن القيم رحمه الله: قالوا: الأخبار قسمان:

١- متواتر

٢- وآحاد

فالمتواتر وإن كان قطعي السَّند؛ لكنه غير قطعي الدّلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تُفيد اليقين، وبهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصِّفات.

والآحاد لا تُفيد العلم، فسدُّوا على القلوب معرفة الرَّبِّ وأسمائِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ من جهةِ الرَّسول ﷺ، وأحالوا النَّاس إلى قضايا وهمية، ومُقدمات خيالية، سَمّوها قواطع عقلية، وبراهين نقلية، وهي في التَّحقيق: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ ۗ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور:٣٩]، ومن العجب أنّهم قدّموها على نُصوص الوحي، وعزلوا لأجلها النّصوص !!

[«مختصر الصواعق» (٤/ ١٤٠١)]

- وقال أيضًا رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٤٦)]: ومن تدبّر هذا أو تصوره تبيّن له أن قول القائل: (الأدلة اللفظية التي جاء بها الرسول لا تفيدنًا عِلمًا، ولا يقينًا) مِن أعظم أنواع السّفسطة، وأكثر أسباب الزَّندقة، وأن هؤلاء شرٌّ من اللاأدرية، وشَرٌّ مِن الباطنية. اهـ

- وقال أيضًا في (٢/ ٧٥٩): والقائلون بأن اليقين والعلم إنّما يحصل من الأدلة العقلية لا مِن الأدلة السَّمعية هم هؤلاء [الفلاسفة]، وعنهم تلّقى هذا الأصل، ومنهم أُخِذَ، فهو أحد أصول الفلسفة، والإلحاد، والزَّندقة الذي يتضمن عزل النبوات وما جاءت به الرُّسل عن الله من الأدلة السَّمعية، وتولية القواعد المنطقية، والآراء الفلسفية، فأخذه منهم مُتأخِّروا الجهمية فصالوا به على أهل

الكتاب والسُّنّة، ولقد كان قدماؤهم لا يصرحون بذلك، ولا يتجاسرون عليه، فكشف المتأخِّرون القناع، وألقوا جلباب الدِّين، وصرَّحوا بعزلِ الوحي عن دَرَجِهْ والمسلمون .. فدعوى هؤلاء المخادعين أن ما جاءت به الأنبياء لا يفيد اليقين، وأن تلك الهذيانات التي بنو عليها، واستدلوا بها هي المفيدة لليقين مِن جنس دعوى فرعون وقوله: ﴿ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [غافر:٢٩]، وقال عن موسى وما جاء به: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ ﴾ [غافر:٢٦].

فدعوى هؤلاء مِن جنس دعواه سواء، وبالله التوفيق. اهـ

قلت: ولقد أطال ابن القيم رحمه الله في كتابه «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» الرَّدّ عليهم في هذا الطاغوت، فذكر في نقضه ثلاثة وسبعون وجهًا، من (ص٦٣٢ إلى ص٧٩٥).

الأصل الرّابع:

حمل نصوص الصّفات على المجازِ

من أصولِ أهل التَّعطيلِ من الجهميّة والأشاعرةِ وغيرهم في نفي حقيقة صفات الله تعالى: دعوى أن نُصوص الصِّفات محمولةٌ على المجازِ لا على الحقيقة، فأدخلوا المجاز فيها.

وهو من طواغيتهم التي ينفون بها حقيقة صفات الله تعالى، حاولوا من خلالِهِ إبطال دلالة نُصوصِ الكتاب والسُّنّة على قيام صفاتِ الله تعالى، وهذه الدَّعوى يلجؤون إليها إذا أعيتهم الحيل في الطَّعنِ في أصلِ ثبوت تلك النُّصوص عن طريق التَّكذيب أو التَّشكيكِ في الأسَانيد التي نُقلت بها.

ومن أمثلة كلامهم في ذلك:

١ - قال ابن الأثير في [«النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٣٠٠)]: كُلّ ما جاء في القرآن والحديث من إضافة: اليد، والأيدي، واليمن، وغير ذلك من أسماء الجوارح إلى الله تعالى فإنّما هو على سبيل (المجازِ والاستعارةِ)، والله مُنزّهٌ عن التَّشبيه والتَّجسيم. اهـ

٢ - قول القرطبي في نفيه لعلو الله تعالى عند شرحه لحديث الجارية، قال في [«المفهم» (٢/ ١٤٣)]: وإذا ثبت ذلك، ثبت أن النبي ﷺ إنّما أطلقه على الله بالتوسعة والمجاز لضرورة إفهام المخاطبة القاصرة الفهم. اهـ

٣- قال النووي في «شرحه لصحيح مسلم» (باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن) (٧٩٢): قوله ﷺ: «**ما أَذِنَ الله لشيء ما أَذِنَ لنبي يتغنّى بالقرآن**»: قال العُلماء معنى: (أذِنَ) في اللغة: الاستماع .. قالوا: ولا يجوز أن تحمل هُنا على الاستماع بمعنى الإصغاء؛ فإنّه يستحيل على الله تعالى (!!) بل هو مجاز، ومعناه الكناية عن تقريبه القارئ وإجزال ثوابه. اهـ

وكذا أوّل هذا الحديث في كتابه «رياض الصَّالحين» !! ولم يتفطّن لهذا لتأويل كثير ممن يقرأ هذا الكتاب على العامة في المساجد !!

٤- قال العز بن عبدالسلام في «الإشارات في المجاز»: فإذا وصف البارئ بشيءٍ مِن ذلك لم يجز أن يكون موصوفًا بحقيقة لأنه نَقصٌ (!!)، وإنّما يتصف بمجازِهِ. اهـ

* ردّ أهل السُّنة والأثر على هذا الأصل:

١ - قال الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«النقض» (ص٥٥٠)]: قد عرفنا بحمد الله تعالى مِن لُغاتِ العربِ هذه المجازات التي اتخذتموها دلسة وأغلوطة على الجُهال، تنفون بها عن الله تعالى حقائق الصِّفات بعلل المجازات، غير أنا نقول: **لا يُحكم للأغربِ مِن كلام العربِ على الأغلب؛ ولكن نصرف معانيها إلى الأغلبِ حتّى تأتوا بِبُرهانٍ أنّه عنى بها الأغرب**، وهذا هو المذهب الذي إلى الإنصاف والعدل أقرب، لا أن تُعترض صفات الله المعروفة المقبولة عند أهل البصر فنصرف معانيها بعلّة المجازات إلى ما هو أنكر، ونرُدُّ على الله تعالى بداحض الحجج وبالتي هي أعوج، وكذلك ظاهر القرآن، وجميع ألفاظ الروايات تصرف معانيها إلى العموم، حتّى

يأتي مُتأوّل ببرهان بَيّن: أنّه أُريد بها الخصوص؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾، فأثبته عند العلماء أعمّه وأشدّه استفاضة عند العربِ، فمن أدخل منها الخاصّ على العامِ كان مِن الذين يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فهو يريد أن يتبع فيها غير سبيل المؤمنين. اهـ

٢ - قال أبو أحمد محمد بن علي المعروف بالقصَّاب (٣٦٠هـ):

كُلُّ صِفةٍ وَصَفَ اللهُ بها نفسَه، أو وصفَهُ بها رسولُهُ ﷺ فليست صِفة مَجازٍ، ولو كانت صِفةُ مجازٍ لتحتّم تأويلُها، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السَّمع كذا، ولفُسِّرت بغير السَّابقِ إلى الأفهامِ، فلـمَّا كان مذهبُ السَّلف إقرارها بلا تأويلٍ، عُلِم أنّها غير محمولةٍ على المجازِ، وإنّما هي حقٌّ بيّنٌ. اهـ [«السير» (١٦/ ٢١٣-٢١٤)]

٣ - قال السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في [«رسالته في الحرف والصوت» (١٥٢)]: الواجب أن يُعلم أنَّ اللهَ تعالى إذا وصفَ نفسَهُ بصفةٍ معقولةٍ عند العربِ، والخطاب وردَ بها عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يُبيّن سُبحانه أنّها بخلاف ما يعقِلونه، ولا فسَّرها النبي ﷺ لـمّا أدّاها بتفسير يُخالف الظَّاهر، فهي على ما يعقلونه ويتعارفونه. اهـ

٤ - قال التيمي (٥٣٥هـ) رحمه الله في [«الحجة» (١/ ٤٨٢)]:

ودليل آخر: أن من حمل اللفظ على ظاهره، وعلى مقتضى اللغة: حمله على حقيقته، ومِن تأويله عدل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفات الله تعالى. اهـ

٥ - قال ابن عبدالبر (٤٦٣هـ) رحمه الله في [«التمهيد» (٧/ ١٤٥)]:

أهل السُّنّة مُجمِعونَ على الإقرارِ بالصِّفاتِ الواردةِ كُلّها في القُرآنِ والسُّنّةِ، والإيمان بها، وحملها على الحقيقةِ لا على المجازِ، إلّا أنّهم لا يُكيّفون شيئًا مِن ذلك، ولا يَحُدّون فيه صفة محصورة. اهـ

٦ - قال محمد ابن القاضي أبي يعلى الفرّاء الحنبلي (٥٢٦هـ) في كتابه [«الاعتقاد» (ص٣١)] وهو يتكلم عن إثبات الصِّفات، قال:

وإن تأوّلها على مُقتضى اللُّغةِ، وعلى المَجازِ: فهو جهميٌّ. اهـ

٧ - قال ابن تيمية في [«الفتاوى الكبرى» (٦/ ٣٧٠)]:

وكذلك الجهمية على ثلاثِ درجاتٍ: فشرُّها الغالية الذين ينفون أسماء الله وصِفاته، وإن سَمّوه بشيءٍ من أسمائِهِ الحُسنى قالوا: (هو مَجازٌ)، فهو في الحقيقة عندهم ليس بحيٍّ، ولا عَالِمٍ، ولا قادرٍ، ولا سميعٍ، ولا بصيرٍ..

٨ - قال ابن رجب في [«فتح الباري» (٧/ ٢٣٠)]: وزعموا [أي الجهمية] أن ما وردَ في الكتاب والسُّنّة مِن ذلك مع كثرتِهِ وانتشارِهِ من بابِ التَّوسُّعِ والتَّجوُّزِ، وأنّه يُحملُ على مَجازاتِ اللّغة المُستبعدةِ، **وهذا من أعظمِ أبوابِ القدحِ في الشَّريعة المحكمة المُطهَّرةِ**، وهو من جنسِ حمل الباطنيةِ نُصوص الإخبارِ عن الغيوبِ كالمعادِ والجنة والنَّارِ على التَّوسُّعِ والمجازِ دون الحقيقةِ، وحملِهم نُصوص الأمر والنَّهي عن مثل ذلك.

وهذا كلّه مُروق عن دينِ الإسلام، ولم ينهَ عُلماءُ السَّلف الصَّالح، وأئمة الإسلام: كالشَّافعيّ، وأحمد، وغيرهما عن الكلامِ، وحذَّروا عنه إلّا خوفًا من الوقوعِ في مثل ذلك، ولو علم هؤلاءِ الأئمةُ أنّ حمَلَ النُّصوصِ على ظاهِرها كفرٌ لوجبَ تبيينُ ذلك، وتحذيرُ الأمّة منه، فإنّ ذلك مِن تمامِ نصيحةِ المسلمين،

فكيف كانوا ينصحون الأُمّة فيما يتعلَّقُ بالأحكام العمليـة، ويَـدَعونَ نـصيحتَهم فيما يتعلَّقُ بأصولِ الاعتقاداتِ، هذا من أبطلِ الباطلِ. اهـ

وانظر كذلك كلام ابن تيمية رحمه الله المطوّل في الرَّدِّ على من أدخل المجاز في صفاتِ الله تعالى في كتابه «الإيمان».

وما تقدم كذلك من آثار السّلف في (المبحث الثالث) من الأمر بإمرار الصفات والنهي عن تعطيلها ردّ على القائلين بالمجاز في صفات الله تعالى.

ولقد بين أهل السُّنّة في كُتبِ العقائد ضلال من أدخل المجاز في صِفاتِ الله تعالى، ومنهم ابن القيم رحمه الله في كتابه «الصَّواعق المرسلة» وقد سَمّى فيه المجاز: طاغوتًا، فقال: (فصلٌ في كسرِ الطَّاغوت الثَّالث الذي وضعته الجهمية لتعطيلِ حقائقِ الأسماءِ والصِّفاتِ: وهو طاغوت المجاز).

وقال: هذا الطَّاغوت لَهِجَ به المتأخِّرون، والتّجأ إليه المُعطِّلون، جعلوه جُنَّةً يَتَتَرَّسُون بها من سِهامِ الرَّاشقين، ويصُدُّون به عن حقائق الوحي المبين..

وقال: تقسيم الألفاظ: إلى حقيقيةٍ، ومجازٍ، ليس تقسيمًا شرعيًّا، ولا عقليًّا، ولا لُغويًّا، فهو اصطلاحٌ محضٌ، وهو اصطلاحٌ حدثَ بعد القُرون الثَّلاثةِ المفضّلة بالنَّصِ، وكان منشؤه مِن جهة: المعتزلة، والجهميّة، ومن سَلَكَ طريقهم من المتكلّمين. اهـ

ثُم شرع في إبطاله في أكثر مِن خمسين وجهًا، وفيه الغُنية والكفاية.

[انظر: «مختصر الصواعق» (٢/ ٦٩٠-٧٠٠)]

فصل

موقف المُعطلة من أحاديث الصفات وتحريفهم لها، وكراهتهم لسماعها وروايتها

لما كانت أصول الجهمية مُنصبّة لمعادة نصوص صفات الله تعالى وتعطيلها عن حقيقتها اللائقة بالله تعالى، فقد سلكوا فيها مسالك أُخرى لإبطالها، وصرف الناس عنها؛ فنهوا عن نشرها وقراءتها، وأخفوها وبدلوها، وحرّفوا ألفاظها، وزادوا فيها وأنقصوا منها كلّ ذلك لإبطال ما دلت عليه من إثبات حقيقة صفات الله تعالى اللائقة به، ولقد علم السَّلف حقيقة مذهبهم وما يبطنونه فسَمّوهم: زنادقة، وقالوا: إنّما يدورون على التَّعطيل.

* وَمِن أمثلةِ تَحريف الجهمية المعطلةِ لِنُصوص الصّفات :

١- قال حنبل رحمه الله: حَججتُ في سنة إحدى وعشرين، فرأيت في المسجد الحرامِ كسوة البيت مِن الدِّيباج، وهي تُخاط في صحنِ المسجد، وقد كُتبَ في الدَّارَات: (ليس كمثله شيءٌ وهو اللطيف الخبير) !!

فلما قدِمتُ سألني أبو عبدالله [يعني: الإمام أحمد] عن بعض الأخبار، فأخبرته بذلك.

فقال أبو عبدالله: قاتله الله، الخبيث، عَمِدَ إلى كتاب الله فَغيَّرَهُ - يعني: ابن أبي دؤاد - يعني: أزال: ﴿ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾. [«طبقات الحنابلة» (١/ ٣٨٦)]

٢- قال أبو نُعيم البَلخيّ شُجاع بن أبي نَصر: سَمعتُ رَجُلًا مِن أصحاب جَهم كان يقولُ بقولِهِ، وكانَ خَاصًّا به، ثُمّ تركَهُ، وجَعَلَ يهتفُ بكُفرِهِ، قال: رَأيت جهمًا يَومًا افتتحَ (سُورة: طه)، فلمّا أتى على هذه الآيـة: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، قالَ: لو وَجَدتُ السَّبيلَ إلى حَكِّهَا لَحككتُها.

[«السنة» لعبدالله (١٧٥)]

٣- قال زرزر بن صالح السدوسي: قلتُ لجهم بن صفوان: هل نطق الرَّبّ؟

قال: لا.

قلتُ: فينطق؟

قال: لا.

فقالت: فمن يقول: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾؟ ومن يردّ عليه: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾؟

فقال: لا أدري، زادوا في القرآن ونقصوا. [«ذم الكلام» (١٤٥٣)].

٤- قال عَمرو بن عُبيد المعتزلي لابي عَمرو بن العَلاء - وهو أحد أئمة اللغة، وأحد القُراء السَّبعة -: أحبُّ أن تقرأ هذا الحرف: (وكلَّمَ اللهَ مُوسى تكليمًا) ليكون مُوسى هو الذي كَلَّمَ اللهَ، ولا يكون في الكلامِ دلالة على أن اللهَ كَلَّمَ أحدًا.

فقال له أبو عَمرو: فكيف تصنع بقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾؟ [الأعراف: ١٤٣]

قال ابن القيم في [«الصواعق المرسلة» (١/ ٢١٨)]: ومن تحريف اللفظ: تحريف إعراب قوله: (وكلَّم اللهُ) في الرفع إلى النَّصب، وقال: (وكلَّم اللهَ) أي: موسى كَلّم الله ولم يكلمه

الله، وهذا من جنس تحريف اليهود بل أقبح منه. واليهود في هذا الموضع أولى بالحقِّ منهم.

٥- عن يزيد بن هارون وسأله رجل من أهل بغداد، فقال: يا أبا خالد سمعت بشر المريسي يقول في سُجوده: (سُبحان ربي الأسفل) !!

فقال يزيد: إن كنت صادقًا؛ فإنّ بشرًا المريسي كافر بالله العظيم.

[«مسائل» حرب الكرماني (ص٤٢٥)، و«العرش» للذهبي (٢١٢)]

٦- قال محمد بن أحمد بن النضر الأزدي: سمعت ابن الأعرابي يقول:

أرادني أحمد بن أبي دؤاد أن أطلب في بعض لُغات العرب ومعانيها: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ بمعنى: استولى.

فقلتُ: والله لا يكون هذا ولا أصبته.

[«الإبانة الكبرى» (تتمة الرد على الجهمية) (١٢٤)].

٧- عن عُبيدالله بن معاذ العنبري قال: سمعت أبي يقول: سمعت عمرو ابن عُبيد يقول - وذكر حديث الصّادق المصدوق- فقال: لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذّبته، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا مَا أجبته، ولو سمعت عبدالله بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا. [«تاريخ بغداد» (١٢/ ١٧٠)].

٨- عن ابن عَونٍ، عن ثابت البُنَاني، قال: رَأيتُ عَمرو بن عُبيد وهو يَحُكُّ المُصحَفَ، فقلتُ: مَا تَصنَعُ ؟

قال: أُثبِتُ مَكانَه خَيرًا مِنه. [«السنة لعبدالله» (٩٤١)]

٩- قال الخلال في [«منتخب العلل» (١٧٣)]: أخبرنا المروذي، قال: قيل لأبي عبدالله: أتعرف عن يزيد بن هارون، عن أبي العطوف، عن أبي الزُّبير، عن جابر: «**إن استقرَّ مكانه فسوفَ تراني، وإنْ لم يستقرَّ فلا تراني في الدنيا ولا في الآخرة**» ؟.

فغضب أبو عبدالله غضبًا شديدًا، حتى تبيَّن في وجهه، وكان قاعدًا والنَّاس حوله، فأخذَ نعله وانتعل. وقال: أخزى الله هذا ! لا ينبغي أن يُكتبَ هذا، ودفعَ أن يكون يزيد بن هارون رواه، أو حدَّثَ به.

وقال: هذا جهميٌّ، هذا كافرٌ، أخزى الله هذا الخبيث، من قال: إنّ الله لا يُرى في الآخرة، فهو كافر.

وقال مهنا: سألت أحمد عن أبي العطوف ؟

فقال: جَزَرِيٌّ، متروك الحديث.

١٠- ومن تحريف الجهمية والأشاعرة وغيرهم:

تحريفهم استوى إلى استولى، فإن شيخهم الجهم كما تقدم عنه أراد حكّها من المصحف فما استطاع، فعمدوا اتباعه الجهمية إلى حكِّ معناها من قلوب العامّة فزادوا فيها حَرفًا واحدًا فحرَّفوا معناها، فقالوا: (استولى)، فوافقوا شيخهم فيما أرد من عدم الإيمان بما دلّت عليه.

وهذا الحرف كحرف أشياخهم اليهود أهل التحريف، فإنهم زادوا حرفًا أبطلوا به ما أمرهم الله بقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾، فقالوا: (حنطة).

قال ابن القيم في «النونية» (٢/ ٥١٦):

أُمِـرَ اليهودُ بـأن يـقولُوا: (حِطـة) .. فـأبـوا و قـالوا: (حِنطَةٌ) لهوَان
وكذَلِكَ الجهميُّ قيل له: (استـوى) .. فـأبـى و زاد الـحَرفَ للنُّقصَـان
قال:استوى (استولى) وذا من جَهله .. لُـغة و عـقلًا مـا هُـمـا سِيَّـان
نُـون اليهُودِ ولامُ الـجهميّ هـمـا .. في وحي رَبِّ العـرش زَائِـدتـان

وقال في [«مختصر الصواعق» (٣/ ٩٣٧)]: وأما تحرف المعنى فهـذا الـذي جالوا فيه وصالوا وسَمّوهُ: (تأويلًا)، وهو اصطلاح فاسد حـادث لم يعهـد به استعمال في اللغة، وهو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر لقدر ما مشترك بينهما، وأصحاب التحريف الألفاظ شَرّ من هؤلاء من وجه، وهؤلاء شرٌّ من وجه، فإن أولئك عـدلوا بـاللفظ والمعنـى جميعًا عما هما عليه، فأفسدوا اللفظ والمعنى، وهؤلاء أفسدوا المعنـى وتركـوا اللفظ على حاله، فكانوا خيرًا من أولئك من هذ الوجـه؛ ولكـن أولئـك لما أرادوا المعنى الباطل حَرّفوا له لفظًا يصلح لـه لـئلا يتنـافر اللفـظ والمعنـى، بحيث إذا أطلق ذلك اللفظ المحرّف فهم منه المعنى المحـرّف، فـإنّهم رأوا أن العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته مع بقاء اللفظ على حاله مما لا سبيل إليـه، فبدؤوا بتحريف اللفظ ليستقيم لهم حكمه على المعنى الذي قصدوا. اهـ

١١- ومن تحريف اتباع الجهمية مـن الأشـاعرة والكُلَّابيـة في تحقيقـاتهم للكُتب وهي كثيرة لا يمكن حصرها، ومن ذلك:

مَا صنعه مصطفى البغا مُحققّ صحيح البخاري من إسقاط حديث مُعلّـق في الصَّحيح لا يوافق مذهبه الأشعري وهو حديث: «لا شخص أغـير مـن الله تعالى») تحت (باب قول النبي ﷺ: «لا شَخصَ أغـيرُ مِـن الله .. »)، فقـد

ذكر البخاري رحمه الله تحته حديثين: الأول: مُعلّق، ولفظه: «**لا شَخصَ أغيرُ مِن الله ..**»، وهو الموافق لما ترجم له في هذا الباب.

والآخر: مُسند، ولفظه: «**لا أحد أغيرُ مِن الله ..** ».

فاسقط الحديث الأول، ولما لم يستطع إسقاط الباب علّقَ عليه بقوله:

«**لا شخصَ**» الأصح أن يُقال: « **لا أحد** » كما في الحديث (!!).

انظر: كتاب «الصواعق المرسلة على تاريخ الجهمية والمعتزلة» (ص١٠٩).

قلتُ: ولفظة: «**لا شخصَ**» في صحيح مسلم كما تقدم (ص ١١٤).

١٢ - قال القرطبي في «التذكرة» وهو يتكلم عن حديث البراء بن عازب ﷺ في صعود روح الميت إلى السّماء وفيه: «**أنه ينتهي به إلى السّماء التي فيها الله**».

قال: وقد كنت تكلّمتُ مع بعضِ أصحابنا القضاة ممن له عِلم ونظر !! ومعنا جماعة مِن أهل النّظرِ فيما ذكر أبو عمر بن عبدالبر مِن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فذكرتُ له هذا الحديث، فما كان منه إلّا أن بادرَ إلى عَدَمِ صِحّته، ولعن رواتِهِ !!.

قلت: فهذا هو موقف أئمة أهل التعطيلِ مِن نصوص الصِّفات لما كانت لهم الشُّوكة والقوّة، أمّا المتأخِّرون منهم فإنّهم لما جبنوا عن إظهار بدعتهم، والتصريح بما صَرَّحَ به أئمتهم من التبديل والتّحريف، وخافوا من الافتضاح والقتل، ذهبوا إلى إبقاء ظواهرها كما هي، وتَسَلّطوا على مَعانيها بالتَّحريف والتّأويل المبتدع الذي هو نوع مِن التكذيب، كما قال ابن منده رحمه الله في كتابه «الرّدّ على الجهمية»: التّأويل عند أصحاب الحديث: نوعٌ مِن التّكذيبِ. اهـ

وهذه هي وصيّة إمامهم الأكبر المريسي أخزاهُ الله الذي أخذوا عنه دينهم.

- قال عثمان الدَّارميّ رحمه الله في [«النقض» (ص٥٥٨)]: وبلغنا أن بعض أصحاب المَريسي قالوا له: كيف تصنع بهذه الأسانيد الجياد التي يحتجون بها علينا في ردّ مذهبنا مما لا يمكن التكذيب بها ؟ مثل: سُفيان عن منصور عن الزُّهْري. والزُّهريّ عن سالم. وأيوب وابن عون عن ابن سيرين. وعَمرو بن دينار عن جابر عن النبي ﷺ وما أشبهها ؟

قال: فقال المَريسي: لا تردّوه فتفتضحوا؛ ولكن غالطوهم بالتَّأويل، فتكونوا قد رددتموها بلُطفٍ إذ لم يمكنكم ردّها بعُنفٍ.

- وعن الحسن بن البزَّار قال: جاء رَجُل إلى المريسي، فقال: يا أبا عبدالرحمن، أذاكِر أصحاب الحديث، فكلّما ذكروا الحديث عن النبي ﷺ رددته، قال: يقولون: أنت كافر.

قال: صدقوا !! إذا ذكروا الحديث عن النبي ﷺ فرددته يقولون: أنت كافر.

قال: فكيف أصنع ؟

قال: إذا ذكروا حديث النبي ﷺ قُل: صدقت، ثم اضربه بعلّة، فقل: له علّة. [«السنة» لخلال (١٧٣٤)].

قلت: وسيأتي زيادة بيان في (المبحث الثاني عشر) (ذم التأويل).

- قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (١/ ٢١٦)]: والجهمية فإنَّهم سلكوا في تحريف النُّصوص الواردة في الصِّفات مسالك إخوانهم من اليهود، ولما لم يتمكّنوا مِن تحريف نُصوص القرآن حرَّفوا معانيه، وسطوا

عليها، وفتحوا باب التَّأويل لكُلّ مُلحدٍ يكيد الدِّين. اهـ

- وقال أيضًا في [«الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٣٦-١٠٣٩)] وهو يتكلّم عن بُغض المُعطلة لنصوص الصّفات:

إنَّ كُلّ مَن عَارضَ بين الوحي والعقل ورَدَّ نصوص الكتاب والسُّنّة بالرَّأي الذي يسميه عقلًا لا بُدّ أن ينقض تلك النّصوص المخالفة لعقله ويعاديها، ويودّ أنّها لم تكن جاءت، وإذا سمعها وجد لها على قلبه مِن الثّقل والكراهة بحسب حاله، واشمأز لها قلبه، والله يعلم ذلك من قلوبهم، وهم يعلمونه أيضًا، حتّى حمل جهمًا الإنكار والبغض لقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ على أن قال: لو أمكنني كشطها من المصحف كشطتها.

وحمل آخر بغض قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] على أن حرَّفها وقرأها بالنصب، (وكلَّمَ اللهَ موسى تكليمًا) أي أن موسى هو الذي كلَّم الله وخاطبه، والله لم يكلّمه. فقال له أبو عمرو بن العلاء: فكيف تصنع بقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ فبهت المعطل.

وجرى بيني وبين بعض رؤساء هؤلاء مُناظرة في مسألة الكلام، فقال: نحن وسائر الأمة نقول: القرآن كلام الله، لا ينازع في هذه الإضافة أحد؛ ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه مُتكلّمًا، ولا أنّه يتكلَّم، فمن أين لكم ذلك ؟ فقال له بعض من كان معي من أصحابنا: قد قال النبي ﷺ: «إذا تكلم الله بالوحي»، وقالت عائشة: (ولشأني كان أحقر من أن يتكلم الله في بوحي يتلى). فرأيت الجهمي قد عَبَسَ، وبَسَرَ، وكلَحَ، وزَوى وجهه عنه كالذي شَمَّ رائحة كريهة، أعرض عنها بوجهه، أو ذاق طعامًا كريهًا مُرًّا

مذاقه، وهذا أمر لم يـزل عليـه كُـلّ مُبطـل إذا واجهتـه بـالحقِّ المخـالف لـه وصدمته به، وقلّ من يتبصر منهم عند الـصَّدمة الأولى، ولهـذا قـال بعـض السَّلف: ما ابتدع أحد بدعة إلَّا خرجت حلاوة الحديث مِن قلبه.

وقال بعض رُؤساء الجهمية إمّا بشر المريسي، أو غيره: ليس شيء أبغـض لقولنا مِن القرآن، فأقِرُّوا به، ثم أوِّلوه.

وقال بشر أيضًا: إذا احتجوا عليكم بالقرآن، فغـالطوهم بالتأويـل، وإذا احتجُّوا بالأخبار فادفعوها بالتكذيب.

وقال الإمام أحمد: قلَّ من نظر في الكلام إلَّا وفي قلبه غِلّ على الإسلام.

وجاء أفضل متأخِّريهم فنصب على حصون الوحي أربعة مجانيق:

الأول: أنّها أدلة لفظية لا تفيد اليقين.

الثاني: أنّها مجازات واستعارات لا حقيقة لها.

الثالث: أن العقل عارضها فيجب تقديمه عليها.

الرَّابع: أنها أخبار آحاد، وهذه المسائل علميـة، فـلا يجـوز أن يُحـتجّ فيهـا بالأخبار، ولهذا تجد كثيرًا مـن هـؤلاء لا يحـب تبليـغ النُّـصوص النبويـة، أو إظهارها وإشاعتها، وقد يشترطون في أماكن يقفونها أن لا يقرأ فيها أحاديـث الصِّفات، وكانَ بعض مُتأخّريهم وهو أفضلهم عنـدهم كَلِـفٌ بإعـدام كُتـب السُّنَّة المصنّفة في الصِّفات، وكتمانها، وإخفائها، وبلغنـي عـنْ كثـيرٍ مـنهم أنّـه كان يهم بالقيامِ والانصرافِ عند ختم صحيح البخاري وما فيه من التَّوحيـد، والرَّدّ على الجهمية، وسُمِعَ منه الطعن في محمد بن إسماعيل.

وما ذنب البخاري وقد بَلَّغَ ما قاله رسول الله ﷺ. وقال آخر مِن هـؤلاء: لقد شان البخاري صحيحه بهذا الذي أتى به في آخره !!

ومعلوم أن هذه مُضادة صريحة لما يحبه الله ورسوله من التبليغ عنـه، حيـث يقول: «**ليبلغ الشَّاهد الغائب**» .. وقد ذَمَّ الله في كتابه الذين يكتمون مـا أنزلـه مِن البينات والهدى، وهؤلاء يختـارون كـتمان مـا أنـزل الله؛ لأنّـه يُخـالف مـا يقولونه، ويعارض ما حكمت به عقولهم وآراؤهم، وهؤلاء الذين قال فـيهم عُمر ﷺ: إنّهم أعداء السُّنن. اهـ

المبحث الحادي عشر:

بُطلان مذهب أهل التفويض لصفات الرب ﷻ

١ - التَّفويض عند أهل البدع.

«هو صرفُ اللفظ عن ظَاهرِهِ، مع عدمِ التَّعرُّض لبيان المعنى المراد منه، بل يُترك ويُفوّض علمه إلى الله تعالى بأن يُقال: الله أعلم بِمُراده».

[«النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد» (ص١٢٨)، «مذهب التفويض» (ص١٥٢)]

فهؤلاء هم «أهل التَّجهيل الذين يقولون: نُصوص الصِّفات ألفاظ لا تُعقل معانيها، ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها؛ ولكن نقرأها ألفاظًا لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلًا لا يعلمه إلَّا الله، وهي عندنا بمنزلة: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾، و﴿الٓمٓصٓ﴾ فلو ورد علينا منها ما ورد لم نعتقد فيه تمثيلًا، ولا تشبيهًا، ولم نعرف معناه، وننكر على من تأوّله، ونكل علمه إلى الله». [«الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٢٢)]

فالتَّفويض عند المُتكلِّمين مِن أهلِ البدعِ ما جمع:

١- أن ظاهر النُّصوصِ الواردة في الصِّفات غير مُراد.

٢- أن النُّصوص مجهولة المعنى بالنِّسبةِ لنا، فيكون الإيمان بِمُجرَّدِ الألفاظ الواردة، مِن غير اعتقادِ ما دلّت عليه.

وقد بنى المفوِّضة مذهبهم الباطل على أصلين:

١ - أن هذه النُّصوص مِن المُتشابه.

٢ - أن للمُتشابه تأويلًا لا يعلمه إلَّا الله تعالى.

[«الصواعق» (٢/ ٤٢٣)]

* تنبيه:

يطلق بعض أهل السُّنّة لفظ (التَّفويض)، ويريدون به:

تفويض كيفية الصِّفة التي لا يعلم حقيقتها إلّا الله تعالى؛ كقول البربهاري رحمه الله تعالى في [«شرح السُّنّة» (٥٠)] بعد ذكر أحاديث الصِّفات: فعليك بالتَّسليم، والتَّصديق، والتَّفويض، ولا تُفسِّر شيئًا من هذه بهواك ... اهـ

وكذا نحوه قول التيمي رحمه الله في: «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٣٥).

٢ - نِسبة التَّفويض إلى مذهبِ السَّلف.

ادَّعى كثيرٌ مِن مُتأخري الأشاعرة نسبة تفويض معاني نُصوص الصِّفات إلى السَّلفِ من القُرون الثَّلاثة المفضلة، وسيأتي نقل بعض أقوالهم، والرد عليهم، وبيان كذب هذه النسبة إلى السَّلف الصَّالح في الفصول القادمة.

٣ - حقيقة مذهب المفوِّضة.

اعْلم أن حقيقة مذهب المفوضة لمعاني نُصوص الصِّفات:

هو تعطيلُ الرَّبِّ ﷻ عن صفات الكمالِ، ونُعوت الجلال، فالتّفويض أخو التَّأويل الباطل الذي يتضمن تعطيل الصِّفات، وتحريف النّصوص كما سيأتي.

فالمفوض «لا يُثبت لله الصِّفات، بل ينفيها؛ لأنّه يقول: ظاهر نُصوص الصِّفات غير مُرادٍ، فهو ينفي: العُلوَّ، والاستواء، والنُّزول، واليدين، والغضب، والرِّضا، ونحوها من الصِّفات؛ ويقول: إنّ النُّصوص لا تدلّ على هذه، وهي غير مُرادةٍ منها، وأن المراد غير معلومٍ، فقد وقع المفوِّض في التّعطيلِ من هذه الجهة مِن حيث لا يشعر، كما وقع في الجهل بصفات الله وتجهيل السَّلف».

[«الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٦)].

قلت: فساد قول المفوضة ولوازمه الباطلة كثيرة لا تخفى على من وفقه الله تعالى لاتباع السُّنّة.

٤- ذِكْر الحُجج والأدلة على فَسَادِ قولِ المُفوِضة وضلاله.

لأهل السُّنّة في ردِّ مذهب أهل التَّفويض حُجج كثيرة بيّنوا فيها بُطلان مذهبهم، ومن أشهرها:

الحجة الأولى:

استدل أهل السُّنَّة والجماعة على بيان بُطلان وفساد مذهب أهل التَّفويض والتَّجهيل بالأحاديث وآثارِ السَّلف الصَّالح التي فيها إثبات الصِّفة لله تعالى مع الإشارةِ إليها بما هو محسوس بَيِّن؛ وذلك لبيان إثبات حقيقة الصِّفة لله تعالى، لا من بابِ التَّشبيه والتَّمثيل تعالى الله عن ذلك، ولبيان أن كلام الله تعالى إنّما هو بلسان عربي مُبين.

وقد تقدم ذكر الأحاديث الدالة على ذلك وتقدم تخريجها (ص٩٤)، ومنها:

١ - عن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قال: جاء حبرٌ من الأحبارِ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا مُحمَّدُ، إنَّا نجِدُ أنَّ الله يجعَلُ السَّموَاتِ على إصبَعٍ والأرضِين على إصبعٍ، والشَّجرَ على إصبَعٍ، والماء والثَّرى على إصبَعٍ، وسائِرَ الخلائِقِ على إصبعٍ، فيقولُ: أنا الملِكُ.

فضحِكَ النَّبيُّ ﷺ حتَّى بَدَت نَواجِذُهُ تصدِيقًا لقولِ الحَبْرِ.

- قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رحمهما الله في [«السنة» (٤٨٩)]:

قال أبي رحمه الله: جعل يحيى بن سعيد القطَّان يُشير بأصابعه، وأراني أبي كيف جعل يُشير بأصبعه، يضع أصبعًا أصبعًا حتّى أتى على آخرها. اهـ

٢ - عن أبي هريرة ﷺ قال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء:٥٨] رأيتُ رسول الله ﷺ يَضَعُ إبهامَهُ على أُذُنِهِ والتي تلِيها على عينِهِ.

قال أبو هُريرةَ رضي الله عنه: رأيتُ رسول الله ﷺ يقرؤُها ويضَعُ إصبعَيهِ.

قال ابنُ يُونسَ - أحد رجال سند الحديث -: قال المقرِئُ: يعنِي ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ يعني: أنَّ لله سَمعًا وَبَصَرًا. [رواه أبو داود (٤٧٢٨) بإسناد صحيح].

قال أبو داود رحمه الله: وهذا ردٌّ على الجهمِيّة.

قلت: وَردٌّ على المفوضة الذين لا يُثبتون حقيقة صفات الله تعالى.

٣ - عن عبدالله بن عمر ﷺ أنّه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ وهو على المنبرِ يقولُ: «يأخذُ الجبَّارُ سمواتِهِ وأرضَهُ بيدِهِ، وقبض بيدِهِ فجعلَ يقبِضُها ويبسُطُها، ثُمَّ يقول: أنا الجبَّارُ، أين الجبَّارون ؟ أين المتكبِّرون ؟ ».

قال: ويتميَّلُ رسول الله ﷺ عن يمينِهِ وعن يسارِهِ، حتَّى نظرتُ إلى المنبرِ

يتحرَّكُ من أسفلِ شيءٍ مِنهُ حتَّى إنِّي أقولُ: أساقطٌ هو برسُولِ الله ﷺ ؟

- قال ابن القيم رحمه الله: ولما أخبرهم رسول الله ﷺ جعل يقبض يديه ويبسطهما تحقيقًا للصِّفةِ لا تشبيهًا لها كما قرأ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ ووضع يديه على عينيه وأذنيه تحقيقًا لصفة السَّمع والبصر، وأنّهما حقيقة لا مجاز. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/ ٩٤٨)]

قلت: فهذه وغيرها مما تقدم ذكره (ص ٩٤) بعض النُّصوص التي استدلّ بها أهل السُّنّة والجماعة على بطلان مذهب المُفوضة لصفات الله ﷻ، وأنّها تحمل على حقيقتِها المعهودة في كلامِ العربِ التي خاطبنا الله بها.

وقد تقدم (ص٩٨) بيان حكم اقتران إثبات الصِّفة لله تعالى بالإشارة إليها بالفعلِ المَحسوسِ.

الحُجّة الثانية :

ادَّعى المفوضة أن نُصوص الصِّفات لا يعلم معناها إلَّا الله تعالى، ونسبوا هذا القول الكاذب للسَّلف الصَّالح.

ولكن أقوال السَّلف الكثيرة في تفسير نُصوص الصِّفات وبيان أوجه معانيها دامغة لكُلّ مُفترٍ عليهم، وقد تقدم في (ص٩٠) تفسيرات كثير من السَّلف لنصوص الصِّفات، ومنها:

١ - عن عبدالله بن أبي الهذيل العنزي قال: قلت لعبدالله بن مسعود: أبلغك أنّ الله عزّ وجلّ يَعجبُ مِمن يذكره ؟ فقال: لا، بل يضحك.

٢ - قال مجاهد (١٠٣هـ) رحمه الله في تفسير ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: علا على العرش.

٣ - قال أبو العالية رحمه الله في تفسير ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: قال: ارتفع.

٤ - وكذا فسَّره الحسن البصري (١١٠هـ) رحمه الله.

٥ - وفسَّر مجاهد، وابن المبارك رحمهما الله تعالى الاستواء: بالاستقرار.

٦ - عن وائل بن داود رحمه الله في قول الله عز وجلّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ قال: مُشافهة مِرارًا.

٧ - قول ربيعة بن أبي عبدالرحمن ومالك بن أنس رحمهما الله في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعةٌ، وإني لأخاف أن تكون ضالًّا.

وانظر كذلك: (ص٨٢) (فصل في نماذج من طريقة أهل السنة في إثبات الصفات وإمرارها كما جاءت)

وسيأتي قريبًا زيادة بيان.

فصل

المراد بمنع السَّلفِ من تفسير نُصوص الصِّفات

رُوي عن بعض السَّلف النَّهي عن تفسير نُصوص الصِّفات كقول أبي عُبيد القاسم ابن سَلّام رحمه الله لما سئل عن أحاديث الصِّفات قال: (لا يُفَسَّرُ هذا، ولا سمعنا أحدًا يُفسِّره)، وغيره من الأقوال كما في (المبحث الثالث)؛ فاستغلها أهل التّجهيل من المفوِّضة وغيرهم من أهل الأهواء ممن يتبعون المتّشابه من كلام الأئمةِ ابتغاء الفتنةِ وابتغاءَ تأويله؛ فزعموا أن السَّلف الصَّالح كانوا يُفوِّضون معاني نُصوصِ الصِّفاتِ، ولا يعلمون مَعانيها، وينهون عن الكلام فيها.

ولا يخفى بطلان هذه النِّسبة للسَّلف الصَّالح، وبراءتهم منها كما تقدم بيان شيء من ذلك.

وأمَّا مَا رُوي عن بعض السَّلف مِن ترك التَّعرض لتفسيرِ نُصوصِ الصِّفاتِ فهو مِن كلامهم المُجمل الذي يُوضحه ويُبيِّنه كلامهم الآخر المتواتر المستفيض عنهم في إثبات حقيقة معاني الصِّفات لله تعالى.

فلهذا حَمَلَ المحقِّقون مِن أهل السُّنّةِ هذا المجمل مِن كلامِ السَّلفِ على المُبين الظَّاهر مِن كلامهم، وأن هذه النُّصوص المروِيّة عن بعض السَّلف في النَّهي عن تفسير نُصوص الصِّفات تُحمل على مَعنيين:

١ - أن المراد بالنّهي عن تفسير نُصوص الصِّفات عند السَّلف هو:

تفسيرها بالتّفسيرات المُحدَثة المولَّدة المأخوذة من الجهمية وأفراخهم من مُعطلة الصِّفات.

٢ - أن المراد بنهي السَّلف عن تفسير نُصوص الصِّفات: ذِكر كيفيتها، وتشبيهها بصفات المخلوقين.

فأما المعنى الأول:

وهو أن المراد بالنَّهي عن تفسيرِها بتفسيراتِ الجهميّة؛

فهذا ظاهرٌ في كلامهم؛ ومن ذلك قول الإمام أحمد رحمه الله للرَّجُلِ الذي حدَّث بحديث: «**يضع الرَّبُّ عزّ وجلّ قدمه**».

فقال الرَّجل: إنّ لهذا تفسيرًا.

فقال أبو عبدالله: انظر إليه كما تقول الجهمية سواء.

[رواه ابن بطة في «الإبانة» قسم (الرد على الجهمية) (٢٥٩)]

- قال ابن تيميّة رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ٥١)]: مُعلقًا على قول أبي عُبيد: (لا يُفَسَّرُ هذا، ولا سِمعنا أحدًا يُفسره) قال: أبو عُبيد أحدُ الأئمّةِ الأربعة الذين هم: الشَّافعيّ، وأحمد، وإسحاق، وأبو عُبيد، وله من المعرفة بالفقهِ، واللّغةِ، والتأويلِ ما هو أشهر من أن يُوصف، وقد كان في الزَّمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنّه ما أدرك أحدًا من العلماء يُفسرها، أي: تفسير الجهمية. اهـ

فهذه حكاية إجماع منه عن أهلِ ذلك العصرِ من العُلماءِ.

ومما يدُلُّ على أن مراد السَّلف بالنّهي عن تفسيرِ هذه النُّصوص بالتَّفاسير المُحدَثة المذمومة الصَّارفة للنَّصِ عن ظاهره وحقيقته؛ أنّهم قالوا كذلك في

أحاديث الوعيد: (أَمِرُّوها كما جاءت من غير تفسير)، كما قال أحمد رحمه الله في رسالة عبدوس: (هذه الأحاديث التي جاءت: «ثلاثٌ من كُنَّ فِيه فَهو مُنَافِق»

قال: هذا على التغليظ، نرويها كما جاءت ولا نُفسرها.

وقوله: «لا تَرجِعُوا بَعدِي كُفَّارًا يَضرِبُ بَعضُكُم رِقَابَ بَعضٍ».

ومثل: «إِذَا التَقَى المُسلِمَانِ بِسَيفَيهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقتُولُ فِي النَّارِ».

ومثل: «سِبَابُ المُسلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفرٌ»... ونحوه من الأحاديث مما قد صح وحُفظ، فإنّا نُسلِّم له، وإن لم يُعلم تفسيرها، ولا يُتكلّم فيه، ولا يُجادل فيه، ولا تُفسر هذه الأحاديث إلّا مثل ما جاءت، ولا نردّها إلّا بالحقّ منها.

[رواه اللالكائي (١/ ١٦٢-١٦٤)]

- وروى اللالكائي (١/ ١٧٠) نحوه عن عليّ بن المديني رحمه الله.

قلت: ولا شكَّ أن السَّلفَ فهموا معاني نُصوص الوعيد السَّابقة، وأنّهم لم يفوِّضوا معانيها إلى الله تفويض أهل البدع لمعاني نُصوص الصِّفات، وإنّما قصدوا بترك تفسيرها بتفسيرات أهل الأهواء من المرجئة والخوارج لنُصوصِ الوعيد. والله أعلم.

ومما يُبيّن بُطلان ما استدلّ به المفوِّضة على مذهبهم الباطل من أقوال السَّلف في ترك تفسيرِ نُصوص الصِّفاتِ، تصريحُ كثير من السَّلفِ وأئمة أهل السُّنّة بتفسير نُصوص الصِّفات، وأن لها تفسيرًا ومعنى معروفًا لا يُحتاج فيه إلى صرفه عن ظاهره المتبادر للأذهانِ.

ومن ذلك:

١ - قال سُفيان بن عُيينة (١٩٨هـ) رحمه الله: هذه الأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصِّفات، والنُّزول، والرُّؤية، حقٌّ نُؤمن بها، ولا نُفسرها إلَّا ما فُسّر لنا مِن فوق. [رواه ابن منده في «التوحيد» (٨٩٧)].

٢ - قال أحمد بن حنبل (٢٢٤هـ) رحمه الله في رسالة عبدوس: ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كُفي ذلك، وأحكم له، فعليه الإيمان به، والتَّسليم له، مثل حديث الصَّادقِ المصدوق، وما كان مثله في القدرِ، ومثل أحاديث الرُّؤية كُلّها، وإن نَبَتْ عن الأسماع، واستوحش منها المستمع، فإنّما عليه الإيمان بها، وأن لا يرد منها جزءًا واحدًا .. [رواه اللالكائي (٣١٧)]

٣ - قال الترمذي (٢٧٩هـ) رحمه الله في [«السنن» (٣/ ٥١)]: وقد ذكر الله عزَّ وجلَّ في غير موضعٍ من كتابه: اليدَ، والسَّمعَ، والبصرَ، فتأوَّلت الجهميةُ هذه الآياتِ ففسَّروها على غير ما فسَّر أهلُ العلمِ، وقالوا: إنّ اللهَ لم يخلق آدمَ بيدِهِ، وقالوا: إنّ معنى اليد هاهنا: القوَّةُ. اهـ

٤ - وقال عثمان الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«النقض» (ص٥٢)]: ثُمّ أجمل المعارض ما ينكر الجهميّة من صفات الله وذاته، المسماة في كتابه، وفي آثار رسول الله ﷺ، فعدَّ منها بضعًا وثلاثين صفة، نسقًا واحدًا، يحكم عليها ويُفسِّرها بما حكم المَريسي وفسَّرها وتأوَّلها حَرفًا حَرفًا، خلافَ مَا عَنَى الله، وخلاف ما تأوَّلها الفُقهاء الصَّالحون، لا يعتمد في أكثرها إلَّا على المَريسي .. الخ

قلت: والمراد بقوله: (ما تأولها الفقهاء) أي فسَّروها به، فالتأويل في كلام السَّلف الصَّالح: التَّفسير لا تأويل أهل البدع من صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا التأويل هو الذي أنكره الدرامي رحمه الله في كتابه «النقض» على المريسي .

وقال (ص١٢٤): فإذا ادَّعيتَ أن اليد عُرفت في كلام العرب أنّها نعمة وقوَّة؛ قُلنا لك: أجل، ولسنا بتفسيرها منك أجهل، غير أن تفسير ذلك يستبين في سياق كلام المُتكلِّم حتّى لا يحتاج له مِن مثلك إلى تفسير. اهـ

٥- وقال البربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله في [«شرح السُّنّة» (ص ٥٠)] بعد أن ساق آيات وأحاديث الصِّفات قال: ولا تُفسِّرْ شيئًا من هذا بهواك، فإنّ الإيمان بهذا واجب، فمن فسَّرَ شيئًا من هذا بهواه وردّه: فهو جهميٌّ.

٦ - قال عُبيدالله بن محمد بن بطة (٣٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة الصغرى» (ص٢١٣-٣١٨)]: ثم الإيمان، والقبول، والتّصديق بكُلِّ ما روته العلماء، ونقله الثّقات أهل الآثار عن رسول الله ﷺ، وتلقوها بالقبول، ولا تُرَدُّ بالمعاريض، ولا يُقال: لم ؟ وكيف؟ ولا تُحمَل على المعقول، ولا تُضرَب لها المقاييس، ولا يُعمَل لها التّفاسير؛ **إلَّا ما فسّره رسول الله ﷺ، أو رجل مِن عُلماء الأمّة ممن قوله شِفاء وحُجَّة، مثل أحاديث الصِّفات، والرُّؤية** . اهـ

[وانظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ٥١)].

وأما المعنى الثَّاني لنهي السَّلف عن تفسير نُصوص الصِّفات:

وهو أن المراد به: ذِكْر كيفيتها وتشبيهها بصِفاتِ المخلوقين.

ويشهد لذلك أثر القاسم بن سلاّم رحمه الله في الصِّفاتِ: (ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك ؟ قُلنا: لا يُفَسَّرُ هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره).

وقول سُفيان بن عُيينة رحمه الله: كُلّ شيءٍ وصفَ الله به نفسه في القُرآن فقراءته تفسيره، لا كيف، ولا مِثل.

فإنهم نهوا عن تفسيرها في مقابل السُّؤال عنها بالكيف، والله اعلم.

فصل

المراد بنفي معاني الصّفات عند السّلف

يستدلّ المفوِّضة كذلك على مذهبِهم الباطل بما جاء عن بعض السَّلفِ من نفي معاني الصِّفاتِ في معرضِ كلامهم عنها.

كرواية حنبل قال: سألت أبا عبدالله عن الأحاديث التي تُروى: «**إنَّ اللهَ تبارك وتعَالى يَنزِلُ كُلّ لَيلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا**»، و«**أنَّ اللهَ يُرَى**»، و«**إنَّ اللهَ يَضعُ قَدَمَهَ**»، وما أشبهه ؟ فقال أبو عبدالله: نُؤمن بها، ونُصدق بها، ولا كيف ولا معنى ..

[رواه الخلال في «السنة»، انظر «طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٣)]

- وقد أجاب ابن تيمية رحمه الله عن هذه الشُّبهة فقال في [«مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٦٣)]:

والمنتسبون إلى السُّنّة من الحنابلةِ وغيرهم الذين جعلوا لفظ (التأويل) يعمُّ القسمين، يتمسَّكون بما يجدونه في كلامِ الأئمةِ في المتشابه، مثل قول أحمد في رواية حنبل: (ولا كيف، ولا معنى)، ظنّوا أن مُراده أنّا لا نعرف معناها.

وكلام أحمد صريحٌ بخلاف هذا في غير موضعٍ، وقد بيّن أنّه إنَّما يُنكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأوَّلون القرآن على غير تأويلِهِ، وصنّف كتابه في «الرَّد على الزَّنادقةِ والجهميةِ فيما أنكرته من مُتشابه القُرآن وتأوّلته

على غير تأويله»، فأنكر عليهم تأويل القرآن على غير مُرادِ الله ورسولِهِ، وهم إذا تأوّلوه يقولون: معنى هذه الآية كذا.

والمكيفون يُثبِتون كيفية، يقولون: إنّهم علِموا كيفية ما أخبر به من صِفاتِ الرَّبِّ.

فنفى أحمد قول هؤلاءِ، وقول هؤلاء؛

قول المكيّفة الذين يدّعون أنّهم علِموا الكيفية،

وقول المحرِّفة الذين يُحرفون الكَلِمَ عن مواضعه، ويقولون معناه كذا وكذا. اهـ

فصل

في بُطلان قولهم: (إن أسَماء اللهِ تعالى وصفاتِهِ من المُتشابهِ الذي لا يعلمه إلا الله تعالى)

«كُلّ طائفة من أهل الكلام والأهواء والبدع يَجعلون ما خالف مـذهبهم من القرآن والحديث مُتشابِهًا، وما وافقه مُحكمًا.

والجهمية والمعتزلة عندهم ما دلَّ على أن الله يُرى، وأن لله عِلمًا، أو قُدرة، أو مشيئة، أو وجهًا، أو سَمعًا، أو بَصرًا، أو أنّه يتكلّم بنفسه، أو غـير ذلـك، فهو عندهم من المتشابه؛

وغرضهم بذكر لفظ المتشابه: أن لا يؤمن بما دلّ عليه اللفظ، بل

١ - إمّا أن يعرض عنه،

٢- وإمّا أن يُحال إلى معنى آخر بعيد عن دلالة اللّفظ».

[«بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٤٤٨) بتصرف يسير، وانظر «درء التعارض» (١/ ١٦)]

فهم ينزّلون قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٧] على آيات وأحاديث الصِّفات.

ومن أقوالهم في ذلك:

١ - قال الرَّازي في [«التفسير الكبير» (١٤/ ٩٤)]: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: من المتشابهات التي يجب تأويلها. اهـ

٢ - قال العيني في [«عمدة القاري» (٨/ ٢٧٣)]: قوله: «بين يدي الله»: هو من المتشابهات.

٣ - قال السُّيوطي في [«الإتقان» (٢/ ٦)]: من المتشابه: آيات الصّفات، ولابن اللبان فيها تصنيف مُفرد نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، و﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾.

٤ - قال ابن حجر العسقلاني في [«شرح الصحيح» (١٣/ ٤٣٢)]: «على وجهه»: قال الكرماني: هذا الحديث من المتشابهات، فإمّا مُفوض، وإمّا مُتأوّل !! اهـ

٥ - قال مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (١٠٣٣هـ) في [«أقاويل الثقات» (ص٦٠)]: اعلم أن من المتشابهات: آيات الصفات التي التأويل فيها بعيد فلا تؤوّل، ولا تُفسَّر. اهـ

قلت: وتتبع أقوالهم في هذا يطول؛ ولا يخفى بُطلان هذا القول وضلاله؛ لأنّ معاني الصِّفات ظاهرة لِكُلٍّ مِن يعرف لسان العرب، وأمّا حقيقتها وكُنهها فعلمها عند الله تعالى.

وأما فائدة كونها عندهم من المتشابه، فقد:

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٥/ ٣٦٥)]: كثير من الجهمية النُّفاة يقولون: فائدة إنزال هذه النُّصوص المثبتة للصّفات، وأمثالها من الأمور الخبرية التي يسمونها هم: (المشكل)، و(المتشابه)، فائدتها عندهم: اجتهاد أهل العلم في صرفها عن مُقتضاها بالأدلة المعارضة لها حتّى تنال النُّفوس كدّ

الاجتهاد ، وحتّى تنهض إلى التَّفكر والاستدلال بالأدلة العقلية المعارضة لها الموصلة إلى الحقّ.. اهـ وسيأتي بقية كلامه.

وقد أبطل ابن تيمية رحمه الله تعالى إدخال أسماء الله تعالى وصفاته في المتشابه، أو اعتقاد أنّه مُتشابه بأمرين:

الأول: براءة السَّلف قاطبة من هذا الاعتقاد، بل الثَّابت المنقول عنهم هو إثبات المعاني.

فقال في [«مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٩٥)]: فإنّي ما أعلم عن أحدٍ من سلف الأُمّة، ولا من الأئمّة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره، أنَّه جعل ذلك من المُتشابه الدَّاخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحدٌ معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يُفهم. اهـ

- وقال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (١/ ٢١٣)]:

تنازع النَّاس في المحكم والمتشابه تنازعًا كثيرًا، ولم يعرف عن أحد من الصَّحابة قطّ أن المتشابهات آيات الصِّفات، بل المنقول عنهم يدلّ على خلاف ذلك، فكيف تكون آيات الصِّفات متشابهة عندهم وهم لا يتنازعون في شيءٍ منها، وآيات الأحكام هي المحكمة وقد وقع بينهم النّزاع في بعضها؛ وإنّما هذا قول بعض المتأخِّرين. اهـ

الثَّاني: أنّ التَّشابه الذي يُطلقُه بعض السَّلفِ على بعضٍ ما يستدل به الجهميّة إنّما هو تشابه المعاني الذي لا يَختصّ بباب الصِّفات، والعلم بالمعنى المراد مُمكن بل مُتحقق، والمنفي العلم بتأويلِهِ لا العلم بمعناه.

فقال: الـذي في القـرآن أنّـه لا يعلـم تأويلـه إلّا الله؛ إمّـا المتـشابه، وإمّـا الكتاب كُلّه كما تقدّم، ونفي علم تأويله ليس نفي علم مَعناهُ كـما قـدَّمناه في القيامة وأمور القيامة .. ويُؤيده أيضًا أنّه قد ثبت أن في القرآن مُتشابِهًا، وهو ما يَحتمل معنيين وفى مسائلِ الصِّفات ما هو مِن هذا الباب، كـما أن ذلـك في مسائلِ المعاد أولى، فإنّ نفى المـشابهة بـين الله وبـين خلقِـهِ أعظـم مـن نفـى المشابهة بين موعود الجنة، وموجود الدنيا.

وإنّما نكتة الجواب هو ما قدَّمناه أولًا أن نفي علم التّأويل ليس نفيًا لعلـم المعنى. اهـ

والخلاصة؛ أن إطلاق القول بأن معاني أسماء الله وصفاته من المتشابه، أو هي المتشابه باطل لم يصدر عن أحدٍ من السَّلف؛ لكن قد يقـع تـشابه نـسبي إضافي خاصٌ لبعض النَّاسِ في هذا البابِ فيزول بالإحكـام الخـاصّ الـذي يعلمه الرَّاسخون في العلم، أما حقائق هذه المعاني، وكيفياتها؛ فلا ريـب أنَّـه مِمّا استأثر الله بعلمِهِ، وحَجَبَ إدراك كُنهِهِ عن خلقِـهِ، فـلا سـبيل لأحـدٍ إلى العلم به.

[انظر: «مجمـوع الفتـاوى» (١٣/ ٢٩٤-٢٩٥)، و«الـصواعق المرسـلة» (٢١٢)، و«مذهب أهل التفويض» (ص٣١٢)]

فصل

في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

مِن شُبه المفوِّضة ما زعموه مِن أن آيات الصِّفات مِن المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله ومعناه، مُستندين في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ الآية [آل عمران:٧].

وهذ منهم مبنيّ على تعين الوقف التَّام عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

وقد ترتب على القول بأن آيات الصِّفات مِن المتشابه، القول بتفويض نُصوص الصِّفات، وأنّها مجهولة المعنى.

وقد تقدّم بُطلان المقدمة الأولى في الفصل السَّابق؛ وهي أن نُصوص الصِّفات من المتشابه، وأنّه قول مُحدث لم يقله أحد من السَّلف.

وعليه فإن المقدمة الثَّانية؛ وهي أن نُصوص الصّفات لا يعلم معناها إلَّا الله تعالى قول باطل مردودٌ بكلام السّلف أنفسهم، فإن كلامهم في تفسير نُصوص الصّفات لا يُحصى كما تقدم جمع بعض كلامهم في ذلك.

- قال ابن تيمية في [«الحموية» (ص٢٩٠)]: وهو يتكلّم عن أهل التجهيل ومراده بهم أهل التفويض: فهم كثيرٌ من المتسبين إلى السُّنّة واتباع السّلف، يقولون: إن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصِّفات .. وهؤلاء يظنون أنّهم اتبعوا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، فإنّه وقف

أكثر السّلف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وهو وقف صحيح؛ لكن لم يفرِّقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التَّأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمِهِ؛ وظنّوا أن التَّأويل المذكور في كلامِ الله تعالى هو التَّأويل المذكور في كلامِ المتأخرين، وغلطوا في ذلك.

فإن لفظ «التّأويل» يُراد به ثلاث معان:

فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخِّرين هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الرّاجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء؛ وظنّوا أن مُراد الله تعالى بلفظ التّأويل ذلك، وأن للنُّصوص تأويلاً يُخالف مدلولها لا يعلمه إلّا الله، ولا يعلمه المتأوّلون.

ثُمّ كثير من هؤلاء يقولون: تُجرى على ظاهرها، فظاهرها مُراد، مع قولهم: (إن لها تأويلًا بهذا المعنى لا يعلمه إلّا الله)، وهذا تناقض وقع فيه كثيرٌ من هؤلاء المنتسبين إلى السُّنّة !! ...

والمعنى الثّاني: أن التَّأويل: هو تفسير الكلام، سواء وافق ظاهره، أو لم يوافقه، وهذا هو التَّأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم.

وهذا التَّأويل يعلمه الرّاسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السَّلف عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، كما نُقل ذلك عن: ابن عباس، ومجاهد، ومحمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن إسحاق، وابن قتيبة، وغيرهم، وكلا القولين حقّ باعتبار كما قد بسطناه في موضع آخر؛ ولهذا نُقل عن ابن عباس هذا وهذا وكلاهما حقّ.

والمعنى الثّالث: أن التأويل: هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر الله به في الجنة من: الأكل والشُّرب واللّباس والنّكاح، وقيام السَّاعة، وغير ذلك، هو الحقائق الموجودة أنفسها؛ لا ما يتصوّر من معانيها في الأذهان ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التّأويل في لغة القرآن .. قال تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ وهذا التّأويل هو الذي لا يعلمه إلّا الله.

وتأويل الصِّفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السَّلف كمالك وغيره: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)؛ فالاستواء معلوم، يعلم معناه، ويُفسَّر، ويُترجم بلغة أُخرى، وهو من التّأويل الذي يعلمه الرَّاسخون في العلم، وأمّا كيفية ذلك الاستواء فهو التّأويل الذي لا يعلمه إلّا الله تعالى.

وقد روي عن ابن عباس ما ذكره عبدالرزاق وغيره في تفسيرهم عنه أنّه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه: - تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلّا الله عزّ وجلّ؛ فمن ادعى علمه فهو كاذب. وهذا كما قال تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

وكذلك علم وقت السَّاعة، ونحو ذلك، فهذا من التّأويل الذي لا يعلمه إلّا الله تعالى؛ وإن كُنّا نفهم معاني ما خُوطبنا به، ونفهم من الكلام ما قصد إفهامنا إيّاه، كما قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾، وقال: فأمر بتدبر القرآن لا بتدبر بعضه. اهـ

[وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٢٧٧)] «الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٢١)]

فصل

في بُطلان مَا ادَّعاهُ بعض المُتأخِّرين مِن نِسبة مَذهبِ التَّفويض إلى السَّلف الصَّالح

ادَّعى كثيرٌ من مُتأخِّري الأشاعرة وغيرهم نسبة تفويض معاني نُصوص الصِّفات إلى السَّلفِ من القُرون الثَّلاثة المُفضلة، حتَّى قالوا مقالتهم الفاسدة المشهورة: (مذهب السَّلفِ أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم)، والتي مضمونها: «استجهالُ السَّابقين الأوَّلين، واستبلاههم، واعتقاد أنَّهم كانوا قومًا أُمِّيين بمنزلةِ الصَّالحين من العامَّة، لم يتبحروا في حقائقِ العلمِ بالله، ولم يتفطَّنوا لدقائقِ العلم الإلهي. وأن الخلف الفُضلاء حازوا قصب السَّبق في هذا كُلِّه».

[«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ٩-١٢) وسيأتي الكلام عن هذه المقولة الفاسدة]

والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها:

١ - النووي (٦٧٦هـ).

قال في [«شرحه لصحيح مسلم» (٣/ ١٩)]: (اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصِّفات وآيات الصِّفات قولين: أحدهما: مذهب معظم السَّلف أو كلهم: أنَّه لا يتكلَّم في مَعناها ..) !!

قلت: ثُم ذَكَرَ المذهب الآخر وهو مذهب أهل التَّأويل والتَّعطيل الذي

انتهجه في شرحه لأكثر آيات وأحاديث الصِّفات.

وأمّا حقيقة ما عليه السَّلف الصَّالح من إثبات حقيقة الصِّفات وإمرارها كما جاءت فلم يُعرّج عليه، ولم يذكره إلّا في مقام الذَّمِّ والتَّحذير مِن مذهب المُجسِّمة !! كما سَيأتي. والله المستعان.

٢ - الجُويني المشهور بأبي المعالي ! (٤٧٨هـ).

وقد سار في أولِ أمرِهِ على مذهبِ أهل التأويلِ والتحريف ثُم انتقل عنه إلى مذهب أهل التَّفويض والتَّجهيل، واعتقد أنه مذهب السَّلفِ الذي يجب اتباعه، فقال: (وذهب أئمة السَّلف إلى الانكفاف عن التَّأويل، وإجراء الظَّواهر على مُواردها، وتفويض مَعانيها إلى الرَّبّ سبحانه)

ثُم ذَكَرَ أن هذا هو المذهب الحقّ الذي يجب سُلوكه !!

قلت: ولقد ذهبَ بعض المتأخِّرين إلى اعتبار الجُويني ممن رجعَ من التَّأويلِ إلى مذهبِ السَّلف في الصِّفات؛ ومِن ذلك قول الذهبيّ في «السِّير» (١٨/ ٤٧٢): كما أنه في الآخرِ رجح مذهب السَّلف في الصِّفاتِ وأقرَّه !!. اهـ

ولكن في الحقيقة أنّه رجع عن التَّأويل إلى التَّفويض كما هو واضحٌ جليٌّ في كلامِهِ، وصرّح به ذاك السُّبكي في «طبقاته» !

وقال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٥/ ٤١)] وهو يتكلم عن موقف أبي المعالي مِن الصِّفات قال: ..

والثاني: تفويض معانيها إلى الرَّبِّ، وهو آخر قولي أبي المعالي، كما ذَكَرَهُ في «الرِّسالة النظامية». اهـ

٣ - ابن خلدون (٨٠٨هـ).

قال وهو يتكلم عن مذهب السَّلف الصَّالح في الصِّفات في [«مقدمته» (ص٣٤٣)]: (وردت في القرآنِ آيٌ أُخرى قَليلةٌ تُوهم التّشبيه، مرّةً في الذَّاتِ وأُخرى في الصِّفات، فأمّا السَّلف فغلّبوا أدلة التَّنزيه لكثرتها .. ولم يتعرَّضوا لمعناها ببحثٍ ولا تأويلٍ ..).

وقال (ص٣٥٣): وإنّما مذهب السَّلف ما قرّرناه أوّلًا من تفويض المراد بها إلى الله، والسُّكوت عن فهمها. اهـ

٤ - السُّيوطي (٩١١هـ).

قال في [«الإتقان» (٢/ ٦)] وهو يتكلم عن آيات الصِّفات: وجمهور أهل السُّنة [يعني الأشاعرة] منهم السَّلف .. على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسّرها، مع تنزيهنا له عن حقيقتها. اهـ

٥ - محمد بن أحمد السَّفّاريني الحنبلي (١١٨٨هـ).

قال في كتابه [«لوامع الأنوار البهية» (١/ ٩٧)]: ومذهب السَّلف عدم الخوض في مِثل هذا والسُّكوت عنه، وتفويض علمه إلى الله تعالى. اهـ

قلت: وقد تعقبه ابن سَحمان رحمه الله في حاشية الكتاب بكلام طويل نقله عن ابن تيمية رحمه الله، بيّن فيه بطلان نسبة التفويض إلى السَّلف.

٦ - محمد رشيد رضا (١٣٥٤ هـ).

قال في تعليقه على «لمعة الاعتقاد» (ص٣١): لا نقول كيف هي، ولا نقول معناها كذا وكذا، بل نقول: صفة أثبتها الله تعالى لنفسه، فنحن نثبتها

له، ونكل كيفيتها ومعناها إليه تعالى، واعلم أن هذا ما كان عليه السَّلف الصَّالح كلهم !!، والأئمة المقتدى بهم، وذهب إليه المحَقِّقون مِن الخلف، ومِن كبار علماء الأشاعرة. !!

٧ - حسن البنا (١٣٦٨هـ).

قال في كتابه [«العقائد» (ص ٦٦)] في مبحث الصِّفات: أما السَّلف رضوان الله عليهم فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت، ونترك بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى، فهم يُثبتون: اليد، والعين، والأعين، والاستواء، والضَّحك، والتعجب.. الخ، وكُلّ ذلك بمعانٍ لا نُدركها، ونترك لله تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها...).

قلت: وتتبع كلام المتأخِّرين في نسبةِ مذهب أهلِ التَّفويض إلى السَّلف الصّالح يطول، والمراد هاهنا هو بيان بطلان هذه النّسبة، وأن السَّلف الصَّالح رحمهم الله بريئون منها لأمرين:

١ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٥٣٦)]: إن مذهب السَّلف يُعرف بنقل أقوالهم، أو نقل مَن هو خبير بأقوالِهم، وما ذكره مِن العبارة - [يعني: الرَّازي من نسبة التَّفويض إلى السَّلف] - لم ينقله عن أحدٍ من السَّلف، ولا نقله من يحكي إجماع السَّلف .. ولكن ما ذكره هذا من مذهبِ السَّلف والتَّفويض إنّما يعرض في كلام أبي حامد [الغزالي] ونحوه ممن ليس لهم خبرة بكلام السَّلف، بل ولا بكلامِ الرَّسول ﷺ فلا يُميّزون بين صحيحِ هذا وبين ضعيفه؛ ولكن ينقلون مذهب السَّلف بحسب اعتقادهم، لا بأقوال السَّلف وما بينوه وقالوه في هذا الباب.

وأقوال السَّلف كثيرة مشهورة في كتب أهل الحديث والآثار الذين يروونها عنهم بالأسانيد المعروفة، وكذلك في كتب التفسير. اهـ

٢- أن نِسبةَ التفويض إلى السَّلفِ يستلزم لوازم فاسدة، ومنها:

أ - «الجهل بالله تعالى، وصفاته العُلا.

ب - كما يستلزم الجهل بمذهب السَّلف، والتَّقوّل عليهم.

ج - ويستلزم أيضًا تجهيل السَّلف الصَّالح مِن الصَّحابة والتابعين ومَن بعدهم مِن أئمةِ هذا الدِّينِ بالله وصفاته الكمالية، كما يستلزم استبلادهم، وأنّهم كانوا يتلون كتاب الله ويقرؤون أحاديث رسول الله ﷺ ولا يفهمون معاني ذلك !

د - ويستلزم تفضيل الخلف أهل الكلام والبدع على خيارِ هذه الأُمّة بُحجة أن طريق السَّلف أسلم وطريق الخلف أحكم، وغيرها من اللوازم الفاسدة». [من كتاب «الماتريدية» (٢/ ١٦٠)]

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (١/ ٢٠٤)]: (فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النُّصوص، ولا الملائكة، ولا السَّابِقون الأولون، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثيرٌ مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه .. ومعلوم أن هذا قدحٌ في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنّه جعله هُدىً وبيانًا للنّاسِ، وأمرَ الرسول ﷺ أن يبلغ البلاغ المبين .. وأمر بتدبُّرِ القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه - وهو ما أخبر به الرَّبّ عن صفاته، أو عن كونه خَالقًا لكُلّ شيءٍ، وهو بكُلِّ شيءٍ عليم، أو عن كونه أَمَرَ ونَهَى، ووعد وتوعَّد .. - لا يعلم أحد معناه، فلا يُعقَلُ ولا

يُتدبَّر، ولا يكون الرسول ﷺ بَيَّنَ للنَّاسِ ما نُزِل إليهم، ولا بلَّغ البلاغ المُبين.

وعلى هذا التَّقدير فيقول كلّ مُلحدٍ ومبتدعٍ: الحقُّ في نفسِ الأمرِ ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النُّصوص ما يناقض ذلك؛ لأنّ تلك النُّصوص مُشكلةٌ مُتشابهةٌ لا يَعلمُ أحدٌ معناها، وما لا يعلم أحدٌ معناه لا يجوز أن يُستدلّ به.

فيبقى هذا الكلام سَدًّا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول: إنّ الهُدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأنَّا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلاً عن أن يبيّنوا مرادهم.

فتبيّن أن قول أهل التَّفويض الذين يزعمون أنَّهم مُتّبعون للسُّنّة والسَّلف من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد. اهـ

فصل

في بُطلان قولهم: (طريقة السَّلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم)

يزعم كثيرٌ من المعطّلة أن خوض الخلف في التّأويلات المحدثة لنُصوص الصّفات: أعلم وأحكم من طريقة السَّلف الذين اختاروا السُّكوت عن الكلام فيها، وأمروا بإمرارها كما جاءت، فقالوا:

(طريقةُ السَّلفِ أسلم، وطريق الخلفِ أعلم وأحكم).

وذلك «لأن طريقة أهل التّأويل فيها مُخاطرةٌ بالإخبار عن مُرادِ الله بالظَّنّ الذي يجوز أن يكون صوابًا ويجوز أن يكون خطأً، وذلك قولٌ عليه بما لا يُعلم، والأصلُ تحريم القول عليه بالظّنّ، وكان تركُها أسلم.

وفي طريقة أهلِ التّأويل حَسْمُ موادِّ الاعتقادات الفاسدة، والشُّبهات الواردة، فكانت أحْزَمَ وأحكمَ». [«جامع المسائل» لابن تيمية (٩/ ٩٠)]

ومن أقوالهم في ذلك:

١ - قول ابن حجر الهيتمي في [«الفتاوى الحديثية» (ص٣٨٥)] وهو يتكلم عن حديث: «خلق الله آدم على صورته» قال: إن أُعيد الضَّمير فيه لله وجب تأويله على ما هو معروف من مذهب الخلف الذي هو أحكم وأعلم. اهـ

٢ - قول مُلا علي قاري الحنفي في [«مرقاة المفاتيح» (١٠/ ١٨٢)] وهو يتكلّم عن تأويل حديث: «**يضع السَّموات على أصبع ..**».

فقال: إمَّا التَّأويل وهو مذهب الخلف، وهو أعلم، أو التَّسليم والتَّفويض مع الاتفاق على التَّنزيه وهو مذهب السَّلف وهو أسلم. اهـ

وقد بَيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بطلان هذه المقولة وفسادها في كثير مِن مُصنفاته، ومِن ذلك قوله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ٨-١٢)]:

ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلم من السَّالفين كما يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السَّلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن: (طريقة السَّلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم)، فإنّ هؤلاء المُبتدعين الذين يُفضِّلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حَذوهم على طريقة السَّلف: إنّما أُتوا مِن حيث ظَنّوا أنّ طريقة السَّلف هي مُجرد الإيمان بألفاظِ القرآنِ والحديث من غيرِ فقهٍ لذلك، بمنزلة الأُمّيين الذين قال الله فيهم: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة:٧٨]، وأنّ طريقة الخلف هي استخراج معاني النُّصوص المصروفة عن حقائقها بأنواعِ المجازات وغرائب اللُّغات.

فهذا الظَّنّ الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها: نبذ الإسلام وراء الظّهر، وقد كذَبوا على طريقة السَّلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السَّلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضَّلال بتصويب طريقة الخلف.

وسبب ذلك: اعتقادهم أنّه ليس في نفس الأمر صفة دلّت عليها هذه النُّصوص للشُّبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصِّفات في نفسِ الأمرِ، وكان مع ذلك لابُدّ للنُّصوص من

معنى، بقوا مُتردِّدِين بين:

١ - الإيمان باللفظ، وتفويض المعنى، وهي التي يُسمّونها طريقة السَّلف !!

٢ - وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوعٍ تكلُّفٍ، وهي التي يُسمّونها طريقة الخلف.

فصار هذا الباطل مُركبًا من فسادِ العقل، والكفرِ بالسّمع؛ فان النّفي إنّما اعتمدوا فيه على أمورٍ عقليةٍ ظنّوها بيّنات، وهي شُبهات، والسَّمع حرفوا فيه الكَلِمَ عن مواضعه.

فلمّا انبنى أمرهم على هاتينِ المُقدِّمتين الكُفريَّتين الكاذبتين كانت النتيجة: استجهال السَّابقين الأوَّلين واستبلاههم، واعتقاد أنَّهم كانوا قومًا أُمِّيين بمنزلةِ الصَّالحين من العامَّة، لم يتبحروا في حقائقِ العلم بالله، ولم يتفطَّنوا لدقائق العلمِ الإلهي. وأن الخلف الفُضلاء حازوا قصب السّبقِ في هذا كُلِّه.

ثُمّ هذا القول إذا تدبّره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضَّلالة ... كيف يكون هؤلاءِ المحجوبون المفْضُلُون المنقُوصُون المسْبُوقون الحيارى المتهوِّكون أعلم بالله، وأسمائه، وصفاته، وأحكم في باب ذاته وآياته من السَّابقين الأوَّلين، والذين اتبعوهم بإحسانٍ .. ؟!

ثم كيف يكون خيرُ قرونِ الأُمَّة أنقص في العلم والحكمة - لا سيما العلم بالله، وأحكام أسمائه، وآياته - من هؤلاءِ الأصاغرِ بالنسبةِ إليهم؟

أم كيف يكون أفراخ المُتفلسفة، وأتباع الهند واليُونان، وورثة المجوسِ والمشركين، وضلال اليهود، والنّصارى، والصّابئين، وأشكالهم، وأشباههم، أعلم بالله من ورثةِ الأنبياءِ، وأهل القرآن والإيمان ؟!..اهـ

قلت: فلهذا كُلّه يعلم أن طريقة السَّلف: (أعلم)، و(أحكم)، و(أسلم) و(أهدى). [وانظر: «الصواعق المرسلة» (٣/ ١١٣٤)]

فصل

في بعض الأمثلة للقائلين بتفويض معاني نُصوص الصّفات ليكون السُّنّي منها ومن أمثالها على حذر

والمراد من هذا الفصل الوقوف على بعض الأمثلة لبعض من قال بمذهب أهل التَّفويض ممن ينتسب إلى أهل السُّنّة والجماعة، ليكون القارئ على حَذرٍ ويقظةٍ عند قراءته لكتبِ المُتأخِّرين في مسائل الاعتقاد.

وإن مِنَ المؤسف أن ترى كثيرًا مِن المتأخِّرين يَرُدّ على مُؤولة الصِّفات، ويُبيّن ضَلالهم، ثُم يَختار هو مَذهب أهل التَّفويض، وينسبه إلى منهج السَّلف الصَّالح الذي يجب اتباعه ! ومِنهم:

١ - القاضي أبو يعلى الحنبلي (٤٥٨هـ).

قال في [«إبطال التأويلات لأخبار الصفات» (١/ ٢٤٢)] وهو يتكلم عن صفة الفرح لله تعالى: بل نُثبت ذلك صفة، كما أثبتنا صِفة: الوجه، واليدين، والسَّمع، والبصر، وإن لم نعقل معناه. اهـ

قلتُ: وعلى ذلك دَرَجَ في كتابهِ هذا في سَائرِ الصِّفات.

ولهذا قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٧/ ٣٤)] وهو يتكلّم عمن تأثَّر بأئمةِ النُّفاة من الجهمية والمعتزلة: (.. وتارة يُفوّضون معانيها ويقولون: تجري على ظواهرها كما فعل القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك).

٢ - ابن الجوزي (٥٩٧هـ).

قال في كتابه [«تلبيس إبليس» (ص١٠٧)]: ومن النَّاسِ من يقولُ لله وجهٌ هو صفة زائدة على صفة ذاته، لقوله عزّ وجلّ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] وله يدٌ، وله أصبع، لقول رسول الله ﷺ: «يضعُ السَّموَاتِ عَلى إصبَعٍ» .. إلى غير ذلك مما تضمنته الأخبار، وهذا كلّه إنّما استخرجوه من مفهوم الحسِّ، وإنّما الصَّواب قراءة الآيات والأحاديث مِن غير تفسير، ولا كلامٍ فيها، وما يؤمن هؤلاء أن يكون المراد بالوجه الذّاتِ لا أنّه صفة زائدة ..!!

قال المصنف (أي ابن الجوزي): والذي أراه السُّكوت على هذا التفسير أيضًا، إلّا أنّه يجوز أن يكون مُرادًا، ولا يجوز أن يكون ثم ذات تقبل التَّجزُؤ والانقسام !!! اهـ

«فما ثَمَّ لدى ابن الجوزي إلَّا التّشبيه الذي هو لازم لمن أثبت حقيقة الصِّفة في نظرِهِ، أو التَّأويل، وهو أقرب من غيره. أو السُّكوت الذي لا يُمكن أن يكون هاهنا إلَّا التّفويض، الذي لا يتضمن إثبات معنى أصلاً، بل إثبات ألفاظ مُجردة». [انظر: «مذهب التفويض» (ص ٢٣٠)]

قلتُ: عقيدة ابن الجوزي تدور بين التَّفويض والتَّأويل، وقد شنّعَ على أهل السُّنّة في عصرِهِ، فأنكروا عليه فرماهم بالتَّشبيه والتَّجسيم، كما في كتابه الآثم الذي سماه: «دفع شُبه التَّشبيه بأكفِّ التَّنزيه».

وقد نُصح في وقته مِن أهلِ السُّنّة، وكتبوا إليه بالرَّسائلِ والنَّصائحِ، ومن ذلك ما كتبه إليه إسحاق بن أحمد بن محمد العَلْثيّ (٦٣٤هـ) رحمه الله في نصيحة مُطوّلة، ذكرها ابن رجب رحمه الله في [«ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٤٦-

٤٥٣)]، وقد تقدم شيء منها (ص ١٦٨).

ولهذا ذكره ابن تيمية رحمه الله في «درء التعارض» (١/ ٢٧٠) فيمن انتسب إلى الإمام أحمد ومال إلى المعتزلة.

٣ - الذهبي (٧٤٨هـ).

قال في [«السير» (٨/ ١٠٥)]: فقولنا في ذلك وبابه - يعني الصِّفات - الإقرار، والإمرار، وتفويضُ مَعناهُ إلى قائلِهِ الصَّادق المعصوم. اهـ

وكذا قال في (١٤/ ٣٧٤-٣٧٦).

وقال في [«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠)]: أمّا معنى حديث الصُّورة فنردُّ علمه إلى الله ورسوله، ونسكت كما سكت السَّلف، مع الجزم بأنَّ اللهَ ليس كمثله شيء. اهـ

قلت: وللذهبي كلام آخر حسنٌ في إثبات الصِّفات، وإثبات معانيها اللائقة بالله تعالى، ومِن ذلك قوله في [«السير» (١٩/ ٤٤٩)]: صَارَ الظَّاهرُ اليوم ظَاهرين: أحدُهما حقٌّ، والثّاني باطل.

فالحقّ أن يقول: إنّه سميعٌ، بصيرٌ، مُريدٌ، مُتكلمٌ، حيٌّ، عَليمٌ، كُلّ شيء هالكٌ إلّا وجهه، خلق آدم بيده، وكلّم موسى تكليمًا، واتَّخذ إبراهيم خليلًا، وأمثال ذلك؛ فنُمِرّه على ما جاء، ونفهم منه دلالة الخطاب كما يليق به تعالى، ولا نقول: له تأويل يُخالف ذلك.

والظّاهر الآخر وهو الباطل والضَّلال: أن تعتقِدَ قياس الغائب على الشَّاهد، وتمثُّل البارئ بخلقه تعالى الله عن ذلك، بل صفاته كذاته، فلا عِدْلَ له، ولا ضِدَّ له، ولا نظيرَ له، ولا مِثل له، ولا شبيهَ له، وليس كمثله شيء لا في ذاتِهِ، ولا في صفاتِهِ، وهذا أمرٌ يستوي فيه الفقيهُ والعاميُّ.اهـ

ونحوه في كتابه «العُلو» (٢/ ١٣٢٩-١٣٣٠)(١).

---

(١) وللذهبي في «السير» وغيرها مِن كتبه بعض المُخالفات قد نَبَّهَ عليها العُلماء، ومن أعظمها:

١- القول بجوازِ التَّبرك بقبر النَّبي ﷺ وشدِّ الرَّحلِ إليه.

قال في «السير» (٤/ ٤٨٤): مَن زاره صلوات الله عليه وأساء أدب الزِّيارة، أو سجدَ للقبرِ، أو فعلَ مَا لايُشرع، فهذا فعل حَسنًا وسِيئًا !! فيُعلَّم برفقٍ، والله غفور رحيم، فوالله ما يحصل الإنزعاج لمسلم، والصِّياح، وتقبيل الجُدران، وكَثرة البكاء، إلّا وهو مُحبٌّ لله ولرسوله، فَحُبّه المعيارِ والفارق بين أهل الجنة وأهل النّار، فزيارة قبرِهِ مِن أفضل القُرب، وشَدّ الرّحال إلى قبور الأنبياء والأولياء لئن سَلمنا أنّه غير مَأذون فيه لعموم قوله صلوات الله عليه: «لا تشدوا الرِّحال إلّا إلى ثلاثة مساجد» فشدّ الرِّحال إلى نبينا ﷺ مُستلزم لشدّ الرّحل إلى مسجده، وذلك مشروع بلا نزاع، إذ لا وصول إلى حُجرتِهِ إلّا بعد الدخول إلى مسجده .. اهـ.

وقال في «معجم شيوخه» (١/ ٧٣): سُئِلَ أحمد عن مَسِّ القبر النّبوي وتقبيله فلم ير بذلك بأسًا .. !!! فإن قيل: فهلّا فعل ذلك الصَّحابة ؟

قيل: لأنهم عاينوه حيًّا، وتملوا به، وقبّلوا يده، وكادوا يقتتلون على وضوئه .. ونحن فلما لم يصحّ لنا مثل هذا النَّصيب الأوفر ترامينا على قبره بالإلتزام والتبجيل والإستلام والتقبيل!! .. وهذه الأمور لا يُحركها من المسلم إلّا فرط حُبّه للنبي ﷺ !! ألا ترى أن الصَّحابة في فرط حُبّهم للنبي ﷺ قالوا: ألا نسجد لك ؟ فقال: «لا». فلو أذن لهم لسجدوا له سجود إجلالٍ وتوقيرٍ، لا سجود عبادة .. وكذلك القول في سجود المسلم لقبر النبي ﷺ على سبيل التعظيم والتبجيل لا يُكفَّر به أصلًا، بل يكون عاصيًا، فليُعرّف أن هذا منهي عنه، وكذلك الصَّلاة إلى القبر !! اهـ.

وكذلك قال في «السير» (٩/ ٣٦٨) بجواز شدِّ الرِّحل لقبر النبي ﷺ !!

قلت: ما نقله عن الإمام أحمد رحمه الله من جواز مسّ وتقبيل قبر النبي ﷺ غير صحيح عنه، وقد توارد على مِثل هذا النقل غير واحدٍ ممن يجيز شدّ الرّحال إلى قبرِ النبي ﷺ والتبرك بالقبور، وأهل العلم يردُّون هذا النقل ويُضعّفونه، ومِن ذلك: قال الشّيخ سُليمان بن حمدان رحمه الله في تعقبه على ابن حجر العسقلاني !! في نقلِهِ عن الإمام أحمد: جواز تقبيل المنبر والقبر، قال: أما ما نقله عن الإمام أحمد رحمه الله مِن أنه لم ير بأسًا بتقبيل منبر النبي ﷺ وقبرِهِ؛ فهذا لا صحّة له، بل هذا مما يُقطع بكذبِهِ؛ لأنّه رحمه الله كان شديد التحري في الاتباع والبُعد

عن الابتداع .. ولكن لجلالته وإمامته في الدِّين، وكونه مَرضي عند الموافق والمخالف، وحُجّة فيا يفعله لسعة اطلاعه واتباعه للسُّنن؛ كثيرًا ما يُروّجُ بعض المبتدعين بدعهم بنسبتها إليهِ، أو إلى غيره مِن الأئمة المقتدى بهم. اهـ

قلتُ: وفي كلام الذهبي هذا كثير مِن المخالفات لعقيدة أهل السُّنّة والجماعة، وهذه من المسائل التي نصّ الذّهبي على أنّه يُخالف فيها شيخ الإسلام ابن تيمية !! فقد قال في ترجمته لابن تيمية: (مع أني مُخالف له في مَسائل أصليه وفرعيّة)، فهذه بعض مسائل الأصول التي خالفه فيها، وكذلك ما سيأتي.

قال ابن تيمية في «جامع المسائل» (المجموعة الثالثة / ص٤٥): وكذلك التمسح بالقبور كاستلامها باليد، وتقبيلها بالفمِ - منهي عنه باتفاق المسلمين. حتّى إنهم قالوا فيمن زار قبر النبي ﷺ: إنه لا يستلمه بيده، ولا يقبله بفمه. اهـ وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ١٣٦).

وقال في «الصراط المسقيم» (٢/ ٧٢٠): ولم يرخصوا في التمسح بقبره. اهـ

٢ - قول الذهبي: إن الدُّعاء عند قبور الأولياء والصَّالحين مُستجاب !!

فقال في «السير» (٩/ ٣٤٣) مُعلقًا على قول بعضهم: (قبر معروف [يعني: الكرخي] الترياق المجرب). قال: يُريد إجابة دعاء المضطّر عنده؛ لأن البقاع المباركة يُستجاب عندها الدُّعاء ...

وقال في (١٧/ ٧٧): والدُّعاء مُستجاب عند قبور الأنبياء والأولياء، وفي سائر البقاع .. اهـ

وفي ترجمة ابن فورك الأشعري (١٧/ ٢١٥) قال: قال عبدالغافر في «سياق التاريخ»: الاستاذ أبو بكر قبره بالحيرة يُستسقى به. اهـ

قلت: هذا مِن الشِّرك، ولم يتعقّبه بشيء !!

٣- تَعقُّبه لكبارِ أئمّة السَّلف وأهل السُّنّة فيما اتفقوا على القول به، والإنكار على من خالفهم فيها. ومن أمثلة ذلك:

أ- إنكاره عليهم زيادة لفظة: (بذاته) في النُّزول والمجيء وغيرها.

قال (٢٠/ ٣٣١)- وقوله: (وجاء ربك) ونحوه، فنقول: جاء، وينزل، وننهى عن القول: (ينزل بذاته)، كما لا نقول: (ينزل بعلمه)، بل نسكت، ولا نتفاصح على الرسول ﷺ بعبارات مُبتدعة. اهـ

وقد تقدم (ص١١٦) كلام الشَّيخ عبدالطيف آل الشَّيخ في هذه المسألة.

ب- إنكاره على أئمة أهل السُّنة إثباتهم الحد لله تعالى، واعتبار ذلك مِن فضول الكلام

المنهي عنه، وأن من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

فقال (٢٠/ ٨٦): الصواب الكفّ عن إطلاق ذلك، إذ لم يأت فيه نصٌّ، ولو فرضنا أن المعنى صحيح .. الخ. وانظر (١٦/ ٨٧).

قلت: بل الصَّواب فيه مع أئمة أهل السُّنّة، وقد ذكرتهم بأسمائهم (ص١١٧).

٤ - لينه ومدحه لأئمة أهل البدع في تراجمه لهم. ومن ذلك:

أ- قال (٨/ ٣٠١) في ترجمة (عبد الوارث بن سعيد): وكان عَالِمًا مُجوِّدًا، مِن فُصحاء أهل زَمانِهِ، ومَن أهل الدِّين والورع، إلَّا أنّه قدري مُبتدع !!

قلت: كيف يَجتمع الدِّين والورع مع نفي علم الله تعالى ؟!!

ب - وقال في (١٥/ ٥٧٦): ابن أبي دارم الإمام، الحافظ، الفاضل .. التّميمي، الكوفي، الشِّيعي !! .. كان مَوصوفًا بالحفظ، والمعرفة، إلّا أنّه يَترفّض، قد ألَّف في الحطّ على بعض الصَّحابة !! وهو مع ذلك ليس بثقة في النقل !! اهـ

قلت: ومع ذلك وصفَهُ بالإمامةِ، والفضل، والمعرفة !!

ج - قال في (١٧/ ٥٨٩) في ترجمة (علي بن حسين بن موسى): المرتضى العلامة الشَّريف المرتضى نقيب العلوية كان من الأذكياء الأولياء، المتبحِّرين في الكلامِ والاعتزال، والأدب والشِّعر؛ لكنه إمامي جلد. نسأل الله العفو. اهـ

قلت: ومع ذلك وصفه بأنَّه من الأولياء الأذكياء !!

د - وقال في (٢١/ ١٦٠) وهو يتكلم عن صاحب الطريقة الرِّفاعية: الرِّفاعيّ الإمام، القُدوة، العَابد، الزَّاهد، شيخ العارفين !!

ح - وقال في (١٩/ ٥٣٩): ابن تومرت الشيخ، الإمام، الفقيه، الأصولي، الزاهد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت البربري المصمودي الهرغي، الخارج بالمغرب، المدعي أنه علوي حسني، وأنه الامام المعصوم المهدي .. ذا هيبة ووقار، وجلالة، ومعاملة، وتأله، انتفع به خلق، واهتدوا في الجملة، وملكوا المدائن، وقهروا الملوك ...

قلت: أطال في ترجمته، وذكر فيها كثيرًا من مخازيه التي تتنافى أن يصفه معها بأنه: (الشيخ)، (الإمام) (الزاهد) (ذا هيبة وتألّه، انتفع به خلق) !! إلى أخر تلك المدائح ..

ثم قارن بين هذه الترجمة وبين ترجمة ابن القيم لهذا الرجل حتّى ترى الفارق.

قال ابن القيم رحمه الله في «المنار المنيف» (ص١٥٣): أما مهدي المغاربة: محمد بن تومرت فإنه رجل كَذَّاب، ظالم، متغلب بالباطل، ملك بالظلم والتغلُّب والتحيل، فقتل النُّفوس، وأباح حريم المسلمين، وسبى ذراريهم، وأخذ أموالهم، وكان شرًّا على الملة من الحجاج بن يوسف بكثير، وكان يودع بطن الأرض في القبور جماعة من أصحابه أحياء يأمرهم أن يقولوا للنّاس: إنه المهدي الذي بشرَّ به النبي ﷺ، ثم يردم عليهم ليلًا لئلا يُكذّبوه بعد ذلك، وسمى أصحابه الجهمية: (الموحّدين) نفاة صفات الرب، وكلامه، وعلوه على خلقه، واستوائه على عرشه، ورؤية المؤمنين له بالأبصار يوم القيامة، واستباح قتل من خالفهم من أهل العلم والإيمان وتسمى بالمهدي المعصوم. اهـ

ك- وقال في (١٩/ ٣٢٢): الغزالي الشيخ، الإمام البحر، حُجّة الإسلام، أعجوبة الزمان ..

ثم قال بعد هذا الثناء العاطر: (.. لم يكن له علمٌ بالآثار !! ولا خبرة بالسُّنن النبوية القاضية على العقل !! وحَبّب إليه إدمان النظر في كتاب: «رسائل إخوان الصفا» !!، وهو داءٌ عُضال، وجَرَبٌ مُرْدٍ، وسُمٌّ قَتَّال، ولولا أن أبا حامد مِن كبار الأذكياء، وخيار المخلصين، لتلف !!!)

ثم سرد كثيرًا من أقواله وضلالاته التي أخذت عليه، ثُمّ قال الذهبي: الغزالي إمامٌ كبير، وما مِن شرطِ العالم أنّه لا يُخطئ !!

قلت: وهل مِن شرط العالم أن لا يكفر، ولا يبتدع، ولو وقع في الكفرِ والبدعة، فمن أين له هذه العصمة ؟ وانظر إلى موقف السَّلف من أئمة أهل البدع الذين كفروهم وبدعوهم تجد كثيرًا منهم قد كانوا مِن أهل العلم؛ ولكنهم لما خالفوا السُّنة والاعتقاد سقطوا ولم يبالوا بهم.

والأعجب مِن هذا كله أن يَعدّه من المجددين للدِّين في القرن الخامس الهجري !! كما في «السير» (١٤/ ٢٠٣)، فهل يكون مِن المجددين مع قوله فيه: (لم يكن له عِلم بالآثار، ولا خبرة بالسُّنن النبوية، وحُبّب إليه إدمان النظر في كتاب: «رسائل إخوان الصفا» .. الخ).

قلت: قد كان ابن تيمية يعد الغزالي في كثيرٍ مِن كتبه جَاهلًا بآثار السَّلف، ليس له معرفة ولا تمييز بين الحديث الصَّحيح من الحديث الواهي المكذوب، وكتب الغزالي أصدق شاهد على ذلك؛ فإن فيها العجائب، وهو يعد في علم حديث النبي ﷺ من العوام.

انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٧١)، وانظر في هذا الكتاب (ص ١٧١ و٢٣٠ و٢٨٦).

وقد تعقب الشيخ سُليمان بن حمدان السُّيوطي في جعله للغزالي مجددًا، فقال: وقد خلّط السُّيوطي في نظمه كعادته في التّخليط في كلامه، فإن بعض مَن ذكرهم قد أحدثوا في الدِّين

أصولًا مُبتدعة تنافي الدِّين فضلًا عن أن يكونوا مجدّدين .. فالعزالي خاض مع الفلاسفة، وألَّف كتابه: «تهافت الفلاسفة» في الرَّدّ عليهم؛ ولكنه وقع فيها وقعوا فيه، فلا للإسلام نصرَ، ولا لأعدائه كَسَرَ. اهـ [«ملاحظاتي حال مطالعاتي» (ص٤٦)].

وقال الذهبي عن «الإحياء»: أمّا «الإحياء» ففيه مِن الأحاديث الباطلة جُملة، وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء، ومنحرفي الصوفية، نسأل الله علما نافعا. اهـ

قلت: قارن بين قوله: (فيه خيرٌ كثير !!)، وبين قول الطرطوشي: شحنَ أبو حامد «الإحياء» بالكذب على رسول الله ﷺ، فلا أعلم كتابًا على بسيط الأرض أكثر كذبًا منه، ثم شبكه بمذاهب الفلاسفة، ومعاني «رسائل إخوان الصفا»، وهم قوم يرون النبوة مكتسبة، وزعموا أن المعجزات حيل ومخاريق.. اهـ

ثم ذهب الطرطوشي إلى إحراق كتاب «الإحياء» حتى لا يتأثر أحد بسمومه، ولا يعتقد أحد صحة ما فيه من الضّلال. انظر: «السير» (١٩/ ٣٣٤).

وقال عياض: .. ونَفَذَ أمرُ السُّلطان عندنا بالمغرب، وفتوى الفقهاء بإحراقها، والبُعد عنها، فامتثل ذلك...اهـ «السير» (١٩/ ٣٢٧).

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن فيمن قرأ على النّاس كتاب «الإحياء»: .. وأسمعتهم ما في «الإحياء» من التحريفات الجائرة، والتأويلات الضّالة الخاسرة، والشقاشق التي اشتملت على الداء الدّفين، والفلسفة في أصل الدِّين .. وقد سلك في «الإحياء» طريق الفلاسفة والمتكلمين في كثير مِن مباحث الإلهيات وأصول الدين، وكسا الفلسفة لحاء الشريعة .. بل أفتى بتحريقها علماء المغرب ممن عرف بالسُّنة، وسماها كثيرٌ منهم: (إماتة علوم الدين).. إلخ

هـ - وقال الذهبي في (٢٠/ ١٥١): الزَّمخشري، العلّامة، كبير المعتزلة .. وكان دَاعية إلى الاعتزال، الله يسامحه. اهـ

قلت: كذا وصَفهُ بالعلّامة، ثُمّ دَعَا الله له بأن يُسامحه على اعتزاله، وتعديه على الله تعالى بإنكار صفاته، والقول بخلق القرآن وغيرها من ضلالاته.

ثم قارن بين هذا الدُّعاء، وبين قوله في أميرِ المؤمنين معاوية رضي الله عنه:

قال في (٣/ ١٣٣): غيره مِن أصحاب رسول الله ﷺ خَيرًا مِنهُ بكثير، وأفضل، وأصلح، فهذا الرَّجل سَادَ، وسَاسَ العَالم بكمال عَقلِهِ ... وله هَنَّاتٌ، وأمورٌ، والله الموعد !! اهـ

وليته تَلطّف مع هذا الصَّحابي الجليل، وقال: (الله يُسامحه) كما قال في الزَّمخشري إمام المعتزلة.

و- وقال (١٨/ ١٧٦): ثابت بن أسلم، العلامة أبو الحسن الحلبي، فقيه الشّيعة .. فرحم الله هذا المبتدع الذي ذَبَّ عن الملة، والأمر لله. اهـ

قال ابن تيمية في «المنهاج» (٢/ ٩٣): وهذه كتب المسلمين التي ذكر فيها زهاد الأمة ليس فيهم رافضي، وهؤلاء المعروفون في الأمة بقول الحقّ وأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم لـيس فيهم رافضي، كيف والرَّافضي مِن جنس المنافقين مذهبه التقية. اهـ

ولم يقتصر الأمر على الثناء على أئمة أهل البدع، والدُّعاة منهم، بل تعـدّى إلى الثنـاء عـلى أهل الغناء والرَّقص.

ر- فقال (١٠/ ١٨٧) في ترجمة: (عُليّة بنت المهدي) وأخت الرَّشيد .. العباسية، أديبـة، شاعرة، عَارِفة بالغِناء والموسيقي !! رخيمة الصَّوت !! ذات عِفّةٍ !! وتقوى !! ومَناقب. اهـ

قلت: كيف تجتمع التَّقوى والعِفة مع الغِناء والموسيقى ؟!

٥- التَّوسع في اعتبار كثيرٍ مِن طعون أهـل السُّنّة في مخـالفيهم في الاعتقـاد أنّـه مِـن بـاب الطَّعنِ في الأقران الذي يطوى ولا يُقرأ.

ومن أمثلة ذلك: طعن الإمام أحمد في هشام بن عمار لما تكلم في مسألة اللفظ، وقـال: (لفـظ جبريل ومحمد بالقرآن مخلوق). فقال أحمد: أعرفه طياشًا، قاتله الله .. وقال: هذا قد تجهّم.

وأنكر عليه أحمد رحمه الله قوله كذلك: (الحمد الله الذي تجـلى لخلقـه بخلقـه). فقـال: هـذا جهمي، الله تجلى للجبال، وهو يقول: تجلى لخلقه بخلقه ! إن صلوا خلفه فليعيدوا الصّلاة.

فقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٠٤) مُعلقًا على ما وقع بين الإمام أحمد وهشام بن عـمار: .. وما زال العلماء الأقران يتكلّم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم، وكلّ أحد يؤخذ مـن قولـه ويترك إلّا رسول الله ﷺ. اهـ

ومن ذلك قوله كذلك (١٧/ ٤٦٢): قد كان أبو عبدالله بن منده يقذع في المقال في أبي نُعـيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن [يعني: الأشعري]، ونال أبـو نعـيم أيضًا من أبي عبدالله في تاريخه، وقد عُرِفَ وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض. اهـ

وعلى ذلك سارَ في كثيرٍ من تراجم أهل البدع الذين تكلّم فيهم أهل السُّنّة مِن أجل بـدعهم الاعتقادية فاعتبره من كلام الأقران الذي يُطوى ولا يقرأ !!

٦- تهوينه مِن شَأنِ الإرجاء والمرجئة، واعتبار أن الخلاف بينهم وبين أهل السُّنة خِلافًا لفظيًّا فقط !!

فقال (٥/ ٢٣٣): إرجاء الفُقهاء، وهو أنهم لا يَعدُّون الصَّلاة والزَّكاة مِن الايمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنِّزاع على هذا لفظي إن شاء الله. اهـ

قال الشيخ ابن باز رحمه الله في تعليقه على «شرح الطحاوية»: وإخراج العمل مِن الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السُّنّة فيه لفظيًا، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السُّنّة وكلام المرجئة، والله المستعان. اهـ

ومِن تهوينه كذلك مِن بدعة الإرجاء والمرجئة: مُطالبته بترك التحامل على المرجئة، وترك تبديعهم، والتحذير منهم؛ لأن بعض من انتسب إلى العلم كان منهم، فهو يقول مُعلِّقًا على قول السليماني: (كان مِن المرجئة: مسعر، وحماد بن أبي سليمان، والنعمان، وعمرو بن مرة، وعبدالعزيز بن أبي رواد، وأبو معاوية، وعمرو بن ذر ... وسرد جماعة).

قال الذهبي في «الميزان» (٤ / ٩٩): ولا عبرة بقول السليماني .. ثم ذكره، وقال: (الارجاء مذهب لعدّة من جِلّة العُلماء لا ينبغي التحامل على قائله) !!

قلت: كيف وقد أجمع السّلف على ذمّ الإرجاء والمرجئة، وحذّروا منهم، ومن مجالستهم، واعتبروا الإرجاء بدعة من أصول البدع؛ والتي هي: (الإرجاء، والخروج، والقدر، والشيعة).

قال الآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٧٦): (باب في المرجئة، وسُوء مذاهبهم عند العلماء). وذكر فيه إجماع السَّلف في ذمهم، ومن ذلك قول الزُّهري: ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضرّ على أهله مِن هذه. يعني: الإرجاء.

وقول النخعي: المرجئة أخوف عندي على الإسلام من عدتهم من الأزارقة. يعني: الخوارج.

وقد عقد أئمة أهل السُّنة في مصنفاتهم في الاعتقاد الأبواب الكثيرة في ذمّ الإرجاء، والتحذير منه، ومن أئمتهم.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٠٧) وهو يتكلم عن أئمة المرجئة: (السّلف والأئمة اشتدّ إنكارهم على هؤلاء، وتبديعهم، وتغليظ القول فيهم). اهـ

قلت: هذه التنبيهات على بعض ما في «سير أعلام النبلاء» وغيرها من مُصنّفات الذهبي من الأخطاء التي نبّه عليها أهل العلم، ومن هذه الأخطاء وغيرها يتبيّن سبب قول الشيخ ابن باز رحمه

٤ - مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (١٠٣٣هـ).

قال في كتابه: [«أقاويل الثقات» (٤٦)] وهو يتكلم عن عقيدة السَّلف!!:

ومع ذلك فلم يكونوا يخوضون في حقيقة الذَّات، ولا في معاني الأسماء والصِّفات، ويؤمنون بمتشابه القرآن، وينكرون على من يبحث عن ذلك من فلانة وفلان. اهـ

٥ - محمود الألوسي البغدادي (١٢٧٠هـ).

قال في تفسيره [«روح المعاني» (٦/ ١٨١)]: في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: سلف الأمة رضى الله تعالى عنهم:

أن هذا مِن المتشابه!! وتفويض تأويله إلى الله تعالى هو الأسلم!!

وقد صحّ عن النبى ﷺ أنّه أثبت لله عزَّ وجلَّ يدين، وقال: «وكلتا يديه يمين»، ولم يرو عن أحدٍ مِن أصحابه ﷺ أنه أوّل ذلك بالنِّعمة، أو بالقُدرة بل أبقوها كما وردت، وسكتوا، ولئن كان الكلام مِن فِضّة، فالسُّكوت مِن ذَهبٍ لاسيما فى مثل هذه المواطن. اهـ

٦ - محمد رشيد رضا (١٣٥٤هـ).

قال: كان أهل النظر المشتغلون بالفلسفة اليونانية لايتأوّلون جميع الآيات

الله لما سُئل عنه فقال فيه: (الذهبي ليسَ مِن أهل الفقه، الذهبي ماهو مِن أهل البصيرةِ، الذهبي عالم مِن عُلماء الوسط، يعتني بمصطلح الحديث فقط، لا يُعتمد به في الشريعة). اهـ

[«شريط الدمعة البازية» آخر الوجه الثاني].

وهناك الكثير من أقوال الذهبي تحتاج إلى بسط وتعليق ليس ها هنا مكان بسطها. والله أعلم.

والأحاديث الواردة في صفات الرَّبّ تعالى، ويُنكرون على عُلماء الأثر الأخذ بظواهرها مع التّزيه والتفويض.. الخ.

قال الشَّيخ سُليمان بن سَحمان رحمه الله مُعلقًا على هذا الكلام في تعليقاته على رشيد رضا (ص ١٤٥):

اعلم أن عُلماء الأثر يأخذون بظواهرِ النُّصوص مع إثبات الحقيقة والتنزيه، وأمّا التّفويض فهو مذهب طائفة مِن أهل البدع، ذكر شيخ الإسلام في كتاب «العقل والنقل»: أن مذهبهم مِن أشرِّ المذاهب وأخبثها؛ لأنّه يستلزم تجهيل الرّسول وتضليله، وأنّه لا يعلم مَعاني ما أنزل الله عليه، فلا تغترَّ بمذهبِ أهل التفويضِ فإنّه مِن أخبثِ المذاهب. اهـ

المبحث الثاني عشر

نهي أهل السُّنة عن التأويل وتحريف نُصوص الصِّفات

١ - معنى التَّأويل.

للتّأويل ثلاثة معانٍ، معنيان صحيحان، ومعنى باطل:

فأمّا المعنيان الصَّحيحان فهما:

١ - التَّأويل بمعنى التَّفسير والبيان، وهو المراد به في اصطلاح أهل التَّفسير وغيرهم مِن السَّلف، ومنه قول ابن جرير رحمه الله وغيره: القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا؛ أي تفسيره.

٢ - التَّأويل بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف/ ٥٣]

وأمّا معنى التَّأويل الباطل فهو :

٣ - التَّأويل عند المتأخِّرين مِن أهلِ الكلامِ الذي هو بمعنى: صرف اللفظ عن ظاهره.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٢/ ٩٥)]: وأمّا التَّأويلُ،

بمعنى: صَرفُ اللَّفظِ عن الاحتمالِ الرَّاجحِ إلى الاحتمالِ المرجوحِ؛ كتأويلِ من تأوَّلَ استوى بمعنى: استولى ونحوه، فهذا عند السَّلف والأئمَّةِ باطلٌ لا حقيقة له، بل هو من بابِ تحريفِ الكَلِمِ عن مواضعه، والإلحادِ في أسماءِ الله وآياته. اهـ

- وقال ابن القيم رحمه الله: وأمّا المعتزلة والجهميّة وغيرهم من المُتكلِّمين فمرادُهم بالتَّأويل: صرف اللفظِ عن ظاهرِهِ، وهذا هو الشَّائع في عُرفِ المتأخِّرين من أهلِ الأصولِ والفقهِ .. وقد حكى غير واحدٍ إجماع السَّلفِ على عدمِ القولِ به. اهـ ثُمّ أطال في بيان أنواعه وبطلانها.

[انظر: «الصواعق المرسلة» (١/ ٢١وما بعدها)، و«بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٥/ ٤٥٢)، و(٨/ ٢٧٧)]

- قال الشَّيخ عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حَسن رحمهم الله في [«عيون الرسائل» (٢/ ٥٦١)]: والتَّأويل في عُرف هؤلاء، صرف الكلام عن ظاهرِهِ وعن المعنى الرَّاجحِ إلى المعنى المرجوح، ومن سَلَكَ هذه الطَّريقةِ في أخبار الرَّسول ﷺ، ونُصوص القرآن، فقد فتحَ على نفسِهِ باب الإلحادِ والزَّندقةِ، وليس في كلامِ الله، وكلام رسولِهِ ما ظاهره ومعناه الرَّاجح غير مُراد؛ لأنَّ الظَّاهر هو اللائق بحال الموصوف، وبلغة المتكلِّم وعُرفِهِ، لا ما يظنه الأغبياء الجهال مما لا يصح نسبته إلى الله وإلى رسوله ﷺ. اهـ

قلت: فلهذا كان التعبير (بالتَّحريف) أولى من التَّعبير عن هذا (بالتأويل)، كما قال ابن تيمية رحمه الله لما اعترض عليه تسمية تأويل نُصوص الصِّفات تحريفًا قال: (إنِّي عدلت عن لفظ: (التَّأويل)، إلى لفظ: (التَّحريف)؛ لأنَّ التَّحريف اسم جاء القرآن بذمِّهِ، وأنا تحرّيت في هذه العقيدة [أي: العقيدة

الواسطية] اتباع الكتاب والسُّنّة، فنفيت ما ذمّه الله من التّحريف، ولم أذكر فيها لفظ (التّأويل) بنفي ولا إثبات؛ لأنّه لفظ له عدة معان. اهـ

[«مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٥)، وانظر: «الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٢٠)]

٢ - الفرقُ بينَ مَا يؤّول من النُّصوصِ ومَا لا يؤّول.

كُلّ فرقة من الفِرقِ تتأوّل النُّصوص التي لا تؤمن بها، فَفِرقُ الصُّوفية تتأوّل أركان الإسلام على ما تُريده، وهكذا القرامطة والخوارج والمرجئة و.. وكُلّ طائفة تدّعي أن تأويلها هو الحقّ الذي يجب أن يُصار إليه.

- قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (١/ ٢٣٠)]: وحقيقة الأمر أن كُلّ طائفة تتأوّل ما يُخالف نحلتها ومذهبها، فالمعيار على ما يُتأوّل وما لا يُتأوّل: هو المذهب الذي ذهبت إليه، والقواعد التي أصّلتها؛ فما وافقها أقرُّوه ولم يتأوّلوه، وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلّا تأولوه .. ولما أصّلت الجهمية أن الله لا يتكلم، ولا يُكلِّم أحدًا، ولا يرى بالأبصار، ولا هو فوق عرشه مُبائن لخلقه، ولا له صفة تقوم به، أوّلوا كُلّ ما خالف ما أصَّلُوه .. الخ.

٣- فائدةُ التّأويل عند مُعطّلة الصِّفات.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٥/ ٣٦٥)]: كثير من الجهمية النُّفاة يقولون: فائدة إنزال هذه النُّصوص المثبتة للصِّفات وأمثالها: اجتهاد أهل العلم في صرفها عن مُقتضاها بالأدلة المعارضة لها حتّى تنال النفوس كدّ الاجتهاد، وحتّى تنهض إلى التّفكر والاستدلال بالأدلة العقلية المعارضة لها الموصِّلة إلى الحقّ، فحقيقة الأمر عندهم أن الرُّسل خاطبوا

الخلق بما لا يُبيّن الحقّ، ولا يدل على العلم، ولا يُفهم منه الهدى، بل يدلّ على الباطل، ويُفهم منه الضَّلال؛ ليكون انتفاع الخلق بخطاب الرسول اجتهادهم في ردّ ما أظهرته الرسل وأفهمته الخلق .. مثل من أرسل مع الحُجَّاج أدلّةً يدلّونهم على طريق مكة، وأوصى الأدلاء بأن يخاطبوهم بخطاب يدلهم على غير طريق مكة، ليكون ذلك الخطاب سببًا لنظرهم واستدلالهم حتّى يعرفوا طريق مكة بنظرهم، لا بأولئك الأدلاء، وحينئذ يردُّون ما فهم من كلام الأدلاء ويجتهدون في نفي دلالته وإبطال مفهومه ومقتضاه.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فمن المعلوم أن خلقًا كثيرًا لا يتّبعون إلّا الأدلاء الذين يدَّعون أنّهم أعلم بالطّريق منهم، وأن ولاة الأمور قد قلَّدوهم دلالة الحاج .. وأن دَرْكَ ذلك عليهم فيتبعون الأدلاء.

والطَّائفة التي ظنت أن الأدلاء لم يقصدوا بكلامهم الدّلالة والإفهام .. صار كُلّ منهم يستدلّ بنظره واجتهاده، فاختلفوا في الطُّرق وتشتَّتوا، فمنهم من سلك طُرقًا أخرى غير طريق مكة، فأفضت بهم إلى أودية مهلكة ..

وطائفة أخرى شكُّوا وحاروا، فلا مع الأدلاء سلكوا فأدركوا المقصود، ولا لطرق المخالفين للأدلاء ركبوا وسلكوا، بل وقفوا مواقف التائهين .. حتَّى هلكوا أيضًا في أمكنتهم جوعًا وعطشًا..

فهل مَن فعلَ هذا بالحجيج يكون قد هداهم السَّبيل، وأرشدهم إلى اتباع الدَّليل ؟ أم يكون مُفسدًا عليهم دينهم ودنياهم، فاعلًا بهم ما لا يفعله إلّا أشدّ عداهم ؟ وإذا قال: إنَّما قصدت بذلك أن يجتهد الحجّاج في أن يعرفوا الطَّريق بعقولهم وكشوفهم، ولا يستدّلوا بكلام الأدلاء الذين

أرسلتهم لتعريفهم؛ لينالوا بذلك أجر المجالدين، وتنبعث هممهم إلى طريق المجادلين - هل يصدقه في ذلك عاقل ؟ أو يقبل عذره من عنده حاصل ؟

فهذا مثال ما يقوله النُّفاة في رُسل الله الذين أرسلهم الله تعالى إلى الخلق؛ ليعلّموهم ويهدوهم سبيل الله ويدعوهم إليه. اهـ

٤ - حقيقة قول المؤولة.

قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (١/ ٢٠٢)]: وحقيقة قول هؤلاء في المخاطب لنا أنّه لم يُبيّن الحقّ، ولا أوضحه مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرّدِّ إليه لم يُبيّن به الحقّ ولا كشفه؛ بل دلّ ظاهره على الكُفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم منه شيئًا، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه، وهذا كُلّه مما يُعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنّه من جنس أقوال أهل التَّحريف والإلحاد. اهـ

٥ - أهل التأويل عند تأويلهم لنُصوص الصِّفات لا يجزمون بأنّ هذا التَّأويل هو مُراد الله تعالى.

ولهذا يذكرون عِدّة مَعانٍ في تأويل نصٍّ واحد، ولا يجزمون بواحد منها، وهذا في الحقيقة: كَذِبٌ على الله عزَّ وجلَّ، وعلى رسوله ﷺ.

- قال القرطبي في [«المفهم» (١/ ٤١٩)]: اعلم أن النَّاس قد أكثروا في تأويلات هذه الأحاديث فمن مُبعد ومن محوّم، وما ذكرناه أحسنها وأقومها لمنهاج كلام العرب، ولِأن يكون هو المراد، ومع ذلك فلا يقطع بأنّه هو المراد، والتحقيق أن يقال: (الله ورسوله أعلم)، والتَّسليم الذي كان عليه

السَّلف أسلم. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (١/ ١٢)]: وهم في أكثر ما يتأوّلونه قد يعلم عقلاؤهم علمًا يقينًا أن الأنبياء لم يريدوا بقولهم ما حملوه عليه، وهؤلاء كثيرًا ما يجعلون التّأويل من باب دفع المعارض؛ فيقصدون حمل اللفظ على ما يمكن أن يريده مُتكلّم بلفظه، لا يقصدون طلب مراد المتكلّم به، وحمله على ما يناسب حاله، وكُلّ تأويل لا يقصد به صاحبه بيان مراد المتكلّم وتفسير كلامه بما يعرف به مراده وعلى الوجه الذي به يعرف مراده؛ فصاحبه كاذب على من تأوّل كلامه، ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتّأويل بل يقولون: يجوز أن يراد كذا، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ.

- وقال في [«درء التعارض» (١/ ٢٠١)]: والتَّأويل المقبول: هو ما دلَّ على مراد المتكلّم، والتَّأويلات التي يذكرونها لا يُعلم أن الرَّسول ﷺ أرادها، بل يُعلم بالاضطرار في عامة النُّصوص أن المراد منها نقيض ما قاله الرسول ﷺ كما يعلم مثل ذلك في تأويلات القرامطة والباطنية من غير أن يحتاج ذلك إلى دليل خاص.

وحينئذ فالمتأوّل إن لم يكن مقصوده معرفة مراد المتكلّم كان تأويله للفظ بما يحتمله من حيث الجملة في كلام من تكلّم بمثله من العرب هو من باب التَّحريف والإلحاد لا من باب التَّفسير وبيان المراد. اهـ

٦ - التّأويل يتخذه المعطّلة جُنّة لإنكار حقيقة صِفات الله تعالى.

يذهب بعض طوائف الجهمية إلى تأويل نُصوص الصِّفات من بابِ المكر والخديعة وإظهار مَا لا يبطنون من إنكارِ الصِّفات، فإنّهم لو صرَّحوا

بإنكارِها كغُلاتِهم لافتضحوا عند العامّة والخاصّة، ولكنّهم ذهبوا إلى تأويلها وتحريفها حتَّى تروج بدعتهم على العامَّةِ، ويكونوا بذلك قد ردّوها بلُطفٍ ومكر.

- قال عثمان الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«النقض» (ص٥٥٨)]:

وبلغنا أن بعض أصحاب المَريسي قالوا له: كيف تصنع بهذه الأسانيد الجياد التي يحتجون بها علينا في ردّ مذهبنا مما لا يمكن التكذيب بها؟ مثل: سُفيان عن منصور عن الزُّهْري. والزُّهريّ عن سالم. وأيوب وابن عون عن ابن سيرين. وعَمرو بن دينار عن جابر عن النبي ﷺ وما أشبهها؟

قال: فقال المَريسي: لا تردّوه فتفتضحوا؛ ولكن غالطوهم بالتَّأويل، فتكونوا قد رددتموها بلُطفٍ إذ لم يمكنكم ردّها بعُنفٍ. اهـ

قلت: فالمَريسي وأتباعه من الجهمية كانوا يُقرّون بألفاظ نُصوص الصِّفات ولا يُنكرونها، وإنّما بلاؤهم في صرفها وتحريفها عن معانيها بالتّأويلات المحدثة، كما قال ابن القيم رحمه الله في [«اجتماع الجيوش» (ص٢٢١)]: وليس مقصود السَّلف بأنّ من أنكرَ لفظ القرآن يكون جهميًا مُبتدعًا؛ فإنّه يكون كافرًا زنديقًا، وإنّما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«الدرء» (٥/ ٢١٧)]: وقيل عن بعض رُؤوس الجهمية إما بشر المَريسي أو غيره أنّه قال: ليس شيء أنقض لقولنا من القرآن، فأقروا به في الظَّاهر، ثم صرّفوه بالتَّأويل.

ويقال: إنّه قال: إذا احتجّوا عليكم بالحديث؛ فغالطوهم بالتَّكذيب، وإذا احتجُّوا بالآيات فغالطوهم بالتَّأويل. اهـ

[وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٩١)]

- قال ابن قُدامة المقدسي (٦٢٠هـ) رحمه الله في [«حكاية المناظرة في القرآن» (ص٣٥)]: ولا نعلم مِن أهلِ البدعِ طائفة يكتمون مقالتهم، ولا يتجاسرون على إظهارها؛ إلَّا الجهمية والأشعرية. اهـ

- وقال الأنصاري: سمعت عدنان بن عبده النميري يقول: سمعت أبا عمر البسطامي يقول: كان أبو الحسن الأشعري أولًا ينتحل الاعتزال، ثُمَّ رجع فتكلَّمَ عليهم، وإنَّما مذهبه التَّعطيل؛ إلَّا أنَّه رجع من التَّصريح إلى التمويه. [«ذم الكلام» (١٣٠٤)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٢٣٩)]

- وقال ابن تيمية في [«تلبيس الجهمية» (٤/ ٤٠١)]: فعلم أن هؤلاء [متأخِّري الأشاعرة] **حقيقة باطنهم باطن المعتزلة الجهمية المعطلة**، وإن كان ظاهرهم ظاهر أهل الإثبات كما أن المعتزلة عند التَّحقيق حقيقة أمرهم أمر الملاحدة نُفاة الأسماء والصِّفات بالكلية، وإن تظاهروا بالرَّدِّ عليهم، والملاحِدة حقيقة أمرهم حقيقة من يجحد الصَّانع بالكلية. هذا لعمري عند التحقيق، وأمّا عوام الطّوائف وإن كان فيهم فضيلة وتميز، فقد يجمعون بين المتناقضات تقليدًا وظنًا، ولهذا لا يكونون جاحدين وكافرين مُطلقًا؛ لأنّهم يثبتون من وجه، وينفون من وجه، فيجمعون بين النَّفي والإثبات. اهـ

قلت: ولهذا كانت تأويلاتهم للصِّفات هي بعينها تأويلات الجهمية الأوائل التي رد عليهم السَّلف كما سيأتي بيان ذلك في الفصل التالي.

فصل

التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الأشاعرة هي بعينها: تأويلات بشر المَريسي الجهميّ

كثير ممن صنَّفَ في «السُّنّة» و«الرَّدّ على الجهمية» مِن أهل السُّنّة والجماعة ينسب هذه التَّأويلات الموجودة بين أيدي مُتأخِّري الأشاعرة إلى الجهمية كما فعل الدَّارميّ في «النقض».

- قال ابن تيمية رحمة الله في [«الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢٥٤-٢٦٠)]:
وهذه التَّأويلات الموجودة اليوم بأيدي النَّاس مثل أكثرِ التَّأويلاتِ التي ذكرها أبو بكر ابن فورك في كتاب «التأويلات»، وذكرها أبو عبدالله محمد بن عُمر الرَّازي في كتابه الذي سماه: «تأسيس التقديس» ويوجدُ كثير منها في كلامِ خلقٍ غيرِ هؤلاءِ مثل: أبي علي الجُبَّائي، وعبدالجبار بن أحمد الهمَذاني، وأبي الحُسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم، هي بعينها تأويلات بشر المَريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجدُ في كلامِ بعضِ هؤلاءِ التَّأويل وإبطاله أيضًا، ولهم كلامٌ حسنٌ في أشياء.

فإنّما بيّنت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المَريسي.

ويدلُّ على ذلك كتاب «الرَّدِّ» الذي صنفه عثمان بن سعيد الدَّارميّ أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صَنَّفَ كِتابًا سَمّاهُ: «رَدّ عُثمان بن سعيد

على الكاذبِ العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حَكى فيه هذه التَّأويلات بأعيانها عن بشر المَريسي بكلام يقتضي أن المَريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المُتأخِّرين الذين اتصلت إليهم من جهته، ثُمّ ردّ ذلك عثمان بن سعيد بكلامٍ إذا طالعه العاقل الذَّكي:

عَلِمَ حقيقة مَا كان عليه السَّلف، وتبيَّنَ له ظُهور الحُجّة لطريقهم، وضعف حُجّة من خَالفهم، ثُم إذا رَأى الأئمة - أئمة الهدى - قد أجمعوا على: ذمِّ المَريسية، وأكثرهم كفَّروهم، أو ضَلَّلوهم.

وعَلِمَ أن هذا القول السَّاري في هؤلاءِ المُتأخِّرين هو مذهب المَريسية، تَبيّن له الهُدى لمن يريد الله هِدايته، ولا حَولَ ولا قُوّة إلَّا بالله. اهـ

- وقال في [«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٥٤)]: أوّل من بلغنا أنّه توسّع في هذه التّأويلات هو بشر المَريسي، وإن كان قبله وفي زَمَنِهِ له شُركاء في بعضها، وتلقّى ذلك عنهم طائفة من الجهمية المعتزلة وغيرهم، وأمّا كثير من أئمّة الجهمية المعتزلة وغيرهم فيُكذِّب بهذه الأحاديث؛ كأحاديثِ الرُّؤية المتقدّمة ونحوها، ويرون أن التَّصديق بها مع التَّأويل لها مِن بابِ التَّلاعب وجَحدِ الضّرورة، ولا رَيبَ أن هؤلاء في إبطالهم لتأويلها مع مَا هي عليه من الألفاظ الصَّريحة أقرب من المتأوِّلين لها؛ ولكن هؤلاء في التَّصديق بها وتَرك التّكذيب بها أقرب من أولئك، وهم دائمًا يتقاسمون البدعةِ، فيكون هؤلاءِ مِن وجهٍ دون هؤلاء، وهؤلاء من وجهٍ دون هؤلاءِ، ولذلك نظائر في مسألة القرآن، والرُّؤية، والصِّفات، وغير ذلك. اهـ

- وقال - قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين (١٢٨٢هـ)

رحمه الله في [«الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ١٧٦-١٧٧)]: **اعلم أن أكثر أهل الأمصار اليوم أشعرية، ومذهبهم في صفات الرَّبّ سبحانه وتعالى موافق لبعض ما عليه المعتزلة الجهمية.**

فهم يُثبتون بعض الصِّفات دون بعض؛ فيثبتون: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسَّمع، والبصر، والكلام، وينفون ما سوى هذه الصِّفات بالتَّأويل الباطل، مع أنَّهم **وإن أثبتوا صفة الكلام موافقة لأهل السُّنّة، فهم في الحقيقة نافون لها**؛ لأن الكلام عندهم هو المعنى فقط.

ويقولون: حروف القرآن مخلوقة، لم يتكلم الله بحرفٍ ولا صوتٍ.

فقالت لهم الجهمية: هذا هو نفس قولنا: إن كلام الله مخلوق؛ لأن المراد الحروف لا المعنى.

ومذهب السَّلف قاطبة: أن كلام الله غير مخلوق، وأن الله تعالى تكلم بالقرآن حروفه ومعانيه، وأن الله سبحانه وتعالى يتكلم بصوتٍ يُسمعه من يشاء.

والأشعرية لا يثبتون علوّ الربّ فوق سمواته، واستواءه على عرشه، ويسمّون من أثبت صفة العلوّ والاستواء على العرش مُجسمًا مُشبهًا.

وهذا خلاف ما عليه أهل السُّنّة والجماعة؛ فإنهم يثبتون صفة العلو والاستواء، كما أخبر الله سبحانه وتعالى بذلك عن نفسه، ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تكييف ولا تعطيل، **وصرح كثيرٌ من السَّلف بكفر من لم يثبت صفة العلو والاستواء.**

والأشاعرة وافقوا الجهمية في نفي هذه الصفة؛ لكن الجهمية يقولون: إنّه سبحانه وتعالى في كل مكانٍ، ويُسَمَّوْن الحلولية.

والأشعرية يقولون: كان ولا مكان، فهو على ما كان قبل أن يخلق المكان.

والأشعرية يوافقون أهل السُّنَّة في رؤية المؤمنين ربهم في الجنَّة، ثم يقولون: إن معنى الرُّؤية: إنَّما هو زيادة علمٍ يخلقه الله في قلب النَّاظر ببصره، لا رؤية بالبصر حقيقة عيانًا.

فهم بذلك نافون للرُّؤية التي دلّ عليها القرآن، وتواترت بها الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومذهب الأشاعرة: أن الإيمان مجرد التَّصديق، ولا يدخلون فيه أعمال الجوارح. قالوا: وإن سُمِّيَت الأعمال في الأحاديث إيمانًا فعلى المجاز لا على الحقيقة.

ومذهب أهل السُّنَّة والجماعة: أن الإيمان تصديق بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، وقد كفَّر جماعة من العلماء من أخرج العمل عن الإيمان.

فإذا تحققت ما ذكرنا عن مذهب الأشاعرة: من نفي صفات الله سبحانه وتعالى غير السَّبع التي ذكرنا، ويقولون: إن الله لم يتكلم بحرفٍ ولا صوت، وأن حروف القرآن مخلوقة، ويزعمون أن كلام الرَّبّ سبحانه وتعالى معنى واحد، وأن نفس القرآن هو نفس التوراة والإنجيل؛ لكن إن عبَّر عنه بالعربية فهو قرآن، وإن عبَّر عنه بالعبرانية فهو توراة، وإن عبَّر عنه بالسريانية فهو إنجيل، ولا يثبتون رؤية أهل الجنة ربهم بأبصارهم، **إذا عرفت ذلك عرفتَ جهل مَن جعل الأشعرية مِن أهل السُّنَّة كما ذكره السَّفاريني في بعض كلامه. اهـ**

قلت: وإن أردت زيادة بيان عمن طعن في الأشاعرة، فانظر تحقيقي لكتاب «إثبات الحد لله تعالى» للدِّشتي (ص١٩٦)، وانظر كذلك الفصل التالي.

فصل

أقوال أهل السنة في ذم أهل التأويل ووصمهم بالجهمية

اشتدَّ نكيرُ أهل السُّنّة والجماعة على مُؤولة الصِّفات ممن يُنكرون حقيقة مَعانيها اللائقة به سُبحانه؛ بحملها على (المجازِ)، أو (المُشاكلة)، وغيرهما من المُصطلحات المحدَثة التي اتخذوها ذَريعةً لتعطيلِ حقيقة صِفات الرَّبِّ ﷻ، وسمّوا ذلك التّعطيل المُحدث لصفاتِ الرَّبّ ﷻ - مِن بابِ التَّلبيس والتّمويه على العامّة-: (تَنزيهًا)، مِن قَبيلِ تَسمية الشَّيء بغيرِ اسمه، كما سمّوا إثبات صِفاتِ الله تعالى على ما يليق به ﷻ: (تشبيهًا، وتجسيمًا) كما سيأتي.

والمتتبع لأقوالِ أهلِ السُّنّة والجماعة في بابِ الإنكارِ على أهلِ التَّأويل يجدهم كثيرًا ما ينسبونَهم إلى الجهمية أعداء السُّنّة والتَّوحيد؛ لأنّ حقيقة كلام الجهميّة يدور على التَّكذيب والتَّعطيلِ لنُصوصِ الكتابِ والسُّنّة.

والتَّأويل المُحدَث الذي اصطلحوا عليه مِن صَرفِ اللفظِ عن ظاهرِهِ: هو في حقيقته نوعٌ مِن التَّكذيبِ.

- قال ابن منده (٤٧١هـ) رحمه الله في كتابه «الرَّدّ على الجهمية»: التَّأويلُ عند أصحابِ الحديثِ: نَوعٌ مِن التَّكذيبِ. اهـ

[«ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٦٤)]

- وقال الدَّارميّ رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (١٠١)]: فظاهر القرآن وباطنه يدلّ على مَا وصفنا مِن ذلك نَستغني فيهِ بالتّنزيل عن التَّفسير، ويعرفه العامّة والخاصّة؛ فليس منهُ لمتأوّلٍ تأوّل إلَّا لمكذِّبٍ به في نَفسِهِ مُستترٌ بالتّأويل. اهـ

- وقال ابن القيم رحمه الله [«الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٤٦)] وهو يتكلّم عن أنواع التّكذيب بنصوص الصِّفات:

قال: ولو أقرّ بلفظهِ مع جحد معناه، أو حرَّفه إلى معانٍ أُخر غير مَا أُريد به لم يكن مُصدِّقًا بل هو إلى التّكذيب أقرب. اهـ

وقد تقدم في الفصل السَّابق كلام ابن تيمية رحمه الله أن أهلَ التَّأويل يقاسمون المعتزلة في بدعتهم في إبطالِ حقيقة صِفاتِ الله تعالى.

*** وأما ذم السَّلف الصَّالح وغيرهم من أهل السُّنّة لأهل التّأويل والتَّحريف لنصوص الصّفات ووصمهم بالجهميّة فهو مُستفيض، ومن ذلك:**

١ - قال شاذ بن يحيى رحمه الله: سمعت يزيد بن هارون (٢٠٦هـ) رحمه الله وقيل له: من الجهمية ؟

قال: من زعم أنّ الرَّحمن على العرش استوى على خلافِ ما يَقِرُّ في قلوبِ العامّة فهو جهميّ.

[«السنة» لعبدالله بن أحمد (٥٤و١١١٠)، وانظر التعليق عليه في «العلو» للذهبي (٣٩٠)]

- قال ابن تيمية رحمه الله: والذي تقرّر في قُلوب العامَّةِ: هو ما فَطَرَ الله تعالى عليه الخليقة من توجهها إلى رَبّها تعالى عند النّوازل، والشّدائد، والدُّعاء،

والرَّغبات إليه تعالى نحو العلوِّ لا يلتفت يمنة، ولا يسرة، مِن غير موقف وَقَّفهم عليه؛ ولكن فطرة الله التي فطر النّاسَ عليها، وما من مولود إلا وهو يُولد على هذه الفطرة حتى يُجَهِّمَه ويَنقُلَه إلى التَّعطيلِ من يُقَيِّضُ له .. اهـ

[«اجتماع الجيوش» (ص٢١٤)]

٢ - قال المرُّوذِيّ رحمه الله: سألتُ أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - (٢٤١هـ) عن عبدالله التَّيميّ:

قال: هو صدوق، وقد كتبتُ عنه شيئًا من الرِّقائقِ؛ ولكن حُكي عنه أنّه ذكر حديث الضَّحك، فقال: مثل الزَّرع إذا ضحك، وهذا كلام الجهميّة.

[رواه ابن بطة في «الإبانة» تتمة «الرد على الجهمية» (٣/ ١١١) (٨٣)].

٣ - قال إبراهيم بن أبان الموصلي: سمعت أبا عبدالله - أحمد- وجاءه رجلٌ فقال: إني سمعت أبا ثور يقول: إنَّ اللهَ خلقَ آدمَ على صُورةِ نفسِهِ.

فأطرَقَ طَويلًا، ثم ضَربَ بيدِهِ على وجهه، ثُمّ قال: هذا كلامُ سُوءٍ، هذا كلامُ جهم، هذا جهميٌّ، لا تَقرَبُوه.

[«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٦)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٦٠٣)]

٤ - قال أحمد بن حنبل رحمه الله: مَن قال: إنَّ اللهَ تعالى خلقَ آدمَ على صُورةِ آدم فهو جهميّ، وأيّ صُورةٍ كانت لآدم قبل أن يخلقه ؟!

[رواه ابن بطة في «الإبانة» (تتمة «الرد على الجهمية» (١٩٨)].

٥ - قال أبو عليّ حنبل بن إسحاق: قلتُ لأبي عبدالله: ينْزل الله تعالى إلى سماءِ الدُّنيا ؟ قال: نعم.

قلتُ: نزوله بعلمه، أم بماذا ؟

قال: فقال لي: اسكت عن هذا، وغضب غضبًا شديدًا، وقال: مَالَكَ ولهذا ؟! أمضِ الحديث كما روي بلا كيف.

[رواه ابن بطة في «الإبانة» (تتمة «الرد على الجهمية» (١٨٤)].

٦ - قال محمد بن إبراهيم الأصبهاني: سمعت أبا زُرعة الرَّازي (٢٦٤هـ) وسُئِلَ عن تفسير: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فغضب، وقال: تفسيره كما تُقرأ، هو على عرشه، وعلمه في كُلِّ مكانٍ، مَن قال غير هذا فعليه لعنة الله. [«العلو» للذهبي (٤٦٥)].

٧ - قال الترمذي (٢٧٩هـ) رحمه الله في [«السُّنن» (٣/ ٥١)]: .. ذكرَ اللهُ تبارك وتعالى في غير موضعٍ مِن كتابِهِ: اليد، والسَّمع، والبَّصر، فتأوّلت الجهميّة هذه الآيات، ففسّروها على غير ما فَسَّرَ أهل العلم، وقالوا: إنَّ الله لم يخلُق آدم بيدِهِ، وقالوا: إنَّ معنى اليدِ ها هنا: القُوّة. اهـ

٨- قال عثمان بن سعيد الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«الرَّدِ على الجهمية» (ص١٧٤-١٧٥)]: وقال الله تبارك وتعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤]، و﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ..

قال هؤلاء: ليس لله يدٌ، وما خلقَ آدمَ بيديه، إنّما يداه: نعمتاه ورزقاه.

فادَّعوا في يدي الله أوحش مما ادّعته اليهود: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾

وقالت الجهميّة: يدُ الله مخلوقة؛ لأنّ النّعم والأرزاق مخلوقة لاشك فيها! وذاك مُحالٌ في كلامِ العربِ، فضلًا أن يكون كُفرًا؛ لأنّه يستحيلُ أن يُقالَ: خلقَ آدمَ بنعمتِه، ويستحيلُ أن يُقالَ: في قولِ الله تبارك وتعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ بنعمتِك الخير؛ لأنّ الخيرَ نفسه هو النِّعم نفسها، ومُستحيلٌ أن يُقال

في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ نعمة الله فوق أيديهم، وإنّما ذكرنا هاهنا اليد، مع ذكرِ الأيدي في المبايعة بالأيدي فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ ويستحيلُ أن يُقالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ نِعمتَاهُ، فكأنّ ليس لَه إلَّا نِعمتانِ مبسُوطتانِ، لا تُحصى نِعمَهُ، ولا تُستدرك، فلذلكَ قُلنا: إنّ هذا التَّأويلَ مُحالٌ من الكلامِ فضلًا أن يكون كُفرًا.

ونُكفّرهم أيضًا بالمشهورِ مِن كُفرِهِم أنّهم لا يُثبتون لله تبارك وتعالى: وجهًا، ولا سَمعًا، ولا بَصرًا، ولا عِلمًا، ولا كَلامًا، ولا صِفةً، إلَّا بتأويل ضلال.

افتضحوا وتبيّنت عوراتهم، يقولون: سمعه، وبصره، وعِلمه، وكلامه بمعنىً واحدٍ، وهو بنفسهِ في كُلِّ مكانٍ، وفي كُلِّ بيتٍ مُغلَقٍ، وصندوقٍ مُقفلٍ، قد أحاطت به في دعواهم حيطانهم، وأغلاقها وأقفالها، فإلى الله نبرأ من إلهٍ هذه صفته، وهذا أيضًا واضحٌ في إكفارهم. اهـ

٩ - قال أبو سُليمان داود بن عليّ: كُنا عند ابن الأعرابيِّ (٢٣١هـ) فأتاه رجلٌ فقال: ما معنى قولِ الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ؟

فقال: هو على عرشهِ كما أخبر اللهُ عزَّ وجلّ.

فقال: يا أبا عبدالله ليس هذا معناه، إنّما معناه: استولى.

فقال: اسكُت، ما أنت وهذا. لا يُقال: استولى الشَّيء على الشَّيء إلَّا أن يكون له مُضادٌّ، فإذا غلب أحدُهما قيل: استولى، أما سمعت قول النابغة:

ألا لِمثلِكَ أو من أنتَ سَابِقُه .. سَبْقَ الجَوادِ إذا استولى على الأَمَدِ

[رواه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السُّنة» (٦٦٦)]

١٠ - قال أبو العبّاس ابن سُريجٍ (٣٠٦هـ) رحمه الله - إمام الشّافعية في وقته -: .. لا نقول: بتأويلِ المعتزلةِ، والأشعريةِ، والجهميةِ، والملحدةِ، والمُجسمةِ، والمُشبّهةِ، والكرّاميةِ، والمكيِّفةِ، بل نقبلها بلا تأويلٍ، ونؤمنُ بها بلا تمثيلٍ، ونقول: الإيمان بها واجبٌ، والقول بها سُنة، وابتغاء تأويلها بدعة. [«اجتماع الجيوش» (ص١٧٤)]

١١ - قال ابن خُزيمة (٣١١هـ) رحمه الله في [«التوحيد» (١/ ١٥٩)]: الدَّليل على أن قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] أراد عزّ ذِكره باليدين: اليدين، لا النّعمتين كما ادعت الجهمية المُعطلة. اهـ

١٢ - قال البربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله في [«شرح السُّنّة» (٥٠)]: وكُلُّ ما سمعت مِن الآثارِ شيئًا مما لم يبلغه عقلك نحو قول رسول الله ﷺ: «قلوبُ العِبادِ بين إصبَعينِ مِنْ أصابعِ الرَّحمنِ عَزَّ وَجلّ»، وقوله: «إنَّ اللهَ ينزلُ إلى سَماءِ الدُّنيا»، «وينزل يومَ عرفة»، «وينزلُ يومَ القِيامةِ»، و«إن جهنم لا يزالُ يطرَحُ فيها حتى يضع عليها قدمه جل ثناؤه»، وقول الله تعالى للعبد: «إن مشيت إليَّ هرولتُ إليك»، وقوله: «خَلَقَ اللهُ آدمَ على صُورَتِهِ»، وقول رسول الله ﷺ: «رأيتُ رَبِي في أَحسَنِ صُورَةٍ»، وأشباه هذه الأحاديث: فعليك بالتَّسليمِ، والتَّصديق، والتَّفويضِ، ولا تُفسر شَيئًا من هذه بهواك، فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فَسَّرَ شيئا من هذا بهواهِ أو رَدَّهُ فهو جهميٌّ. اهـ

قلتُ: المراد بالتفويض: تفويض الكيفية دون المعنى كما تقدم في (المبحث الحادي عشر).

١٣ - قال أبو أحمد محمد بن علي المعروف بالقصّاب (٣٦٠هـ) رحمه الله:

كُلُّ صِفةٍ وَصَفَ اللهُ بها نفسَه، أو وصفَهُ بها رسولُهُ ﷺ فليست صِفةَ مَجازٍ، ولو كانت صِفةَ مجازٍ لتحتّم تأويلُها، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السَّمع كذا، ولفُسِّرت بغير السَّابقِ إلى الأفهامِ، فلمَّا كان مذهبُ السَّلف إقرارها بلا تأويلٍ، عُلِم أنّها غير محمولةٍ على المجازِ، وإنّما هي حقٌّ بيّنٌ.

[«السير» (١٦/ ٢١٣-٢١٤)]

١٤ - قال عبدالله بن محمد بن حيان المشهور بأبي الشَّيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ) رحمه الله في كتاب «السُّنّة»:

وإنّما يلزم المسلمَ أن يُثبت معرفة صفاتِ الله بالاتباع والاستسلام كما جاء، فمن جهل معرفة ذلك حتَّى يقول: إنّما أصف ما قال الله، ولا أدري ما معاني ذلك حتَّى يُفضي إلى أن يقول بمعنى قول الجهمية: يدُ نعمة، ويحتجُّ بقوله: ﴿أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١] ونحو ذلك، فقد ضلّ عن سَواء السَّبيل، هذا محض كلام الجهمية، حيث يؤمنون بجميع ما وصفناه من صفات الله، ثُمّ يُحرِّفون معنى الصِّفات عن جهتها التي وصف الله بها نفسه، حتَّى يقولوا: معنى ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] السَّميع هو: البصير، ومعنى البصير هو: السَّميع، ويجعلون اليدَّ يد نعمةٍ، وأشباه ذلك، يُحرِّفونها عن جهتها؛ لأنّهم هم المعطلة. [«التسعينية» لابن تيمية (٢/ ٤٢٣)]

١٥ - قال إبراهيم بن أحمد بن شَاقِلّا (٣٦٩هـ) رحمه الله: هذه الأحاديثُ تلقَّاها العُلماءُ بالقبولِ، فليس لأحدٍ أن يمنعها، ولا يتأوَّلَها، ولا يُسقِطَها؛ لأنّ الرسول ﷺ لو كان لها معنى عنده غيرُ ظاهرها لبيَّنه، ولكان الصَّحابة حين سَمعوا ذلك من الرَّسول ﷺ سَألوه عن معنى غير ظاهِرِها، فلمَّا سكتوا وجبَ علينا أن نسكُتَ حيثُ سكتوا، ونقبل طوعًا ما قَبِلُوا. [«طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٣٩)]

١٦- قال ابن بطة رحمه الله في [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ٢٣٩)]: الجهمية تردّ هذه الأحاديث وتجحدها، وتكذّب الرّواة، وفي تكذيبها لهذه الأحاديث ردّ على رسول الله ﷺ، ومُعاندة له، ومن ردّ على رسول الله فقد ردّ على الله. قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]

فإذا قامت على الجهميّ الحُجّة، وعلم صِحة هذه الأحاديث، ولم يقدر على جحدها، قال: الحديث صحيح، وإنّما معنى قول النبي ﷺ: «ينزل ربنا في كل ليلة»: ينزل أمره.

قُلنا: إنّما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ينزل الله عزّ و جلّ»، و«ينزل رَبّنا»؛ ولو أراد أمره لقال: ينزل أمر ربنا ...

وقال أيضًا رحمه الله (٣/ ٣١٦): قالت الجهمية: معنى اليد النَّعمة.

ولو كان كما زعموا لم يَقُل: يدَاهُ، ولقال: بل مبسوطة، ولو كان معنى اليد معنى النِّعمة لم يَقُل: بيديَّ، ولقالَ: بيدي، أو بنعمتي؛ لأنّ نِعَمَ الله أكثر مِن أن تُحصى؛ لأنّه قال: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤] وكيف يجوز أن تكون نِعمتين. اهـ

١٧ - قال ابن مَنده (٣٩٥هـ) رحمه الله في [«كتاب التوحيد» (٣/ ٧)]:

وذلك أنّ الله تعالى امتدح نفسه بصفاته تعالى، ودعا عباده إلى مدحه بذلك وصدق به المصطفى ﷺ، وبيّن مراد الله ﷻ فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته، وكان ذلك مفهومًا عند العرب غير مُحتاج إلى تأويلها. اهـ

وقال: وإنّما ذكرنا هذا الفصل لئلا يتعلق الضَّالون عن الهداية، الزَّائغون

عن كتاب الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فتأولوا الصِّفات والأسماء التي في كتابه ونقلها الخلف الصَّادق عن السَّلف الطَّاهر عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ الذين نقلوا دين الله وأحكامه. [«الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٠٥)]

١٨ - قال أبو منصور معمر بن أحمد بن زياد الأصبهاني (٤١٨هـ) رحمه الله: في وصية لأصحابه بالسُّنّة، وذكر ما أجمع عليه أهل الحديث والسُّنّة من المتقدمين والمتأخّرين وهي وصيّة طويلة ومما فيها:

فكُلُّ هؤلاء سُرُج الدِّين، وأئمة السُّنّة، وأولوا الأمر من العُلماء، فقد أجمعوا على جملة هذا الفصل من السُّنّة، وجعلوها في كتب السُّنّة .. وذكرها من كتب المُتقدِّمين والمتأخرين .. ثُمّ قال: فاجتمع هؤلاء كُلهم على إثبات هذا الفصل من السُّنّة وهُجران أهل البدع والضَّلال والإنكار على أصحاب الكلام والقياس والجدال، وأن السُّنة هي اتباع الأثر والحديث، والسَّلامة والتّسليم، والإيمان بصفات الله ﷻ مِن غيرِ تشبيهٍ، ولا تمثيلٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تأويلٍ، فجميع ما ورد من الأحاديث في الصِّفات مثل: «أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ خلقَ آدمَ على صُورتِهِ»، و«يدُ الله على رأسِ المؤذنين»، و«قلوبُ العِبادِ بين أصبعين من أصابعِ الرحمن»، و«أنَّ اللهَ يضعُ السّموات على إصبعٍ» .. كُلّ ذلك بلا كيف ولا تأويل .. فإنّه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ : ينفي كُلَّ تشبيهٍ وتمثيل.

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ : ينفي كُلّ تعطيلٍ وتأويلٍ.

فهذا مذهب أهل السُّنّة والأثر، فمن فارق مذهبهم فارقَ السُّنّة، ومن اقتدى بهم وافق السُّنَّة ... اهـ

وقال: وأنَّه سميعٌ بصيرٌ، عليمٌ خبيرٌ، يَتكلمُ، ويرضى، ويَسخطُ، ويَعجبُ، ويضحكُ، ويتجلّى لعباده يوم القيامة ضَاحكًا، وينزلُ كُلَّ ليلة إلى السَّماء الدُّنيا بلا كيف ولا تأويل، كيف شَاء، فمن أنكر النُّزول، أو تأوَّل فهو مُبتدع ضال.

[«الحجة في بيان المُحجّة» (١/ ٢٤٢-٢٤٣)، و«العلو» للذهبي (٢/ ١٣٠٨)]

١٩ - قال القادرُ بالله أمير المؤمنين (٤٢٣هـ) في مُعتقده المشهور الذي قُرىء ببغداد بمشهد من عُلمائها وأئمتها، وأنه قول أهل السُّنّة والجماعة وفيه: .. أنّه خلقَ العرشَ لا لحاجةٍ، واستوى عليه كيف شَاء لا استواء رَاحةٍ، وكُلّ صفةٍ وصفَ بِها نفسَهُ، أو وصفه بها رسوله فهي صفةٌ حقيقةٍ لا صفةُ مجازٍ. اهـ

[«العلو» للذهبي (٢/ ١٣١٤)]

٢٠ - قال أبو عُمر الطَّلمنكي المالكي (٤٢٩هـ) رحمه الله في كتاب «الوصول إلى معرفة الأصول»: وقال أهل السُّنّة في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ إن الاستواء مِن الله على عرشِهِ على الحقيقةِ لا على المجازِ.

فقد قال قومٌ مِن المعتزلةِ والجهميةِ: لا يجوز أن يُسمّى الله عزّ وجلّ بهذه الأسماء على الحقيقةِ، ويسمّى بها المخلوقين.

فنفوا عن الله الحقائق من أسمائِهِ وأثبتوها لخلقِهِ.

فإذا سُئلوا: ما حملهم على هذا الزَّيغِ؟

قالوا: الاجتماع في التَّسمية يُوجبُ التَّشبيه.

قُلنا: هذا خروج عن اللغةِ التي خُوطبنا بها؛ لأنّ المعقول في اللُّغةِ: أن الاشتباه في اللغة لا يَحصل بالتَّسمية، وإنّما تشبيه الأشياء بأنفسها، أو بهيئاتٍ فيها، كالبياض بالبياض، والسَّوادِ بالسَّوادِ، والطَّويلِ بالطَّويلِ، والقصيرِ

بالقصيرِ، ولو كانت الأسماء تُوجب اشتباهًا لاشتبهت الأشياء كُلّها؛ لشمول اسم الشَّيء لها، وعموم تسمية الأشياء به، فنسألهم: أتقولون: إن الله موجود ؟ فإن قالوا: نعم،

قيل لهم: يلزمكم على دعواكم أن يكون مُشبهًا للموجودين.

وإن قالوا: موجود، ولا يُوجب وجوده الاشتباه بينه وبين الموجودات.

قُلنا: فكذلك هو حيٌّ، عالمٌ، قادرٌ، مُريدٌ، سَميعٌ، بصيرٌ، مُتكلّمٌ، يعني: ولا يلزم اشتباهه بمن اتصف بهذه الصِّفات. اهـ

[«العلو» للذهبي (٢/ ١٣١٥)]

٢١ - قال أبو عُثمان إسماعيل الصَّابوني (٤٤٩هـ) رحمه الله وهو يحكي مُعتقد أصحاب الحديث في [«عقيدة أصحاب الحديث» (ص٢٦)]:

فيقولون: إنّه خلقَ آدمَ بيدِهِ كما نصَّ سُبحانه عليه في قوله - عزّ من قائلٍ -: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥]، ولا يحرِّفون الكلام عن مواضعهِ بحملِ اليدينِ على النِّعمتين، أو القوّتين، تحريف المعتزلة والجهمية - أهلكهم الله -، ولا يُكيفونهما بكيف، أو يُشبّهونهما بأيدي المخلوقين تشبيه المُشبّهة - خذلهم الله -، وقد أعاذ الله تعالى أهل السُّنّة من التَّحريف، والتَّشبيه، ومنَّ عليهم بالتَّعريفِ، والتَّفهيم، حتَّى سَلكوا سُبل التَّوحيدِ والتَّنزيه، وتركوا القول بالتَّعليل والتَّشبيه، واتبعوا قول الله عزّ وجلّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]

٢٢ - قال أبو عمر بن عبدالبر (٤٦٣هـ) في [«التمهيد» (٧/ ١٤٥)]:

أهل السُّنّة مُجمِعونَ على الإقرارِ بالصِّفاتِ الواردةِ كُلّها في القُرآنِ

والسُّنّةِ، والإيمان بها، وحملها على الحقيقةِ لا على المجازِ، إلّا أنّهم لا يُكيِّفون شيئًا من ذلك، ولا يَحُدّون فيه صفة محصورة.

وأمّا أهل البدع، والجهمية، والمعتزلة كُلّها، والخوارج، فكُلّهم يُنكرها، ولا يحمل شيئًا فيها على الحقيقة، ويزعمون أنّ من أقرّ بها مُشبّهٌ، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود..اهـ

قلت: كذا يحكي الإجماع على إثبات حقيقة الصِّفات ثُمّ هو يقع في تأويل بعض النّصوص !! كما سيأتي .

٢٣ - قال ابن البناء الحنبلي (٤٧١هـ) رحمه الله في [«المختار (٦٨)]» : ثُمّ أضاف المبتدعة إلى أهل السُّنّة وأصحاب الحديث المحالات في أخبار الصِّفات، ووضعوا أشياء مُختلفة من الضَّلالات قد أعاذ الله مُسلمًا منها ... ثُمَّ أتوا إلى الأحاديث الصِّحاحِ من ذلك فردُّوها، وتأوّلوها، وأئمّة أهل العلم أوجبوا الأخذَ بها، والقبول بها، وأن لا تُردّ، ولا تُتأوّل. اهـ

٢٤ - قال أبو إسماعيل الأنصاري (٤٨١هـ) رحمه الله في [«ذم الكلام» (٥/ ١٣٧-١٣٨)]: وأولئك [يعني: الجهمية] قالوا: لا صفة.

وهؤلاء [يعني: الأشاعرة] يقولون : وجه كما يُقال: وجه النّهار، ووجه الأمر، ووجه الحديث، وعَينٌ كعين المتاع، وسَمِعَ كأذن الجدارِ، وبصر كما يقال: جَداراهما يتراءيان، ويد كيد المِنّة والعطيّة، والأصابع كقولهم: خراسان هي أصبعي الأمير، والقدمين كقولهم: جعلت الخصومة تحت قدمي، والقبضة كما قيل: فلان في قبضتي، أنا مالك أمره.

وقالوا: الكُرسي العِلم، والعرش المُلك، والضَّحك الرِّضا، والاستواء

الاستيلاء، والنُّزول القُرب، والهرولة مثله، فشبّهوا من وجهٍ، وأنكروا من وجه، وخالفوا السَّلف، وتعدوا الظَّاهر، وردُّوا الأصل، ولم يثبتوا شيئًا، ولم يبقوا موجودًا، ولم يفرقوا بين التَّفسير والعبارة بالألسنة؛ فقالوا: لا نفسرها، نجريها عربية كما وردت.

وقد تأوّلوا تلك التَّأويلات الخبيثة، أرادوا بهذه المخرقة أن يكون عوام المسلمين أبعد غيابًا عنها، وأعيا ذهابًا منها؛ ليكونوا أوحش عند ذكرها، وأشمس عند سماعها، وكذبوا بل التفسير أن يقال: وجه ثُمّ لا يُقال كيف، وليس كيف في هذا الباب من مقال المسلمين. اهـ

٢٥ - قال محمد ابن القاضي أبي يعلى الفرّاء الحنبلي (٥٢٦هـ) رحمه الله في [«الاعتقاد» (ص٣١)] وهو يتكلم عن إثبات الصِّفات: وإن تأوّلها - يعني الصِّفات - على مُقتضى اللُّغةِ، وعلى المَجازِ: فهو جهميٌّ. اهـ

٢٦ - قال أبو القاسم إسماعيل التَّيميّ الأصبهانيّ (٥٣٥هـ) رحمه الله: نعلم بالاضطرارِ أن الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم قد كان فيهم: الأعرابي، والأمّي، والمرأة، والصَّبيّ، والعامّة، ونحوهم مِمن لا يعرف التأويل، وكانوا مع هذا يسمعون هذه الآيات والأحاديث في الصِّفات، وحدّث بها الأئمة من الصَّحابة والتَّابعين على رؤوسِ الأشهادِ، ولم يؤوِّلوا منها صفةً واحدةً يومًا من الدَّهرِ، وإنّما تركوا العوام على فِطَرهم وفهمهم.

فلو كان التَّأويل سَائغًا لكانوا أسبقَ شيءٍ إليه، لما فيه من إزالةِ التَّشبيه والتَّجسيم على زَعمِ من زَعَمَ أن ظاهرها اللائق بالله تجسيم، بل لـمَّا ظهر الجهم بن صفوان وهو أوّل مَن تأوَّلَ، بدَّعَهُ مَن كان في عَصرِهِ من الأئمةِ

مثل: سُفيان بن عيينة، والفُضيلِ بن عِياض، وابن المبارك ، وأبي يوسف، ومحمد بن الحَسن، وعبدالرحمن بن مهديّ، والشَّافعي، وأحمد، وإسحاق، ومن لا يحصيهم إلَّا الله، ومنهم من كفَّرَه، ومنهم من أباح قتَلَهُ. اهـ

[«إثبات اليد لله تعالى» للذهبي (ص٤٥)]

- وقال التيمي أيضًا مُعلّقًا على قول ابن عُيينة رحمه الله: (كُلّ شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره). قال: أي هو على ظَاهره لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوعٍ من التّأويل. اهـ [«العلو» (٢/ ١٣٦٣)]

٢٧ - قال عبدالغني المقدسيّ (٦٠٠هـ) رحمه الله في [«الاقتصاد في الاعتقاد» (ص٢٢٢)]: واعلم رحمك الله أنّ الإسلامَ وأهلَهُ أُتُوا من طوائف ثلاث:

فطائفة: ردّت أحاديث الصِّفات، وكذّبوا رواتها، فهؤلاءِ أشدّ ضررًا على الإسلامِ وأهلِهِ من الكُفَّارِ.

وأُخرى قالوا بصحتها وقبولها، ثم تأوّلوها؛ فهؤلاء أعظم ضررًا من الطَّائفةِ الأولى.

والثَّالثة: جانبوا القولين الأوَّلين، وأخذوا بزعمِهم يُنزِّهون وهم يُكذِّبُون فأدَّاهم ذلك إلى القولين الأوَّلين، وكانوا أعظم ضررًا من الطَّائفتين الأوليتين.

فمن السُّنّة اللَّازمة السُّكوت عمّا لم يرد فيه نصٌّ عن الله ورسولِهِ، أو يتفق المسلمون على إطلاقِهِ، وترك التَّعرُض له بنفي أو إثبات.

فكما لا يثبت إلَّا بنصٍّ شرعيٍّ، كذلك لا يُنفى إلَّا بدليلٍ سَمعي.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يُوفقنا لما يرضاه لنا من القولِ والعملِ والنِّيةِ.

٢٨ - قال ابن قُدامة المقدسيُّ (٦٢٠هـ) رحمه الله في [«ذم التأويل» (٧٨)]:

وأمّا الإجماع؛ فإن الصَّحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ترك التأويلِ بما ذكرنا عنهم، وكذلك أهل كُلّ عَصرٍ بعدهم، **ولم يُنقل التأويلُ إلّا عن مُبتدعٍ، أو مَنسوبٍ إلى بدعة**. اهـ

وقال (٧٩): لأن تأويل هذه الصّفات لا يخلو: إمّا أن يكون عَلِمَهُ النبي صلى الله عليه وسلم، وخلفاؤه الرّاشدون، وعُلماء أصحابه، أو لم يعلموه؛

فإن لم يعلموه فكيف يجوز أن يعلمه غيرهم، وهل يجوز أن يكون قد خَبّأ عنهم علمًا وخبأ للمُتكلّمين لفضل عندهم ؟!

وإن كانوا قد علموه ووسعهم السُّكوت عنه؛ وسعنا ما وسعهم، ولا وَسَّعَ الله على من لم يسعه ما وسعهم؛ ولأنّ هذا التّأويل لا يخلو من أن يكون داخلًا في عقد الدِّين بحيث لا يكمل إلّا به، أو ليس بداخلٍ، فمن ادّعى أنّه داخل في عقد الدِّين لا يكمل إلّا به، فيُقال له: هل كان الله تعالى صادقًا في قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة:٣] قبل التّأويل ؟ أو أنت الصَّادق في أنّه كان ناقصًا حتّى أكملته أنت ؟ ولأنّه إن كان داخلًا في عقد الدِّين ولم يقبله النبي ﷺ، ولا أصحابه، وجب أن يكونوا قد أخلوا، ودينهم ناقص، ودِين هذا المتأوِّل كامل، ولا يقول هذا مسلم.

ولأنّه إن كان داخلًا في عقد الدِّين، ولم يبلغه النبي ﷺ أُمّته فقد خانهم، وكتم عنهم دينهم، ولم يقبل أمر ربّه في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ الآية [المائدة:٦٧]، وقوله: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر:٩٤]، ويكون النبي ﷺ ومن شَهِدَ له بالبلاغ غير صادق، وهذا كفر بالله تعالى ورسوله. اهـ

- وقال أيضًا في [«تحريم النظر في كتب الكلام» (٣٦)]: فإنّه لا خِلافَ في أن

مذهبَ السَّلفِ الإقرارُ، والتَّسليمُ، وتركُ التَّعرض للتَّأويلِ والتّمثيلِ، ثُمّ إنَّ الأصلَ عدم تأويلهم، فمن ادَّعى أنّهم تأوَّلوها فليأتِ ببُرهانٍ على قولِهِ، وهذا لا سبيلَ إلى معرفتِهِ إلَّا بالنّقلِ والرِّوايةِ، فلينقل لنا ذلك عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابتِهِ، أو عن أحدٍ من التَّابعين، أو الأئمّة المرضيين، ثُمّ المدّعي لذلك من أهلِ الكلامِ، وهم أجهلُ النّاسِ بالآثارِ، وأقلّهم عِلمًا بالأخبارِ، وأتركهم للنّقلِ، فمن أين لهم عِلمٌ بهذه ؟. اهـ

٢٩ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«التسعينية» (٢/ ٥٤٥)]: وأهل السُّنّة وسلف الأُمّة مُتفقون على أن مَن تأوّل استوى بمعنى: استولى، أو بمعنى آخر ينفي أن يكون الله فوق سمواته فهو: جهمي ضالٌّ. اهـ

- وقال في [«الدرء» (٢/ ٩٥)]: وهم يثبتون الصِّفات لا يقولون بتأويل الجهمية النُّفاة التي هي صرف النُّصوص عن مقتضاها ومدلولها ومعناها. اهـ

- وقال في [«الدرء» (٥/ ٣٨٠)]: وطائفة تقول: إن الرَّاسخين في العلم يعلمون هذا التَّأويل، وهؤلاء يُجوّزون مثل هذه التّأويلات التي هي: تأويلات الجهمية النُّفاة. اهـ

- وقال في [«جواب الاعتراضات المصرية» (ص١٠٨)]: فالمتأوِّل بما يخالف الظَّاهرَ مع أنّه مبتدعٌ لهذه التأويلات، فهي بدعةٌ مُخالِفة لإجماع السَّلف، لا بدعةٌ مسكوتٌ عنها. اهـ

٣٠ - قال ابن القيم رحمه الله في [«اجتماع الجيوش» (ص٢٢١)]:

وليس مقصود السَّلف بأنّ من أنكرَ لفظ القرآن يكون جهميًا مُبتدعًا؛ فإنّه يكون كافرًا زنديقًا، وإنّما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته. اهـ

- وقال أيضًا في [«الصواعق المرسلة» (١/ ٢١٦)]: والجهمية فإنَّهم سلكوا في تحريف النُّصوص الواردة في الصِّفات مسالك إخوانهم من اليهود، ولما لم يتمكنوا من تحريف نُصوص القرآن حرَّفوا معانيه، وسطوا عليها، وفتحوا باب التَّأويل لكُلِّ مُلحدٍ يكيد الدِّين. اهـ

- وقال أيضًا: إن إبطال حقيقة اليد وجعلها مجازًا هو في الأصل قول الجهمية المعطّلة، وتبعهم عليه المعتزلة، وبعض المتأخِّرين ممن يُنسب إلى الأشعري. اهـ [«مختصر الصواعق» ٣/ ٩٧٠)]

٣١ - قال ابن رجب رحمه الله في [«شرح البخاري» (٧/ ٢٣٠)]: كان السَّلف ينسِبون تأويلَ هذه الآياتِ والأحاديثِ الصَّحيحة إلى الجهميّة. اهـ

٣٢ - قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب (١٢٥٨هـ) رحمه الله في [«فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد» (ص٥٥٨)]:

الذي عليه أهل السُّنة والجماعة قاطبةً مُتقدّمهم، ومُتأخِّرهم: إثبات الصِّفاتِ التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسول الله ﷺ..

فمن جَحَدَ شَيئًا مما وصفَ الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو تأوّله على غير ما ظهر من معناه: فهو جهميٌّ قد اتبع غير سبيل المؤمنين. اهـ

- وقال في «الدُّرر السُّنية» (٣/ ٢٢٣): وأما قول الأشاعرة، في نفي علوّ الله تعالى على عرشه، فهو قول الجهمية، سواء بسواء؛ وذلك يَردّه ويبطله: نُصوص الكتاب، والسُّنّة ..

و«جوهرة السَّنوسي»، ذكر فيها مذهب الأشاعرة، وأكثره مذهب الجهمية المعطلة، لكنهم تصرفوا فيه تصرفًا، لم يخرجهم عن كونهم جهميّة.

٣٣ – قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب (١٢٩٣هـ) رحمه الله في [«عيون الرسائل والأجوبة على المسائل» (١/ ٣٧٢)]: فيمن آمن بلفظِ الاستواء الوارد في كتاب الله؛ لكن نازع في المعنى، وزعم أنَّه الاستيلاء: فهو جهميٌّ، مُعطلٌّ، ضالٌّ، مُخَالفٌ لنُصوص الكتابِ والسُّنّة وإجماع سلف الأُمّة، وهذا القول هو المعروف عند السَّلفِ عن جهمٍ، وشيعته الجهمية، فإنّهم لم يصرّحوا بردِّ لفظِ القُرآنِ: كالاستواء، وغيرِهِ من الصِّفات، وإنّما خالفوا السّلف في المعنى المُراد. اهـ

وقال أيضًا (٢/ ٧٩٥) رحمه الله: ومن أهلِ البدعِ وأكفرِهِم:

الجهمية الذين يُنكِرون صِفاتَ الله التي جَاء بها القرآن والسُّنّة، ويؤوِّلون ذلك: كالاستواءِ، والكلامِ، والمجيء، والنُّزولِ، والغضبِ، والرِّضا، والحُبِّ، والكراهة، وغير ذلك من الصِّفاتِ الذَّاتيةِ والفعلية. اهـ

٣٤ - قال الشيخ ابن باز رحمه الله: أمّا التّأويل للصِّفات وصرفها عن ظاهرها فهو مذهب أهلِ البدع من الجهمية والمعتزلة، ومن سَار في ركابهم، وهو مذهب باطل أنكره أهل السُّنة والجماعة، وتبرءوا منه، وحذروا من أهله، والله ولي التوفيق. اهـ

[الإجابة على أسئلة طرحت بإحدى المحاضرات بمكة بجامعة أم القرى]

قلت: فهذه بعض أقوال أهل السُّنّة في التَّحذير من التَّأويل، ووصف أهله بالجهمية والتعطيل، ولو تتبعت كلامهم في هذا الباب لخرج ذلك في مُجلدٍ، والله المستعان.

تنبيه :

لا يفهم من وصم أهل التأويل بالتَّجهم أنّه تكفير لهم، فإن الجهمية كما قال ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٤٨): ليس النَّاس في التَّجهُم على مَرتبةٍ واحدة، بل انقسامهم في التَّجهُم يشبه انقسامهم في التّشيع، فإن التَّجهم والرّفض هما مِن أعظم البدع، أو من أعظم البدع التي حدثت في الإسلام ..اهـ

ثُم بيّن فِرق الرَّوافض والجهمية وغلاتهم الذين خرجوا مِن دِينِ الإسلام، وغيرهم ممن وقعَ في البدعةِ غير المُكفِّرة. والله أعلم.

فصل

فيما رُوي من التّأويل الفاسد عن بعض أئمّة أهل السُّنّة مِمّا يُشكل على الجهلة الأغمار

صاحبُ الهوى كالغريقِ يتعلقُ بكُلِّ عُودٍ ضعيف أو قـوي، فهـو لا يتّبِـع إلّا ما يهوى وإن كان عند العلماء أوهاها، كما قال الدّارميّ رحمه الله في «النقض على المريسي» (ص٢٨٣): (إن المصيب يتعلّق من الآثارِ بكُلِّ واضح مشهور، والمريب يتعلّق بكُلِّ مُتشابه مغمور).

فهم يستدلُّون على صحة تأويلاتهم الفاسدة:

١- بأحاديث ضعيفة، أو روايات مُحرّفة مبتورة، أو أحاديث صحيحة غير تامّة، أو أحاديث لم يفهموا دلالتها.

- قال قوام السُّنّة التيمي الأصبهاني رحمه الله في [«الحُجّة» (٢/ ٣٨٦)]:

صَاحبُ السُّنّةِ لا يتّبع إلّا ما هو الأقوى،

وأصحاب الأهواء وصاحب الهوى يتبع ما يَهوى. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٣٢)] وهو يتكلم عما نسبه الغزالي للإمام أحمد من التّأويل، قال:

وإنّما يصلح أن يثبت هذه الأحاديث ويجعلها مِمّا يتأوّل مثل هؤلاء الذين

لا يعرفون الأحاديث الصَّحيحة من الضّعيفة، ولا يعرفون دلالة الألفاظ حتَّى يُميّزوا ما هو تأويل مُخالف للظَّاهر وما ليس تأويلًا مُخالفًا للظَّاهر، فلقلّة معرفتهم بأعلام الهدى، وهي ألفاظ الرسول ﷺ ووجه دلالتها يقعون في الحيرة والاضطرابِ، حتَّى لا يُميزون بين ما قيل من كلام الفلاسفة والمتكلمين وما يُرَدّ، بل تارة يوافقونهم، وتارة يُخالفونهم، وتارة يُكفّرونهم، فهم دائمًا مُتناقضون في قول مُختلف يؤفك عنه من أُفك. اهـ

قال أيضًا (٧/ ٣٧٤): أن هؤلاء يعمدون إلى ألفاظ الحديث يقطّعونها، ويُفرّقون بينَها، ثُم يتأوّلون كُلّ قِطعةٍ بما يُمكن، ومَا لا يُمكن.

ومن المعلوم أن الكلام المتصل بعضه ببعض يُفَسّر بَعضه بعضًا. ويدلَ آخرَهُ على معنى أوّلِهِ، وأوّله لا يتمّ معناه إلَّا بآخرِهِ. كما يُقال: الكلامُ بآخرِهِ، وهذا كثيرًا ما يفعله المؤسس [يعني الرازي] وأمثاله. اهـ

٢ - أن يستدلّوا على تأويلاتهم الفاسدة بكلام بعض الأئمة فيما وافق أهواءهم، ابتغاء الفِتنةِ وابتغاء تأويله.

- قال عثمان بن سعيد الدَّارميّ رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (٢١٦)]:

إن الذي يُريد الشُّذوذ عن الحقّ يتّبع الشَّاذ من قولِ العُلماء، ويتعلّق بِزلاتِهم، والذي يؤمّ الحقَّ في نفسِهِ يتبع المشهور من قولِ جماعتِهِم، وينقلب مع جمهورِهِم، فهما آيتان يُستدلّ بهما على اتباع الرَّجل وعلى ابتداعه. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«المجموع»(٥/ ٤٠٩)]:

بعض الخائضين بالتَّأويلاتِ الفاسدة، يَتشبَّثُ بألفاظٍ تُنقلُ عن بعضِ الأئمةِ وتكون إمّا غلطًا، أو مُحرَّفة. اهـ

- وقال أيضًا في [«التسعينية» (٢/ ٥٤٨)]: ولكن الذين في قلوبهم زيغ من أهل الأهواء لا يفهمون من كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، وكلام السّابقين الأوّلين، والتّابعين لهم بإحسان في باب صفات الله تعالى إلّا المعاني التي تليق بالخلق لا بالخالق، ثُمّ يريدون تحريف الكلم عن مواضعه في كلام الله وكلام رسوله إذا وجدوا ذلك فيهما، وإن وجدوه في كلام التابعين للسّلف افتروا الكذب عليهم، ونقلوا عنهم بحسب الفهم الباطل الذي فهموه، أو زادوا عليهم في الألفاظ، أو غيّروها قدرًا ووصفًا، كما نسمع من ألسنتهم، ونرى في كتبهم. اهـ

- وقال ابن بطة رحمه الله في [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ٣١٧)]:

فالجهمي الملعون إنّما أُتي من جهله باللسان العربي، ومن تعاشيه عن الجادة الواضحة، وطلبه المتشابه، وثنيات الطُّرق ابتغاء الفتنة، ﴿ لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾. اهـ

فلهذا؛ كُلّ من احتجّ بأحدٍ من الأئمةِ فلا بُدّ له من أمرين:

١- صحة النّقل عن ذلك القائل.

٢- معرفة كلامه.

[انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٥٨)]

وعند البحث عن كثيرٍ من الرّوايات التي يَحتجُّ بها أهل التّأويل على باطلهم في صِحّة التّأويل؛ يظهر كذبهم فيها؛ كما قال الأوزاعي رحمه الله: لم يبلغنا أن أحدًا من التّابعين تكلّمَ في القدرِ إلّا هذين الرّجُلين: الحسن ومكحول، فكشفنا عن ذلك؛ فإذا هو باطل. [«الإبانة» (١٧٧٥)]

- وقال البخاري رحمه الله في [«خلق أفعال العباد» (٢٢٨)]: فأمّا ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد، ويدّعيه كُلٌّ لنفسه؛ فليس بثابت كثيرٌ من أخبارهم، ورُبَّما لم يفهموا دِقَّة مذهبه. اهـ

قلت: والمتأمّل لما يستدلّ به أهل التَّعطيل في تأويلهم لنُصوص الصِّفات الواردة في الكتاب والسُّنّة، وما رُوي عن بعض أئمّة أهل السُّنّة؛ يجدها لا تخرج غالبًا عن الأحوالِ التَّالية:

الأول: استدلالهم على التَّأويل الباطل بما رُوي عن بعض أهل السُّنّة من التّأويل مما لا تصح نسبته إلى من رُويت عنه.

الثَّاني: استدلالهم بظواهر بعض النُّصوص على أنّها من نُصوص الصِّفات، وليس كذلك.

الثَّالث: استدلالهم بما تنازع فيه أهل السُّنّة والجماعة من دلالة النّص: هل يُراد به الصّفة أم لا ؟

الرَّابع: أن يكون كلام السَّلف عن الصِّفة من باب الكلام عن معنى الصِّفة، و اللازم منها، لا من باب التَّأويل الفاسد لحقيقة الصِّفة.

الخامس: استدلالهم بما صحّ عن بعض أهل السُّنّة من التَّأويل الذي لم يوافقهم عليه أئمة أهل السُّنّة وعدّوه من الأخطاء التي لا يتابعون عليها.

وإليك تفصيل ذلك، وبالله نستعين.

الأول: استدلالهم على التأويل الباطل بما رُوي عن بعض أهل السُّنّة من التأويل مما لا تصح نسبته إلى من رُويت عنه.

- قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٤١)] وهو يتكلم عن الأسباب التي تُسَهِّل على النُّفوسِ قبول التَّأويل:

أن يعزو المتأوِّل تأويله إلى جليلِ القدرِ، نبيل الذِّكرِ من العُقلاءِ، أو من آلِ بيت النَّبوة، أو من حَصَلَ له في الأُمّة ثناء جميل، ولسان صدقٍ، ليحلّيه بذلك في قلوب الأغمار والجهال، فإنّ من شأنِ النَّاسِ تعظيم كلام من يعظم قدره في نُفوسهم وأن يتلقوه بالقبول والميل إليه، وكُلّما كان ذلك القائل أعظم في نفوسهم كان قبولهم لكلامه أتَمّ، حتّى إنّهم ليُقدِّمون كلامه على كلامِ الله ورسوله ويقولون: هو أعلم بالله مِنَّا. اهـ

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«جامع المسائل» (٤/ ٢٠٥)]:

وكثيرٌ من هؤلاء يَنسب إلى أئمة المسلمين ما لم يقولوه، فينسبون إلى الشَّافعي وأحمد بن حنبل .... من الاعتقادات ما لم يقولوه، ويقولون لمن اتبعهم: هذا اعتقاد الإمام الفلاني، فإذا طُولبوا بالنَّقل الصَّحيح عن الأئمة تبيّن كذبهم في ذلك .. ومنهم من إذا طُولب بتحقيق نقله يقول: هذا القول قاله العُقلاء، والإمام الفلاني لا يُخالف العُقلاء، ويكون أولئك العُقلاء طائفة من أهل الكلام الذين ذمّهم الأئمة. اهـ

قلت: فهم يَحتجّون على تأويلاتهم الباطلة بالرِّوايات الضَّعيفة والمكذوبة المروية عن بعض أئمة أهل السُّنّة، ومنها:

١- ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما في تأويل الاستواء.

- قال عثمان بن سعيد الدَّارميّ رحمه الله في [«النقض» (٢٤٨)]: وأمّا ما رويتَ عن: ابن الثَّلجي من غير سماع منه من حديث: السُّديّ، عن أبي مالك، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، قال: ارتفع ذِكْرُه وثناؤه على خلقه.

وعن ابن عباس أنّه قال: استوى له أمره وقدرته فوق بريته.

عن ابن الثلجي أيضًا من حديث: جُويبر، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، قلت: ثم قطع الكلام، فقال: ﴿ٱسْتَوَىٰ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ينفي عن الله الاستواء، ويجعله لما في السَّموات والأرض.

فيقال لك أيها المعارض: لو قد سمعت هذا من ابن الثّلجي لما قامت لك به حُجّة في قيس تمرة، وهذه الرّوايات كُلّها لا تساوي بعْرة، وما يَحتجّ بها في تكذيب العرش إلَّا الفجرة، وأول ما فيه من الرِّيبة: أنَّك ترويه عن ابن الثَّلجي المأبون المتهم في دين الله، والثَّاني: أنّه عن الكلبي هو ابن عم الثَّلجي.

وعن جويبر، ولو صحّ ذلك عن الكلبيّ وجويبر من رواية سُفيان وشعبة وحماد بن زيد لم يكترث بهما؛ لأنّهما مغموزان في الرِّواية لا تقوم بهما الحُجّة في أدنى فريضة، فكيف في إبطال العرشِ والتَّوحيد ؟ ومع ذلك لا تراه إلَّا مكذوبًا على جُويبر والكلبي؛ **ولكن من يريد أن يعدل عن المحجّة يَحتجّ لمذهبه بما لا تقوم به الحُجّة.**

والعجب ممن يدفع ما روى الزُّهري، عن عطاء بن يزيد اللَّيثي، عن أبي هريرة وأبي سعيد، عن النبي ﷺ. وعن زيد بن مسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وسعيد المَقْبُري وثابت البُناني، من رواية معمر وسفيان وشعبة ومالك بن أنس وحماد بن زيد ونظرائهم من أعلام المسلمين، ويتعلق برواية ابن الثَّلجي والـمَريسيّ ونظرائهم من أهل الظِّنة في دين الله إذا وجد في شيءٍ منها أدنى مُتعلق يدخل بها دِلسة على الجُهّال. اهـ كلام الدَّارميّ رحمه الله.

٢ -ما رُوي عن والأوزاعيّ (١٥٧هـ)، ومالك بن أنس (١٧٩هـ)، رحمهما الله تعالى في تأويل حديث النزول.

نقل النووي في «شرحه لصحيح مسلم» تأويل حديث النُّزولِ عنهما، فقال في [(٦/ ٣٦)]: مذهب أكثرِ المُتكلمين، وجماعات من السَّلفِ، وهو مَحكيٌّ هنا عن مالكٍ، والأوزاعيّ، أنّها تُتأوَّل على ما يليقُ بها، بحسب مواطنِها.

فعلى هذا تأوّلوا هذا الحديث - يعني النُّزول كُلّ ليلة إلى السَّماء الدُّنيا- تأويلين: تأويل مالك بن أنس رحمه الله وغيره، ومعناه: تنزِلُ رحمته، وأمره، وملائكته .. اهـ

قلت: لا يثبت هذا عن الأوزاعيّ رحمه الله تعالى.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٠٩)] في بيان بُطلانِ نسبة هذا القول، قال: **ولكن بعض الخائضين بالتَّأويلات الفاسدة،** يتشبث بألفاظ تُنقل عن بعض الأئمةِ وتكون إمّا غلطًا، أو محرَّفةً، كما تقدَّمَ من أن قولَ الأوزاعي وغيره مِن أئمة السَّلف في النُّزولِ: (يفعل الله ما يشاء)، فسَّره بعضهم أن النُّزولَ مفعولٌ مخلوقٌ مُنفصلٌ عن الله، وأنَّهم أرادوا بقولِهِم: يفعل الله ما يشاء، هذا المعنى، وليس الأمرُ كذلك.. اهـ

[وانظر كذلك «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٠١)]

أمّا ما رُوي عن الإمام مالك رحمه الله فقد:

قال ابن عدي: حدثنا محمد بن هارون بن حسان، حدثنا صالح بن أيوب، حدثنا حبيب بن أبي حبيب، حدثني مالك قال: يتنزلُ رُبّنا تبارك وتعالى أمره، فأمّا هو فدائمٌ لا يزول. [«السير» (٨/ ١٠٨)]

وهذه الرِّواية غير ثابتة عن الإمام مالك رحمه الله.

فقد أنكر يحيى بن بُكير رحمه الله رواية حبيب هذه، وقال: خسئ والله، ولم أسمعه مِن مالك. [«الصفات» لابن محب]

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» ٥/ ٤٠١]: وكذلك ذكرت هذه رواية عن مالك رويت مِن طَرِيقِ كاتبهِ حبيب بن أبي حبيب؛ لكن هذا كذَّاب باتفاق أهلِ العلمِ بالنَّقلِ، لا يقبل أحد منهم نقله عن مالك، ورويت مِن طريق أُخرى ذكرها ابن عبدالبر، وفي إسنادها مَن لا نعرفه. اهـ

- وقال ابن القيم رحمه الله وهو يتكلّم عن ما رُوي عن الإمام مالك في تأويل النزول، قال: وهذه الرِّواية لها إسنادان:

أحدهما: مِن طريقِ حبيب كَاتِبَهُ، وحبيب هذا غير حبيب، بل هو كذَّابٌ وضاع، باتفاق أهل الجرحِ والتَّعديلِ، ولم يعتمد أحدٌ من العُلماءِ على نقلِهِ.

والإسناد الثَّاني: فيه مجهولٌ لا يُعرف حاله.

فمِن أصحابه مَن أثبتَ هذه الرِّواية، ومنهم من لم يُثبتها؛ لأنّ المشاهير مِن أصحابِهِ لم ينقلوا عنه شيئًا مِن ذلك. اهـ [«مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٢٦١)]

قلت: ومما يُبيّن بُطلان هذه الرِّواية عن الإمام مالك رحمه الله ما ثبت عنه مِن إثبات هذه الصِّفة وإمرارها كما جاءت كسَائر الصِّفات كما

قال زُهير بن عباد الرّؤاسي: كُلّ من أدركتُ مِن المشائخ: مالك بن أنس، وسُفيان الثوري، وفُضيل بن عياض، وعبدالله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، يقولون: النُّزول حقٌّ. [«أصول السُّنّة» لابن أبي زمنين (٣٤١)]

أمّا قول الذهبي (٨/ ١٠٥): فيكون للإمام في ذلك قولان إن صَحّت رواية حبيب. اهـ

قلت: لم تصح، وكيف تصح رواية حبيب وهو يكذب عن مالك.

فليس للإمام مالك رحمه الله إلّا قولًا واحدًا وهو إثبات النزول على حقيقته مِن غير تأويل، كما تقدم عنه قوله: أمروها كما جاءت.

٣- مَا رُوي عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله مِن التّأويل.

أ- ما نقله الغزالي عن الإمام أحمد من تأويله لثلاثة مِن أحاديث الصِّفات.

- فقال في كتابه [«قواعد العقائد» (ص١٣٥)]: سمعت بعض أصحابه [يعني: الإمام أحمد] يقول: إنّه حَسَمَ باب التّأويل إلّا لثلاثة ألفاظٍ:

١ - قوله ﷺ: «الحجرُ الأسودُ يمينُ الله في أرضه».

٢- وقوله ﷺ: «قلبُ المؤمن بين أصبعين من أصابع الرَّحمن».

٣- وقوله ﷺ: «إنّي لأجدُ نَفَسَ الرَّحمنِ من جَانبِ اليمنِ». اهـ

قلت: نقل هذا الكلام الرّازي في كتابه «أساس التقديس» وارتضاه، وتبعه

على ذلك خلق كثير، ورحم الله عبدالله بن المبارك إذ يقول: الإسناد من الدِّينِ، ولولا الإسنادُ لقالَ من شاء ما شاء. [رواه مسلم في مقدمته (١/ ١٥)]

وهذه الرِّواية عن الإمام أحمد رحمه الله في التَّأويل لم تُروَ عنه بإسناد حتَّى نعلم صحتها مِن عدمها.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٢٦)] وهو يتكلم عن الغزالي: كان قليل المعرفة بالحديث والآثار، والمعرفة لمعانيها، وكان يقول: بضاعتي في الحديث مُزجاة .. ولهذا في كتبه من المنقولات المكذوبة الموضوعة ما شاء الله ... ومن ذلك هذا النَّقل الذي نقله عن أحمد؛ فإنّه نقله عن مَجهولٍ لا يُعرف، وذلك المجهولُ أرسله إرسالًا عن أحمد. ولا يتنازع من يعرف أحمد وكلامه، أن هذا كَذِبٌ مُفترى عليه، ونصوصه المنقولة عنه بنقلِ الثِّقات الأثبات والمتواترة عنه يرد هذا الهذيان الذي نقله عنه، بل إذا كان أبو حامد ينقل عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه والتَّابعين من الأكاذيب ما لا يحصيه إلَّا الله فكيف ما ينقله عن مثل أحمد ؟! اهـ

ومما يَدُلّ أيضًا على بُطلان هذا النَّقل، ما ثبت عن أحمد رحمه الله في رِواية أبي طالب قال عند ذكره لحديث: «قلبُ العَبدِ بينَ أصبعين»، وحديث: «خَلَقَ آدمَ بَيدِهِ»، قال رحمه الله: وكلما جاء الحديث مثل هذا قُلنا به.

[«إبطال التأويلات» (٤٥)]

ب – ما رُوي عن الإمام أحمد رحمه الله من تأويل قوله تعالى:

﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر/ ٢٢]

- قال ابن كثير رحمه الله في [«البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٧)]:

روى البيهقيُّ عن الحاكمِ عن أبي عَمرو بن السَّماك عن حنبل: أن أحمد ابن حنبل تأوّل قول الله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ أنّه جاءَ ثوابه.

ثُمّ قال البيهقي: وهذا إسناد لا غُبارَ عليه. اهـ

- وقال ابن حزمٍ في [«الفِصل» (٢/ ٣٥٨)]: وقد روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾: وجاء أمر رَبّك. اهـ

قلت: للبيهقي كتاب في «مناقب الإمام أحمد» ذكر فيه عقيدته، واعتمد في نقلِهِ لتلكَ العقيدة على ما ذكره أبو الفضل التميمي من فهمه لا من روايته، وأبو الفضل هذا كان يَميل إلى مذهب الأشاعرة في نفي الصِّفات الاختيارية: كالنُّزول، والمجيء لله تعالى. [وانظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٦٧)]

وقد ذكر المُحققون مِن أهلِ السُّنّة بُطلانِ نسبة هذا التّأويل للإمام أحمد، ولهم في تخريجها وجهان:

١ - أن هذه الرِّواية انفرد بذكرها حنبل، وهو ينفرد بأشياء لا يُتابع عليها.

- قال الخلال رحمه الله: قد جاء حنبل عن أحمد بمسائلَ أجاد فيها الرِّواية، وأغرب بغير شيءٍ. [«طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٣)]

- وقال ابن القيم رحمه الله: وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه. [«مختصر الصواعق» (٢/ ٤٠٦)]

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٠١)]: ولا ريب أن المنقول المتواتر عن أحمد يُناقض هذه الرِّواية، ويُبيّن أنّه لا يقول أن الرَّبّ يجيء ويأتي وينزل أمره، بل هو يُنكر على من يقول ذلك. اهـ

٢- ولأهل السُّنّة جواب آخر على فَرضٍ ثبوت هذه الرّواية بحيث لا تُناقض ما ثبت وتواتر عن أحمد رحمه الله من ترك التّأويل مُطلقًا.

ومُلخص هذا الجواب: أن هذا الكلام قاله أحمد في معرض المناظرة مع خصومه الجهمية كما هو مدلول الرّواية نفسها، فإن الجهمية لما احتجوا على خلقِ القرآن بحديث النبي ﷺ: «اقرَءُوا الزَّهرَاوَينِ البقرَةَ وَسُورَةَ آلِ عِمرانَ فإنَّهما تأتِيانِ يومَ القيامَةِ كأنَّهُما غمامتانِ، أو كأنّهما غيايتانِ، أَو كأنَّهما فِرقانِ مِن طَيرٍ صوافَّ تُحاجَّانِ عن أَصحَابِهِما».

فقالوا: إن المجيء من صفات المخلوق؛ فإذًا القرآن مخلوق.

فردّ عليهم الإمام أحمد على هيئة الإلزام لهم بناء على أصولهم: أنّه إذا كنتم تتأوّلون قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ أي جاء ثوابه، فكذلك يلزمك هذا التّأويل هاهنا، فيكون المعنى: يجيء ثواب البقرة، وثواب سورة آل عمران، أما القرآن فهو كلام الله لا يجيء، وهذا على سبيل التّنزل في المُناظرة والخصم على أصولهم لبيان تناقضهم.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«الاستقامة» (١/ ٧٥)]: وقال قومٌ منهم: إنّما قال ذلك إلزامًا للمُنَازِعين له؛ فإنَّهم يتأوّلون مجيء الرَّبِّ بمجيء أمرِهِ. قال: فكذلك قولوا: يجيء كلامه مجيء ثوابه، وهذا قريب. اهـ

- وقال ابن رجب رحمه الله في [«شرحه لصحيح البخاري» (٧/ ٢٢٨)]: ومنهم من قال: إنّما قال ذلك إلزامًا لمن ناظره في القرآن، فأنّهم استدلّوا على خلقه بمجيء القرآن، فقال: إنما يجيء ثوابه، كقوله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾، أي :كما تقولون أنتم في مجيء الله، أنّه مجيء أمره، وهذا أصح المسالك في هذا المروي.

[وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٠٥)، و«الاستقامة» (١/ ٧٤)، «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٢٦٠)]

٤- مَا رُوي عن الإمام البخاري (٢٥٦هـ) رحمه الله.

ذكر البيهقي في كتابه [«الأسماء والصفات» (٢/ ٤٠٢)] الذي سلك فيه مسلك أهل التّأويل والتفويض لصّفات الرَّبِّ تعالى، عن الإمام البخاري رحمه الله أنّه تأوّلَ صفة الضَّحك لله تعالى، فقال:

قال البخَارِيُّ : معنى الضَّحِك الرَّحمة. اهـ

قلت: لم يذكر البيهقي إسناده، ولا عمن نقله حتَّى ننظر في صحته عنه، ولهذا قال ابن حجر في [«الفتح» (٨/ ٦٣٢)] مُبيّنًا بُطلان هذا النَّقل:

ولم أر ذلك في النُّسخِ التي وقعت لنا مِن البخاري. اهـ

ومن نَظَرَ في كتابِ التوحيد من صحيح البخاري رحمه الله، وكتابه «خلق أفعال العباد» تبيَّنَ له بِجلاءٍ بُطلان هذا النَّقل عن الإمام البخاري، وبُهتان أهل التَّأويلِ على أئمّة أهل السُّنة والجماعة في تلك النقول الخاطئة، والأعجب مِن ذلك أن يدعي ابن حجر عن الإمام البخاري رحمه الله أنّه كان يستمد مباحثه العقدية عن أئمة أهل البدع الذي حَذّر منهم السّلف أشد تحذيرٍ؛ كالكرابيسي، وابن كُلَّاب !!

فيقول في «الفتح» (١/ ٢٤٣):

مع أن البخاري في جميع ما يُورده من تفسير الغريب إنّما ينقله عن أهل ذلك الفَنِّ: كأبي عُبيدة، والنضر بن شُميل، والفرَّاء وغيرهم،

وأمّا المباحث الفقهيه فغالبها مُستمّدة من: الشَّافعي، وأبي عُبيد وأمثالهما.

وأمّا المسائل الكَلامية فأكثرها مِن: الكَرابيسيّ، وابن كُلَّاب ونحوهما. اهـ

قلت: لا يخفى على كُلِّ صاحبِ سُنّة بطـلان هـذا القـول، وجنايتـه عـلى الإمام البخاري رحمه الله.

وتصانيف الإمام البخاري رحمه الله أكبر دليل على ردٍّ عـلى هـذا القـول، وكشف افترائه.

والأمثلة على نسبة التّأويل الباطل لأئمة أهل السُّنّة والجماعة كثيرة جـدًّا، اكتفيت بما تقدم ذكره حتّى لا يطول الكتاب.

الثاني: استدلالهم بظواهر بعض النصوص على أنها من نصوص الصِّفات، وليس كذلك.

يستدلّ أهل التّأويل الفاسد على صحةِ تأويلهم ببعض الآيات والأحاديث التي يظنون أنّها مِن نُصوص الصِّفات وهي ليست كذلك عند أهل السُّنة.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٥/ ٢٣٢)]:

إذا كان في كلامِ الله ورسولِهِ كلامٌ مُجملٌ، أو ظاهر قد فَسَّر معناه وبيَّنه كلامٌ آخرَ مُتّصلٌ به، أو مُنفصل عنه، لم يكن في هذا خروجٌ عن كلامِ الله ورسولِهِ ﷺ، ولا عيب في ذلك ولا نقص. اهـ

- وقال في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٧٠)] عمن تأوّل بعض ما ظاهره أنّه من أحاديث الصِّفات، قال: إنّما تأوّل هذا الخبر؛ لأن في الخبر نفسه ما دلّ على صحة التّأويل، ومثل هذا لا نزاعَ فيه، فَإنّهُ إذا كانَ في الحديثِ الواحد مُتّصلًا به مَا يُبيّن معناه فذلك مثل التَّخصيص المتصل، ومثل هذا لا يُقال فيه إنّه خِلاف الظّاهر، بل ذلك هو الظّاهر بلا نزاع بين النَّاس. اهـ

- وقال في [«الرد على البكري» (١/ ٥٩٢)]: فإن التّأويل إنّما يُحتاجُ إليه إذا أطلق المطلق لفظًا له ظاهر، وأراد به غير ظاهرِهِ من غير بيانٍ، وهذا لم يقع، فإن كان بعض النَّاسِ يظهر له من اللفظِ ما لم يدلّ عليه، فالتَّفريط منه،

وكم مِن عائبٍ قولاً صحيحًا وآفته من الفّهمِ السَّقيمِ

وعامّة ما يورد على ألفاظِ الكتابِ والسُّنّة ويُدّعى أن ظاهرها مُمتنع إنّما أتي من سُوء فهمه لا من قُصورٍ في بيانِ الله ورسوله ﷺ، بل ممن تأوّل. اهـ

- وقال في [«جامع المسائل»: (٤/ ١٧٤)]: إذا فهم بعضُ النّاس من كلام الله معنىً فاسدًا - مثل: فهمهم كونَ المعية تَقتضي المخاطبةَ ، وأن الحجَرَ صفة الله، وزعم أنّه ظاهره - رُدّ عليه هذا الفهمُ، وقيل له: هذا خطأ في فهمك، وإلّا فالنّصُّ لا يدلُّ على ذلك، ولا هذا ظاهر النّصّ.

وظاهرُ الخطاب الذي هو مدلولُه ومعناه يُعلَم تارةً من مفردات ألفاظه وموضوعِها، وتارةً التَّركيب وبما اقترن بالمفردات من التركيب الذي يُبيّن المراد ويُظهِر معنى الخِطاب، وتارةً بالسّياق الذي سِيقَ له الكلام.

وإذا كان كذلك لم نُسلّم أنّ هذا تأويل، فإن أصرَّ على تسمية هذا تأويلًا كان نزاعًا لفظيًّا، وقيل له: ذلك تأويلٌ يوافق مدلولَ النَّصّ ومُقتضاه، وهذا تأويلٌ يُخالف مدلولَه ومُقتضاه، وكُلّ تأويلٍ كان من القسم الأول نقول به، وإنّما نردُّ التّأويل الذي يُخالف مدلولَ كلامِ الله ومُقتضاه. اهـ

ومن أمثلة ذلك :

١- **قوله تعالى:** ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة:٧]

وهذه الآية يحتجّ بها أهل التّأويل على صحة مذهبهم، فيقولون لأهل السُّنّة: كما أجزتم التّأويل في هذه الآية وقبلتموه في أنّ الله تعالى ليس معهم بذاته بل بعلمه، فكذلك يلزمكم في سَائر نُصوص الصِّفات.

- قال الجويني في [«الإرشاد» (ص٤٠)]: فإن استدلوا [يعني: أهل السُّنّة]

بظاهر قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، فلوجه مُعارضتهم بآي يساعدوننا على تأويلها: منها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ ..

فنسألهم عن معنى ذلك، فإن حملوه على كونه مَعَنا: بالإحاطة والعَلم، لم يمتنع حمل الاستواء على: القهر، والغلبة .. اهـ

وقد ردّ أهل السُّنّة على هذه الشُّبه ودحضوها، ومن ذلك:

١ - قال أبو عمر الطَّلمنكي: أجمع المسلمون من أهل السُّنّة على أن معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ [الحديد:٤]، ونحو ذلك من القرآن بأنّ ذلك علمه، وأنّ الله فوق السَّموات بذاته مستوٍ على عرشه كيف شاء. اهـ

[«العلو» للذهبي (٥٦٦)]

٢ - قال ابن بطة (٣٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ١٤٤)]: واحتجَّ الجهميّ بقول الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْ﴾ [المجادلة:٧]، فقالوا: إن الله مَعَنَا، وفِينَا، واحتجّوا بقوله: ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٍ مُّحِيطُۢ﴾ [فصلت:٥٤]، وقد فَسَّرَ العُلماء هذه الآية: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ إنّما عَنى بذلك علمه، ألا ترى أنّه قال في أوّل الآية: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، فرجعت الهاء والواو من (هو) على علمه لا على ذاته.

ثُمّ قال في آخر الآية: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ فعاد الوصف على العلم، وبيّن أنّه إنّما أراد بذلك العلم، وأنّه عليم بأمورهم كُلّها.

ولو كان معنى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال:٧٥] أنّه إنّما علم ذلك بالمشاهدة لم يكن له فضل على علم الخلائق، وبطل فضل علمه بعلم الغيب؛ لأن كُلّ من شاهد شيئًا وعاينه وحله بذاته فقد عَلِمَهُ، فلا يُقال لمن علم ما شاهده، وأحصى ما عاينه: إنّه يعلم الغيب؛ لأن من شأن المخلوق أن لا يعلم الشيء حتّى يراه بعينه، ويسمعه بأذنه، فإن غاب عنه جهله إلّا أن يُعلِمُهُ غيره فيكون مُعلَّمًا لا عالِمًا، والله تعالى يعلم ما في السموات وما في الأرض، وما بين ذلك، وهو بكُلّ شيء مُحيط بعلمه.

وأمّا قوله: ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾، فقد فَسَّرَ ذلك في كتابه فقال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق:١٢] فبيّن أن تلك الإحاطة إنّما هي بالعلم لا بالمشاهدة بذاته .. فتفهموا الآن رحمكم الله كُفر الجهميّ؛ لأنّه يدخل على الجهميّ أنّ اللهَ تعالى لا يعلم الغيب، وذلك أن الجهميّ يقول: إن الله شاهد لنا، وحال بذاته، فسار في كُلّ شيء ذرأه وبرأه.

وقد أكذبهم الله تعالى فقال: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٦٥] فأخبر أنّه يعلم الغيب.

وقال: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩] فوصف نفسه تعالى: بعلم الغيب والكبر والعلو. ووصفه الجهميّ بضد ذلك.

٣ - وقال التيمي (٥٣٥هـ) رحمه الله في [«الحُجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٩١)]:

فإن قِيلَ: قد تأولتم قوله عزّ وجلّ: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧]، وحملتموه على العلم.

قُلنا: ما تأوّلنا ذلك؛ وإنّما الآية دلّت على أن المراد بذلك العلم؛ لأنّه قال في آخرها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. اهـ

٤ - قال ابن قُدامة المقدسي رحمه الله في [«ذم التأويل» (٩٣-٩٨)]: فإن قِيلَ: فقد تأوّلتم آياتٍ وأخبارًا؛ فقُلتم في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد/ ٤]، أي بالعلم، ونحو هذا من الآيات والأخبار فيلزمكم ما لزمنا.

قُلنا: نحن لم نتأوّل شيئًا، وحمل هذه اللفظاتِ على هذه المعاني ليس بتأويلٍ؛ لأن التأويلَ صرفُ اللفظِ عن ظاهره، وهذه المعاني هي الظّاهر من هذه الألفاظِ بدليل أنّه المتبادرُ إلى الأفهام منها.

وظاهرُ اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه حقيقةً كان أو مجازًا، ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة؛ كاسم الرّاوية والظعينة وغيرهما من الأسماء العُرفية، فإنّ ظاهر هذا المجاز دون الحقيقة، وصرفُها إلى الحقيقة يكون تأويلًا يحتاج إلى دليل، وكذلك الألفاظُ التي لها عُرفٌ شَرعيٌّ وحقيقةٌ لغويةٌ؛ كالوضوء، والطّهارة، والصّلاة، والصّوم، والزّكاة، والحجّ، إنّما ظاهرها العرف الشّرعي دون الحقيقة اللغوية.

وإذا تقرّر هذا فالمتبادر إلى الفهم من قولهم: (الله معك)، أي: بالحفظ والكلاءة، ولذلك قال الله تعالى فيما أخبر عن نبيه: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال لموسى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، ولو أرادَ أنّه بذاتِهِ مع كُلّ أَحَدٍ لم يكن لهم بذلك اختصاصٌ لوجوده في حَقّ غيرهم كوجودِهِ فيهم، ولم يكن ذلك موجبًا لنفي الحزن عن أبي بكر ولا عِلّة له.

فعُلِمَ أن ظاهر هذه الألفاظ هو ما حُمِلَت عليه فلم يكن تأويلًا، ثُم لو كان

تأويلاً فما نحن تأوّلنا، وإنّـما السّلفُ رحمة الله عليهم الذي ثبت صوابهم، ووجب اتباعهم هم الذين تأوّلوه؛ فإن: ابن عباس، والضّحاك، ومالكًا، وسُفيان، وكثيرًا من العُلماء قالوا في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾: أي علمه، ثُم قد ثبت بكتاب الله، والمتواتر عن رسول الله ﷺ، وإجماع السَّلف أن الله تعالى في السَّماء على عرشه، وجاءت هذه اللفظة مع قرائن محفوفة بها دالّة على إرادة العلم منها، وهو قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾، ثُمّ قال في آخرها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، فبدأها بالعلم، وختمها به، ثُم سياقها لتخويفهم بعلم الله تعالى بحالهم، وأنّه يُنبئهم بما عملوا يوم القيامة ويُجازيهم عليه.

وهذه قرائنُ كلها دَالّةٌ على إرادة العلم، فقد اتفق فيها هذه القرائن ودلالة الأخبار على معناها، ومقالة السَّلف وتأويلهم ، فكيف يُلحق بها ما يخالف الكتاب والأخبار ومقالات السَّلف ؟!! .اهـ

٥ - وقال ابن تيمية رحمه الله في [«جامع المسائل» (٤/ ١٦٠)]: (الكلام في الآيات والأحاديث كُلّها على طريقةٍ واحدة، والتَّأويل الذي ذمّه السّلف والأئمة هو تحريف الكلام عن مواضعه، وإخراجُ كلامِ الله ورسوله عمّا دَلّ عليه وبينه الله به .. فقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ ونحوها من الآيات ليس ظاهرُها ولا مدلُولها ولا مُقتضاها ولا معناها أن يكون مُختلطًا بالمخلوقين ممتزجًا بهم، ولا إلى جانبهم مُتيامنًا أو مُتياسرًا، ونحو ذلك، لوجوه:

أحدها: أنّه لم يقُل أحدٌ مِن أهل اللغة إنَّ المعيّة تقتضي الممازجة والمخالطة .. ونحو ذلك من المعاني المنفيّةِ عن الله مع خَلقِهِ، وإنّما تقتضي المصاحبةَ والمقارنة المطلقةَ..) إلى آخر ما ذكر من الأوجه، فراجعها إن أردت الزّيادة.

٢ - **قول الله تعالى:** ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات:٤٧]

نُقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال في معنى هـذه الآيـة ﴿ بِأَيۡيْدٖ ﴾: أي بقوّة وقُدرة.

فظنَّ بعضهم أن هذا مِن تأويل آيات الصِّفات.

وليس كذلك؛ فأن الأيد هُنا ليس هو جمع لليد التي هي الصِّفة.

- قال صاحب «مختار الصِّحاح»: قـال الله تعـالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ ﴾ قلت: قوله تعالى: ﴿ بِأَيۡيْدٖ ﴾ أي: بقوّة، وهو مصدر آد يئيد إذا قوي، وليس جمعًا ليد ليذكر هنا، بل موضعه باب الدّال، وقد نـصّ الأزهـري عـلى هـذه الآية في الأيد بمعنى المصدر، ولا أعرف أحدًا مِـن أئمـة اللغـة، أو التفـسير ذهب إلى ما ذهب إليه الجوهري مِن أنّها جمع يد. اهـ

- وقال ابن خُزيمة رحمه الله في [« التوحيد » (١/ ١٢٨)] :

وزعـم بعض الجهمية أن معنى قوله: «خلق الله آدم بيديه» أي: بقوّته،

فزعم أن اليد هي القوّة، وهذا من التبديل أيضًا،

وهو جهل بلغة العرب، والقوة إنّما تُسمّى: (الأيد) في لغة العرب لا اليد،

فمن لا يفرق بين اليد والأيد فهو إلى التعليم والتّسليم إلى الكتاتيـب أحـوج منه إلى الترؤس والمناظرة. اهـ

[وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٣٤٢)]

٣- حديث: « يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي ».

- عن أبي هُرَيرة ﷺ قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ الله ﷻ يقولُ يومَ القيامةِ: يا ابنَ آدم مرِضتُ فلم تَعُدني، قال: يا رَبِّ، كيف أعُودُكَ وأنت ربُّ العالمين ؟ قال: أما علِمتَ أنَّ عبدي فُلانًا مرضَ فلم تعُدهُ، أما علمتَ أنَّك لو عُدتَهُ لوجدتني عندهُ ؟ يا ابن آدمَ استطعمتُك فلم تُطعِمني، قال: يا ربِّ وكيف أُطعمُك وأنت ربُّ العالمين ؟ قال: أما علمتَ أنَّه استطعمَك عبدي فُلانٌ فلم تُطعِمهُ، أما علمتَ أنَّك لو أطعمته لوجدتَ ذلك عندِي ؟ يا ابن آدمَ استسقَيتُك فلم تَسقِني، قال: يا ربِّ كيف أسقِيك وأنت ربُّ العالمين ؟ قال: استَسقَاك عبدِي فُلانٌ فلم تَسقِهِ، أما إنَّك لو سَقَيتَهُ وجدتَ ذلك عِندِي».

[رواه مسلم (٢٥٦٩)]

فأهل التعطيل من الجهمية وغيرهم يقولون لأهل السُّنّة: يلزمكم أن تُمّروا هذا الحديث على ظاهرِهِ فتثبتوا لله تعالى: (المرض، والجوع).

- قال القاضي أبو يعلى في [«إبطال التأويل» (١/ ٢٢٤)]: اعلم أن هذا الخبر قد اقترن به تفسير من النبي ﷺ في بعضه، فوجب الرُّجوع إلى تفسيره، وذلك أنه فسّر قوله: (مرضت، واستطعمت، واسقيت)، على أنّه إشارةٌ إلى مرضِ وليّه، واستسقائه، واستطعامه، وأضافَ ذلك إلى نفسِهِ إكرامًا لوليه ورفعة لقدره، وهذه طريقة مُعتادة في الخطاب؛ يُخبر السّيد عن نفسِهِ ويُريد عبده إكرامًا له وتعظيمًا. اهـ

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٩٦)] وهو يَردّ على الرّازي في استدلاله بهذا الحديث على تأويل أحاديث الصِّفات:

فقال: هذا مِن قِلّةِ المعرفة بأحاديث الرسول ﷺ ومعنى التّأويل ما به يضلّ الجهول؛ وذلك أن هذا الحديث الصَّحيح له تمام آخر، ذكر فيه تفسيره، وأظهر فيه معناه، - ثُم ذكر الحديث السَّابق - وقال:

فإذا كان الرَّب لَـمَّا قال لعبده: (مرضت، وجعت)، قال: كيف أعودك وكيف أطعمك، قال: «**إن عبدي فُلانًا مرض فلو عدته لوجدتني عنده**»، وعبدي فُلان جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي، فهل يكون في إظهار المعنى وبيانه وكشفه وإيضاحه أبلغ من هذا الخطاب، وإذا كان المتكلّم قد أظهر المعنى وبيّنه كيف يجوز أن يقول: لا بُدَّ مِن التَّأويل في الظَّاهر ؟! والتَّأويل: صرف اللفظ عن المعنى الظَّاهر إلى غيره، فهل يجوز صرف هذا الكلام بتمامه عن هذا المعنى الذي أظهره المتكلّم؟!

بل لو قيل له: تأويل هذا الحديث : كفرٌ وضلالٌ لكان متوجّهًا.

فإن التَّأويل هو صرفه عن المعنى الظَّاهر إلى غيره، فالمعنى الذي أظهره الرسول صلى الله عليه وسلم المتكلِّم به هو أن المراد بقوله: (جعت): جوع عبدي، و(مرضت): مرض عبدي، فإن جاز أن يُصرف عن هذا المعنى اقتضى ذلك أن يكون الله نفسه هو الجائع المريض، وذلك كفر صريح ...

ودعواه كثرة احتياج الأخبار إلى التّأويل هو لقلّة معرفتهم بها، فإنّهم لا يُميّزون بين صدقها وكذبها، فكثيرًا ما يسمعون الكذب ويعتقدونه من جنس الصِّدق مُبدّلًا مُغيّرًا، إمّا مزيدًا فيه، وإمّا مُنقوصًا منه، وإما مُغيرًا في إعرابه، كما وجدنا ذلك لهم، ثُم يكون حاجته إلى التَّأويل بحسب ذلك، وهذا لا يمكن في القرآن؛ لأن حروف القرآن محفوظة. اهـ

[وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٤٤)، و«درء التعارض» (١/ ١٥٠) و(٥/ ٢٣٥)]

٤- حديث: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض يُصافح به خَلقه».

نقل الغزالي عن الإمام أحمد رحمه الله تأويل حديث: «**الحجرُ الأسود يمينُ الله في الأرضِ يُصافح به خلقه**».

وقد تقدم بيان بطلان هذا النقل عن الإمام أحمد رحمه الله (ص ٣٤١).

- قال الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«النقض» (٢/ ٤١٠-٤١١)]:

وروى المعارض أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما: «**الرُّكن يمين الله في الأرض يُصافح به خلقِهِ**» فروى عن هذا الثّلجي من غير سَماعٍ منه أنّه قال: يمين الله نعمته، وبركته، وكرامته، لا يمين الأيدي.

فيقال لهذا الثَّلجيّ الذي يُريد أن ينفي عن الله بهذه الضَّلالاتِ يديه اللَّتين خلقَ بهما آدم: ويلك أيّها الثّلجيّ! إنّ تفسيره على خلافِ ما ذهبتَ إليه وقد علمنا يقينًا أن الحجر الأسود ليس بيد الله نفسه، وأَن يمين الله معه على العرشِ، غير بائن منه؛ ولكن تأويله عند أهل العلم: أنّ الذي يصافح الحجر الأسود ويستلمه، كأنّما يُصافح الله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] فثبت له اليد التي هي اليد عند ذكر المبايعة، إذ سَمّى اليد مع اليد، واليد معه على العرشِ، وكقول النبي ﷺ: «**إنَّ الصَّدقةَ تقعُ في يدِ الرَّحمن قبل يد السَّائل**»، فثبت بهذا أنّه اليد التي هي اليد وإن لم يضعها المتصدق في نفسِ يدِ الله، وكذا تأويل الحجر الأسود إنّما هو إكرامٌ للحجرِ الأسود، وتعظيم له، وتثبيت ليد الرَّحمن ويمينه لا النّعمة كما ادّعى الثَّلجي الجاهل في تأويله، وكما يقدر أن يكون مع كُلّ صاحبِ نجوى مِن فوقِ عرشِهِ، كذلك يقدر أن تكون يده فوق أيديهم من فوق عرشه. اهـ

- وقال ابن تيمية في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٣٨)]:

هذا الحديث سواء كان عن ابن عباس أو كان مرفوعًا؛ فلفظه نصٌّ صريح لا يَحتاجُ إلى تأويل؛ فإنّ لفظه: «**الحَجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن استلمه وقبّله كأنّما صافح الله وقبّل يده**».

وتسمية هذا تأويلًا أبعد من تسمية الحديث الذي فيه: (جعت)، وذلك أنّه يمين الله في الأرض، فقوله: (في الأرض) مُتصل بالكلام، مُظهر لمعناه، فدلّ بطريق النّص أنّه ليس هو يمين الله الذي هو صفة له، حيث قال: (في الأرض)، كما لو قال الأمير - مُخاطبًا للقوم في جاسوس له-: هذا عيني عندكم.

فإن هذا نصٌّ في أنّه جاسوسه الذي هو بمنزلة عينه، ليس هو عينه التي هي صفة.

فكيف يجوز أن يُقال: إن هذا متأوّل مصروفٌ عن ظاهره ؟! وهو نصٌّ في المعنى الصَّحيح، لا يحتمل الباطل، فضلًا عن أن يكون ظاهره باطلًا.

وأيضًا فإنه قال: «**من استلمه وقبّله، فكأنّما صافح الله وقبّل يده**»، فجعل المستلم له كأنّما صافح الله تعالى، ولم يقل: فقد صافح الله، والمشبه ليس هو المشّبه به، بل ذلك نَصٌّ في المغايرة بينهما، فكيف يُقال: إنَّه مصروف عن ظاهره، وهو نصٌّ في المعنى الصَّحيح ؟!

بل تأويل هذا الحديث لو كان مما يقبل التَّأويل أن يجعل الحجر عين يمين الله، وهو الكفر الصّريح الذي فرّوا منه. اهـ

[وانظر: «الرد على البكري» (١/ ٥٩٣)، و«درء التعارض» (٣/ ٣٨٤) و(٥/ ٢٣٩)]

٥- حديث: « وأجِدُ نَفَسَ رَبِّكُم من قِبَلِ اليمن ».

- قال القاضي في [«إبطال التأويلات» (١/ ٢٤٩)]: عن أُبي بن كعب رضي الله عنه قال: «لا تسبُّوا الرِّيح فإنها من نَفَس الرحمن جل اسمه»، وفي لفظ آخر:

«فإنَّها مِن نَفَسِ الله جلَّ اسمه، فإذا رَأيتموها فقولوا: اللهمَّ إنِّي أَسألُك خيرَها، وخيرَما فيها، وخيرَ ما أُرسِلَت بِهِ، وأَعُوذُ بِكَ مِن شرِّها، وشرِّ ما فِيهَا، وشرِّ ما أرسلت بِهِ».

وروى ابن بطّة في بعض مُكاتباتِهِ إلى بعض أصدقائِهِ جواب مسائلَ سأله عنها بإسناده عن جابر قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الرِّيحَ فَلا تَسُبوها؛ فإنّها من نَفَسَ الرّحمن، تأتي بالرَّحمَةِ، وتأتي بالعذابِ، فَسلُوا اللهَ من خيرِها، واستعيذوا بالله من شَرِّهَا».

قال: اعلم أن شيخنا أبا عبدالله ذكر هذا الحديث في كتابه، وامتنع أن يكون على ظاهره في أن الرِّيح صفةٌ ترجع إلى الذَّات، والأمر على ما قاله، ويكون معناه: أنّ الرِّيح مما يُفرِّج الله عزّ وجلّ بها عن المكروب والمغموم، فيكون معنى النَّفس معنى: (التَّنفيس)، وذلك معروف في قولهم: نَفَّستُ عن فلان، أي فرَّجت عنه، وكلمت زيدًا في التَّنفيس عن غريمه، ويُقال: نفَّسَ اللهُ عن فلانٍ كُربه؛ أي: فرَّجَ عنه، وروي في الخبر: «مَن نَفَّسَ عَن مُؤمِنٍ كُربَةً مِن كُرَبِ الدُّنيا؛ نَفَّسَ اللهُ عنهُ كُربَةً مِن كُرَبِ يَومِ القِيَامَةِ»، وروي في الخبرِ: «أنّ الله فرَّجَ عن نبيه بالرِّيح يوم الأحزاب»، فقال سبحانه: ﴿ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا وَجُنُودٗا لَّمۡ تَرَوۡهَا ﴾ [الأحزاب:٩]، وإنّما وجب حمل هذا الخبر على هذا ولم يجب تأويل غيره من الأخبار؛ لأنّه قد رُوي في الخبرِ ما يَدُلُّ على ذلك، وذلك أنّه قال:

«فإذا رأيتموها فقولوا: **إِنِّي أَسأَلُكَ خَيرَهَا، وخَيرَ ما فِيها، وخَيرَ مَا أُرسِلَت بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن شَرِّهَا، وَشَرِّ ما فِيهَا، وَشَرِّ مَا أُرسِلَت بِـهِ**»، وهـذا يقتـضي أن فيها شَرًّا، وأنها مُرسلةٌ، وهذه صفات المحدثات. اهـ

قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٧٠)]: فهذا كلام القـاضي وما ذكره فيه من كلام غيره، وقد بين أنه إنَّما تأوّل هذا الخبر؛ لأن في الخـبر نفـسه ما دلّ على صحة التأويل، ومثل هذا لا نزاع فيه، فإنه إذا كان في الحديث الواحـد مُتصلًا به ما يُبيّن معناه فذلك كمثل التخصيص المتصل، ومثل هذا لا يقال فيـه: إنه خِلاف الظاهر، بل ذلك هو الظاهر بلا نزاع بين الناس. اهـ

- قال الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«النقض» (ص٤٠١-٤٠٥)]:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبـي ﷺ قـال: «**الإيـمانُ يـمانٍ، والحِكمـةُ يَمانية: وأجدُ نَفَسَ رَبّكم مِن قِبَل اليمن**»، فقلت كالمنكر لهذا: تعـالى الله عـمّا نحله المبطلون، بأنّ ذلك نَفَسٌ يخرج من جوفٍ.

فممن سمعت أيّها المعارض أن هذا نَفَس يخرج من جوف الله تعالى؟

وهذا الحديث معروف معقول المعنى، جهلت معنـاه، فـصرفته إلى غـيره مما لم نرَ أحدًا يقوله، أو يذهب إليه،

إنّما فسّره العُلماء على الرَّوح الذي يـأتي بها الرِّيح مـن نحو الـيمن؛ لأنّ مهـبّ الرِّيح والرَّوح من هناك عندهم، فأمّا أن يقول أحد: (هو نَفس يخرج من جـوفِ الرَّحمن) فما سمعنا أحدًا يقوله قبلك، وأدنى ما عليك فيه الكذب أن ترمـي قومًـا مُشنِّعًا عليهم، ثم لا تقدر أن تثبته عليهم، وهذا كقـول النبـي ﷺ: «**الإيـمانُ يـمان، والحكمة يمانية**» أي: أنّه جاء من قِبَلِ مكة.اهـ

٦ - **قول الله تعالى:** ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

يحتجُّ المعطلة كذلك على صحّة التأويل الباطل بتأويل بعض الآيات التي فيها نسبة النّسيان لله تعالى، كقوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبة:٦٧]، وقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ﴾ [السجدة:١٤]، وغيرها من الآيات التي فيها نسبة النسيان لله تعالى، فهم يقولون: كما جاز لكم تأويل هذه الآيات جاز لنا تأويل غيرها من الآيات.

وأهل السُّنّة أجابوا عن ذلك بجوابين:

١ - أن الله تعالى قد نفى عن نفسه النّسيان بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم:٦٤]، وقوله: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢].

٢ - أن النسيان المذكور في الآيات التي استدلوا بها على جواز التّأويل غير النسيان الذي نفاه الله عزّ وجلّ عن نفسه.

فالنسيان المنفي عن الله تعالى هو ما يقتضي نقصًا يجب تنزيه الله عنه، والذي يقدح في كمال علمه تعالى.

أمّا النِّسيان الذي جاء ذكره في هذه الآيات فهو من قبيل المعاملة بالمثل، والجزاء مِن جنس العمل، فجاء في سياق العُقوبة لمن وقع منه نسيان وغفلة عما أخبر الله به من آياته وتكذيب للقائه، فيعامل معاملة النّاسي؛ لأن الله تعالى لا ينسى شيئًا علمه.

وقيل: النسيان هنا بمعنى الترك، أي أن الله تعالى يتركهم ولا يلتفت إليهم.

فالنسيان في لغة العرب يكون على مَعنيين:

١- بمعنى ترك الشَّيء عن ذُهول وغفلة،

وهذا الذي يُنزّه الله تعالى عنه، وهو ضد الذِّكر.

٢- ويكون بمعنى الترك عمدًا.

وهو الذي عناه الله تعالى في الآيات التي أطلق النِّسيان على نفسهِ؛ لكن لا يُستعمل في حقِّه إلَّا مُقيّدًا.

[انظر: «معجم مقاييس اللغة» (ص١٠٢٤)، «لسان العرب» (١٥/ ٣٢٢)، «المصباح المنير» (ص٣١١)]

قال الترمذي في [«السنن» (٤/ ٦١٩)]: ومعنى قوله: «**اليوم أنساك**»، يقول: اليوم أتركك في العذابِ، هكذا فسَّروه.

قال: وقد فَسَّرَ بعض أهل العلم هذه الآية: ﴿ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ ﴾ [الأعراف:٥١] قالوا: إنَّما معناه: اليوم نتركهم في العذاب. اهـ

ورَحِمَ الله السَّلف إذ قالوا: إنما بلاؤهم مِن العُجمة، وجهلهم بالعربية.

- قال الأصمعي (٢١٣هـ) رحمه الله: تزندق هؤلاء القوم لجهلهم باللغة العربية، ولو كانوا مُطلعين على خفايا اللغة؛ لتفهموا القرآن والحديث، ولَمَا اعتراهم الشَّك في الدِّين. [«المزهر في علوم اللغة» (٢/ ٢١٧)]

- قال الحسن البصري رحمه الله في أهل البدع: إنَّما أهلكتهم العُجمة. يتألوَّن القرآن على غير تأويله.

الثالث: استدلالهم بما تنازع فيه أهل السُّنَّة من دلالة النَّص: هل يُراد به الصِّفة، أم لا؟

تنازع أهل السُّنة في بعض أفراد نُصوص الصِّفات هل يُراد منها إثبات الصِّفة لله تعالى، أم لا ؟

- فمن أمضاها على ظاهرها فقد سار على الأصل الذي اتفق عليه السَّلف الصَّالح مِن إمرار الصِّفات على ظاهرها مِن غير تأويل.

- ومَن ذَهبَ مِن أهل السُّنّة إلى تأويلها وصرفها عن ظاهرها فلقرينة عنده:

١- إمّا لدلالة في النَّصِّ.

٢- أو لثبوت نصٍّ آخر قيّدَ ما أُطلِقَ في النَّصِّ كما تقدم.

ولا يخفى أن هذا ليس من قَبيلِ التَّأويل الفاسد الذي يذهب إليه أهل التَّعطيل لمجرد أَنّها توهم التَّشبيه في عُقولهم الفاسدة.

- قال ابن القيم رحمه الله: وها هنا قاعدة يجب التَّنبيه عليها، وهي: أنّه إذا ثبت عن مالك وأحمد وغيرهما شيء في موارد النّزاع لم يكن فيه أكثر من أنّه وقع بينهم نزاعٌ في معنى الآية أو الحديث، وهو نظير اختلافهم في تفسير آية وحديث، وهذا أمر لم يزل في الأُمّة، فإن الصَّحابة قد تنازعوا في تفسير آيات وأحاديث؛ مثل تنازع ابن عباس وعائشة في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم:١٣]، فقال ابن عباس: (رأى ربه)، وقالت عائشة: (بل رأى جبريل) .. ونظائر ذلك. فالحُجّة هي التي تفصل بين النَّاس.

[«مختصر الصواعق» (٣/ ١٢٣٩)]

* ومن أمثلة ذلك:

١- **قول الله تعالى** : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم:٤٢].

فقد وقع في هذه الآية خِلاف بين أهل السُّنّة هل يُؤخذ منها إثبات صفة السَّاق لله تعالى أما لا ؟

فقد حكى بعضهم إثبات التَّأويل بما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من التَّابعين في تأويل السَّاق في هذا الآية بأنّه الشِّدة والكرب.

- قال ابن منده (٣٩٥هـ) رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (٢)]: وقد اختلف الصَّحابة في معنى قوله جَلَّ وعَزَّ: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾. اهـ

- وقد أجاب عن ذلك ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٤)] بقوله: وتمام هذا أنّي لم أجدهم تنازعوا إلَّا في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾، فرُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما وطائفة أن المراد به الشِّدة، أن الله يكشف عن الشِّدَّةِ في الآخرةِ.

وعن أبي سعيد رضي الله عنه وطائفة؛ أنّهم عدّوها في الصِّفاتِ للحديثِ الذي رواه أبو سعيد في «الصّحيحين».

ولا ريب أن ظاهر القُرآن لا يدلُّ على أن هذه من الصِّفاتِ، فإنّه قال: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾، نكرةٌ في الإثباتِ لم يضفها إلى الله، ولم يقُل عن ساقِهِ، فمع عدمِ التَّعريفِ بالإضافةِ لا يظهر أنّه من الصِّفاتِ إلَّا بدليلٍ آخرَ، ومثل هذا ليس بتأويلٍ، إنّما التَّأويلُ صرفُ الآيةِ عن مدلولها ومفهومها ومعناها

المعروف؛ ولكنَّ كثيرًا من هؤلاءِ يجعلون اللّفظ على ما ليس مدلولًا لـه، ثُـمّ يُريدون صرفه عنه ويجعلون هذا تأويلًا، وهذا خطأ من وجهين كـما قـدمنا غير مرّةٍ. اهـ

[وانظر كذلك «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٤٧٢)]

قلت: وأهلُ السُّنّة لا يختلفون في إثبات صفة السَّاقِ لله تعالى كـما ثبـت في الحـديث عـن أَبِي سـعيدٍ رضيَ الله عنـهُ قـال: سـمِعتُ النبـي ﷺ يقـولُ: «**يكشِفُ رَبُّنا عن ساقِهِ فيَسجُدُ له كُلُّ مُؤمِنٍ ومؤمِنةٍ، فيبقـى كُـلُّ مَـن كـان يَسجُدُ في الدُّنيا رياءً وسُمعَةً، فيذهَبُ ليسجُدَ فيعُودُ ظهرُهُ طَبقًا وَاحِدًا**».

[رواه البخاري (٤٩١٤)]

٢- **قوله تعالى:** ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١١٥]

فقد اختلف في هذه الآية هل تدخل في صفات الله تعالى، أم لا ؟

فقد روي عن مُجاهد والشَّافعي رحمهما الله تأويل قوله تعـالى: ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ أي: قبلة الله.

ففرح بذلك أهل التَّأويل والتعطيل فنسبوا التَّأويل إلى السَّلف.

وقد اعـتُرض عـلى ابـن تيميـة في قولـه في [«مجمـوع الفتـاوى» (٦/ ١٥)]: أمهلتُ كُلّ من خالفني ثلاث سـنينَ إن جـاءَ بحـرفٍ واحـدٍ عـن الـسَّلفِ يُخالف شيئًا مما ذكرته [يعني تأويلهم لنصوصِ الصِّفاتِ].

فجاؤوا له بهذه الآية وقول مجاهد والشَّافعيّ فيها، فأجاب رحمـه الله عـن هذا الشُّبهة بجواب طويلٍ بين فيه أن هذه الآية ليست من آيـات الـصِّفات عند من تأوّلها، ثُمّ قرَّر ذلك بالبراهين الدَّامغة لكُـلِّ مُبتـدعٍ مُـؤولٍ حتَّـى لم

يجدوا لكلامه جوابًا.

وقال في [« بيان تلبيس الجهمية » (٦/ ٧٤)] وهو يتكلم عن هذا التأويل : إن من قال مِن السَّلف والأئمة لم يقولوه لأنَّهم ينفون وجه الله الذي يراه المؤمنون في الآخرة، بل قالوه لأن ذلك ظاهر الخطاب عندهم؛ لأن لفظ الوجه مشهور أنَّه يقصد به الجهة، والقبلة: هي الجهة، وقد أخبر أن وجهه ثم، أي: في ذلك المكان، وهذا يناسب أن يكون قبلته في ذلك المكان؛ لأن صفته ليست في مكان.

فهذا القول ليس عندنا من باب التَّأويل الذي هو مخالفة الظَّاهر أصلًا، وليس المقصود نصر هذا القول، بل بيان توجيهه وأن قائليه من السَّلف لم يكونوا من نفاة الصِّفة، ولا ممن يقول ظاهر الآية ممتنع. اهـ

قلت: أثبت أهل السُّنَّة والجماعة الوجه لله تعالى بدلالة الكتابِ والسُّنَّة، وإنما وقع الخلاف من بعضهم في هذه الآية هل يمكن الاستدلال بها على إثبات وجه الله أم لا ولم يأتِ تأويل هذه الصِّفة إلَّا عن الجهمية، وأفراخهم من الأشاعرةِ وغيرهم.

٣- حديث:

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: أنا عندَ ظنِّ عبدِي بي وأنا معهُ حِينَ يذكُرُني، فإِن ذكرَني في نفسِهِ ذكرتهُ في نفسِي، وإِن ذكرَنِي في ملإٍ ذكرتُهُ في مَلإٍ خيرٍ منهم، وإِن اقترَبَ إليَّ شِبرًا اقتربتُ مِنهُ ذراعًا، وإن اقتَرَبَ إليَّ ذِراعًا اقتَرَبتُ إليهِ باعًا، وإن أتانِي يمشِي أتيتهُ هرولةً**».

[رواه الترمذي (٣٦٠٣) وقال: هذا حديث حسن صحيح].

فهذا الحديث فيه نسبة الهرولة إلى الله تعالى، ولقد أمضاه أكثر أهل السُّنَّة

على ظاهرِهِ، ولم يتعرضوا إلى تأويلِهِ.

وقد صحَّ تأويله عن بعض أهل السُّنّة؛ لقيام الدَّليل الصَّارف عندهم عن كونها صفة من صِفات الله تعالى، لا أنّه يوهم التشبيه والتمثيل كما يدعي ذلك الجهمية وأفراخهم المعطلة فيجب عندهم تأويله.

ومن ذلك:

١- ما فسَّره به الترمذي رحمه الله في [«سننه» (٥/ ٥٨١)] فقال: يروَى عن الأعمشِ في تفسيرِ هذا الحدِيثِ: «مَن تَقَرَّبَ مِنِّي شِبرًا تقَرَّبتُ مِنهُ ذِرَاعًا» يعني بالمغفرة والرَّحمة، وهكذا فسَّر بعضُ أهل العلم هذا الحديث قالوا: إنَّما معناه يقول: إذا تقرَّبَ إليَّ العبدُ بطاعتِي وما أَمَرتُ، أُسرِعُ إليه بمغفرتي ورحمتي، ورُوِي عن سعيد بن جُبيرٍ أَنَّهُ قال في هذه الآيةِ ﴿ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ ﴾ قال: اذكروني بطاعتي، أذكركم بمغفرتي. اهـ ثم ذكر إسناده عن سعيد بن جبير.

٢- وقول الأعمش رواه ابن بطة في [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ٣٣٧)].

٣- وكذا قال إسحاق بن راهويه كما في «مسائل» الكرماني (ص٣٤٥): يعني من تقرّب إلى الله شبرًا بالعمل تقرّب الله إليه بالثواب باعًا. اهـ

قلت: وهذا تأويل سائغ لمن ثبت عنده الحديث المفسِّر له؛ فإنّ في بعض ألفاظه ما يُبين معناها، فلا يسمى هذا تأويلًا.

- قال القاضي أبو يعلى في [«إبطال التأويلات» (١/ ٢٣١)]:

وأمّا قوله: «من قَرُبَ شِبرًا، قَرَبتُ مِنهُ ذِرَاعًا»، فالمُراد به التَّقريب من رحمتِهِ وكرامتِهِ؛ لأنّه رُوِي ذلك مُفسَّرًا في بعضِ ألفاظ الحديث رواه أبو

هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: «مَن جاءَ يَمشي أقبلَ اللهُ إليهِ بالخيرِ يُهرول»، فقد ورد التفسير من رسول الله ﷺ في ذلك، فلهذا قضينا بالمطلقِ منه على المقيد. اهـ

وقال أيضًا (٢/ ٤٥٠) بعد كلامه على تأويل هذا الحديث:

والذي يَدلُّ على صِحّة هذا التأويل ما تقدم في حديث أبي هريرة ﷺ: «ومن جاء يمشي أقبل الله إليه بالخيرِ يُهرول»، وقد ذكرنا إسناده، وهذه لفظة زائد قضينا بها على غيرها من الألفاظ المطلقة.

ويعضد ذلك تفسير السَّلف، وهو ما: نا أبو عبدالله بن البغدادي، عن ابن مالك، عن عبدالله بن أحمد، عن أحمد بإسناده عن أنس عن النبي ﷺ أنه ذكر الحديث. قال قتادة: والله أسرعُ بالمغفرة.

ويُفارق هذا ما تقدَّم مِن أخبارِ النُّزول الدنيا، ومجيئه في ظُللٍ مِن الغمامِ، وأنّه محمولة على ظاهرها في نُزول الذات، ومجيء الذات، لا على وجه الانتقال، ولم يَجُز تأويله على نزول ثوابه وكراماته؛ لأنّه لم يرد في ألفاظه ما دلَّ عليه، وها هنا قد جاء التفسير من النبي ﷺ فلهذا حملناه عليه. اهـ

قلت: وقوله: (لا على وجه الانتقال) من الألفاظ المبتدعة التي يكثر منها من لا يثبت حقيقة صفات الله تعالى اللائقة كما سيأتي في مبحث (١٥).

والقاضي سَلكَ في كتابه هذا مسلك أهل التفويض في جميع الصِّفات كما تقدّم التنبيه على ذلك.

الرابع: أن يكون كلام السلف عن الصّفة من باب الكلام عن معنى الصّفة واللازم منها، لا من باب التّأويل الفاسد لحقيقة الصّفة.

فإن مِن «عادة السَّلف أن يذكر أحدهم في تفسير اللَّفظةِ بعض مَعانيها، أو لازمًا من لِوازِمِها، أو الغاية المقصودة منها، أو مثالًا يُنبِّه السَّامع على نظيره، وهذا كثير في كلامِهم لمن تأمله» مع عدم التَّعرض لصفاتِ الله تعالى بنفيٍ أو إثبات.

- قال ابن كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (١/ ١٢٢)] وهو يتكلم عما رُوي عن التَّابعين في التفسير: فتُذكرُ أقوالُهم في الآيةِ، فيقعُ في عباراتِهم تَباينٌ في الألفاظِ، يحسَبُها بعض من لا علم عنده اختلافًا فيحكيها أقوالًا؛ وليس كذلك؛ فإنَّ منهم من يُعبّرُ عن الشَّيءِ بلازِمِهِ، أو بنظيرِهِ، ومنهم من يَنُصُّ على الشَّيء بعينه، والكُلُّ بمعنىً واحدٍ في أكثر الأماكنِ، فَليتَفَطَّنِ اللَّبيبُ لذلك. والله الهادي. اهـ

ومن أمثلة ذلك:

١- صفة النّور لله تعالى.

فإن أهل السُّنّة يُثبتون لله تعالى صفة النُّور كما أثبتها لنفسه في كتابِهِ بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥].

[انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٧٣)، و(٦/ ٣٨٦)، و(٦/ ٣٩٢)]

أمّا المعطلة فقالوا: ذلك مجاز، واستدلّوا على ذلك ببعضِ ما رُوي عن السّلف الصَّالح، ومن ذلك:

- ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ قال: هادي أهل السَّموات والأرض.

- قال ابن القيم رحمه الله: لو صحّ ذلك عن ابن عباس فليس مقصوده به نفي حقيقة النُّور عن الله تعالى، وأنّه ليس بنورٍ، ولا له نور، كيف وابن عباس هو الذي سمع من النبي ﷺ قوله في صلاة الليل: «**وَلَكَ الحمدُ أَنتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأرضِ وَمَن فِيهِنَّ**»، وهو الذي قال لعكرمة لما سأله عن قوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣] قال: ويحك، ذلك نوره الذي هو نوره، إذا تجلّى بنورِهِ لم يدركه شيء.

كيف ولفظ الآية والحديث ينبو عن تفسير النُّور بالهادي؛ لأن الهداية تختصُّ بالحيوان، وأمّا الأرض نفسها والسَّماء فلا توصف بهدي، والقرآن والحديث وقول الصّحابة صريح في أنّه سبحانه نُور السَّموات والأرض؛ ولكن عادة السَّلف أن يذكر أحدهم في تفسير اللَّفظةِ بعض مَعانيها، أو لازمًا من لِوازِمِها، أو الغاية المقصودة منها، أو مِثالًا يُنبّه السَّامع على نظيره، وهذا كثير في كلامِهم لمن تأمّله، فكونه سبحانه هاديًا لا يُنافي كونه نورًا. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٤٧-١٠٤٨)]

وانظر نحوه في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٥٢٣)]

٢ - حديث النبي ﷺ: «إنَّ الله يُدني العبدَ المؤمن، فيضعُ عليه كنَفَه ويستُرُهُ » ... الحديث. [رواه البخاري (٢٤٤١)]

[والكَنَف بالتَّحريك: الجانبُ والنَّاحية، وكنفا الإنسان ناحيتاه عن يمينه وعن شماله وهما حضناه. وكنَفَا الطَّائر: جناحاه].

[«المجموع المغيث» (٣/ ٧٨)، «الصحاح» (ص ٩٢٥)، «تهذيب اللغة» (١٠/ ١٥٢)]

- قال الخلال رحمه الله في [«السّنة» (باب يضع كنفه على عبده تبارك وتعالى)]:

أخبرني محمد بن أبي هارون، ومحمد بن جعفر، أن أبا الحارث حدّثهم قال: قلت لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل - : ما معنى قوله ﷺ: «**إنَّ اللهَ يُدنِي العَبدَ يومَ القِيامَةِ، فَيضعُ عليهِ كَنَفَه**». قال هكذا نقولُ: يُدنيه ويضع كَنَفَهُ عليه، كما قال، يقول له: أتعرف ذنب كذا. [من كتاب «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٨٥)]

وقد فسَّرَ ابن المبارك رحمه الله هذا الحديث بلازمِهِ، ولم يأوّله بتأويلات الجهمية المعطلة الذين يقولون: إن المراد بهذا الحديث التّمثيل لا الحقيقة.

- قال البخاري رحمه الله في [«خلق أفعال العباد» (٣٤٣)]:

قال عبدالله بن المبارك: كَنَفَهُ: يعني سِتره. اهـ

- وقد بيّن الدَّارميُّ رحمه الله مقصود ابن المبارك رحمه الله مِن ذلك فقال في [«النقض على بشر المَريسي» (ص٤٦٨)]: فتأويل هذا: أنّه على السِّترِ مع القُربِ والدُّنوِّ والمُناجاةِ التي قالها النبي صلى الله عليه وسلم . اهـ

قلت: ومراد الدَّارميّ بالتَّأويل هنا: التّفسير، وليس المراد به ما هو مُتعارف به عند أهل البدع من صرف الكلام عن حقيقته، كما تقدم.

فأهل السُّنّة والأثر يثبتون الصِّفة ولازمها كما

- قال ابن تيمية في [«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٤١٤)]: لا ريب أن (الغيرة) تستلزم المنع والزَّجر مما يُغار منه، وكذلك: الغضب، والبغض، ونحو ذلك من الصِّفات، كما أن الحبّ والرِّضا يتضمن اقتضاء المحبوب المرضي، وطلبه، والأمر به؛ لكن كون الصِّفة تستلزم فعلاً من الأفعال، أو كون اللفظ يتضمن

ذلك لا يقتضي أن يكون الثَّابت مُجرد اللازم دون الملزوم.

وقال: إن هذه الصِّفات كُلها، والأحوال: كالغَيرة، والغضب، والبغض، والمقت، والسّخط، والحبّ، والرّضا، والإرادة، وغير ذلك وهي مستلزمة لأُمور أُخرى من أقوال وأفعال. فهل تُحمل على تلك اللوازم ويبقى الملازم؟ أم يُثبتان جميعًا ؟ أم يُفرَّق بين البعض والبعض ؟ فإن قيل بالأول لزم ثبوت المراد بالإرادة، وأن تكون إرادة الله هي المخلوقات، ولَزِمَ أيضًا وجود محبوب مرضيّ بلا محبة ولا رِضا، بل يلزم وجود مخلوق بلا خلق، وهذا كُلّه مما يقوله الجهمية من المعتزلة ونحوهم؛ فإنّهم لا يثبتون خلقًا، ولا حُبًّا، ولا رضًا، ولا سخطًا، ولا غير ذلك سواء المفعولات التي هي من لوازم هذه الأمور في الشَّاهد ولهم في الإرادة نزاع كُله باطل. اهـ

- وقال الدَّارميّ رحمه الله في [«النقض» (ص٤٨٦)]: وأمَّا قولك: إن ضحكه: (رضاه ورحمته)؛ فقد صدقت في بعض؛ لأنّه لا يضحك إلى أحدٍ إلّا عن رضًا، فيجتمع منه الضَّحك والرِّضا، ولا يصرفه إلَّا عن عدوّ، وأنت تنفي الضَّحك عن الله، وتُثبت له الرِّضا وحده. !! اهـ

- وقال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢١٨)]:

إن الصِّفة يلزمها لوازم مِن حيث هي هي، فهذه اللَّوازم يجب إثباتها، ولا يصح نفيها إذ نفيها ملزوم كنفي الصّفة؛ مثاله الفعل والإدراك للحياة، فإن كُلّ حيّ فعال مُدرك، وإدراك المسموعات بصفة السَّمع وإدراك المبصرات بصفة البصر، وكشف المعلومات بصفة العلم والتمييز لهذه الصِّفات، فهذه اللوازم ينتفي رفعها عن الصّفة، فإنّها ذاتية لها، ولا يرتفع إلَّا برفع الصّفة. اهـ

الخامس: استدلالهم بما صحّ عن بعض أهل السّنة من التأويل الذي لم يوافقهم عليه أئمة أهل السُّنة وعدّوه من الأخطاء التي لا يتابعون عليها.

- قال الدَّارميّ رحمه الله: إنّ الذي يريد الشُّذوذ عن الحقّ يتبع الشَّاذَ من قول العُلماء، ويتعلّق بزلاتهم، والذي يؤمّ الحقّ في نفسِهِ يتّبع المشهور من قولِ جماعتهم، وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بيّنتان يستدلّ بهما على اتباع الرَّجل وعلى ابتداعه. اهـ

ومن أمثلة ذلك:

١ - ما رواه ابن جرير رحمه الله في [«تفسيره» (٢٩/ ١٩٢)] عن وكيع، عن سُفيان، عن منصور، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة:٢٣] قال: تنتظر الثّواب من رَبِّها. اهـ

فهذا التَّأويل لهذه الآية من مجاهد رحمه الله لم يوافقه عليه أحدٌ مِن أهل السُّنّة، فإن أهل السُّنّة قد أجمعوا على أن المراد بهذه الآية رُؤية المؤمنين لرَبّهم في الجنَّة.

- قال ابن عبدالبر في [«التمهيد» (٧/ ١٥٧)]: قول مجاهد هذا مردود بالسُّنّة الثابتة عن النبي ﷺ، وأقاويل الصَّحابة، وجمهور السَّلف، وهو قول عند أهل السُّنّة مهجور، والذي عليه جماعتهم ما ثبت في ذلك عن نبيهم ﷺ، وليس من العلماء أحدٌ إلَّا وهو يؤخذ من قوله ويُترك إلَّا رسول الله ﷺ. اهـ

- قال ابن منده رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (ص١٠١)]: قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ أجمع أهل التَّأويل كابن عباس وغيره

من الصّحابة، ومن التّابعين: محمد بن كعب، وعبدالرحمن بن سابط، والحسن بن أبي الحسن وعكرمة، و أبو صالح، وسعيد بن جُبير وغيرهم، أن معناه: إلى وجه رَبِها ناظرة، والآخرون نحو معناه، ومن رُوي عنه أن معناه: أنّها تنتظر الثّواب، فقول شاذّ، لا يثبُت. اهـ

- قال الدَّارميّ رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (ص١٠٨)]: واحتجّ مُحتجّ منهم بقول مجاهد، قال: تنتظر ثواب رَبّها.

قُلنا: نعم، تنتظر ثواب رَبّها، ولا ثواب أعظم من النَّظر إلى وجهه تبارك وتعالى.

فإن أبيتُم إلَّا تعلّقًا بحديث مجاهد هذا، واحتجاجًا به دون ما سواه من الآثار؛ فهذا آية شُذوذكم عن الحقّ، واتباعكم الباطل؛ لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه كان مدحوضًا القول إليه مع هذه الآثار التي قد صحّت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة التَّابعين، أو لستم قد زعمتم أنّكم لا تقبلون هذه الآثار، ولا تحتجّون بها، فكيف تحتجّون بالأثر عن مجاهد إذ وجدتم سبيلاً إلى التَّعلق به لباطلكم على غير بيان، وتركتم آثار رسول الله ﷺ وأصحابه والتَّابعين إذ خالفت مذهبكم ! فأمّا إذ أقررتم بقبول الأثر عن مُجاهد، فقد حكمتم على أنفسكم بقبول آثار رسول الله وأصحابه والتَّابعين بعدهم؛ لأنّكم لم تسمعوا هذا عن مُجاهد، بل تَأْثُرونه عنه بإسناد، وتَأْثُرون بأسانيد مثلها، أو أجود منها عن رسول الله وأصحابه والتَّابعين ما هو خلافه عندكم، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهدٍ وحده وتركتم الصّحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التَّابعين إلَّا من ريبة وشُذوذ عن الحقّ.

إنّ الذي يريد الشُّذوذ عن الحقّ يتبع الشّاذ من قول العُلماء، ويتعلّق بزلاتهم، والذي يؤم الحقّ في نفسه يتبع المشهور من قولِ جماعتهم، وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بينتان يستدلّ بهما على اتباع الرَّجل وعلى ابتداعه. اهـ

- قال ابن بطة رحمه الله في [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ٧٣)]:

ليس يجوز عند أحدٍ ممن يعرف لُغات العرب وكلامها أن يكون معنى قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ الانتظار!؛ ألا ترى أنّه لا يقول أحد: إنّي أنظر إليك، يعني أنتظرك، وإنّما يقول: أنتظرك. فإذا دخل في الكلامِ (إلى) فليس يجوز أن يعني به غير النّظر. يقول: أنظر إليك.

وكذلك قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، ولو أراد الانتظار لقال: (لربها مُنتظرة)، (ولربها ناظرة)، وذلك كُلّه واضح بيّن عند أهل العلم ممن وهب الله له علمًا في كتابة، وبصرًا في دينه... الخ.

[وانظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم (١/ ١٩٤)]

- قال الثعلبي: وقول مجاهد: إنها بمعنى: (تنتظر الثواب مِن رَبّها، ولا يراه شيء مِن خَلقهِ) فتأويل مدخول؛ لأن العرب إذا أرادت بالنّظر الانتظار قالوا: نظرته. كما قال تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾[الزخرف: ٦٦]، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣] ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً ﴾ [يس: ٤٩]

وإذا أرادت به التّفكر والتّدبر قالوا: نظرت فيه. فأمّا إذا كان النظر مقرونًا بذكر إلى، وذكر الوجه، فلا يكون إلّا بمعنى الرُّؤية والعيان.

وقال الأزهري: إن قول مجاهد: تَنتظر ثواب ربها خطأ؛ لأنه لا يقال:

نظر إلى كذا بمعنى الانتظار. وإن قول القائل: نظرت إلى فلان، ليس إلّا رؤية عين، كذلك تقوله العرب؛ لأنهم يقولون: نظرت إليه إذا أرادوا نظر العين، فإذا أرادوا الانتظار قالوا نظرته.. [تفسير القرطبي (١٩/ ١٠٩)]

قلت: فقول مجاهد رحمه الله لم يوافقه عليه أحد مِن السَّلف الصّالح فيما أعلم، ولا يُمكن أن يُقال مِن هذا القول: إن مُجاهدًا لم يكن يُثبت رُؤية المؤمنين لربهم ﷻ في الجنة؛ لأنّ نصوص إثبات الرؤية لا تقتصر على هذه الآية.

وقول الدَّارميّ رحمه الله: (تنتظر ثواب رَبّها، ولا ثواب أعظم من النَّظر إلى وجهه تبارك وتعالى). قول حسن.

وقال الكرجي رحمه الله في تفسيره «نكت القرآن» (١/ ٤٤١): ورسول الله ﷺ أعرف بما أنزل عليه مِن مُجاهد، مع أن مجاهدًا لا يدفع نظر العين؛ لأنه قال: هي مُنتظرة تَنتظر الثّواب. وهي الزّيادة التي قال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]. اهـ

ويشهد لهذا ما رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٤٢٩) قال: أخبرنا جرير، عن منصور قال: كان أناس يقولون في حديث أنهم يَرون رَبّهم.

قال: فقلتُ لمجاهد: إنّ أناسًا يقولون: إنّه يرى.

فقال: أَلَا تسمع إلى قول الله عز وجل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، يقول: نضرة من السُّرور ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.

وما رواه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٤٦٤) قال: حدثني أبو الرَّبيع الزهراني، نا شَريكٌ، عن منصور، عن مُجاهد في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ قال: ضَاحِكةٌ، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.

٢ - تأويل ابن خُزيمة رحمه الله لحديث الصُّورة.

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُم فَلْيَجْتَنِب الوَجهَ، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه».

[رواه أحمد في «مسنده» (٢/ ٢٥١،٤٣٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٧٣)]

فقد خالف ابن خُزيمة إجماع أهل السُّنّة في عَودِ الضَّمير إلى الله تعالى، فقد جاء في رواية عبدالله بن عُمر رضي الله عنهما ما يُبين ذلك؛ وهو قوله ﷺ: «لا تُقبِّحُوا الوَجهَ، فإنَّ اللهَ خَلَقَ بني آدمَ على صُورةِ الرَّحمن».

[رواه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٥٢٩)، والآجري في «الشريعة» (٧٢٥)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (٤٩٨)]

وقد صَحَّحَهُ: أحمد وإسحاق بن راهويه رحمهما الله تعالى.

[انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠)]

- قال ابن تيميّة رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٣)]:

والكلام على ذلك أن يُقال: هذا الحديث لم يكن بين السَّلف من القُرون الثَّلاثةِ نزاع في أن الضَّمير عائدٌ إلى الله، فإنّه مُستفيضٌ من طُرقٍ مُتعدِّدة عن عددٍ من الصَّحابةِ، وسياق الأحاديث كُلّها تدلُّ على ذلك .. ».

وقال أيضًا (٦/ ٣٧٦): لما انتشرت الجهمية في المائةِ الثَّالثة، جعلَ طائفةٌ الضّمير فيه عائدًا إلى غيرِ الله تعالى.. اهـ

- وقال الشَّيخ أبو الحَسن محمد بن عبدالملك الكرجي (٥٣٢هـ) في كتابه الذي سمّاه «الفصول في الأصول، عن الأئمة الفحول، إلزامًا لذوي

البدع والفضول»: فأمّا إذا لم يكن السّلف صحابيًا نظرنا في تأويله، فإن تابعه عليه الأئمة المشهورون من نقلة الحديث والسُّنَّة، ووافقه الثقات الأثبات: تابعناه، ووافقناه؛ فإنّه وإن لم يكن إجماعًا حقيقة إلَّا أن فيه مُشابهة الإجماع، إذ هو سبيل المؤمنين، وتوافق المتقين الذين لا يجتمعون على الضَّلالة، ولأن الأئمة لو لم يعلموا ذلك عن الرسول والصَّحابة لم يتابعوه عليه.

فأمّا تأويل من لم يتابعه عليه الأئمة فغير مقبول، وإن صدر ذلك التأويل عن إمامٍ معروفٍ غير مجهولٍ؛ نحو ما يُنسَب إلى أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة من تأويل الحديث: «خلق آدم على صورتِهِ» فإنّه يفسر ذلك بذلك التَّأويل، ولم يتابعه عليه من قبله من أئمة الحديث لما روينا عن أحمد رحمه الله تعالى، ولم يتابعه أيضًا مَن بعده .. فهذا وأمثال ذلك لا نقبله ولا نلتفت إليه، بل نوافق ونتابع ما اتفق الجمهور عليه.اهـ [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٠٤)]

قلت: وابن خُزيمة رحمه الله كان شديدًا على أهل الكلامِ، وكان يقول لأصحابِهِ: ألم أنهكم غير مَرَّةٍ عن الخوض في الكلام ؟

وقد صنَّفَ في الرَّدِّ على الكُلَّابية والأشاعرة، وفضحهم، ورَدَّ على بدعهم، وقال: مَن نَظَرَ في كُتبي المصنفة ظهرَ له وبان أن الكُلَّابية كَذَبَة فيما يُحكون عنِّي مما هو خلاف أصلي وديانتي. [انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٧٩)]

ثم هو لم ينكر صفة الوجه لله تعالى كالجهمية المعطلة، وإنما ضعف رأيه عن إثبات هذا الحديث وإمراره كما جاء كسائر الأحاديث، ورحم الله الإمام إسحاق بن راهويه إذ يقول عن هذا الحديث: صحيح، ولا يدعه إلَّا مُبتدع، أو ضعيف الرَّأي. [«مسائل الكوسج» (٣٣٣٢)]

فصل

في أنّ التّأويل شرٌ من التّعطيل

- قال ابن القيم رحمه الله تعالى في [«الصواعق المرسلة» (١/ ٢٩٦-٣٠١)]:

(الفصل العاشر: في أن التّأويل شَرٌّ من التّعطيلِ؛ فإنّه يتضمّن:

١- التّشبيه،

٢- والتّعطيل،

٣- والتّلاعب بالنُّصوص، وإساءة الظَّنِّ بِها).

فإن المُعطِّل والمؤول قد اشتركا في نفي حقائق الأسماء والصِّفات.

وامتاز المؤول: بتلاعبه بالنُّصوصِ، وانتهاكه لحُرمتِها، وإساءة الظَّنِّ بها، ونسبة قائلها إلى التّكلّم بما ظاهره الضّلالِ والإضلال، فجمعوا بين أربعةِ محاذيرِ:

١- المَحذورُ الأوّل: اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسولِهِ المحال الباطل، ففهموا التّشبيه أولًا ثُمّ انتقلوا عنه إلى:

٢- المَحذور الثّاني: وهو التّعطيل؛ فعطّلوا حقائقها بناءً منهم على ذلك الفهم الذي يليق بهم، ولا يليق بالرَّبِّ جلَّ جلاله.

٣- المَحذور الثّالث: نسبة المتكلّم الكامل العلم، الكامل البيان، التّام

النُّصح إلى ضدّ البيان، والهدى، والإرشاد، وأن المُتحيِّرين المُتهوِّكين أجادوا العبارةَ في هذا البابِ، وعبَّروا بعبارةٍ لا توهم من الباطلِ ما أوهمته عبارة المُتكلِّم بتلك النُّصوص، ولا ريبَ عند كُلّ عاقلٍ أن ذلك يتضمن: أنهم كانوا أعلم منه، أو أفصح، أو أنصح للنَّاسِ.

٤ - **المَحذور الرَّابع**: تلاعبهم بالنُّصوصِ وانتهاك حرماتِها، فلو رأيتها وهم يلوكونها بأفواهِهِم، وقد حلَّت بها المثلات، وتلاعبت بها أمواج التَّأويلاتِ، وتقاذفت بها رياح الآراء، واحتوشتها رماح الأهواء، ونادى عليها أهل التَّأويل في سُوق من يزيد، فبذل كُلّ واحدٍ في ثمنها من التَّأويلاتِ ما يُريد، فلو شاهدتها بينهم وقد تخطَّفتها أيدي الاحتمالات، ثم قُيِّدت بعد ما كانت مُطلقة بأنواعِ الإشكالاتِ، وعُزلت عن سَلطنة اليقين، وجعلت تحت حُكم تأويل الجاهلين، هذا وطالما نُصِبت لها حبائل الإلحاد، وبقيت عُرضة للمطاعنِ والإفساد، وقعد النُّفاة على صراطها المستقيم، بالدَّفعِ في صدورها والأعجاز، وقالوا لا طريق لكِ علينا، وإن كان لا بُدّ فعلى سبيلِ المجاز ... فلا إله إلَّا الله، كم هُدِمت بهذه المعاول من معاقلِ الإيمان ؟! وثُلِمت بها حُصون حقائق السُّنّة والقُرآن ؟! وكم أطلقت في نُصوص الوحي من لسان كُلّ جاهلٍ أخرق، ومُنافق أرعن، وطرقت لأعداء الدِّين الطَّريق، وفتحت الباب لكُلِّ مُبتدعٍ وزنديق ؟!

ومن نظر في التَّأويلات المخالفة لحقائق النُّصوص، رأى من ذلك ما يُضحِكُ عَجبًا، ويُبكِي حُزنًا، ويثير حميّة للنُّصوصِ، وغضبًا قد أعاد عَذْبَ النُّصوص مِلحًا أُجاجًا، وخرّجتْ النَّاس من الهدى والعلم أفواجًا ...

فكشفُ عورات هؤلاء، وبيان فضائحهم، وفساد قواعدهم، من أفضل الجهاد في سبيل الله .. الخ.

فصل

في بطلان قولهم : إن السّلف كانوا يرون التّأويل وإنّما سكتوا عنه لعدم الحاجة إليه في عصرهم

يزعم بعض المعطّلة أن السَّلف الصَّالح كانوا يرون التَّأويل ويذهبون إليه؛ ولكن لم يخوضوا فيه لعدم الحاجة إليه في وقتهم.

ومن ذلك قول ابن حجر الهيتمي: والآيات والأحاديث التي فيها ذكر الوجه، واليد، فهذه ونحوها فيها مذهبان:

فذكر مذهب أهل التفويض ونسبه بُهتانًا إلى السَّلف الصَّالح،

ثُمّ ذكر مذهب أهل التأويل، ثم قارن بينهما فقال:

وبما قررته عُلِمَ أنّه لا خِلاف بين الفريقين؛ لأنهم جميعًا مُتَّفِقون على التَّأويل !! وإنّما اختار السَّلف عدم التّفصيل؛ لأنّهم لم يضطروا إليه لقلّة أهل البدع والأهواء في زمانهم!! والخَلَفُ التّفصيل؛ لكثرة أولئك في زمانهم، والإجمال لا يغنيهم، فاضطروا إلى التفصيل. اهـ

قلت: قد تقدم بُطلان نسبة التفويض إلى السّلف.

وأما نسبة التَّأويل إلى السَّلف فهو من الكذب عليهم، كما قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٨)] بعد أن ذكر نحوًا من قول ابن حجر السَّابق قال: (وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السَّلف).اهـ

فصل

مُناظرة بين سُني مُثبت وجهمي مُعطّل

وهذه المناظرة حصلت بَينَ عبدالله بن تيمية رحمه الله وبين جهمي مُعطّل، ذكرها ابن القيم رحمه الله، والغرض منها هنا أن فيها أصل من الأصول التي تُفحم كُلّ مُبتدع مؤول مُعطّل لنُصوص الصّفات قبل الخوض معه في إبطال تأويلاته وتحريفاته للنّصوص.

- قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (١/ ٣٢٠)]: مُناظرة جرت بين جهمي مُعطّل وسُنّي مُثبت، حدثني بمضمونها شيخنا عبدالله ابن تيمية رحمه الله أنّه جمعه وبعض الجهمية مجلس، فقال الشَّيخ:

قد تطابقت نُصوص الكتاب والسُّنة والآثار على إثبات الصّفات لله، وتنوعت دلالتها عليها أنواعًا توجب العلم الضّروري بثبوتها، وإرادة المتكلّم اعتقاد ما دلّت عليه، والقرآن مملوء من ذكر الصّفات، والسُّنة ناطقة بمثل ما نطق به القرآن مُقرّرة له، مُصدّقة له، مُشتملة على زيادة في الإثبات؛ فتارة بذكر الاسم المشتمل على الصّفة، كالسَّميع البصير، العليم القدير، العزيز الحكيم، وتارة بذكر المصدر، وهو الوصف الذي اشتقت منه تلك الصِّفة، كقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٦]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف:١٤٤]، وقوله: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص:٨٢]، وقوله في الحديث الصحيح: «**حجابه النُّور لو كشفه لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»، وقوله في دُعاء

الاستخارة: «**اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك**» وقوله: «**أسألك بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق**»، وقول عائشة: (الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات). ونحوه.

وتارة يكون بذكر حُكم تلك الصفة، كقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة:١]، و ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦].. ونظائر ذلك.

ويصرّح في الفوقية بلفظها الخاصّ، وبلفظ العُلو والاستواء، وأنّه في السَّماء، وأنَّه ذو المعارج، وأنّه رفيع الدَّرجات، وأنَّه تعرج إليه الملائكة، وتنزل من عنده، وأنّه ينزل إلى سماء الدنيا، وأن المؤمنين يرونه بأبصارهم عيانًا من فوقهم، إلى أضعاف أضعاف ذلك مما لو جمعت النُّصوص والآثار فيه لم تنقص عن نُصوص الأحكام وآثارها.

ومن أبين المحال، وأوضح الضّلال؛ حمل ذلك كُله على خلاف حقيقته وظاهره، ودعوى المجاز فيه، والاستعارة، وأن الحقّ في أقوال النُّفاة المعطِّلين، وأن تأويلاتهم هي المرادة من هذه النُّصوص، إذ يلزم من ذلك أحد محاذير ثلاثة لا بُدّ منها، أو من بعضها وهي:

١- القدح في علم المتكلّم بها. ٢- أو في بيانه. ٣- أو في نُصحه.

وتقرير ذلك أن يُقال: إمّا أن يكون المتكلّم بهذه النُّصوص عَالـمًا أن الحقّ في تأويلات النُّفاة المعطّلين، أو لا يعلم ذلك.

فإن لم يعلم ذلك والحقّ فيها؛ كان ذلك قدحًا في علمه، وإن كان عالـمًا أن الحقّ فيها، فلا يخلو؛ إما أن يكون قادرًا على التَّعبير بعباراتهم التي هي تنزيه لله، بزعمهم عن التَّشبيه والتَّمثيل والتَّجسيم، وأنَّه لا يعرف الله من لم

ينزهه بها، أو لا يكون قادرًا على تلك العبارات ، فإن لم يكن قادرًا على التعبير بذلك، لزم القدح في فَصاحتِهِ، وكان ورثة الصّابئة، وأفراخ الفلاسفة، وأوقاح المعتزلة والجهمية وتلامذة الملاحدة؛ أفصح منه، وأحسن بيانًا، وتعبيرًا عن الحقّ، وهذا مما يعلم بطلانه بالضّرورة أولياؤه وأعداؤه، موافقوه ومخالفوه، فإن مُخالفيه لم يشكّوا في أنّه أفصح الخلق، وأقدرهم على حسن التَّعبير بما يطابق المعنى ويخلصه من اللبس والإشكال.

وإن كان قادرًا على ذلك، ولم يتكلّم به، وتكلّم دائـمًا بخلافه وما يناقضه، كان ذلك قدحًا في نُصحه. وقد وصف الله رسله بكمال النّصح والبيان، فقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [إبراهيم:٤]، وأخبر عن رُسُله بأنّهم أنصح النَّاس لأُممهم، فمع النّصح والبيان والمعرفة التَّامة، كيف يكون مذهب النُّفاة المعطّلة أصحاب التَّحريف هو الصَّواب، وقول أهل الإثبات أتباع القرآن والسُّنّة باطلاً ؟ . هذا مضمون المناظرة.

فقال له الجهميّ: أنزل بنا إلى الوطاة. قلت له: ما أراد بذلك ؟

قال: أراد أنّك خاطبتني من فوق، وتجوهت عليّ بجاه لا يمكنني مُقاومته، فأنزل بنا إلى مباحث الفُضلاء، وقواعد النُّظار، أو نحو هذا من الكلام.

فليتدبر النَّاصح لنفسه الموقن: بأن الله لا بُدّ سائله عما أجاب به رسوله في هذا المقام، وليتحيز بعد إلى أين شاء ؟ فلم يكن الله ليجمع بين النُّفاة المعطّلين المحرِّفين، وبين أنصاره وأنصار رسوله وكتابه إلّا جمع امتحان وابتلاء كما جمع بين الرُّسل وأعدائهم في هذه الدار. اهـ

[وقوله: (وتجوهت): الجاه: المنزلة والقدر عند السلطان. والمعنى: أنك خاطبتني من فوق، وبلغت جاهًا لا يمكنني مقاومته. «لسان العرب» (١٣/ ٤٨٧)، و«حاشية الصواعق»]

فصل

أمثلة لبعض التَّأويلات الفاسدة ليكون السُّني منها على حذر

يعلم كثير ممن يُحب السُّنّة خُطورة التّأويل، وأنّه مُخالف لطريقة السَّلف الصَّالح؛ ولكنه يجهل كيفية تأويل أهل الكلام لنُصوص الصِّفات، فإذا اضطر لقراءة بعض شروحاتهم انطوت عليه تأويلاتهم وتحريفاتهم فلا يتفطّن لها، ولا ينتبه لتلك التَّأويلات التي حذَّر منها أهل السُّنّة؛ فلهذا أحببت أن يقف السُّني على بعض تلك التَّأويلات حتّى يكون منها ومن أمثالها على حذر.

فهم يُفسّرون الاستواء: بالاستيلاء أو الملك، واليد: بالقدرة أو النّعمة، والوجه: بالذّات، والنّفس: بالحقيقة، والمحبة: بالإنعام أو الغفران، والرَّحمة: بالمغفرة أو الثواب، والغضب: بالإنكار أو العقاب، والمكر والاستهزاء والسُّخرية: بالمجازاة، وأمثال ذلك من التأويلات.

ومن أمثلة ذلك:

١ - ابن حزم الظَّاهري (٤٥٦هـ).

ومذهبه في باب الأسماءِ والصِّفاتِ مذهب المعتزلة ممن يُثبتون الأسماء ويُنفون الصِّفات.

- قال عنه ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٥/ ٢٥٠)]: قد بالغَ في نفي

الصِّفات، وردّها إلى العلم؛ مع أنّه لا يُثبت عِلمًا هو صفة، ويزعم أنّ أسماءَ الله كالعليمِ والقدير، ونحوهما لا تدلُّ على العلم، والقُدرة. اهـ

وقال في [«منهاج السُّنّة» (٢/ ٥٨٣)]: وزعم ابن حزم أنّ أسماء الله تعالى الحسنى لا تدلُّ على المعاني، فلا يدلُّ عليمٌ على علمٍ، ولا قديرٌ على قُدرةٍ، بل هي أعلام محضة ! اهـ

قلت: ومن تأويلاتِهِ: تأويله لصِفةِ السَّمعِ: بالحفظِ، والبصرِ: بالعلم.

- قال ابن حزم في [«الفصل والنحل» (٢/ ٣١٣)] وهو يتكلّم عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «**حِجَابُهُ النُّورُ لو كَشَفَهُ لأَحرَقَ سُبُحَاتُ وَجهِهِ مَا انتَهى إِليهِ بَصَرُهُ مِن خَلقِهِ**».

قال: والبصر قد يُستعمل في اللُّغةِ بمعنى: الحفظ ... فمعنى هذا الخبر: لو كشفَ تعالى السِّتر الذي جعل دون سطوته؛ لأحرقت عظمته ما انتهى إليه حفظه ورعايته من خلقِهِ.

وكذلك قول عائشة أُمّ المؤمنين رضي الله عنه: الحمدُ لله الذي وَسِعَ سمعه الأصوات، إنّما هو بمعنى: أن علمَه وَسِعَ كُلّ ذلك يعلم السِّرَّ وأخفى. اهـ

٢- يوسف بن عبدالله بن عبد البر المالكي (٤٦٣هـ).

وقد سَلك مسلك أهل التَّأويلِ في بعضِ صفات الرَّبِّ الفعلية: كالضّحكِ، والاستحياءِ، والإعراضِ، والمكرِ، والاستهزاءِ، وغيرها.

قال في [«التمهيد» (١٨/ ٣٤٥)]: وأمّا قوله: «**يضحك الله**» فمعناه: يرحمُ اللهُ عبده عند ذاك، ويتلقّاه بالرّوحِ، والرَّاحةِ، والرَّحمةِ، والرَّأفةِ، وهذا مجازٌ مفهوم !!

وقد قال الله عزَّ وجلَ في السَّابقين الأوَّلين والتَّابعين لهم بإحسان: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [البينة:٨]، وقال في المجرمين: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥]، و أهل العلم يكرهون الخوض في مثلِ هذا وشبهه من التشبيه كُلِّه في: الرِّضا، والغضبِ، وما كان مثله من صفات المخلوقين. اهـ

قلت: وقد تقدم (ص٣٢٧) أنه نقل الإجماع على النهي عن حمل نصوص الصِّفات على المجاز !!

٣- الجُويني (٤٧٨هـ).

قال في [«الإرشاد» (ص١٥٥)]: والذي يصح عندنا: حمل اليدين على: القُدرة، وحمل العينين: على البصر، وحمل الوجه على: الوجود.

وقال (ص١٦١): حمل النُّزول وإن كان مُضافًا إلى الله تعالى، على نُزول ملائكته المقرَّبين .... ومما يتجه في تأويل الحديث أن يُحمل النُّزول على إسباغ الله نعماءه على عباده. اهـ

٤ - الشّاطبي (٧٩٠هـ) صاحب كتاب «الاعتصام»، و«الموافقات».

- قال في [«الموافقات» (٢/ ١٥٠)]: تسمية الجزاء المرتب على الاعتداءِ اعتداءً مَجازٌ معروف مثله في كلامِ العربِ، وفى الشّريعة من هذا كثير كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة:١٥]، ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٥٤]، ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٦] إلى أشباه ذلك. اهـ

قلت: حمل الصِّفات على المجاز تأويل لها كما تقدم.

وقال أيضًا في كتابِهِ [«الاعتصام» (٢/ ٨٤٣)]: كلام الباري تعالى؛ إنّما نفاه

من نفاه وقوفًا مع الكلامِ الملازم للصَّوتِ والحرف، وهو في حقّ الباري مُحال.

قلت: أهل السُّنّة يثبتون الحرف والصَّوت في كلامه عزّ وجلَّ كما دلّت عليه النُّصوص الكثيرة، وليس ذلك بمحال عندهم كما ادعت المعطلة.

واعلم أن الشَّاطبي في كتابيه «الاعتصام»، و«الموافقات» قد سَلكَ مسلك أهل التَّفويض وأهل التَّأويل، فأوّل صفة: العلوّ، والاستواءِ، والكلامِ، والرُّؤية، والحُبّ، والبُغض وغيرها من الصِّفات.

والعجب بعد هذا كُلّه من محققِ كتابِ « الاعتصام»: (سليم الهلالي) فإنّه لم يتعقّب الشّاطبي في هذه التَّأويلاتِ والمخالفات الجليّة، بل يقول في حاشية تحقيقه (١/ ٣٠٥): (فمن تتبع عقيدة المصنف .. مِن سياق كتابه وجد ما يُثلج الصَّدر) !! اهـ

قلت: قد تُتبِّعت فما وُجِدَ إلَّا خلاف ذلك. والله المستعان.

[وانظر كتاب: «الإعلام بِمُخالفات (الموافقات) و(الاعتصام)»]

٥- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

- قال في [«شرح الصحيح» (١/ ٣٥٢)] قوله ﷺ: **«والذِي نَفسِي بِيَدِهِ»**: والمراد باليدِ هُنا: القُدرة. اهـ

- وقال في (٨/ ١٥٥): قوله: «الرّحمن الرَّحيم»: اسمان من الرَّحمة، أي مُشتقَّانِ من الرّحمة، والرَّحمة لغةً: الرِّقة والانعطاف. وعلى هذا فوصْفه به تعالى مَجاز عن إنعامه على عباده. اهـ

- وقال أيضًا (٢/ ٥٣٠) : قوله: (أغير): أفعل تفضيل من الغَيرة -

بفتح الغين المعجمة -، وهي في اللغة تغير يحصل من الحمية والأنفة ..إلى قوله: وكل ذلك محال على الله؛ لأنه مُنَزَّهٌ عن كل تغير ونقص، فيتعين حمله على المجاز.. إلخ.

وقد تعقبه الشيخ سُليمان بن حمدان رحمه الله فقال: هذا كلامٌ عَارٍ عن التّحقيق، وإذا كان أعرفُ الخلق بربِّه محمد ﷺ قد نطق بهذا، وأخبر به عن رَبِّه، فما المانع من إطلاق ما أطلقه، مع عَدَمِ التعرُّض له بشيء من التَّأويل؛ ولكن هذه بليَّة ابُتلي بها من سَلَّم قِيادَه لغير الصَّادق المصدُوق، الذي لا ينطق عن الهوى، وحكَّم عقلَهُ على الشَّرعِ، فلا حول ولا قوة إلا بالله. اهـ

قلت: ويوجد في شرحه لصحيح البخاري ما يُقارب (٢٠٠) مُخالفة لعقيدة أهل السُّنّة والجماعة !! والله المستعان.

٦- ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ).

- قال في [«الإنافة في الصدقة والضيافة» (ص١٠٥)] في قوله ﷺ: « **فإن الله يتقبلها بيمينه**» قال: اليمين هنا: كناية عن مزيد الرّضا والقبول، وإعظام الجزاء، لاستحالة معناها على الله، تعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا. اهـ

وقال في [«الفتاوى الحديثية» (ص١٨٩)] وهو يقرر مذهب المعطّلة في الصِّفات، قال: ومذهب الخلف: وهو أن يُخرج تلك النُّصوص عن ظواهرها، وتحمل على محامل تليق به تعالى: كحمل الاستواء: على الاستيلاء، والوجه على: الذات، والعين على: تمام الرّعاية، والكلأ على الحفظ، واليد على: النّعمة والقدرة، والرِّجل على: القوم والجماعة، يقال: رِجلُ الجراد أي جماعته، والقدم: على الجماعة المقدّمين. اهـ

- قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله: أما ابن حجر الهيتمي فهو من مُتأخري الشَّافعية، وعقيدته عقيدة الأشاعرة النُّفاة للصِّفات. اهـ [«مجموعة الرسائل» (٤/ ٣٧١)، و«الدرر السنية» (٣/ ٢٢٥)]

٧ - السُّيوطي (٩١١هـ).

قال في «تفسير الجلالين» (ص١٣٨) في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ قال: مُبالغة في الوصف بالجود، وثَنّى اليد لإفادة الكثرة إذ الغاية ما يبذله السَّخي من ماله أن يعطي بيديه. اهـ

٨ - محمد بن علي بن أحمد الشَّوكاني (١٢٥٥هـ).

- قال في شرحِهِ [«نيل الأوطار» (باب التَّشديد في الولايات) (٨/ ٢٦٣)]: «وكِلتا يديهِ يَمين» قال في النِّهاية: .. كُلّ ما جاء في القرآن والحديث، من إضافة اليد، والأيدي، واليمين، وغير ذلك من أسماءِ الجوارحِ إلى الله فإنّما هو على سبيلِ المجازِ، والاستعارةِ، والله مُنزهٌ عن التَّشبيهِ، والتَّجسيم. اهـ

قلت: أقرّ الشوكاني على هذا التأويل الباطل بإضافة صفات الله إلى المجازِ على طريقة أهل التَّأويل والتَّعطيل كما سبق، وهي عقيدة ابن الأثير التي سار عليها في كتابه: «النِّهاية في غريب الحديث»، والله المستعان.

وتفسير الشّوكاني يَعُجّ بالتأويل لكثير من الصِّفات !

٩ - المناوي (١٠٣١هـ).

قال في [«فيض القدير» (١/ ٤٧٣)]: (يرحمك من في السماء) اختلف في المراد بمن في السَّماء، فقيل: هو الله، أي: ارحموا من في الأرض شفقة،

يرحمكم الله تفضلًا؛ والتقدير يرحمكم من أمره نافذ في السَّماء، أو من فيها مُلكه وقدرته وسُلطانه، أو الذي في العلو والجلال والرفعة .. فهو من قبيل رضاه من السَّوداء بأن تقول في جواب: «أين الله ؟» فأشارت إلى السماء مُعبّرة عن الجلال والعظمة لا عن المكان !! اهـ

١٠ - محمد رشيد رضا (١٣٥٤هـ)

- قال في صفة الاستواء في [«تفسير المنار» (٨/ ٤٥١)]: لَم يشتبه أحدٌ من الصَّحابة في معنى استواءِ الرَّبِّ تعالى على العرشِ، على علمهم بتنزُّههِ سبحانه عن صِفاتِ البشَرِ وغيرِهم من الخلقِ، إذ كانوا يَفهمون أَنَّ استِواءهُ تعالى على عرشِهِ عِبارَةٌ عن اسْتقامَةِ أَمرِ مُلكِ السَّمواتِ وَالأَرضِ لَهُ، وانفِرَادِهِ هو بتدبيرِهِ... - ثم يقول عن العرش : .. فهو كما تدُلُّ اللُّغَةُ: مركزُ تدْبيرِ العَالَمِ كُلِّهِ. اهـ

«وهذا إيغال في التأويل للاستواء وللعرش أيضًا، والعجب من صاحب كتاب ... «المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصِّفات» كيف استشهد بهذا الكلام على إثبات موافقة رشيد رضا لمذهب السَّلف الصَّالح».

[نقلاً من كتاب: «مذهب أهل التفويض» (ص ٢٧٦)]

١١ - صديق حسن خان (١٣٠٧هـ).

قال في شرحه للبخاري «عون الباري» (٥/ ٤٣٣): قوله: **«يتكفؤها الجبار بيده»**: بقدرته.

وقال في (٤/ ٦٥٩): **«أعوذ بوجهك»**: أي بذاتك.

وقال (٥/ ٧٣٢): «إن رحمتي تغلب غضبي»: المراد بالغضب لازمه، وهو إيصال العذاب إلى من يقع عليه الغضب. اهـ

١٢ - شُعيب الأرنؤوط.

قال في حاشية تحقيقه [«الرياض الصالحين» (ص٢٢٠)]: «إن رحمتي سبقت غضبي»: غضب الله ورضاه يرجعان إلى معنى: الإرادة، فإرادته الإثابة للمطيع تُسمى: رضى ورحمة، وإرادته عقاب العاصي وخذلانه يُسمى: غضبًا. اهـ

وقال: (ص٣٢٥): (يُدني المؤمن من ربِّه): أي يقرب المؤمن يوم القيامة من ربه دنو كرامة وإحسان، لا دنو مَسافة.. اهـ

فهذه بعض الأمثلة على التَّأويل ليكون القارئ منها ومن أمثالها على حذر.

وهذه التأويلات على فسادِها وبعدها عن مراد الله تعالى ورسوله ﷺ إلَّا أنها راجت وانتشرت في الآفاق، وتداولها كثير من الجُهَّالِ.

ولرواجها بين النَّاس عدة أسباب، ومن أعظمها ما ذكره ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٣٦):

١- أن يأتي به صاحبه مموهًا بزخرف الألفاظ، مكسوًّا حُلّة الفصاحة والعبارة الرشيقة، فتسرع العقول الضعيفة إلى قبوله واستحسانه.

٢- أن يخرج المعنى الذي يريد إبطاله بالتأويل في صورة مُستهجنة، تنفر عنها القلوب، وتنبو عنها الأسماع، فيتخير له من الألفاظ أكرهها وأبعدها وصولًا إلى القلوب، وأشدها نفرة عنها، فيتوهم السَّامع أن معناها هو الذي

دلّت عليه تلك الألفاظ، فيُسمون إثبات صفات الكمال لله تجسيمًا وتشبيهًا وتمثيلًا، ويُسمون إثبات الوجه واليدين له تركيبًا، ويسمون إثبات استوائه على عرشه وعلوّه على خلقه فوق سمواته تحيزًا وتجسيمًا .. ويسمون الصفات أعراضًا، والأفعال حوادث، والوجه واليدين أبعاضًا .. فلما وضعوا لهذه المعاني الصحيحة الثابتة تلك الألفاظ المستنكرة الشنيعة تم لهم من نفيها وتعطيلها ما أرادوه، فقالوا للأغمار والأغفال: اعلموا أن ربكم مُنزّه عن الأعراض، والأغراض، والأبعاض، والجهات، والتركيب، والتجسيم، والتشبيه.. ولما أراد المتأوّلون المعطلون تمام هذا الغرض؛ اخترعوا لأهل السّنة الألقاب القبيحة، فسموهم: حشوية، ونوابت، ونواصب، ومجبرة، ومجسمة، ومُشَبّهة.

٣- أن يعزو المتأول تأويله وبدعته إلى جليل القدر نبيه الذِّكر من العقلاء، أو من آل البيت النبوي، أو من حل له في الأمة ثناء جميل، ولسان صدق ليحليه بذلك في قلوب الأغمار والجهال، فإن مِن شأنِ النَّاس تعظيم كلام من يعظم قدره في نفوسهم، وأن يتلقوه بالقبول والميل إليه، وكلما كان ذلك القائل أعظم في نفوسهم كان قبولهم لكلامه أتم، حتّى إنهم ليقدمونه على كلام الله ورسوله ويقولون هو أعلم بالله ورسوله منا.

فهذه مِن أعظم الأسباب التي جعلت هذا التأويلات المبتدعة تروج وتنتشر عند العامة والخاصة.

المبحث الثالث عشر:

نَهي أهلُ السُّنَّة عن التَّشبيه والتَّمثيل والتكييف في صفاتِ اللهِ عزَّ جلَّ، وتكفير المُشبِّهة

يَختلِفُ مَعنى التَّشبيه عند أهل السُّنّة، وعند الجهمية مُعطّلة الصّفات.

١ - معنى التَّشبيه عِند أهلِ السُّنّة والجماعة.

- قال ابن البناء الحنبلي (٤٧١هـ) رحمه الله في [«المختار في أصول السُّنَّة» (ص٨١)]: المُشبِّهة، والمُجسِّمة: فهم الذين يجعلون صِفات الله عزّ وجلَّ مثل صِفاتِ المخلوقين؛ وهم كُفَّار. اهـ

- وقال إسحاق بن إبراهيم بن راهُويه (٢٣٨هـ) رحمه الله: إنّما يكون التَّشبيه إذا قال: يدٌ كيدٍ، أو مِثلُ يدٍ، أو سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ، فإذا قال: سَمعٌ كسمعٍ أو مثلُ سمعٍ فهذا التَّشبيه.

وأمّا إذا قال كما قال الله تعالى: يدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ، ولا يقولُ كيفَ، ولا يقول مثلُ سمعٍ ولا كسمعٍ، فهذا لا يكون تشبيهًا. وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. اهـ

[«سنن» الترمذي (٣/ ٥١)، وعن نُعيم بن حماد رحمه الله نحوه، وسيأتي]

- وكما قيل لإبراهيم بن أحمد بن شَاقِلَّا (٣٦٩هـ) رحمه الله: أنتم المُشبِّهة.

فقال: حاشا لله، المُشبِّهة الذي يقولُ: وجهٌ كوجهي، ويدٌ كيدي.

فأمّا نحن فنقول: له وجهٌ كما أثبت لنفسه وجهًا، وله يدٌ كما أثبت لنفسه يدًا، و ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ومن قال هذا فقد سَلِمَ.

[«طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٣٩)]

٢ - معنى التَّشبيهُ عند الجهمية وغيرهم مِن مُعطِّلة الصِّفات.

يُريدون به: إثبات صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنّة.

- قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في [«الردّ على الجهمية» (ص١٠٤)]: وزعمَ - يعني الجهم بن صفوان- أن من وصف الله بشيءٍ مِما وصف به نفسه في كتابِهِ، أو حدّثَ عنه رسوله ﷺ كان كافرًا، وكان من المشبِّهةِ، فأضل بكلامِهِ بشرًا كثيرًا.. اهـ

٣ - ذم المشبهة لم يرد في الكتاب والسُّنّة ولا عن الصَّحابة والتابعين.

ليس في كتاب الله، ولا سُنة رسوله، ولا كلام أحدٍ من الصَّحابة، ولا الأكابر من التَّابعين: (ذم المشبّهة)، و(ذمّ التّشبيه)، أو (نفي مذهب التَّشبيه)، ونحو ذلك، وإنّما اشتهر ذمّ هذا من جهة الجهمية نُفاة الصفات، كما ذكره الإمام أحمد.

ومن تكلَّم فيه السّلف مثل: عبدالرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون، وأحمد، وإسحاق، ونُعيم بن حماد، وغيرهم فإنهم يريدون به: غُلاة أهل

الإثبات الذين زادوا في الإثبات حتى مثلوا صفات الله بصفات خلقه.

فصارَ لفظ: (المشبّهة) مذمومًا في كلام هؤلاء، كما هو مذموم في كلام الجهمية؛ لكن بين المعنيين فرقٌ عظيم، ولهذا كانوا يُفسِّرون مرادهم، ويقولون: من أغرق في نفي التّشبيه وذمّ المشبهة : كان جَهميًا.

[انظر «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ١٠٩)، و(٦/ ٤٨٤)]

٤ - أول مَن أظهر مقالة المشبّهة.

التصريح بتشبيه الخالق بالمخلوق ظهر به الرافضة. فهم أرباب التشبيه وأهله، كما قال الجاحظ عنهم: (ليس على ظهرها رافضي إلا وهو يزعم أن ربه مثله)، فالجاحظ وإن كان مُعتزليًا مُعطلًا إلّا أن ما قاله عن الرافضة حق.

وأوّل الطوائف قولًا هم البابية أتباع: بيان بن سَمعان الذي ظهر في أوائل القرن الثاني، وزعم أن الله رجل من نور على صورة إنسان، وأنه يهلك كله إلّا وجهه، تعالى الله عن قوله علوًا كبيرًا.

وذكر ابن تيمية أن أوّل من عُرف عنه في الإسلام أنه قال: إن الله جسم هو هشام بن الحكم.[انظر: كتاب «مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منهم» (١/ ١٧٨)]

٥ - موقف أهل السُّنّة من المُشبّهة.

اعلم وفقك الله لاتباع السُّنّة أنّ أهل السُّنّة كما حذّروا من المؤوّلة المعطلة، فقد حذّروا كذلك مِن المشبِّهة المُمثلة لِصفاتِ الله تعالى بصفاتِ خلقِهِ، وبيّنوا للنَّاسِ شناعةَ قولِهم وخطرِهِ، ونزَّهوا الله تعالى من أن يَشبهه أحدً من خلقه.

وسيأتي عن كثير من السلف وأئمة أهل السُّنة التصريح بتكفير المشبِّهة كما صَرَّحُوا بتكفير الجهمية.

٦ - كيفية ذات الله تعالى من الأمور الغيبيّة التي لا يعلمها إلا الله تعالى، ولا مجال للعقل فيها؛ لأن الله تعالى لم يخبرنا بكيفية وكُنه صفاته في كتابه، ولا على لسان رسوله ﷺ.

وما وردت النُّصوص به إنما هو إثبات وجود الصّفات لا إثبات كيفيتها.

فتكلف العقل بالنَّظر والتَّفكر في الكيفية بدعة مُحرّمة في الدِّين، لم يكلف الله تعالى النَّاس بها لما يُفضي ذلك إلى التَّمثيل والتَّشبيه.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، وبيّن سبحانه أنَّه لا تدركه الإبصار.

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التَّفكُّر في الله تعالى، فقال: «**تَفكَّروا في خلق الله، ولا تفكَّروا في الله**».

٧ - إثبات الصِّفات إثبات وجود لا إثبات كيفية.

عدم العلم بالكيفية لا يقدح في الإيمان بالصِّفات، ومعرفة معانيها، فإثبات السَّلف للصِّفات إثبات وجود لا إثبات تكييف، فهم يثبتون الصِّفات، ويفهمون معانيها، ويفسِّرونها، ويعتقدون ما دلّت عليه.

٨ - العلم بالكيفية فَرعٌ عن العِلمِ بالذَّاتِ.

مِن الأمور المتَّفق عليها بين العقلاء استحالة العلم بكيفية ذات الله

تعالى، ولهذا قال أهل السُّنّة: إن العلم بكيفية الصِّفات من غير الممكن حصوله، إذ أن الصِّفات تابعة لذات الموصوف بها.

- قال التيمي الأصبهاني رحمه الله في [«الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٨٩)]: الكلام في الصِّفات فرعٌ على الكلامِ في الذَّات، وإثبات الذَّات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصِّفات، وإنَّما أثبتناها لأن التَّوقيف ورد بها، وعلى هذا مضى السَّلف. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٤)]:

وما أحسن ما قال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: (كيف استوى، أو كيف ينزل إلى سماء الدّنيا، أو كيف يداه) ونحو ذلك،

فقل له: كيف هو في ذاته ؟

فإذا قال لك: لا يعلم ما هو إلَّا هو، وكنه الباري تعالى غير معلوم للبشر.

فقل له: فالعلم بكيفية الصِّفة مُستلزم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة لموصوف لم تعلم كيفيته، وإنَّما تعلم الذات والصفات من حيث الجملة على الوجه الذي ينبغي له. اهـ

٩ - معنى قولهم: (أمروها كما جاءت بلا كيف).

قول السَّلف قاطبة: (أمروها كما جاءت بلا كيف) أي بلا كيف يعقله البشر، لا أن المراد نفي الكيفية مُطلقًا، فإن كُلّ شيء لا بُدّ وأن يكون له كيفية معيَّنه، ومراد السَّلف هو نفي العلم بهذه الكيفية، لا يعلم كيف الله عزَّ وجلَّ، ولا كيف صفاته إلَّا هو، وهذا من الغيب الذي استأثر الله بعلمه، فلا سَبيلَ للصول إليه.

فصل

في أقوال السلف الصالح ومن تبعهم من أهل العلم في النهي عن التمثيل والتشبيه

ومما رُوي عن أهل السُّنّة والجماعة في النَّهي عن التَّشبيه:

١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما: ليس لله مثل. [«النقض» (٣١٢)]

٢ - عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] يقول: هل تعلم للرَّبِّ مَثَلًا، أو شَبيهًا ؟

[تفسير الطبري (١٦/ ١٠٦)]

٣ - عن الحسن البصري (١١٠هـ) رحمه الله أنه سُئل هل تصفُ ربّك عزّ وجلّ ؟ قال: نعم، أصفه بغير مثال.

[«السنة» لعبدالله (٤٩٩)، و«النقض» للدارمي (٣١١)، وفي إسناده انقطاع]

٤- قال الفُضَيل بن عياض (١٨٧هـ) رحمه الله: ليس لنا أن نتوهم في الله كيف وكيف؛ لأنّ الله وصف نفسه فأبلغ فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ فلا صفةَ أبلغ مما وصف الله به نفسه، وكذا النُّزول، والضَّحكِ، وهذه المباهاة، وهذا الاطلاع، كما شاء أن ينزل، وكما شاء أن يُباهي، وكما شاء أن يطّلع، وكما شاء أن يضحكَ، فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف.

[«السنة» للخلال كما في «درء التعارض» (٢/ ٢٣-٢٤)]

٥ - قال عبدالرحمن الأصبهاني: سمعت عبدالرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) يقول لفتىً من ولد جعفر بن سُليمان: مكانك، فقعد حتّى تفرّق النّاس.

ثم قال: تعرف ما في هذه الكورة [يعني : المدينة] من الأهواء والاختلاف ، وكُلّ ذلك يجري مِنّي على بال رضي؛ إلا أمرك وما بلغني. فإن الأمرَ لا يزال هيّنًا ما لم يصر إليكم [يعني: السُّلطان] فإذا صار إليكم جلّ وعظم.

فقال: يا أبا سعيد وما ذاك ؟!

قال: بلغني أنّك تتكلم في الرّبِّ تبارك وتعالى وتصفه وتُشبِّهه.

فقال الغلام: نعم، فأخذ يتكلم في الصِّفة.

فقال: رُويدك يا بُنَيّ حتّى نتكلّم أوّل شيء في المخلوق، فإذا عجزنا عن المخلوقات فنحن عن الخالق أعجز وأعجز.

أخبرني عن حديث حدثنيه شعبة، عن الشيباني قال: سمعت زِرًّا قال: قال عبدالله في قوله: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ [النجم:١٨] قال: رأى جبريل له ستمائة جناح؟

قال: نعم. فعرف الحديث.

فقال عبدالرحمن: صفّ لي خلقًا من خلق الله له ستمائة جناح.

فبقى الغُلام ينظر إليه.

فقال عبدالرحمن: يا بني، فإني أهوّن عليك المسألة، وأضع عنك خمسمائة وسبعة وتسعين، صف لي خلقًا بثلاثة أجنحة، رَكِّب الجناح الثَّالث منه موضعًا غير الموضعين اللذين ركبهما الله حتى أعلم.

فقال: يا أبا سعيد نحن قد عجزنا عن صفة المخلوق، ونحن عن صِفةِ الخالِقِ

أعجز وأعجز. فأشهدك أني قد رجعت عن ذلك، واستغفر الله.

[رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٩٣٢) و أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٨)].

٦ - قال وكيع (١٩٧هـ) رحمه الله يقول: وصف داود الجواربي - يعني: الرَّبَّ عزَّ وجلَّ -، فكَفَرَ في صفتِهِ، فردّ عليه المَريسي فكفرَ المَريسي في ردِّه عليه، إذ قال: هو في كُلِّ شيء. [«اعتقاد أهل السنة» اللالكائي (٩٣٥)]

٧ - قال عليّ بن عاصم (٢٠١هـ) رحمه الله: تكلّمَ داود الجواربي في التَّشبيهِ، فاجتمع فقهاء واسط، منهم: محمد بن يزيد، وخالد الطَّحان، وهُشَيم، وغيرهم، فأتوا الأمير، وأخبروه بمقالته، فأجمعوا على سفك دمِهِ.

فمات في أيامِهِ، فلم يُصلِّ عليه عُلماء أهل واسط.

[«الرد على الجهمية» لابن أبي حاتم (بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٥٠٢)، و«اعتقاد أهل السنة» اللالكائي (٩٣٣)]

٨ - قال الشافعيّ (٢٠٤هـ) رحمه الله: .. ونُثبت هذه الصِّفات، وننفي عنها التَّشبيه كما نفى التَّشبيه عن نفسه تعالى فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. [رواه الهكّاري في «اعتقاد الإمام الشافعي» (٧)].

٩ - قال أبو داود الطَّيالسيّ (٢٠٤هـ) رحمه الله: كان سُفيان الثوري، وشُعبة، وحَماد بن زيد، وحماد بن سَلمة، وأبو عَوانة .. لا يُشبِّهون، ولا يُمثِّلون الحديث، لا يقولون: كيف؟ وإذا سُئلوا أجابوا بالأثر.

[«الأسماء والصفات» للبيهقي (٩٠١)]

١٠ - قال نُعيمُ بن حَمّاد (٢٢٨هـ) رحمه الله: من شَبَّهَ الله بِشَيءٍ من خلقِهِ فقد كَفرَ، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس فيما وصف الله به

نفسه ورسوله تشبيه. [«اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٩٣٦)]

١١ - قال شاذ بن يحيى الواسطي: كنتُ قَاعدًا عند يزيد بن هارون (٢٠٦هـ) فجاء رجلٌ فقال: يا أبا خالد، ما تقول في الجهميّة ؟

قال: يُستتابون، إن الجهميّة: غلت فتفرعت في غُلُوّها إلى أن نفت،
وإن المُشبِّهة: غلت فتفرعت في غُلوِها حتّى مثَّلت،
فالجهمية: يُستتابون، والمُشبِّهة - كذا - رماهم بأمرٍ عظيم.

[رواه ابن أبي حاتم في «الرد على الجهمية» كما في (بيان تلبيس الجهمية) (٦/ ٥٠٤)، و«اعتقاد أهل السُّنة» للالكائي (٩٣٤)]

١٢ - قال أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمه الله: لا تُشبّهوا الله بخلقه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ .. [«الحجة في بيان المحجة» (١/ ٤٣٦)]

١٣ - وعن حنبل أنه سأل أحمد: عن قولِ المشبِّهة ما يقولون ؟

قال: مَن قال: بصرٌ كبصري، ويدٌ كيدي، وقدمٌ كقدمِي؛ فقد شبّه الله بخلقِهِ، وهذا يحدّه، وهذا كلامُ سُوءٍ، وهذا مَحدودٌ، والكلام في هذا لا أُحبّه. [«درء التعارض» (٢/ ٣٢)]

١٤ - قال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (٢٣٨هـ) رحمه الله: من وصفَ اللهَ فشبَّه صفاتَهُ بصفاتِ أحدٍ من خلقِ الله فهو كافرٌ بالله العظيم؛ لأنّه وصف لصفاته؛ إنّما هو استسلام لأمرِ الله ولما سنّ الرسول ﷺ.

[«اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٩٣٧)]

١٥ - قال أبو عبدالله الرِّباطي: حضرتُ يومًا مجلس الأمير عبدالله بن طاهر ذات يومٍ، وحضر إسحاق بن راهويه، فسُئِلَ عن حديث النُّزول

أصحيح هو ؟ فقال: نعم.

فقال له بعض قوّاد عبدالله: يا أبا يعقوب، أتزعم أن الله ينزل كُلّ ليلة؟

قال: نعم. قال: كيف ينزل ؟

قال: أثبته فوق حتّى أصف لك النُّزول.

فقال له الرّجل: أثبته فوق.

فقال له إسحاق: قال تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر/ ٢٢]

فقال الأمير عبدالله بن طاهر: يا أبا يعقوب هذا يوم القيامة.

فقال إسحاق: أعزّ الله الأمير، ومن يجيء يوم القيامة من يمنعه اليوم ؟
[«مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٧٥)]

١٦ - قال محمد بن إسماعيل البخاري (٢٦٥هـ) رحمه الله في [«خلق أفعال العباد» (٤٧٩)]: وقال عزّ وجلّ: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ [البقرة/ ٢٢] فليس لصفة الله ند، ولا مِثلٌ، ولا يوجد شيءٌ من صفاتِهِ في المخلوقين. اهـ

١٧ - قال أحمد بن سنان رحمه الله (٢٥٨هـ): المُشبِّهة الذين غلوا فجاوزوا الحديث، فأمّا الذين قالوا بالحديث فلم يزيدوا على ما سمعوا.

[«الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٨٠)]

- قال التَّيميّ رحمه الله في [«الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٨١)] مُعلقًا على ما تقدم: هؤلاء أهل السُّنّة والمُتمسّكون بالصّوابِ، وليس هم بالمُشبِّهةِ، ما شبّهوا هؤلاء؛ إنّما آمنوا بما جاء به الحديث، هؤلاء مؤمنون مصدِّقون بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والكتاب والسُّنّة. اهـ

١٨ - قال محمد بن سعيد المروزي: سُئل أبو زُرعة الرازي (٢٦٤هـ) عن قول عيسى عليه السّلام لله عزّ جلّ: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾ [المائدة:١١٦]، قال: لا يُقال نفسٌ كنفسٍ؛ لأنّه كفرٌ، وقال: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] إنّ الله عزّ وجلّ خلقَ آدمَ بيدِهِ، ولا يُقال: يدٌ مثل يد، ولا يد كيد؛ لأنّه كفرٌ؛ ولكن نؤمن بهذا كُلّه. [«التوحيد» لابن منده (٩٠٢)]

١٩ - قال عثمان بن سعيد الدّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«النقض» (ص ٥٤)]: أما قولك: (إن كيفية هذه الصّفات وتشبيهها بما هو موجود في الخلق خطأ)، فإنا لا نقول: إنّه خطأ كما قلت، بل هو عندنا كفرٌ!! ونحن لكيفيتها وتشبيهها بما هو موجود في الخلق أشدّ أنفًا منكم، غير أنا كما لا نشبهها ولا نكيفها لا نكفر بها ولا نكذب ولا نبطلها بتأويل الضّلال. اهـ

- وقال (ص٥٧٨) في أثر ابن عباس رضي الله عنهما: (ليس لله مثل): ونحن نقول كما قال ابن عباس ليس لله مثل، ولا شبه، ولا كمثله شيء، ولا كصفاته صفة، فقولنا: ليس كمثله شيء أنّه شيء أعظم الأشياء، وخالق الأشياء، وأحسن الأشياء، نور السموات والأرض.

وقول الجهمية: ليس كمثله شيء؛ يعنون أنّه لا شيء؛ لأنّهم لا يثبتون في الأصل شيئًا، فكيف المثل ؟ وكذلك صفاته ليس عندهم شيء.

والدَّلالة على دعواهم هذه الخرافات والمستحالات التي يحتجون بها في إبطالها، واتخذوا قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ دلسة على الجهال ليروّجوا عليهم بها الضّلال . كلمة حقّ يُبتغى بها باطل، ولئن كان السُّفهاء في غلط من مذاهبهم، إن الفقهاء منهم على يقين. اهـ

٢٠ - قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رحمه الله في [«تفسيره» (١٤/ ١٤٨)]: قوله: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾ [النحل:٧٤] يقول: فلا تُمثلوا لله الأمثال، ولا تُشبِّهوا له الأشباه، فإنّه لا مِثلَ له، ولا شَبهَ. اهـ

٢١ - قال ابن بطة (٣٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ٧٦)]: وقالت الجهمية: إنّكم شبهتم ربكم بالقمر، فقلتم: **«ترون ربكم كما ترون القمر»**.

فتفهموا رحمكم الله جهلهم وكذبهم، وافتراءهم على الله تعالى، وعلى رسوله، وعلى المؤمنين من عباده في كُلِّ أحوالهم، فهل سمعتم عن أحدٍ أنّه قال: (إن الله تعالى مثل القمر)، وإنّما يقال: إنّه يُرى كما يُرى القمر؛ ألا ترى أنّك تنظر إلى القمر كما تنظر إلى الأرض، وليس القمر مثل الأرض؛ ولكن النَّظر مثل النَّظر؛ فتنظر إلى الشَّيء العظيم كما تنظر إلى الشيء الصغير، وهما مختلفان، والنَّظر إليهما واحد.

ويجوز أن تقول: أهدى إليّ رجل فرسًا، فأهديتُ إليه ثوبًا، وأهدى إليَّ شاةً فأهديتُ إليه بقرةً، فيقال له: لم فعلت ذلك ؟ فيقول: أهديت إليه كما أهدى إليّ؛ فليس الثوب مثل الفرس، ولا الشّاة مثل البقرة؛ ولكن الهدية مثل الهدية في الاسم.

واتفاق المعنى في الفعل لا في الشّخصين، وكذلك النّظر مثل النظر في الاسم، وليس المنظور إليه كله سواء. اهـ

٢٢ - قال ابن خُزيمة (٣١١هـ) رحمه الله [«التوحيد» (١/ ١٩٣)]: فتدبَّروا يا أولي الألباب ما نقوله في هذا البابِ، في ذكر اليدين، كنحو قولِنا في

ذكرِ الوجهِ، والعينين، تستيقِنوا بهداية الله إيّاكم وشرحه جلّ وعلا صدوركم للإيمان بصفاتِ خالقِنا، وتعلّموا بتوفيق الله إيّاكم أن الحقَّ والصوابَ والعدلَ في هذا الجنسِ مذهبُنا مذهب أهل الآثار، ومُتَّبِعي السُّنن، وتقِفُوا على جهل من يُسمّيهم مُشبّهة، إذ الجهميّة المعطِّلة جاهلون بالتَّشبيه. اهـ

٢٣ - قال ابن منده (٣٩٥هـ) رحمه الله في [«كتاب التوحيد» (٣/ ٣٠٩)]: وكذلك نقول فيما تقدم من هذه الأخبارِ في الصِّفاتِ في كتابنا هذا نرويها من غير تمثيلٍ ولا تشبيهٍ ولا تكييفٍ ولا قياسٍ ولا تأويلٍ على ما نقلها السَّلف الصَّادقِ عن الصَّحابة الطَّاهرة عن المصطفى ﷺ، ونُجهّل من تكلّم فيها إلّا ببيان عن الرسول ﷺ، أو خبر صحابي حضر التَّنزيل والبيان، ونبرأ إلى الله عزّ جلّ مما يخالف القرآن وكلام الرسول ﷺ. اهـ

٢٤ - قال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رحمه الله [«أصول السُّنّة» (ص٧٤)]: فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيّه صلى الله عليه وسلم، ليس في شيء منها تحديدٌ، ولا تشبيهٌ، ولا تقديرٌ، فسبحان من ليس كمثله شيء وهو السّميع البصير، لم ترَهُ العيون فُتحدّهُ كيف هو كينونيته؛ لكن رأته القلوب في حقائق الإيمان به. اهـ

٢٥ - قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله في [«المجموع» (١١/ ٤٨٢)]: فمن قال: إن علم الله كعلمي، أو قدرته كقدرتي، أو كلامه مثل كلامي، أو إرادته، ومحبته، ورضاه، وغضبه، مثل إرادتي، ومحبتي، ورضائي، وغضبي، أو استوائه على العرش كاستوائي، أو نزوله كنزولي، أو إتيانه كإتياني، ونحو ذلك، فهذا قد شَبّه الله ومثّله بخلقه تعالى الله عما يقولون؛ وهو ضالٌ خبيثٌ مُبطلٌ، بل كافر.

ومن قال: إن الله ليس لـه علـم، ولا قـدرة، ولا كـلام، ولا مشيئة، ولا سمع، ولا بصر، ولا محبة، ولا رضا، ولا غـضب، ولا اسـتواء، ولا إتيـان، ولا نزول، فقد عطَّلَ أسماء الله الحسنى، وصفاته العُلا، وألحـد في أسـماء الله وآياته، وهو ضالٌ خبيث مبطلٌ، بل كافرٌ.

بل مذهب الأئمة والسَّلف إثبات الصِّفات، ونفي التّشبيه بالمخلوقـات، إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا بلا تعطيل. اهـ

وقال في [«الدرء» (٤/ ١٤٥)] وهـو يـتكلم عـن التـشبيه : دلّ عـلى نـفيه الكتاب والسُّنّة وإجماع السّلف والأئمة، واستفاض عنهم الإنكار عـلى المشبهة الذين يقولون: يد كيدي، وبصر كبصري، وقدم كقدمي، وقـد قـال الله تعـالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، وقال تعـالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، وقـال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وأيضًا فنفي ذلك معروف بالدلائل العقلية التي لا تقبل النقيض. اهـ

٢٦ - قال ابن القيم رحمه الله في [«بدائع الفوائد» (١/ ٢٢٩)] وهـو يـتكلم عن أنواع الإلحاد في أسماء الله تعالى قال:

وخامسها: تشبيه صفاته بصفات خلقه، تعـالى الله عـمّا يقـول المشبّهون علوًّا كبيرًا. فهذا الإلحاد في مُقابلة إلحاد المعطِّلة، فإن أولئك نفوا صفة كمالـه وجحدوها، وهؤلاء شبَّهوها بصفات خلقه، فجمَعَهم الإلحادُ وتفرَّقت بهم طرقُه، وبرَّأ اللهُ أتباع رسوله ﷺ وورثته القائمين بسُنّته عن ذلـك كُلّـه، فلـم يصفوه إلَّا بما وصفَ به نفسَه، ولم يجحـدوا صـفاته، ولم يـشبّهوها بـصفات خلقه، ولم يعدلوا بها عما أنزلت عليه لفظًا ولا معنى، بل أثبتـوا لـه الأسـماء

والصّفات، ونفوا عنه مُشابهة المخلوقات؛ فكان إثباتهم بريئًا من التّشبيه، وتنزيههم خليًّا من التّعطيل، لا كمن شبَّه حتّى كأنّه يعبد صنمًا، أو عطّل حتّى كأنه لا يعبد إلّا عَدَمًا.

وأهلُ السُّنة وسطٌ في النِّحل، كما أنّ أهل الإسلام وسطٌ في المللِ، تُوقَد مصابيحُ معارفهم من: ﴿شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور:٣٥]، فنسأل الله تعالى أن يهدينا لنوره، ويسَهّل لنا السَّبيل إلى الوصول إلى مرضاته ومتابعة رسوله، إنّه قريب مجيب. اهـ

فصل

من علامة المُعطلة: تسمية أهل السنة: (مُشبهة)

على كثرة ما وردَ عن أهل السُّنّة مِن النَّهي عن التمثيل صفات الله تعالى بخلقه، بل وتكفير الممثلة المُشبّهة؛ إلّا أن مُعطّلة الصِّفات لا يزالوا يلمزون أهل السُّنّة ويصمونهم بوصم: (التَّشبيه، والتَّجسيم)، وسبب نبزهم بذلك:

١ - أن التشبيه عند المعطّلة هو إثبات الصِّفات كما تقدم.

قال ابن تيمية رحمه الله في [«منهاج السنة» (٢/ ١٠٥)]: فالمعتزلة والجهمية ونحوهم من نُفاة الصِّفات يجعلون كُلّ من أثبتها: (مُجسمًا) (مُشبِّهًا). اهـ

٢ - أنّهم يُريدون بذلك عيبهم والطّعن عليهم؛ ليُنفِّروا العامّة منهم.

- قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمه الله: وقد رأيت لأهلِ الأهواءِ والبدعِ والخِلافِ أسماء شَنِعَةً قبيحةً يسمّون بها أهل السُّنّة، يُريدون بذلك عيبهم، والطَّعن عليهم، والوقيعة فيهم، والإزراء بهم عند السُّفهاء والجُهال؛ أمّا الجهميّة فإنّهم يُسمُّون أهل السُّنّة: (المشبِّهة)، وكذبَ الجهمية أعداء الله؛ بل هم أوّلى بالتَّشبيه. فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كُنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رُسل ربنا بالحقِّ. [«إبطال التأويلات» (١/ ٤٦)]

- قال حرب الكرماني (٢٨٠هـ)رحمه الله في عقيدته [المسائل (ص٣٦٦)]: وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة فسموا بها

أهل السُّنّة يريدون بذلك عيبهم، والطعن عليهم، والوقيعة فيهم، والازدراء بهم عند السفهاء والجهال؛ أما الجهمية فإنهم يسمون أهل السنة مشبهة .. اهـ

- قال ابن خُزيمة (٣١٠) رحمه الله في [«التوحيد» (١/ ٧٦)]: فاسمعوا يا ذوي الحِجَا ما نقول في هذا البابِ، ونذكر بهت الجهمية، وزُورهم وكذبهم على عُلماء أهل الآثار، ورَميهم خيار الخلقِ بعد الأنبياء بما الله قد نَزَّههم عنه، وبرّأهم منه، بتزوير الجهمية على عُلمائنا أنّهم : (مُشبِّهة). اهـ

- قال ابن بطة رحمه الله في [«الإبانة الكبرى» (٣/ ٧١)]: فإن بعض المعتزلة إذا وضح عندهم صحة الرِّوايات، والآثار الصَّحيحة التي لا يجوز عليها التواطؤ، والاستحالة؛ قالوا: قد قال النبي ﷺ ذلك؛ ولكن النبي ﷺ كان مُشبّهًا. والمشبّه عندهم كَافِر مُلحِد.

فأعظم مِن قولهم في نبيهم ﷺ كلامهم في ربّهم، وإلحادهم في أسمائه، وجحدهم لصفاته، وإبطالهم رُبوبيته. اهـ

* ومن أمثلة ذلك :

١ - قال ثُمامَة بن أشْرَس - هو من رُؤساء الجهمية -:
ثلاثة من الأنبياء مُشبِّهة:
موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف:١٥٥]
وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦]
ومحمد حيث قال: «ينزل ربنا». [«مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٠)]

٢ - قال الشهرستاني في [«الملل والنحل» (١/ ٩٣)] وهو يتكلّم عن مُثبتة

الصِّفاتِ: ثم إن جماعة من المُتأخِّرين زادوا على ما قاله السَّلف، فقالوا: لابُدّ من إجرائها على ظاهرها، فوقعوا في التَّشبيه الصِّرفِ، وذلك على خلاف ما اعتقده السَّلف !! اهـ

٣ - نقل ابن حجر العسقلاني في شرحه للبخاري رحمه الله عن كثيرٍ من مُعطلة الصِّفات وصم أهل السُّنّة بالتَّشبيهِ والتَّجسيمِ ولم يتعقبهم بشيءٍ !

ومِن ذلك:

أ- قول ابن بطال (١٣/ ٤٠٦): وقالت الجسميّة معناه -[يعني: الاستواء]-: الاستقرار. اهـ

ب- وقوله (١٣/ ٣٦٨): وفي الحديث إثبات اليمين صفة لله تعالى من صفات ذاته، وليست جارحة !! خِلافًا للمُجسمة. اهـ

٤ - قال القرطبي صاحب «المفهم» (٦/ ٦٧٠): (المجسّمة): الذين جمعوا ما وقع في الكتاب والسُّنة مما يوهم ظاهره الجسمية !! حتَّى اعتقدوا أن الباري تعالى جِسمٌ مُجسَّم، وصورة مُصوّرة، ذات وجه، وعين، ويد، وجنب، ورجل، وأصابع !!..اهـ

٥ - قال الشَّوكاني في «إرشاد الفحول» (٢/ ٢٣) وهو يتكلم فيما يدخله التأويل، فقال: والثاني: الأصول: كالعقائد، وأصول الدِّيانات، وصفات الباري ﷻ. وقد اختلفوا في هذا القسم على ثلاثة مذاهب: الأول: أنّه لا مدخل للتأويل فيها، بل يجري على ظاهرها، ولا يؤول شيء منها، وهذا قول المشبّهة. !!

ولم يكتفوا بذلك بل صَنَّفوا في الرَّدِّ على أهل السُّنَّة المُصنّفات الكثيرة

لنفي الصِّفات، وتعطيل حقيقتها عن الله تعالى، ومن ذلك:

١ - كتاب «التَّوحيد وكُفر المُشبِّهة» لبشر المَريسي الجهميّ (٢١٨هـ).

[«السير» (١٠/ ٢٠١)]

٢- كتاب الرَّدّ على المشبّهة لابن الثّلجي الجهميّ (٢٦٧هـ).

٣ - كتاب «دَفع شُبَه التَّشبيه بأكفّ التَّنزيه» لابن الجوزيّ (٥٩٨هـ).

وقد نشرَه حامل لواء الجهمية حسن السَّقاف، وحَاشّـه بـأقوال الجهميـة وغيرهم مِن أهلِ البدع، مع ما فيه من الكَذِبِ والبهتان على أئمة أهل السُّنّة.

٤ - كتاب «مُشكل الحديث» لابن فورك (٤١٠هـ).

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٥٥)]: وابن فورك جمع في كتابه مِن تأويلات بشر المَريسي ومن بعده ما يُناسب كتابه. اهـ

٥ - كتاب «الرَّدّ على المشبهة» لابن عساكر (٥٧١هـ) وغيره.

٦- «تأويل الأحاديث المُوهِمة للتَّشبيه» للسّيوطي (٩١١هـ).

فهذه الكتب وأمثالها أُلّفـت للـرَّدّ عـلى أهـل الـسُّنّة والجماعـة، ونبـزُهم بالتَّشبيه والتَّجسيم. والله المستعان.

وتتبع المُتأخِّرين في هذا البُهتـان يطـول، والمقـصود بيـان أن أهـل الـسُّنّة بريئون من هذا الوصم، وأن نبزهم بذلك مِـن الكَـذِبِ علـيهم، فـإنّهم قـد صرّحوا بنفي التّشبيه والتَّمثيل في صِفاتِ الله تعـالى، بـل وكفّـروا مـن اعتقـده وقال به؛ ولكن هذه سُنّة الله تعالى في أهل الحقّ والـسُّنّة مِـن عهـد النُّبـوة، فقـد كان المشركون يُلقِّبون النبي ﷺ بألقاب افتروهـا؛ تـارة مجنونًـا، وتـارةً شَـاعِرًا،

وتارةً كَاهنًا، وتارةً مُفتريًا .. الخ.

- قال قُتيبة بن سعيد رحمه الله: إذا قال الرَّجل: المشبّهة؛ فاحذره؛ فإنّه يرى رأي جهم. «ذم الكلام» (١١٧٧).

- قال ابن خُزيمة (٣١١هـ) رحمه الله في [«التوحيد» (١/ ٥٦)]: من رَمى أهل الآثار القائلين بكتاب ربهم، وسُنة نبيهم بالتَّشبيه؛ فقد قال: الباطلَ، والكـذِبَ، والزُّورَ، والبُهتان، وخالفَ الكتابَ والسُّنّة، وخَرَجَ من لِسانِ العرب. اهـ

- وقال أبو زُرعة الرَّازي (٢٦٤هـ) رحمه الله: فمن نَسبَ الواصفين رَبّهم تبارك وتعالى بما وَصَفَ به نفسه في كتابِهِ، وعلى لِسانِ نَبيه ﷺ مِن غيرِ تمثيلٍ، ولا تشبيه: إلى (التّشبيه)؛ فهو مُعطّلٍ، نافٍ، ويُستدلّ عليهم بنسبتهم إياهم إلى التّشبيه أنّهم مُعطِّلة نافية، كذلك كان أهل العلم يقولون، منهم: عبد الله ابن المبارك، ووكيع بن الجراح. اهـ [«الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٨٧)].

- وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٠)]:

وكانوا إذا رأوا الرَّجلَ قد أغرقَ في نفي التّشبيه مِن غيرِ إثباتِ الصِّفاتِ قالوا: هذا جهميٌّ مُعطل؛ وهذا كثيرٌ جدًّا في كلامهم، فإن الجهميّة والمعتزلة إلى اليوم يُسمّون من أثبت شيئًا من الصِّفات: (مُشبِّهًا) - كَذِبًا منهم وافتراءً - .. وحتّى إن جُلَّ المعتزلة تُدخِلُ عامّة الأئمة مثل: مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه، والأوزاعيّ وأصحابه، والشَّافعيّ وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه وأبي عُبيد وغيرهم في قسم المُشبِّهة. اهـ

وقد ذكرَ أهل العلمِ أن من عَلامةِ أهل البدعِ: تسمية أهل السُّنّة: (مُشبِّهة)، و(مُجسِّمة).

- قال علي بن المديني (٢٣٤هـ) رحمه الله: من قالَ: (فُلانٌ مشبِّهٌ)، عَلمنا أنّه جَهميٌّ. [«اعتقاد أهل السّنة» للالكائي (١/ ١٤٧)].

- وقال أبو حاتم الرَّازيّ (٢٧٧هـ) رحمه الله: وعلامةُ أهل البدعِ: الوقيعة في أهل الأثرِ، وعلامة الجهميّة: أن يُسموا أهل السُّنّة: (مُشبّهة)، و(نابتة). اهـ [«اعتقاد أهل السنة» للالكائي (١/ ١٨٢)]

- وقال البربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله في «شرح السنة» (١٤١):

وإن سمعت الرَّجل يقول: فُلان مُشبّه، وفُلان يتكلّم في التّشبيه؛ فاعلم أنّه جهميّ. اهـ

- قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٥٠)]:

وهكذا شأنُ كُلِّ مُبتدعٍ ومُلحدٍ، وهذا مِيراثٌ مِن تسمية كُفّار قريش لرسول الله ﷺ وأصحابه: (الصَّبأة)، وصارَ هذا مِيراثًا منهم لكُلِّ مُبطلٍ ومُلحدٍ ومُبتدعٍ يُلقب الحقَّ وأهله بالألقاب الشَّنيعة المُنفِّرة ..

فإذا قالوا لمن أثبت الصّفات إنَّه: (مُشبِّه)، صوَّروا في الذِّهنِ قومًا يقولون: إن اللهَ مِثلَهُم، وله وجهٌ كوجوهِهِم، وسَمعٌ كَأسماعهم .. ويدَانِ كأيديهم، ونُزولٌ كَنزُولِهم ..

وإذا قالوا: (حَشويّة)، صَوَّروا في ذِهنِ السَّامعِ قَومًا قد حَشوا في الدِّينِ ما ليسَ مِنهُ، وأدخلوه فيه، وهو حَشوٌ لا أصل له. اهـ [وانظر: (١/ ٢٦٣)]

فصل

مُعطلة الصِّفاتِ هم المُشبِّهة

إنّ مُعطلة الصِّفات لم يفهموا مِن نُصوص الصِّفات إلَّا ما هو اللائق بالمخلوق؛

١ - فوقعوا في التَّشبيه أولًا،

ثُم أرادوا أن يتخلّصوا من ذلك التَّشبيه

٢ - ففروا منه إلى التَّعطيل ثانيًا.

[انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٧-٢٨)، و«المدارج» (٣/ ٣٧٧)]

٣ - ثُم وقعوا في التَّشبيه مَرَّةً أُخرى بأن شبَّهوا الله تعالى بالنّاقصِ كما

- قال البخاري رحمه الله تعالى في [«خلق أفعال العباد» (ص٣٥-٣٦)]:

وقال بعض أهل العلم: إن الجهميّة هم المُشبِّهةِ؛ لأنّهم شبّهوا ربّهم بالصَّنمِ، والأصمِّ، والأبكم الذي لا يسمعُ، ولا يُبصرُ، ولا يتكلمُ، ولا يخلق.

وقالت الجهميّة: وكذلك لا يتكلّم، ولا يُبصر بنفسه، وقالوا: إن اسم الله مخلوق.

- وقال الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«رده على المريسي» (ص١٢٩)]:

وكيف استجزتَ أن تُسمّي أهل السُّنّة وأهل المعرفة بصفاتِ الله المقدسة: (مُشبّهة)؛ إذ وصفوا الله بما وصف به نفسه في كتابِهِ بالأشياءِ التي أسماؤها مُوجودة في صفاتِ بني آدم بلا تكييف، وأنت قد شبّهتَ إلهك في يديه وسمعه

وبصره: بأعمى وأقطع، وتوهمتَ في مَعبودك ما توهمتَ في الأعمى والأقطع، فمعبودك في دعواك مُجَدّع منقوص، أعمى لا بصر له، وأبكم لا كلام له، وأصم لا سمع له، وأجذم لا يدان له، ومُقعد لا حراك به !!! وليس هذا بصفة إله المُصلين، أفأنت أوحش مذهبًا في تشبيهك إلهك بهؤلاء العُميان، والمقطوعين، أم هؤلاء الذين سمّيتهم مُشبّهة، إذ وصفوه بما وصف به نفسه بلا تشبيه ؟

فلولا أنّها كلمة هي محنة الجهميّة التي بها ينبزون المؤمنين، ما سَمينا مُشبهًا غيرك، لسماجةِ ما شبّهت ومثّلت.

ويلك ! إنّما نصفه بالأسماء، لا بالتّكييف ولا بالتّشبيه، كما يُقال: إنّه مَلِكٌ كريم، عليمٌ حكيمٌ، حليمٌ رحيمٌ، لطيفٌ مؤمنٌ، عزيزٌ جَبّارٌ مُتكبرٌ، وقد يجوز أن يُدعَى البشر ببعض هذه الأسماء، وإن كانت مُخالفة لصفاتهم، فالأسماء فيها مُتّفقة، والتّشبيه والكيفية مُفترقة، كما يُقال: ليس في الدُّنيا مما في الجنّة إلّا الأسماء، يعني: في الشَّبه، والطَّعم، والذّوقِ، والمنظر، واللَّون، فإذا كان كذلك فالله أبعد من الشَّبه وأبعد، فإن كُنَّا مُشبهة عندك إذ وحدنا الله إلهًا واحدًا بصفاتٍ أخذناها عنه من كتابِهِ، فوصفناه بما وصف به نفسه في كتابه، فالله في دعواكم أوّل المُشبّهين بنفسه، ثم رسوله الذي أنبأنا ذلك عنه، فلا تظلموا أنفسكم، ولا تكابروا العلم إذ جهلتموه؛ فإن التَّسمية في التَّشبيه بعيدة. اهـ

- قال ابن بطة (٣٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٢/ ١٨٢)]:

والجهميُّ الخبيثُ ينفي الصِّفات عن الله، ويزعم أنّه يُريد بذلك أن ينفي عن الله التَّشبيه بخلقه، والجهميّ الذي يُشبّه الله بخلقِهِ؛

لأنّه يزعم أنَّ الله ﷻ كان ولا علم، وكان ولا قُدرة، وكان ولا عِزَّة، وكان

ولا سُلطان، وكان ولا اسم حتَّى خلقَ لنفسِهِ اسمًا، وهذه كُلّها صفات المخلوقين، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ لأن المخلوقين من بني آدم، كان ولا عِلمَ، خلقه الله جاهلاً ثُمّ علّمه، قال الله ﷻ: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل:٧٨]، وكان ولا كلامَ حتَّى يطلق الله لسانه، وكان ولا قوّة ولا عِزَّة، ولا سُلطان حتَّى يقويه الله ويعزه ويسلطه، وهذه كلّها صفات المخلوقين وكُل من حدثت صفاته، فمحدث ذاته، ومن حدث ذاته وصفته، فإلى فناءِ حياته، وتعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٦١)]: إنّه ورد من جهة المنازع تشبيه بالمعدوم وذلك أن النُّفاة كثيرًا ما يصفون أهل الإثبات بالتَّشبيه والتَّجسيم الذي هو التَّأليف، ومن المعلوم أنّهم أحقّ بالتَّشبيه الباطل؛ حيث يشبهونه بالمعدومات والنَّاقصات، وهم يجمعون بين التَّمثيل والتَّعطيل، بين ما هو قول المشركين الذين هم بربهم يعدِلون، وقول الكافرين الذين هم لربهم جاحدون.

- وقال رحمه الله في [«الحموية» (ص٢٧٣)]: وكُلّ واحد مِن فريقي التّعطيل والتَّمثيل: فهو جامع بين التَّعطيل والتّمثيل.

أمّا المعطّلون: فإنّهم لم يفهموا مَن أسماء الله وصفاته إلّا ما هو اللّائق بالمخلوق ثُمّ شرعوا في نفي تلك المفهومات؛

فقد جمعوا بين التّعطيل والتّمثيل؛ مثّلوا أولًا، وعطّلوا آخرًا، وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم مِن أسمائه وصفاته بالمفهوم مِن أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لما يستحقّه هو سبحانه من الأسماء والصّفات اللائقة بالله سبحانه وتعالى. اهـ

فصل

تشبيه المعطلة لمثبتة الصفات : باليهود المجسمة

مِن الألقاب التي تستخدمها الجهمية وغيرهم من مُعطِّلة الصِّفات لنبز أهل السُّنة والأثر والتّنفير منهم: تشبيههم (باليهود المجسِّمة !!).

ومن أقوالهم في ذلك:

١ - قال الرّازي: إن اليهود كانوا على دِين التَّشبيه، وكانوا يُجوِّزون: المجيء والذّهاب على الله.

٢ - قال مُلا علي قارئ في [«مرقاة المفاتيح» (١٠/ ١٨٢)] وهو يتكلم عن حديث: «يضع السَّموات على إصبع، والأرضين على إصبع»، قال: وهذا الحديث .. ظاهره تقسيم الأشياء على الأصابع، موهم لإرادة تحقق (الجارحة !!) المشتملة على الأصابع الخمسة كما هو مذهب (المجسِّمة من اليهود !!)، وسائر أهل البدع. اهـ

٣ - قال القرطبي في [«المفهم» (٧/ ٢٩٣)]: الغالب على اليهود أنَّهم يعتقدون الجسمية، وأن الله تعالى شخص ذو جوارح، كما تعتقده غُلاة الحشوية في هذه الملة. اهـ

قلت: وسبب تشبيه المعطلة لأهل السُّنّة باليهود؛ أن اليهود قد نُقِلَ عنهم إثبات بعض صفات الله تعالى؛ كاليد، والأصبع، والصُّورة، وغيرها كما سيأتي،

وهذا هو التجسيم عند مُعطلة الصِّفات.

وكذلك أهل السُّنّة والأثر أثبتوا صفات الله تعالى التي في كتابه، وفي سُنّة نبيه ﷺ، وقالوا بها، وهذا عند الجهمية هو التجسيم.

ومما أثبتته اليهود من الصِّفات:

١ - صفة اليد كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]

فأقرّهم اللهُ تعالى على إثباتهم اليد، وأنكر عليهم وصفه بالغلول.

قال ابن القيم رحمه الله: إن الله تعالى أنكر على اليهود نسبة يده إلى النقص والعيب، ولم يُنكر عليهم إثبات اليد له فقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ فلعنهم على وصف يده بالعيب دون إثبات يده، وقدر إثباتها له زيادة على ما قالوا بأنهما يدان مبسوطتان، وبهذا يعلم تلبيس الجهمية المعطلة على أشباه الأنعام حيث قالوا: إن الله لعن اليهود على إثبات اليد له سبحانه وأنهم مُشبّهة، وهم أئمة المشبهة، فتأمل هذا الكذب من هذا القائل والتلبيس، وأن الآية صريحة بخلافه. اهـ [«مختصر الصواعق» (٣/ ٩٥٧)]

٢ - ومما أثبتته اليهود من صفات الله: (صفة الأصابع لله تعالى).

- عن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قال: جاء حَبرٌ من الأحبارِ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا محمد، إنَّا نَجِدُ أنَّ الله يجعلُ السَّمواتِ على إصبَعٍ، والأرضين على إصبعٍ، والشَّجر على إصبَعٍ، والماء والثَّرى على إصبعٍ، وسائرَ الخلائقِ على إصبعٍ، فيقولُ: أنا الملكُ.

فضحكَ النَّبيُّ ﷺ حتَّى بدت نَواجِذُهُ تصديقًا لقولِ الحَبْرِ، ثُمّ قرأ رسول

الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧]

[رواه البخاري (٤٨١١) (٧٤١٤)، ومسلم (٧١٤٧)]

وفي رواية عند الترمذي (٣٢٤٠): إذا وضعَ الله السَّمواتِ على ذِهْ، والأرضَ على ذِهْ، والماءَ على ذِهْ، والجبالَ على ذِهْ، وسائِرَ الخلقِ على ذِهْ.

وأشارَ أبو جعفرٍ محمدُ بن الصَّلتِ بخِنصَرِهِ أوَّلًا، ثُمّ تابعَ حتَّى بلغَ الإبهامَ، فأنزلَ الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح.

- قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رحمهما الله في [«السُّنَّة» (٤٧٣)]:

قال أبي رحمه الله: جعل يحيى بن سعيد القطَّان يُشير بأصابعه، وأراني أبي كيف جعل يُشير بأصبعه، يضع أصبعًا أصبعًا حتّى أتى على آخرها. اهـ

تنبيه:

هذا الحديث مِن أشدّ الأحاديث على مُعطلة الصّفات التي يأخذ بحلوقهم، ولهذا أكثروا مِن الطّعن والتّشكيك فيه، ومن ذلك:

ما ذكره الخطابي (٣٨٨هـ) في [«أعلام السُّنن» (٣/ ١٨٩٨)] في شرح هذا الحديث فقد طعن فيه بأمور، ومنها:

١- بأنّه خبر آحادٍ، لا يُحتجُّ به في أبوابِ إثباتِ الصِّفات.

٢- أنّه من قول اليهود المُشبِّهة.

٣- أنّ الصَّحابي الجليل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ذكر تصديق النبي ﷺ لليهودي ظنًّا منه وحُسبانًا.

٤- أن تبسم النبي صلى الله عليه وسلم من كلام اليهودي، كان من باب التعجُّب والإنكار، لا من باب الإثبات والإقرار !!

ثُمَّ أخذ يصرف الحديث عن ظاهرِهِ بتأويلات الجهمية مُعطلة الصِّفات.

قلت: جمع الخطابي في هذا الكلام أصول المعطلة التي يدورون حولها لـردِّ نُصوصِ الصِّفات وإنكار حقيقتها اللائقة بـالله تعالى، كـما تقـدم ذكرهـا في (المبحث العاشر).

وقد بيَّن أهـل السُّنَّة فـساد هـذا القـول وشـناعتِه، ومـا فيـه مـن رمـيٍ للصَّحابي الجليل الفقيه عبدالله بن مـسعود رضي الله عنـه: بعـدمِ الفهـم، إذ ابن مسعود رضي الله عنه فهم من غضب النبي ﷺ وإنكـاره عـلى اليهـوديِّ، إقرارًا منه، وقبولًا لقوله !!

- قال ابن خُزيمة (٣١١هـ) رحمه الله في [«كتاب التوحيـد» (١/ ١٧٨)]: .. وقد أجلَّ الله قدر نبيه ﷺ عن أن يُوصف الخالق البارئ بحـضرته بـما لـيس من صفاتِهِ، فيسمعه فيضحك عنده، ويجعل بدل وجوب النَّكـير والغـضب على المتكلِّم به ضَحِكًا تبدوا نواجذه تصديقًا وتعجبًا لقائلِهِ، لا يصف النبـي ﷺ بهذه الصِّفة مُؤمن مُصدِّقٌ برسالتِهِ. اهـ

وقال (١/ ١٨٧): (باب إثبات الأصابع لله تعالى عزّ وجلّ من سُنّة النبـي ﷺ قيلًا له، لا حكايةً عن غيره، كما زعم بعض أهل الجهـل والعِنـادِ أن خـبر ابن مسعود ليس هو قول النبي ﷺ وإنّما هو قـول اليهـود، وأنكـر أن يكـون ضحك النبي ﷺ تصديقًا لليهودي). اهـ

- وقال إبراهيم بن أحمد شَاقِلَّا (٣٦٩هـ) رحمه الله: هذا قولُ مـن يـرُومُ هدمَ الإسلامِ، والطَّعنَ على الشَّرعِ؛ لأنَّ من زعـمَ أن ابـن مـسعود ظـنَّ ولم

يستيقن، فحكى عن النبي ﷺ على ظنّه: فقد جَعَلَ إلى هدمِ الإسلامِ مقالتَهُ هذه بأن يتجاهلَ أهلَ الزَّيغِ، فيتهجَّموا على كُلِّ خبرٍ جاء عن النبي ﷺ لا يوافق مذهبَهُم؛ فيُسقِطُونَه، بأن يقولوا: هذا ظنٌّ من الصَّحابةِ على رسول الله ﷺ إذ لا فرق بين ابن مسعودٍ وسائرِ الصَّحابة رضي الله عنهم، وهذا ضِدُّ ما أجمع عليه المسلمون، وقد أكذب القرآن مقالة هذا القائل في الآية التي شَهِدَ فيها لابن مسعود بالصِّدق في جُملة الصَّحابة. اهـ

[«طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٣٢)]

[وانظر: «نقض الدَّارميّ على بشر المَريسي» (ص١٧٧)]

٣ - ومما أثبته اليهود من الصِّفات: صفة الصُّورة لله تعالى.

وقد كثر التَّشغيب والتَّشنيع عليهم لإثباتهم هذه الصِّفة كما في كثير من كتب شروح الأحاديث.

وهي صفة ثابتة لله تعالى، أخبر بها النبي ﷺ بقوله: «**خلق الله آدم على صورة الرَّحمن**»، وهو حديث صحيح، صححه الإمامان من أئمة الحديث والسُّنّة وهما: أحمد، وإسحاق رحمهما الله تعالى.

فهذه بعض الصِّفات التي ذكرها اليهود وجاء الشَّرع بإقرارهم، وموافقتهم عليها.

وبهذا يعلم أن إثبات الصِّفات هو الأصل الذي عليه جميع الأديان السّماوية المنزلة من عند الله تعالى، وأمّا التَّعطيل والتَّحريف فهو أمرٌ مُحدث في دين الله تعالى، قال به اليهود لما حرَّفوا دينهم الصَّحيح.

وقد تقدم في (المبحث العاشر) أن أصول مذهب الجهمية المعطّلة قد

تلقّوها مِن بعض اليهود الذين حرَّفوا دينهم، واتبعوا السّحرة: كلبيد بن الأعصم الذي سَحرَ النبي ﷺ، والذي ترجع أسانيد الجهمية إليه.

قال السِّجزي رحمه الله في [«الحرف والصوت» (ص١٨٥)]: وقد زعموا أن أصحاب الحديث يعتقدون ما في الأحاديث مِن ذكر الصِّفات على ظاهرها، ويثبتون لله سبحانه: الكفّ، والأصابع، والضَّحك، والنُّزول، وأنّه في السَّماء فوق العرش، وهذه مِن صِفات الأجسام حتَّى قال بعض سقاطهم: (ما بين شيوخ الحنابلة، وبين اليهود إلّا خِصلة واحدة). ولعمري إن بين الطائفتين خصلة واحدة لكنها بخلاف ما تصوّره السّاقط، وتلك الخصلة أن الحنابلة على الإسلام والسُّنة، واليهود على الكُفر والضَّلالة. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«الحموية» (ص٢٨٧)]: فقد عُلِمَ أنّه صلى الله عليه وسلم قد ذمَّ أهل الكتابِ على ما حرّفوه وبدّلوه، ومعلوم أن التَّوراة مملوءة من ذكر الصِّفات، فلو كان هذا مما بُدِّلَ وحُرِّف لكان إنكار ذلك عليهم أولى، فكيف وكانوا إذا ذكروا بين يديه الصِّفات يضحك تعجُّبًا منهم، وتصديقًا لهم ؟ ولم يعبهم قطّ بما تعيب النُّفاة أهل الإثبات، مثل لفظ: (التَّجسيم)، و(التَّشبيه) ونحو ذلك؛ بل عابهم بقولهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، وقولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾، وقولهم: (إنّه استراح لما خلق السموات والأرض)، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾، والتوراة مملوءة من الصِّفات المطابقة للصّفات المذكورة في القرآن والحديث .. اهـ

[وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٦٧)][«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣١٣)]، «الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٤٤)]

المبحث الرابع عشر:

إنكار أهل السنة وتكفيرهم لمن أنكر أو جحد صفات الله تعالى

١ - مرض التَّعطيلِ وإنكار الصِّفات أعظم من مرضِ التَّشبيه.

اشتدَّ نكير أهل السُّنّة والجماعة من السَّلف ومن بعدهم على مُنكري صفات الله تعالى، وكان إنكارهم عليهم أعظم من إنكارهم على المُشبّهة؛ «لأنَّ مرضَ التَّعطيلِ أعظم مِن مَرضِ التَّشبيه؛ كما قيل: (المُعطّل يَعبدُ عَدَمًا، والمُشبّه يعبدُ صَنمًا)، ومَن يعبدُ إلهًا مُوجودًا موصوفًا بما يعتقده هو من صفات الكمال، وإن كان مُخطئًا في ذلك، خيرٌ ممن لا يعبد شيئًا، أو يعبد من لا يوصف إلَّا بالسّلوب والإضافات». [انظر: «الدرء» (١٠/ ٣٠٦)]

٢- غُلاة الجهمية عند أئمّة السَّلف هم زنادقة مُلحدين.

إن حقيقة غُلاة أئمة الجهمية ورُؤوس المذهب الجهميّ عند أئمة أهل السُّنَّة هم من الزَّنادقة الملحدين.

وبما يدلّ على ذلك:

- قال البخاري رحمه الله في [«خلق أفعال العباد» (٧٠)]: حدثني أبو جعفر

قال: سمعت الحسن بن موسى الأشيب وذكر الجهمية فنال منهم، ثُم قال:

أُدخِلَ رأسٌ من رُؤساء الزَّنادقة يقال له: (شمعلة) على المهدي،

فقال: دُلّني على أصحابك.

فقال: أصحابي أكثر من ذلك.

فقال: دُلّني عليهم.

فقال: صِنفان ممن ينتحل القبلة: الجهميّة والقدرية؛

الجهمي إذا غَلا قال: ليس ثَمّ شيء، وأشار الأشيب إلى السَّماءِ،

والقدري إذا غلا قال: هما اثنان: خالق خير وخالق شرّ. فضرب عُنقه وصلبه.

- قال أبو نُعيم البلخي: كان رجلٌ من أهل مرو صديقًا للجهم، ثُم قَطَعَهُ وجفاه، فقيل له: لم جفوته ؟

فقال: جاء منه ما لا يحتمل، قرأت يومًا آية كذا وكذا - نسيها يحيى - فقال: ما كان أظرف محمدًا، فاحتملتها، ثُمّ قرأ سورة (طه) فلمّا قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، قال: أما والله لو وجدت سبيلًا لحككتها من المصحف، فاحتملتها، ثُمّ قرأ سورة (القصص) فلمّا انتهى إلى ذِكرِ موسى؛ قال: ما هذا ؟! ذَكَرَ قصة في موضع فلم يتمّها، ثُمّ ذكرها ها هنا فلم يتمها ! ثُمّ رَمى بالمصحف من حِجرِهِ برجليه؛ فوثبت عليه.

[«خلق أفعال العباد» (٧١)، والإبانة الكبرى (٢٣٤٣)]

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٥٢)]: ولهذا كان الإمام أحمد وغيره من الأئمة يعلمون مقصودهم وأن غرضهم التّعطيل، وأنّهم زنادقة،

والزّنديق: المنافق، ولهذا تجد مُصنفات الأئمّة يصفونهم فيها بالزّندقة، كما صنّف الإمام أحمد «الرّدّ على الزنادقة والجهمية»، وكما ترجم البخاري آخر كتاب الصَّحيح بـ «كتاب التَّوحيد، والرَّدّ على الزَّنادقة والجهمية»، وكان عبدالله بن المبارك يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنَّصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. اهـ

- وقال أيضًا في [«درء التعارض» (٥/ ٣٠٢)]: وكُلّ مَن تدبّر كلام السَّلف والأئمة في هذا الباب عَلِمَ أن الجهمية النُّفاة للصِّفات كانوا عند السَّلف والأئمة مِن جُملة الملاحدة والزَّنادقة. اهـ

وقال في [«مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٨٥)]: حقيقة قول الجهمية المعطلة: هو قول فرعون؛ وهو جحد الخالق وتعطيل كلامه ودينه، كما كان فرعون يفعل، فكان يجحد الخالق جلّ جلاله ويقول: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ ..وكان ينكر أن يكون الله كلم موسى، أو يكون لموسى إله فوق السَّموات، ويريد أن يبطل عبادة الله وطاعته، ويكون هو المعبود المطاع، فلما كان قول الجهمية المعطلة النُّفاة يئول إلى قول فرعون كان منتهى قولهم إنكار رب العالمين، وإنكار عبادته، وإنكار كلامه. الخ

٣- مؤسسّ مذهب التعطيل وإنكار الصِّفات هو: الجعد بن درهم، ثم تبعه عليه: الجهم بن صفون الذي تنسب إليه فِرق الجهمية.

وقد تقدم في (المبحث العاشر) عمن أخذ هؤلاء الجهمية مذهبهم في التَعطيل وإنكار الصِّفات.

- قال الإمام أحمد رحمه الله في [«الرد على الجهمية والزنادقة» (ص٢٠٧)] وهو يتكلم عن الجهم بن صفوان:

فأضلَّ بكلامه بشرًا كثيرًا، وتبعَهُ على قولِهِ رجالٌ مِن أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب عَمرو بن عُبيد بالبصرة، ووضع دين الجهمية. اهـ

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٢٧)]:

جهم اشتهر عنه نوعان من البدعةِ: نوع في (الأسماء والصفات)؛ فغلا في النفي، ووافقه على ذلك الباطنية، والفلاسفة ونحوهم؛ والمعتزلة في الصِّفات دون الأسماء. والكُلَّابية ومن وافقهم .. في نفي الصِّفات الاختيارية ... فالمعتزلة في الصِّفات: مخانيث الجهمية، وأمّا الكُلَّابية في الصِّفات [فيثبتون الصِّفات في الجُملة]، وكذلك الأشعرية؛ ولكنّهم كما قال أبو إسماعيل الأنصاري: الأشعريّة الإناث: هم مَخانيث المعتزلة. اهـ

قلتُ: وجميع فِرق التعطيل لهم حظٌّ مِن ميراث الجهمية الذي خلّفته للأُمّة فمن مُقلٍّ ومُستكثر مِن هذا الميراث وتلك الأصول التي أصَّلوها لإنكار حقيقة صفات الله تعالى.

فصل

أقوال أهل السنة فيمن جحد الصفات أو أنكرها، وتكفيرهم لهم

ومما رُوي عن أهل السُّنّة فيمن أنكر الصفات أو جحدها:

١ - قال الشَّافعيُّ (٢٠٤هـ) رحمه الله وقد سُئِلَ عن صِفات الله تعالى، وما ينبغي، وما يؤمن به؟

فقال: لله تعالى أسماءٌ وصِفاتٌ جاء بها كِتابُه، وأخبر بها نبيه صلى الله عليه وسلم أُمته، لا يسعُ أحدًا من خلقِ الله تعالى قامت عليه الحُجّة ردّها؛ لأنّ القرآن نزل بها، وصحّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم القول بها، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحُجّة عليه فهو كافرٌ بالله تعالى.

فأمَّا قبل ثبوت الحُجَّةِ عليه من جهة الخبر فمعذورٌ بالجهل؛ لأنّ عِلمَ ذلك لا يُدركُ بالعقلِ، ولا بالرُّؤية، ولا بالفكرِ.

[«ذم التأويل» لابن قُدامة (ص١٣)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٦٩)]

٢ - قال حماد بن زيد (١٧٩هـ) رحمه الله: مثل الجهمية مثل رَجُلٍ قِيلَ له: أفي دارك نخلة؟ قال: نعم.

قيل: فلها خُوصٌ؟ قال: لا.

قيل: فلها سعفٌ؟ قال: لا.

قيل: فلها كَرَبٌ ؟ قال: لا.

قيل: فلها جذع ؟ قال: لا.

قيل: فلها أصل ؟ قال: لا.

قيل: فلا نخلة في دارك.

هؤلاء الجهمية؛ قيل لهم: لكم ربٌّ ؟ قالوا: نعم.

قيل: يتكلّم. قالوا: لا.

قيل: فله يد ؟ قالوا: لا.

قيل: فله قَدَمٌ ؟ قالوا: لا.

قيل: فله إصبع ؟ قالوا: لا.

قيل: فيرضى ويغضب ؟

قالوا: لا. قيل: فلا ربّ لكم.

[«الحجة في بيان المحجة» (١/ ٤٧٧)]

٣ - قال عبّاد بن العَوَّام (١٨٥هـ) رحمه الله: قَدِمَ علينا شَريك بن عبدالله (١٧٧هـ)، فقُلنا له: إن عندنا قومًا من المعتزلة يُنكرون هذه الأحاديث: «**إنَّ اللهَ ﷻ ينزلُ إلى سَماءِ الدُّنيا**»، «**وإنّ أهلَ الجَنَّة يَرَونَ ربَّهم**».

فحدّثني شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا، وقال: أمّا نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين، عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوا ؟!

[«الصفات» للدارقطني (٦٥)]

٤ - عن حبيب بن أبي حبيب قال: شَهِدْتُ خالد بن عبدالله القَسريّ

(١٢٦هـ) وهو يَخطبُ فلما فرغَ من خُطبَتِه - وذلك يوم النحر - قال: ارجعوا فضحوا تَقبّل الله منكم، فإني مُضَحٍّ بالجعدِ بن دِرهَم، إنّه زعم أنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يُكلِّم موسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا، تعالى الله عمّا يقول الجَعدُ بن دِرهم عُلوًّا كبيرًا. ثم نزلَ فذبَحه.

[«خلق أفعال العباد» للبخاري (٣)، والدّارميّ في «الرّد على الجهمية» (١٣)، والآجري في «الشريعة» (٦٩٤)، والصابوني في «عقيدته» (٣٧)، وغيرهم، وخالد القسري كان واليًا على العراق]

قلت: وقد تلقّى أهل السُّنّة والأثر هذه القصَّة بالقبول والرِّضا.

٥ - وقال حماد بن سَلمة (١٦٧هـ) رحمه الله: مِن رَأيتموه يُنكر هذه الأحاديث فاتهموه على الدِّين. [«الحجة في بيان المحجة» (١/ ٤٤٠)]

٦ - قال أحمد بن أبي شُريح: سمعت وكيعًا (١٩٧هـ) يقول وحدّثنا بحديثٍ في الرُّؤية، أو غيره قال: مَن رأيتموه يُنكر هذه الأحاديث فاحسبوه من الجهمية. [«الصفات» للدارقطني (٦٠)]

٧ - قال عبدالله بن أحمد رحمه الله في [«السُّنّة» (٥٧٠)] قال أبي: أنبأنا وكيع (١٩٧هـ) بحديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة عن عُمر رضي الله عنه قال: «**إذا جلسَ الرَّبّ عزَّ وجلَّ على الكُرسيّ**»، فاقشعرَ رجُلٌ سَمّاه أبي عند وكيع، فغضِبَ وكيع، وقال: أدركنا الأعمش، وسُفيان، يُحدّثون بهذه الأحاديث لا يُنكرونها.

٨ - قال عبدالرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) رحمه الله وذكر عنده أن الجهمية ينفون أحاديث الصِّفات ويقولون: (الله أعظم من أن يوصف

بشيء من هذا)

فقال عبدالرحمن: قد هلك قومٌ من وجه التَّعظيم، فقالوا: (الله أعظم من أن يُنزِّلَ كتابًا، أو يُرسلَ رسولًا)، ثُم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:٩١]، ثُم قال: هل هلكت المجوس إلَّا مِن جهة التَّعظيم ؟ قالوا: الله أعظم مِن أن نعبده؛ ولكن نعبد مَن هو أقرب إليه منّا، فعبدوا الشَّمس، وسجدوا لها، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]

[«الحجة في بيان المحجة» (١/ ٤٤٠)]

٩ - قال عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله: من زعمَ أن الله تعالى لم يُكلِّم موسى صلوات الله عليه، يُستتاب فإن تاب وإلَّا ضُربت عُنقه.

[«السنة» لعبد الله بن أحمد (٤٥)]

١٠ - قال عليّ بن عاصم (٢٠١هـ) رحمه الله: ما الذين قالوا: إنّ لله ولدًا، أكفر من الذين قالوا: إنّ الله لا يتكلّم.

وقال: احذر من المَريسي وأصحابه فإنّ كلامهم أبي جاد الزَّندقة، وأنا كلمتُ أستاذهم جهمًا فلم يُثبت أن في السَّماءِ إلهًا.

[«خلق أفعال العباد» للبخاري (٢١) (٢٢)، ومعنى (أبي جاد الزندقة): أي بداية الدخول إليها، كما يريد من يتعلم لغة العرب فإنه يبدأ بتعلم حروف أبجد هوز.]

١١ - قال وهب بن جرير بن حازم (٢٠٦هـ) رحمه الله: الجهمية الزَّنادقة؛ إنّما يُريدون أنّه ليس على العرشِ استوى.

[«خلق أفعال العباد» للبخاري (٦)]

١٢ - قال محمد بن مصعب العابد (٢٠٨هـ) رحمه الله: مَن زعم أنّك لا تتكلّم، ولا تُرى في الآخرة، فهو كافرٌ بوجهك، ولا يعرفك، أشهدُ أنّك فوق العرش، فوق سبع سموات، ليس كما يقول أعداؤك الزّنادقة.

[«الصفات» الدّارقطني (٦٤)]

١٣ - قال محمد بن يوسف الفريابي (٢١٢هـ) رحمه الله: مَن قال: إنَّ اللهَ ليس على عرشِهِ فهو كافِر، ومن زعمَ أن اللهَ لم يُكلِّم موسى فهو كافر.

[«خلق أفعال العباد» البخاري (٦٧)]

١٤ - قال محمد بن المثنى: سمعت بشر بن الحارث (٢٢٧هـ) يقول: أما سمعت ما قال النبي ﷺ: «يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّت قُلُوبنا علَى دِينِكَ»

وقال ﷺ: «إِنَّ قُلُوبَ بني آدَمَ كُلَّها بينَ إِصبَعَينِ مِن أصابعِ الرحمَنِ»

ثم قال بشر: هؤلاء الجهميّة يتعاظمون هذا.

[«الشريعة» للآجري (٧٣٥)]

١٥ - قال نُعيم بن حمّاد (٢٢٨هـ) رحمه الله: من شبَّهَ الله تعالى بشيءٍ من خلقِهِ فقد كفرَ، ومن أنكرَ ما وصفَ اللهُ به نفسه فقد كفرَ، فليس فيما وصف الله تعالى به نفسه ولا رسوله ﷺ تشبيه.

[«اللالكائي» (٩٣٦)، وانظر: «العلو» للذهبي (٤٢٩)].

١٦ - قال هارون بن معروف (٢٣١هـ) رحمه الله: من زعمَ أن الله لا يتكلَّم فهو يعبد الأصنام.

[«السنة» لعبدالله (١٩٥)، و«الردّ على من يقول القرآن مخلوق» للنجاد (١٠٩)].

١٧ - قال أبو معمر الهذلي (٢٣٦هـ) رحمه الله: من زعمَ أنّ الله لا يتكلّم، ولا يسمع، ولا يُبصر، ولا يغضب، ولا يرضا - وذكر أشيئًا من هذه الصِّفات - فهو كافرٌ بالله، إن رأيتموه على بئرٍ فألقوه فيها، فهذا دينُ الله؛ لأنّهم كُفار. [«السنة» لعبدالله (٥١٩)]

١٨ - قال المرُّوذِيّ: سمعت أبا عبدالله [أحمد بن حنبل] وقيل له:

إن عبدالوهاب قد تكلّمَ وقال: من زَعَمَ أنَّ الله كلّم موسى بلا صوت فهو جهميّ، عدوّ الله، وعدو الإسلام.

فتبسم أبو عبد الله، وقال: ما أحسن ما قال عافاه الله.

[«درء التعارض» (٢/ ٣٨)]

١٩ - قال عبدالله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رحمه الله: سألت أبي عن قومٍ يقولون: لما كلَّمَ الله عزّ وجلّ موسى لم يتكلَّم بصوت ؟!

قال أبي: تكلَّم تبارك وتعالى بصوتٍ، وهذه الأحاديث نرويها كما جاءت.

وقال أبي: حديث ابن مسعود رضي الله عنه: إذا تكلَّم الله عزَّ وجلَّ يُسمع له صوت كَمَرِّ سلسلةٍ على صفوان.

قال أبي: وهؤلاء الجهمية تُنكره.

وقال أبي: وهؤلاء كفار، يُريدون أن يُموِّهوا على النّاسِ، من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافرٌ، إلّا إنّا نروي هذه الأخبار كما جاءت.

[السنة لعبدالله (٥١٨)، و«الردّ على من يقول القرآن مخلوق» (ص٣)]

٢٠ - قال أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمه الله: ومن قال: إن الله لا يُرى في الآخرة، فهو جهميّ، وقد كفر.

[«الإبانة» لابن بطة (الردّ على الجهمية) (٣/ ٥٣) (٤٧)].

٢١ - قال الأثرم رحمه الله: سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): عن حديث حماد بن سَلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ «رأيت ربي .. » الحديث، فقال: هذا حديث رواه الكبر عن الكبر عن الصّحابة عن النبي ﷺ، فمن شَكَّ في ذلكَ، أو في شيءٍ منه فهو جهمي، لا تُقبل شهادته، ولا يُسلّم عليه، ولا يُعاد في مرضه.

[«إبطال التأويلات» (١٤٨)]

٢٢ - قال أبو زُرعة الرّازي (٢٦٤هـ) رحمه الله: من أنكر حديث قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيت رَبي عزّ وجلّ» فهو مُعتزليّ. [«إبطال التأويلات» (١٤٦)]

٢٣ - قال ابن بطّة (٢٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ١٢٧)]: الجهميُّ يدفع هذه الصِّفات كُلّها ويُنكرها، ويردّ نصّ التَّنزيلِ، وصحيح السُّنّة، ويزعم أن اللهَ تعالى لا يغضب، ولا يرضى، ولا يُحبّ، ولا يكره، وإنّما يُريد بدفع الصِّفات وإنكارها جَحَدَ الموصوف بها.

٢٤ - قال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة (٣١١هـ) رحمه الله:

مَن لم يقرّ بأنّ الله عزّ وجلّ على عرشِهِ قد استوى فوق سبع سمواته فهو كافر بربه، حلال الدَّمِ، يُستتاب فإن تاب وإلَّا ضُربت عُنقه، وأُلقي على بعض المزابل حتَّى لا يتأذى به المسلمون ولا المعاهدون بنتنِ رائحة جيفته، وكان ماله فيئًا لا يرثه أحدٌ من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر، كما قال النبي ﷺ: «لا يرثُ المسلم الكَافر، ولا الكَافر المسلم».

[«عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (٢٩)، وصححه ابن تيمية في «الحموية» (ص ٣٤٠)]

٢٥ - قال أبو العبّاس محمد بن إسحاق السَّرّاج (٣١٣هـ) رحمه الله:

من لم يُقرّ ويُؤمن بأنَّ الله تعالى: يعجب، ويضحك، وينزل كُلّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا فيقول: «مَن يسألني فأُعطيه»، فهو زِنديقٌ، كافرٌ، يُستتاب، فإن تاب وإلا ضُربت عُنقه، ولا يُصلَّى عليه، ولا يُدفن في مقابرِ المسلمين.

[«العلو» للذهبي (٤٩٢)]

قال الذهبي في «السير» (١٤/ ٣٩٦): لا يُكفَّر إلّا إن علم أنَّ الرسول ﷺ قاله، فإن جَحَدَ بعد ذلك فهذا مُعاند، نسأل الله الهدى، وإن اعترف أن هذا حقّ؛ ولكن لا أخوض في معانيه، فقد أحسن، وإن آمن وأوّل ذلك كُلَّه، أو تأوّل بعضه، فهو طريقة معروفة. اهـ

قلت: قوله: (لا أخوض في معانيه، فقد أحسن)؛ فليس بصحيح، لأنها طريق المفوّضة في النّهي عن الخوض في معاني نصوص الصِّفات، وتفويض معانيها إلى الله تعالى، وقد تقدم كلام الذهبي في التفويض (ص ٢٤٩).

٢٦ - قال الآجري (٣٦٠هـ) رحمه الله في [«الشريعة» (ص٣١٢)]:

مَن ادّعى أنَّه مسلم ثُم زَعم أن الله عزَّ وجلَّ لم يُكلّم موسى فقد كفرَ، يُستتاب فإن تابَ وإلَّا قُتل.

فإن قال قائل: لم ؟ قيل: لأنّه ردّ القرآن وجحده، وردّ السُّنّة، وخالف جميع علماء المسلمين، وزاغَ عن الحقّ، وكان ممن قال الله ﷻ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥]

وأمّا الحُجّة عليهم من القرآن: فإن الله جلَّ وعزَّ قال في سورة النساء: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]

وقال: فإن قال منهم قائل: إنّ الله تعالى خلقَ كلامًا في الشَّجرة، فكلّم به موسى.

قيل له: هذا هو الكفر؛ لأنّه يزعم أن الكلام مخلوق، تعالى الله عزَّ وجلَّ عن ذلك، ويزعم أن مخلوقًا يدعي الرُّبوبية، وهذا مِن أقبح القول وأسمجه. وقيل له: يا مُلحد، هل يجوز لغير الله أن يقول: (إنني أنا الله؟) نعوذُ بالله أن يكون قائل هذا مُسلمًا، هذا كافرٌ يُستتاب، فإن تابَ ورجع عن مذهبه السُّوء وإلَّا قَتله الإمام، فإن لم يقتله الإمام ولم يستتبه وعُلمَ منه أن هذا مذهبه؛ هُجِرَ ولم يُكلَّم، ولم يُسلَّم عليه، ولم يُصلّ خلفه، ولم تُقبل شهادته، ولم يُزوجه المسلم بكريمته.

٢٧ - قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله في [«المجموع» (١١/ ٤٨٢)]:

مَن قال: إنَّ الله ليسَ له عَلمٌ، ولا قُدرة، ولا كَلام، ولا مَشيئة، ولا سَمع، ولا بصر، ولا محبّة، ولا رضا، ولا غضب، ولا استواء، ولا إتيان، ولا نُزول، فقد عطّلَ أسماء الله الحسنى، وصفاته العُلا، وألحد في أسماء الله وآياته، وهو ضالٌ خبيث مبطلٌ، بل كافرٌ.. اهـ

فصل

المُعطّلة يدورون في تعطيلهم الصفات: إنكار علوّ الله تعالى على خَلقِهِ

أظهر المعطلة الأوائل الكلام في إنكارِ الرُّؤية، وكلام الله، وغيرها من الصّفات، ولم يجترئوا على نفي عُلوّ الله تعالى واستوائه على عرشه، والتّصريح بذلك حتّى لا يفتضحوا أمام الخاصّة والعامّة، فكشف أئمّة السّلف عن حقيقة مذهبهم، وعما كانوا يبطنوه مِن نفي عُلو الله تعالى، وأنّه ليس في السَّماءِ إله يُعبد.

١- قال حمّاد بن زيدٍ - وذكَرَ هؤلاءِ الجهميّة -، قال: إنَّما يُحاوِلون أن يقولوا: ليسَ في السَّماءِ شَيءٌ. [«السنة» لعبد الله (٤١)]

٢- قال محمد بن عُثمان: سَمعتُ عبدالرحمن بن مهدي، وسألَهُ سهل ابن أبي خدويه، عن القُرآنِ؟

فقال: يا أبا يحيى، مَالَكَ ولهذه المسائلِ، هذه مَسائِلُ أصحَابِ جَهْمٍ، إنَّهُ ليسَ في أصحَابِ الأهواءِ شَرٌّ مِن أصحَابِ جَهمٍ. قال: يدورون على أن يقولوا: ليسَ في السَّماءِ شيءٌ، أرى والله ألَّا يُناكحوا، ولا يُوارَثُوا.

[«السنة» لعبد الله (١٣٠)]

٣- قال علي بن عاصم: احذر بشرّ المريسي، فإن كلامه أبو جاد الزّنادقة، وأنا لقيت أستاذهم جهمًا، فلم يكن يثبت أن في السَّماء إلها.

[«الإبانة الكبرى» (٢٣٧٢)]

٥- قال جرير بن عبدالحميد: كلام الجهمية أوله عسل، وآخِره سُم، وإنَّما يحاولون أن يقولوا: ليس في السَّماء إله.

[رواه ابن أبي حاتم كما في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٠٠)].

٦- وقال يحيى بن سعيد القطّان، وعبدالرحمن بن مهدي: الجهمية تدور أن ليس في السَّماءِ شيء. [«الإبانة الكبرى» (٢٢٧٦)]

٧- قال عَبَّاد بن العوَّام رحمه الله: كَلمتُ بشرًا المريسيّ، وأصحابَ بشرٍ؛ فرأيت آخِرَ كلامِهم يَنتهي أن يقولوا: ليسَ في السَّماءِ شَيءٌ. [«السنة» (٦٨)]

ثُمّ جاء المتأخِّرون فَصرَّحوا بما لم يُصرِّح الأوائل، فنفوا علوَّ الله تعالى على خلقه، وصنَّفوا في ذلك المصنفات، وأظهروا نفي العلوّ، بل وتعدّى الأمر عند بعضهم إلى تكفيرِ من أثبت علوّ الله ﷻ على خلقِهِ ووصفِهِ بأقبحِ الأوصاف !!

ومن أمثلة ذلك :

١- ابن حجر الهيتمي الشّافعي.

وكان كثيرًا ما يُصرّح في كتبه بنفي علوّ الذّات، ويقول: (لتعاليه عن الجهة والمكان) !!، ويقول مقالة الأشاعرة المشهورة: (كان في القدمِ، ولا جهة، ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان) !!

وهو يتأول جميع الآيات والأحاديث الواردة في إثبات العلو بعلو القدر والقهر، فيقول: «مَن في السَّماءِ»: أي عزّه، وسلطانه، وخزائن رحمته، وهكذا مجمل سائر الأحاديث والآثار الموهم ظاهرها مكانًا أو جهة، تعالى الله عزَّ وجلَّ عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا. اهـ

وقد اشتدّ نكيره على ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله في إثباتهما العلوّ !!

ويقول: (هذا مِن قبيح رأيهما وضلالهما؛ إذ هو مبني على ما ذهبا إليه، وأطالا في الاستدلال له، والحطّ على أهل السُّنة [يريد: الأشاعرة] في نفيهم له، وهو إثبات الجهة والجسمية له، تعالى الله عما يقول الظَّالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا.

ولهما في هذا المقام مِن القبائح وسوء الاعتقاد ما تصم عنه الآذان، فيقضى عليه بالزُّور، والكذب، والضَّلال، والبهتان قبحهما الله !! وقَبَّحَ مَن قال بقولهما، والإمام أحمد وأجلاء مذهبه مبرؤون عن هذه الوصمة، كيف وهو كُفرٌ عند كثيرين) !! اهـ

قلت: انظر إلى شدّة إنكاره على أهل السُّنّة مُثبتة الصِّفات، وتلطف كثير مِن المتأخِّرين ممن ينتسب إلى السُّنّة معه، ووصفه بالإمامة والعلم !!

٢ - النووي.

قال في شرحه «لصحيح مسلم» (٥/ ٢٤) وهو يشرح حديث الأمة السُّوداء التي أشارت إلى الله تعالى في السَّماء، قال: .. قال القاضي عِياض: لا خِلاف بين المسلمين قَاطبةً، فقيههم، ومُحدّثهم، ومُتكلّمهم، ونُظّارهم، ومُقلدهم أن الظَّواهر الواردة بذكر الله تعالى في السَّماء كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك:١٦] ونحوه ليست على ظاهرِها بل مُتأوّلة عند جميعهم !! اهـ

٣- ابن حجر العسقلاني.

أ- قال في «الفتح» (١/ ٥٠٨) في:حديث : «إنَّ رَبه بينه وبين القبلة»، قال: وفيه الرَّدّ على مَن زَعَمَ أنه على العرش بذاتِهِ. اهـ

ب- وقال في (١٣/ ٤١٢) قال الكرماني: قوله: «في السَّماء» ظاهره غير مُراد، إذ الله مُنَزَّهٌ عن الحلولِ في المكان؛ لكن لما كانت جهة العلوّ أشرف من غيرها أضافها إليه إشارة إلى علوّ الذَّات والصِّفات، وبنحو هذا أجاب غيره عن الألفاظ الواردة مِن الفوقية ونحوها. اهـ

٤ - ابن عطية.

قال في «المحرر الوجيز» (١/ ٣٤٢) ﴿ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾: يراد به علوّ القدر والمنزلة، لا علو المكان؛ لأن الله منزّهٌ عن لا تحيز، وحكى الطَّبري عن قومٍ أنّهم قالوا: هو العليّ عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه. قال القاضي أبو محمد عبد الحقّ: وهذا قول جهلة مجهلة مُجسّمين، وكان الوجه أن لا يُحكى. اهـ

٥ - القرطبي (المفسِّر).

قال في «تفسيره» (٧/ ١٠): ﴿ وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ ﴾ يعني: فوقية المكانة، والرُّتبة، لا فوقية المكان والجهة. اهـ

وقال في كتابه [«الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» (٢/ ١٣٢)] بعد أن ذكر أقوال الناس في الاستواء، قال: وأظهر هذه الأقوال - <u>وإن كنت لا أقول به ولا أختاره (!!)</u>-: ما تظاهرت عليه الآي، والأخبار: أن الله سبحانه على عرشه كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه بلا كيف، بائن من جميع خلقه، هذا جملة السَّلف الصَّالح فيما نقل عنهم الثقات. اهـ

٦ - الشَّوكاني.

قال في «فتح القدير»: ﴿ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ ﴾ فوقية الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم، لا فوقية المكان، كما تقول: السُّلطان فوق رعيته، أي: بالمنزلة، والرِّفعة. اهـ

٧ - المناوي.

قال في «فيض القدير» (١/ ٦٠٥): «يرحمك من في السَّماء» اختلف بالمراد بـ «مَن في السَّماءِ»، فقيل: هو الله، أي: ارحموا مَن في الأرض شفقة، يرحمكم الله تفضلًا، والتَّقدير: يرحمكم مَن أمره نافذ في السَّماء، أو من فيها ملكه وقدرته وسُلطانه، أو الذي في العُلوّ والجلال والرِّفعة؛ لأنَّه تعالى لا يحلّ في مكان، فكيف يكون فيه محيطًا، فهو مِن قبيل رَضاه من السَّوداء بأنّ تقول في جواب: «أين الله؟»، فأشارت إلى السَّماء مُعبّرة عن الجلال والعظمة، لا عن المكان، وإنّما ينسب إلى السَّماءِ لأنّها أعظم وأوسع من الأرض، أو لعلوها وارتفاعها، أو لأنّها قبلة الدُّعاء، ومكان الأرواح الطَّاهرة القدسية .. اهـ

٨- الكوثري.

قال في «تبديد الظلام» (٣٥) وهو يتكلم عن الذين أثبتوا علو الله على خلقه واستواءه على عرشه: لا حظّ لهم في الإسلام، غير أن جعلوا صَنمهم الأرضي صَنمًا سماويًا. اهـ

قلت: وتتبع كلام المعطلة ومن تبعهم مِن المتأخِّرين في نَفي علوّ الله تعالى على عرشِهِ، واستوائه على عَرشِهِ يطول جِدًّا.

والمقصود هنا أن مسألة العلو مِن أعظم مسائل الصِّفات، وأن المعطلة الأوائل لم يصرِّحوا بنفيها صراحة، بل صَرَّحوا بغيرها وإن كان مقصدهم الأكبر الذي يدورون حوله هو نفي العلوّ كما صَرَّحَ بذلك السَّلف الذين هم أخبر بقولهم.

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٢٢)]:

.. الجهمية أظهروا مسألة القرآن وأنّه مخلوق، وأظهروا أن الله لا يُرى في

الآخرة، ولم يكونوا يُظهّرون لعامّة المؤمنين وعُلمائهم إنكار أن اللهَ فوقَ العرش، وأنّه لا داخل العالم ولا خارجه، وإنّما كان العُلماء يعلمون هذا منهم بالاستدلال والتّوسّم، كما يُعلم المنافقون في لحنِ القولِ، قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد:٣٠]، فأقسم سُبحانه وتعالى أن المنافقين لتعرفنهم في لحنِ القول ...

وذكر قول حماد بن سلمة وعلي بن عاصم وغيرهما مما تقدم ذكره، ثُمّ قال:

أُدخل رأسٌ من رُؤساء الزّنادقة يُقال له: شمعلة، على المهدي، فقال: دلني على أصحابك.

فقال أصحابي أكثر من ذلك. فقال: دُلني عليهم.

فقال: صنفان ممن ينتحل القبلة: الجهمية، والقدرية،

الجهمي إذا غلا قال: ليس ثَمّ شيء، وأشار الأشيب إلى السماء.

والقدري إذا غلا قال: هم اثنان: خالق خير، وخالق شرّ، فضرب عنقه وصلبه.

ومثل هذا كثير في كلام السَّلف والأئمة، كانوا يردون ما أظهرته الجهمية من نفي الرّؤية، وخلق القرآن، ويذكرون ما تبطنه الجهمية مما هو أعظم من ذلك: أن الله ليس على العرش، ويجعلون هذا مُنتهى قولهم، وأن ذلك تعطيل للصَّانع، وجحود للخالق، إذ كانوا لا يتظاهرون بذلك بين المؤمنين كما كانوا يظهرون مسألة الكلام والرُّؤية؛ لأنّه قد استقرّ في قُلوب المؤمنين بالفطرة الضُّرورية التي خلقوا عليها، وبما جاءتهم به الرُّسل من البينات والهدى، وبما اتفق عليه أهل الإيمان من ذلك ما لم يمكن الجهمية إظهار خلافه ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾

[النساء:١١٥]، فهذا يُبيّن أن الاعتراف بأن الله فوق العالم في العقل والـدِّين أعظـم بكثير من الاعتراف بأن الله يُرى في الآخرة، وأن القرآن غير مخلوق. اهـ

واعلم أن مسألة علوِّ الله تعالى على خلقه من المسائل المعلومة مـن الـدِّين بالضَّرورة.

- قال ابن خزيمة رحمه الله في [«كتاب التوحيد» (١/ ٢٥٤)]: (باب ذكر البيان أن الله عز و جل في السَّماء كما أخبرنا في محكم تنزيله وعلى لسان نبيه عليه، وكما هـو مفهوم في فطرة المسلمين: علمائهـم وجهـالهم، أحـرارهم ومماليكهم، ذكـرانهم وإناثهم، بالغيهم وأطفالهم، كُـلّ مـن دعـا الله جـلَّ وعـلا فـإنّما يرفـع رأسـه إلى السَّماء، ويَمُدّ يديه إلى الله إلى أعلاه لا إلى أسفل. اهـ

وقـال ابـن تيميـة رحمـه الله في [«بيـان تلبيس الجهميـة» (٤/ ٥١٨)]: إنّ الـذين يرفعون أيديهم وأبصارهم وغير ذلك إلى الـسماء وقـت الـدعاء تقـصد قلـوبهم الرّب الذي هو فوق، وتكون حركة جـوارحهم بالإشـارة إلى فـوق تبعًـا لحركـة قلوبهم إلى فوق، وهذا أمر يجدونه كلهم في قلوبهم وجدًا ضروريًا إلّا من غـيرت فطرته باعتقاد يصرفه عن ذلك، وقد حكى محمد بن طاهر المقدسي، عـن الـشيخ أبي جعفر الهمذاني أنّه حضر مجلس أبي المعالي، فذكر العرش، وقال: كـان الله ولا عرش، ونحو ذلك، وقام إليه الشيخ أبو جعفـر فقـال: يـا شـيخ دعنـا مـن ذِكـرِ العرش، وأخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؛ فإنّـه مـا قـال عـارف قط: يا الله إلّا وجد في قلبه ضرورة لطلب العلوّ، لا يلتفت يمنة ولا يسرة.

قال: فضرب أبو المعالي على رأسه، وقال: حيرني الهمذاني.

فاخبر هذا الشيخ عن كل من عرف الله أنه يجـد في قلبـه حركـة ضروريـة إلى

العلو إذا قال: (يا الله)، وهذا يقتضي أنّه في فطرتهم وخلقتهم العلم بأنّ الله فوق، وقصده والتوجه إليه إلى فوق. اهـ

- قال أيضًا في [«الدرء» (٧/ ٢٦)]: القول بأنّ الله تعالى فوق العالم معلوم بالاضطرار من الكتاب و السُّنّة وإجماع سلف الأمّة بعد تدبر ذلك؛ كالعلم بالأكل والشُّرب في الجنة، والعلم بإرسال الرُّسل، وإنزال الكتب، والعلم بأنّ الله بكُلّ شيءٍ عليم، وعلى كُلّ شيءٍ قدير، والعلم بأنّه خلق السَّموات والأرض وما بينهما، بل نُصوص العلوّ قد قيل: إنّها تبلغ مئين من المواضع.

والأحاديث عن النبي ﷺ والصَّحابة والتَّابعين مُتواترة موافقة لذلك، ولهذا كان السَّلف مُطبقين على تكفير من أنكر ذلك؛ **لأنّه عندهم معلوم بالاضطرار من الدِّين**، والأمور المعلومة بالضَّرورة عند السَّلف والأئمّة وعُلماء الدّين قد لا تكون معلومة لبعض النّاس: إما لإعراضه عن سماع ما في ذلك من المنقول، فيكون حين انصرافه عن الاستماع والتَّدبر غير مُحصل لشرط العلم، بل يكون ذلك الامتناع مانعًا له من حصول العلم بذلك، كما يعرض عن رُؤية الهلال فلا يراه، مع أن رؤيته ممكنة لكُلّ من نظر إليه، وكما يحصل لمن لا يصغي إلى استماع كلام غيره وتدبره، لا سيما إذا قام عنده اعتقاد أن الرَّسول لا يقول مثل ذلك، فيبقى قلبه غير مُتدبر ولا مُتأمّل لما به يحصل له هذا العلم الضروري ...

ولهذا كان كثير من عُلماء اليهود والنَّصارى يؤمنون بأن محمدًا رسول الله، وأنه صادق، ويقولون: إنه لم يرسل إليهم بل إلى الأميين؛ لأنّهم أعرضوا عن سماع الأخبار المتواترة والنُّصوص المتواترة التي تُبيّن أنّه كان يقول: إن الله أرسله إلى أهل الكتاب.

بل أكثرهم لا يقرّون بأن الخليل بنى الكعبة هو وإسماعيل، ولا أن إبراهيم ذهب إلى تلك النَّاحية مع أن هذا من أعظم الأُمور تواترًا لإعراضهم. اهـ

- وقال الشيخ سُليمان بن سحمان (١٣٤٩هـ) رحمه الله: مسألة علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه، وإثبات صفات كماله، ونعوت جلاله من المسائل الجلية الظاهرة، ومما عُلِمَ من الدّين بالضرورة، فإن الله قد وضَّحها في كتابه، وعلى لسان رسوله، فمن سمع الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية : فقد قامت عليه الحُجّة، وإن لم يفهمها، فإن كان ممن يقرأ القرآن فالأمر أعظم وأطم، لاسيما إن عاند، وزعم أنّ ما كان عليه هو الحقّ، وأن القرآن لم يُبّن ذلك بيانًا شافيًا كافيًا؛ فهذا كفره أوضح من الشمس في نحر الظهيرة. ولا يتوقف في كُفره من عرف الإسلام وأحكامه وقواعده. اهـ

[من كتاب: «إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية» (ص١١٧)]

فصل

المُعطّل شَرٌ من المُشرك

- قال ابن القيم رحمه الله في [«المدارج» (٢/ ٤٠٢)] وهو يتكلّم عن الدرجة الثالثة من درجات اليقين قال:

الوقوف على ما قام بالحقّ سُبحانه من أسمائه وصفاته وأفعاله، وهو علم التَّوحيد الذي أساسه إثبات الأسماء والصّفات، وضدّه التَّعطيل والنَّفي والتَّجهم، فهذا التَّوحيد يقابله التَّعطيل.

وأمّا التَّوحيد القصدي الإرادي الذي هو إخلاص العمل لله وعبادته وحده؛ فيقابله الشّرك.

والتَّعطيل شرٌّ من الشِّرك؛

فإن المعطّل جَاحد للذَّات، أو لكمالها، وهو جحد لحقيقة الإلهية، فإن ذَاتًا لا تسمع، ولا تبصر، ولا تتكلّم، ولا ترضى، ولا تغضب، ولا تفعل شيئًا، وليست داخل العالم، ولا خارجه، ولا مُتّصلة بالعالم، ولا مُنفصلة، ولا مُجانبة له، ولا مُباينة له، ولا مجاورة، ولا مجاوزة، ولا فوق العرش، ولا تحت العرش، ولا خلفه، ولا أمامه، ولا عن يمينه، ولا عن يساره سواء هي والعدم.

والمشركُ مُقرٌّ بالله وصفاته؛

لكن عبد معه غيره، فهو خيرٌ من المعطل للذَّات والصِّفات. اهـ

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٦/ ٥٦٧)]:

التّعطيل شرٌّ من الشِّرك، وكُلُّ مُعطل فلابُدّ أن يكون مُشركًا. اهـ

وقال في [«الدرء» (٧/ ٧٢)]: وهذه الشُّبه شبه الجهمية هي في الأصل نشأت من مَلاحدة الأمم المنكرين للصَّانع، وهؤلاء أجهل الطَّوائف وأقلهم عقلاً، فلهذا لم تكن العرب تعارض بمثل هذه الشُّبه؛ وإنّما ذكر الله تعالى نظير قول الجهمية عن مثل فرعون، وأمثاله من المعطلة، كالذي حاجَّ إبراهيم في رَبِّه.

ولا ريب أن المعطلة شرٌّ من المشركين والعرب؛ وإن كانوا مُشركين لم يكن الظَّاهر فيهم التَّعطيل للصَّانع، وإن كان قد يكون في أضعافهم من هو في المرتابين في الصَّانع، أو الجاحدين له كما في تضاعيف كُلّ أُمّة حتّى في المصلّين من هو من هؤلاء، إذ المنافقون لم يزالوا في الأُمّة، ولن يزالوا على اختلاف أصنافهم. اهـ

المبحث الخامس عشر:

الألفاظ المُحدثة التي يستخدمها أهل الكلام ويريدون منها : نفي حقيقة صفات الله تعالى

أئمة السَّلف وأهل السُّنّة من بعدهم يُثبتون الصِّفات ولا يتعرَّضون للتركيب والتَّجسيم والتَّبعيض ونحو ذلك من الألفاظ المبتدعة لا بنفيٍ، ولا إثبات، ولكن يُنزِّهون الله عَمّا نَزَّهُ عنه نفسه.

أمّا مُعطلة الصِّفات فإنّهم إذا أرادوا نفي ما ثَبَتَ مِن صِفات الله تعالى بالحيلة والمكر؛ عَمِدُوا إلى ألفاظٍ مُجملة كـ: (الجسمِ)، و(الجارحةِ)، و(الحيزِ)، و(التركيبِ)، و(الأبعاضِ) وغيرها، ووضعوا لها مَعَاني لم تأتِ في الكتاب ولا السُّنّة ولا في لُغةِ العَربِ؛ ثم نفوها عن الله تعالى، وغرضهم بذلك أن يتوهّم من لا يعرف مُرادهم أن قصدهم تنزيه الله وتوحيده.

- قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٤٤٠)]: وهؤلاء النُّفاة تجدهم دائمًا يعتمدون هذه الطّريقة المتضمنة للتلبيسِ والتَّدليسِ، وينفون بها حقائق ما أخبر الله به عن نفسه؛ فيأتون إلى ألفاظٍ مَعناها في اللُّغة العربية أخصّ من معناها في اصطلاحهم؛ فينفون مَعناها العامّ الذي اصطلحوا عليه، ويوهمون النَّاس أنّهم إنّما نفوا معناها المعروف في اللُّغةِ، والنّاس أوّل ما يَسمعون

تلك الألفاظ إنّما يفهمون منها معناها اللُّغوي فيوافقونهم على النَّفي تعظيمًا لله، وتنزيهًا له، ومرادهم نَفي المعنى العامّ الذي اصطلحوا عليه، وقد جمعوا في ذلك:

تحريف لُغةِ العَربِ عن مَواضعها،

وتحريف كَلام الله ورسوله عن مواضعه،

ولبس الحقّ بالباطل في النّفي والإثبات.

فمعرفة مُراد هؤلاء وكلامهم من تَمامِ مَقاصد الدّين؛ ليتمكّن أهل السُّنّة والحديث من ردِّ باطلهم، وتَبيينِ إفكهم.اهـ

[وانظر: «الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٣٨-وما بعدها)]

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«الدرء» (٥/ ٥٧)] وهو يتكلّم عن الألفاظِ المُجملة التي تشتمل على الحقّ والباطل، قال:

وعامة من أطلقها في النَّفي أو الإثبات أرادَ بها مَا هو باطل، لا سِيما النُّفاة؛ فإن نُفاة الصِّفات كلّهم ينفون: (الجسم)، و(الجوهر)، و(المتحيّز)، ونحو ذلك، ويُدخلون في نفي ذلك نفي صفات الله.. فعامّة من يطلق ذلك إمّا مُتناقض في نفيه وإثباته، يثبت الشَّيء بعبارة وينفيه بأُخرى، أو يثبته وينفي نظيره، أو ينفيه مُفصلًا، ويثبته مُجملًا، أو بالعكس، أو يتكلّم في النَّفي والإثبات بعبارات لا يُحصّل مضمونها ولا يحقق معناها.

وهذا كثير في الكِبار فَضلًا عن الصِّغار، وكثير منهم لا يفهم مراد أكابرهم بهذه العبارات، وهم يعلمون أن عامّتهم لا يفهمون مُرادهم، وإنّما يظنونه تعظيمًا وتسبيحًا من حيث الجُملة .. الخ

- وقال أيضًا في [«درء التعارض» (٢/ ١٠ وما بعدها)]: كانت المعتزلة تقول: إنّ اللهَ مُنَزّهٌ عن (الأعراضِ)، و(الأبعاضِ)، و(الحوادثِ)، و(الحُدودِ) ومقصودهم نفي الصِّفات، ونفي الأفعال .. فإنّهم إذا قالوا:

(إنّ اللهَ مُنزَّه عن الأعراضِ) لم يكن في ظاهرِ هذه العبارة ما يُنكر؛ لأنَّ النَّاسَ يفهمون من ذلك أنّه مُنزهٌ عن الاستحالة، والفساد: كالأعراض التي تعرض لبني آدم، من الأمراض، والأسقام، ولا ريب أن الله مُنزّهٌ عن ذلك؛ ولكن مقصودهم أنّه ليس له: عِلمٌ، ولا قُدرةٌ، ولا حياةٌ، ولا كلام قائمٌ به..!!

وكذلك إذا قالوا: (إن اللهَ مُنزهٌ عن الحُدودِ، والأحياز، والجهات) أوهموا النَّاسَ أنّ مقصودَهم بذلك: أنّه لا تَحصره المخلوقات، ولا تَحوزه المصنوعات، وهذا المعنى صحيحٌ، ومقصودهم: أنّه ليس مُباينًا للخلق، ولا مُنفصلًا عنه، وأنّه ليس فوق السَّموات ربٌّ، ولا على العرشِ إلهٌ ..!!

وإذا قالوا: (إنه ليس بِجسمٍ)، أوهموا النّاسَ أنّه ليس من جنس المخلوقات، ولا مثل أبدان الخلق، وهذا المعنى صحيح؛ ولكن مقصودهم بذلك: أنّه لا يُرى، ولا يتكلَّم بنفسِهِ، ولا يقوم به صفة .. وأمثال ذلك !!

وإذا قالوا: (لا تحله الحوادث) أوهموا النّاسَ أن مُرادهم أنّه لا يكون مُحلًا للتغيُراتِ، والاستحالات، ونحو ذلك من الأحداثِ التي تحدث للمخلوقين، فتُحيلهم وتُفسدهم، وهذا معنى صحيح؛ ولكن مقصودهم بذلك: أنّه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسِهِ، ولا له كلامٌ، ولا فعل يقوم به يتعلّق بمشيئته وقدرتِهِ، وأنّه لا يقدر على استواء، أو نُزول، أو إتيان، أو مجيء .. ونحو ذلك !! اهـ

* ومن الأمثلة على انتشار هذه الألفاظ:

١ - قال الطَّحاوي في [«عقيدته»]: وتعالى عن الحُدودِ، والغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات، لا تحويه الجهات السِّت كسائر المبتدعات. اهـ

٢ - قال القرطبي في [«المفهم» (٣/ ٣٧)]: كُل ما أُطلِقَ على الله تعالى مما يَدُلّ على (الجوارح)، و(الأعضاء): كالأعين، والأيدي، والجنب، والأصبع، وغير ذلك، مما يلزم من ظاهره (التَّجسيم) الذي تدلّ العُقول على استحالتِهِ !! فهي كلّها مُتأوّلة في حقِّه تعالى لاستحالة حملها على ظَواهرها !! اهـ

وقال أيضًا في قول النبي ﷺ: «**يَقبِضُ الله الأرضَ يَومَ القِيَامَةِ، وَيَطوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ**»: وفيه إثبات اليمين لله صفة من صفات ذاته ليست (بجارحة) خِلافًا لما تعتقده الجسمية في ذلك لاستحالة جواز وصفه (بالجوارح) و(الأبعاض)، واستحالة كونه (جسمًا). اهـ

٣ - قال البيهقي في [«الأسماء والصفات» (٢/ ١٢٧)] عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ قال: فلا يجوزُ أَن يُحمل على (الجارِحةِ)؛ لأَنَّ الباري جلَّ جلالُه واحِدٌ، لا يجوزُ عليه (التَّبعِيضُ).

٤ - قال الخطابي في [«أعلام الحديث» (٣/ ١٨٩٨)]: ليس معنى اليد في الصّفات بمعنى: (الجارحة) حتَّى يتوهم بثبوتها إثبات الأصابع. اهـ

وقال في [«معالم السُّننِ» (٤/ ٣٣٠)] وهو يشرح حديث: وضعه على أذنه وعينه عند قراءته ﴿ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ معناه: إثبات صفة السَّمع والبصر لله سبحانه، لا إثبات الأذن والعين، لأنهما (جَارحتان)، والله سُبحانه مَوصوفٌ

بصفاته، مَنفيّ عنه ما لا يليق به من صفات الآدميين ونعوتهم، ليس بذي (جوارح)، ولا (بذي أجزاء)، و(أبعاض). اهـ

٥ - قال ابن حجر الهيتمي في [«الزَّواجر» (ص٦٥)]: إن الله إذا كان يوم القيامة ينزل إلى العباد أي يتجلّى لهم تجليًّا مُنزّهًا عن (الحركة) و(الانتقال) وسائر لوازم (الجهات) و(الأجسام) ليقضي بينهم، نُزول الله كناية عن نزول رحمته، أو بعض ملائكته؛ لتعاليه تبارك وتعالى عن (الجهة) و(المكان) و(الجسم) و(الزمان). اهـ

٦ - وقال السَّفاريني في قصيدته [«الدرة المضية» (ص٣٨)]:

وليسَ رَبُّنَا بجوهرٍ ولا .. عَرَضٍ ولا جسمٍ تعالى ذو العُلى

قلت: وتتبع كلامهم في ذكر هذه الألفاظ المحدثة يطول.

فلهذا «لابُدَّ من ذكر كلامِ أئمّة أهل الإسلام على هذه الألفاظ المبتدعة المُخترعة التي أدخلها بعض المتسبين إلى السُّنة من أهل الكلام وغيرهم في العقائد ونسبها بعضهم إلى مذهب السَّلف رضوان الله عليهم».

ومن ذلك:

١ - قال الإمام أحمد رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (ص٢١٠)]:

فإذا قيل لهم: من تعبدون ؟

قالوا: نعبد من يُدبّرُ أمر هذا الخلق.

فقلنا: هذا الذي يُدبّرُ أمر هذا الخلق هو مجهولٌ لا يُعرفُ بصفة ؟

قالوا: نعم.

قلنا: قد عرف المسلمون أنّكم لا تؤمنون بشيءٍ؛ وإنّما تدفعون عن أنفسكم الشُّنعة بما تُظهرون.

وقلنا لهم: هذا الذي يُدبّرُ: هو الذي كلّم موسى ؟

قالوا: لم يتكلم، ولا يُكلّم؛ لأن الكلام لا يكون إلّا (بجارحة)، و(الجوارح) عن الله منفيّة.

فإذا سَمِعَ الجاهل قولهم يَظنُّ أنّهم من أشدِّ النَّاس تعظيمًا لله سبحانه، ولا يشعر أنّهم إنّما يعود قولهم إلى فرية في الله، ولا يعلم أنّهم إنّما يعود قولهم إلى ضلال وكفر. اهـ

٢ - وقال أيضًا رحمه الله: لقد جعل برغوث [أحد الجهمية] يقول يومئذ: الجسم، وكذا، وكلام لا أفهمه، فقلت: لا أعرف، ولا أدري ما هذا، إلَّا أنني أعلم أنّه أحدٌ صَمَدٌ، لا شبه له، ولا عدل، وهو كما وصف نفسه، فيسكت عنّي. [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٤٣٣)]

٣ - قال الدَّارميّ رحمه الله في [«النقض على المَريسي» (ص٤٠٦-٤٠٧)]:

وأمّا دعواك أنّهم يقولون: (جارحٌ) (مُركبٌ)؛ فهذا كُفرٌ لا يقوله أحدٌ من المصلين؛ ولكنَّا نُثبت له السَّمع والبصر والعين بلا تكييف، كما أثبته لنفسِهِ فيما أنزل من كتابِهِ، وأثبته له الرسول ﷺ، وهذا الذي تكرره مرةً بعد مرةٍ: (جارح)، و(عضو)، وما أشبهه حشوٌ وخُرافات، وتشنيع لا يقوله أحدٌ من العالمين، وقد روينا روايات السَّمع والبصر والعين في صدرِ هذا الكتاب بأسانيدها وألفاظها عن رسول الله ﷺ فنقول كما قال، ونعني بها كما عنَى، والتكييف عنّا مرفوع، وذكر (الجوارح، والأعضاء) تكلفٌ منك وتشنيع. اهـ

٤ - وقال أيضًا رحمه الله في [«النقض» (ص٥٣٥)]: وادعى المعارض أيضًا: أن قومًا زعموا أن لله عينًا؛ يُريدون (جارحًا) كجارح العين من الإنسان، وأرادوا (التركيب)، واحتجوا بقوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه/ ٣٩] ..

قال المعارض: والمعقول بيّنٌ أن هذا يُريد عين القوم، يعني: رئيسهم، وكبيرهم، ولا يريد (جَارِحًا)؛ ولكن يريد الذي يجوز في الكلام ..

فيُقال لهذا المعارض: أمّا ما ادعيت أن قومًا يزعمون أن لله عينًا، فإنا نقوله؛ لأنّ الله قاله ورسوله، وأما (جارح) كجارحِ العينِ من الإنسان على التركيب، فهذا كَذِبٌ ادعيته عَمدًا لما أنّك تعلم أن أحدًا لا يقوله، غير أنك لا تألو ما شنعت ليكون أنجع لضَلالتك في قلوب الجُهّال، والكذب لا يصلح منه جدّ ولا هزل، فمن أيّ النّاس سمعت أنّه قال: (جارح)، (مُركب) فأشر إليه فإن قائله كَافِرٌ، فكم تكرر قولك: (جسم مُركب)، و(أعضاء)، و(جوارح)، و(أجزاء) كأنّك تهوّل بهذا التّشنيع علينا أن نكفّ عن وصف الله بما وصف نفسه في كتابه وما وصفه الرسول ﷺ.

ونحن وإن لم نصف الله بجسم كأجسام المخلوقين، ولا بعضو ولا بِجَارِحة؛ لكنّا نصفه بما يغيظك من هذه الصّفات التي أنت ودعاتك لها منكرون .. اهـ

٥ - قال الشّافعي رحمه الله: إذا سمعت الرّجل يقول: (الاسم غير المُسمّى)، أو (الاسم المُسمّى)؛ فاشهد عليه أنَّه من أهلِ الكلام، ولا دينَ له.

[«جامع بيان العلم وأهله» (١١٠٦)، «ذم الكلام» للهروي (١١٤٧)]

٦ - قال إسحاق بن راهويه رحمه الله: دخلتُ على ابن طاهر، فقال: ما هذه الأحاديث التي تروون: «أن الله ينزل إلى السَّماء الدُّنيا» ؟

قلت: نعم، رواها الثِّقات الذين يروون الأحكام.

فقال: ينزلُ ويَدَعُ عرشه ؟

فقلت: يقدرُ أن ينزلَ من غير أن يخلو منه العرش ؟

قال: نعم.

قلت: فلم تتكلم في هذا ؟! [«العلو» للذهبي (٤٤٨)]

٧ - قال أبو طاهر المخلِّص: سمعت أبي: سمعت إبراهيم الحربي (٢٨٥هـ) - وكان وعدنا أن يُمل علينا مسألة في (الاسم والمُسمّى)-، وكان يجتمع في مجلسهِ ثلاثون ألف مِحبرة، وكان إبراهيم مُقلًّا، وكانت له غُرفة يصعدُ فيشرف منها على النَّاسِ، فيها كُوّة إلى الشَّارع، فلمّا اجتمع النّاسُ، أشرف عليها، فقال لهم: قد كُنت وعدتكم أن أُملي عليكم في الاسمِ والمُسمّى، ثم نظرتُ فإذا لم يَتَقدَّمني في الكلامِ فيها إمامٌ يُقتدَى به، فرأيت الكلام فيه بدعة، فقام النَّاسُ وانصرفوا، فلمّا كان يوم الجمعة أتاه رجلٌ، وكان إبراهيم لا يقعُد إلّا وحده، فسأله عن هذه المسألة، فقال: ألم تحضر مجلسنا بالأمسِ ؟ قال: بلى، فقال: أتعرفُ العلم كُلَّهُ ؟

قال: لا.

قال: فاجعل هذا مما لم تَعِرف. [«السير» (١٣/ ٣٦٠-٣٦١)]

٨ - قال أبو نصر أحمد السّجزي: قيل لأبي العباس ابن سُريج (٣٠٦هـ) صاحب الشّافعيّ: ما التّوحيد؟

قال: توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ﷺ، وتوحيد أهل الباطل الخوض في (الأعراضِ)، و(الأجسامِ)، وإنّما بُعث النبي ﷺ بإنكار ذلك.

[رواه الهكّاري في «اعتقاد الشافعي» (٢٠)]

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٠٥)] معلقًا على قول ابن سُريج: ولم يُرد بذلك أنّه أنكر هذين اللّفظين؛ فإنّها لم يكونا قد أُحدثا في زمنِهِ، وإنّما أراد إنكار ما يعنى بهما من المعاني الباطلة، فإنّ أوّل من أحدثهما الجهميّة والمعتزلة، وقصدهم بذلك إنكار صِفات الله تعالى، أو أن يُرى، أو أن يكون له كلام يتصف به، وأنكرت الجهمية أسماءه أيضًا. اهـ

٩ - قال البربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله في [«شرح السنة» (٨)]:

فانظر رحمك الله كُلّ من سمعتَ كلامَهُ من أهلِ زمانِكَ خاصّةً فلا تعجلنّ، ولا تدخلن في شيءٍ منه حتّى تسأل وتنظر: هل تكلّم فيه أحدٌ من أصحاب النبي ﷺ، أو أحد من العلماء ؟ فإن وجدت فيه أثرًا عنهم؛ فتمسّك به ، ولا تُجاوزه لشيءٍ، ولا تختار فيه شيئًا؛ فتسقط في النَّارِ.

وقال: واعلم أنَّ النَّاسَ لو وقفوا عند مُحدثاتِ الأُمورِ ولم يُجاوزوها بشيءٍ، ولم يُولِّدُوا كلامًا مِمّا لم يجيء فيه أثرٌ عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابِهِ: لم تكن بدعةٌ. اهـ

١٠ - قال أبو المُظفر السَّمعاني (٤٨٩هـ) رحمه الله في [«الانتصار لأصحاب الحديث» (ص٧٠)]: قد علمنا أن النبي ﷺ لم يدعهم في هذه الأمورِ إلى الاستدلالِ (بالأعراضِ)، و(الجواهرِ)، وذكر ماهيتها، ولا يُمكن لأحدٍ من النّاسِ أن يروي في ذلك عنه، ولا عن أحدٍ من الصَّحابة رضي الله عنهم من هذا النَّمط حرفًا واحدًا فما فوقه، لا في طريقٍ تواترٍ ولا آحادٍ، فعلمنا أنّهم ذهبوا خلاف مذهب هؤلاء، وسلكوا غير طريقهم، وأن هذا طريق مُحدث مُخترعٌ، لم يكن

عليه رسول الله ﷺ ولا أصحابه رضي الله عنهم، وسلوكه يعود عليهم بالطَّعنِ والقدح، ونسبتهم إلى الجهل وقِلّة العلم في الدِّين، واشتباه الطريق عليهم.

١١ — قال قوام السُّنّة التيمي رحمه الله في [«الحجة في بيان المحجة» (١/ ١١٠)]

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردّ»**، قال: أنكر السَّلف الكلام في (الجواهر)، و(الأعراض)، وقالوا: لم يكن على عهد الصَّحابة والتَّابعين رضي الله عن الصَّحابة، ورحم التَّابعين، ولا يخلو أن يكونوا سكتوا عن ذلك وهم عالمون به، فيسعنا السُّكوت عما سكتوا عنه، أو يكونوا سكتوا عنه وهم غير عالمين به فيسعنا أن لا نعلم ما لم يعلموه، والحديث الذي ذكرناه يقتضي أن ما تكلَّم فيه الآخِرون من ذلك ولم يتكلم فيه الأولون يكون مردودًا. اهـ

١٢ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«الدرء» (١/ ٧٦)]: كان سلف الأُمّة وأئمتها يجعلون كلام الله ورسوله هو الإمام والفرقان الذي يجب إتباعه، فيُثبتون ما أثبته الله ورسوله، وينفون ما نفاه الله ورسوله، ويجعلون العبارات المحدثة المجملة المتشابهة ممنوعًا من إطلاقها نفيًا وإثباتًا، لا يطلقون اللفظ ولا ينفونه إلَّا بعد الاستفسار والتّفصيل؛ فإذا تَبيّن المعنى أثبت حقّه، ونفى باطله، بخلاف كلام الله ورسوله فإنّه حقّ يجب قبوله، وإن لم يفهم معناه، وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه. اهـ

فصل

نماذج من رَدّ أهل السنة على المتكلمين بالألفاظ المبتدعة التي أدخلوها في باب الصفات

١ - قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رحمه الله: كُنت أنا وأبي عابرين في المسجد، فسمع قاصًّا يقصُّ بحديث النُّزول، فقال: إذا كان ليلة النّصف من شعبان، ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا، بلا (زوال)، ولا (انتقالٍ)، ولا (تغير حالٍ)، فارتعد أبي - رحمه الله -، واصفرّ لونه، ولزم يدي، وأمسكته حتى سكن، ثم قال: قف بنا على هذا المتخوِّض، فلما حاذاه، قال: يا هذا، رسول الله ﷺ أغير على ربه تعالى منك، قل كما قال رسول ﷺ، وانصرف.

[«الاقتصاد في الاعتقاد» لعبد الغني المقدسي (٢١)].

٢ - قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٣٠٤)]:

ومن هذا الباب قول المؤسس [الرَّازي] ونحوه ممن فيه تُجهم: (إقامة البراهين على أنَّه ليس بمُختص (بحيّز) و(جهة)، بمعنى أنه: يصحّ أن يُشار إليه بالحسّ أنّه ها هنا أو هناك).

قال: فإن المقصود الذي يُورِدُه على مُنازعه بهذا الكلام: أنَّه ليس على العرش، ولا فوق العالم، كما يذكره في سائر كلامه، ويحرف النُّصوص الدّالة على ذلك، ولكن لم يُترجم للمسألة بنفي هذا المعنى الخاصّ الذي أثبتته

النُّصوص، بل عَمِد إلى معنى عام مُجمل يتضمن نفـي ذلـك، وقـد يتـضمن أيضًا نفي معنى باطل، فنفاهما جميعًا، نفى الحقّ والباطل؛

فإن قول القائل: (ليس في جهة)، و(لا حيز)؛ يتضمن نفيه أنّه لـيس داخـل العالم، ولا في أجواف الحيوانات، ولا الحشوش القذرة، وهذا كله حقٌّ،

ويتضمن أنّه ليس على العرش، ولا فوق العـالم، وهـذا باطـل، وكـان في نفيه نفي الحقّ والباطل. اهـ

- وقال في [«الـدرء» (٥/ ٨٧)]: قول ابن سينا: هو الإقرار بالصّانع مُقدسًا عـن (الكم)، و(الكيف)، و(الأين)، و(متى)، و(الوضـع)، و(التغـير)، حتَّـى يـصير الاعتقاد أنّه ذات واحدة لا يمكن أن يكون له شريك في النّوع، أو يكون له جـزء وجودي كمي، أو معنوي .. إلى آخره.

فكلامه هذا يتوهم الجاهل أنّه تعظيم لله تعالى، ومُراده أنّه لـيس لله عِلـمٌ، ولا قُدرةٌ، ولا إرادة، ولا كلام، ولا محبة، وأنّه لا يُرى، ولا يُباين المخلوقات. اهـ

٣ - سُئل الشيخ محمد بن عبدالوهاب (١٢٠٦هـ) رحمه الله عمن يقول: (إنّ الله ليس بجوهرٍ، ولا جسمٍ، ولا عَرَض).

قلت: وهو قول السَّفاريني كما تقدم في (ص٧٨).

فقال الشيخ محمد بن عبدالوهاب: إن مذهب الإمام أحمد وغيره من الـسَّلف أنّهم لا يتكلّمون في هذا النوعِ إلّا بما تكلّم الله تعالى به، ورسوله ﷺ، فـما أثبتـه الله لنفسِهِ، وأثبته له رسوله أثبتوه مثـل: الفوقيّـة، والاسـتواء، والكـلام، والمجـيء، وغير ذلك، وما نفاه الله عن نفسه، ونفاه عنه رسـوله نفـوه، مثـل: المثـل، والنّـد، والسّمي، وغير ذلك، وأمّا ما لا يُوجـد عـن الله ورسـولِهِ إثباتِـهِ ولا نفيـه مثـل:

(الجوهر)، و(العَرَض)، و(الجهة) وغير ذلك لا يثبتونه،

فمن نفاه فهو عند أحمد والسَّلف مُبتدع،

ومن أثبته مثل هشام بن الحكم وغيره فهو عندهم مُبتدع.

[«تنبيه ذوي الألباب السليمة» (ص١٧)]

٤ - قال الشيخ ابن سحمان رحمه الله في [«تنبيه ذوي الألباب السليمة» (ص٤)]:

قال في «الكواكب الدرية»: استواء مُنزّها عن (المماسة) و(التمكن) و(الحلول).

قال ابن سحمان: اعلم أن هذا القول قول مُبتدع مُخترع، لم يذكره أحدٌ من أهل العلم من سلف هذه الأمة وأئمتها الذين لهم قَدمٌ صدقٍ في العالمين، وقد تقرَّرَ أن مذهب السَّلف وأئمّة الإسلام عدم الزّيادة والمجاوزة لما في الكتاب والسُّنّة، وأنّهم يقفون وينتهون حيث وقف الكتاب والسُّنّة.

وقال: ولفظ (المماسة): لفظ مُخترع مُبتدع، لم يقله أحدٌ ممن يُقتدى به ويُتبع، فإن أريد به نفي ما دلّت عليه النُّصوص من الاستواء والعلو والارتفاع والفوقية، فهو قول باطل ضال قائله، مُخالف للكتاب والسُّنّة ولإجماع سلف الأمة، مكابر للعقول الصَّحيحة، والنُّصوص الصَّريحة وهو جهمي لا ريب.

وإن لم يرد هذا المعنى، بل أثبت: العلو، والفوقية، والارتفاع الذي دلّ عليه لفظ الاستواء، فيقال فيه: هو مبتدع ضال، قال في الصّفات قولاً مُشتبهًا موهمًا، فهذا اللفظ لا يجوز نفيه ولا إثباته، والواجب في هذا الباب مُتابعة الكتاب والسُّنّة، والتَّعبير بالعبارات السَّلفية الإيمانية، وترك المتشابه. هذا ما ذكره شيخنا الشيخ عبداللطيف بن الشيخ عبدالرحمن بن حسن في جوابه على بعض الجهمية. اهـ

وقال الشيخ ابن سحمان (ص٧٣) وهو يتكلم عن الألفاظ المحدثة:

ومنها ما ذكره في «الكواكب» في (ص٢٠) حيث قال في البصر: (ولا على سبيل تأثر حاسة). فأقول: اعلم أن هذه اللفظة من جملة الألفاظ المخترعة المبتدعة التي لم ينطق بها السَّلف رضوان الله عليهم لا نفيًا ولا إثباتًا. اهـ

- وقال مُعلقًا على قول السفاريني في شرحه [«اللوامع» (١/ ٢٥٨)]:

قال الشارح: وسائر الأفعال من الاستواء أو النزول والإتيان والمجيء والتكوين ونحوها قديمة عند سلف الأمة وأئمتها لله ذي الجلال والإكرام ليس منها شيء محدث وإلّا لكان محلًا للحوادث، وما حلّت به الحوادث فهو حادث تعالى الله عن ذلك، انتهى.

قال الشيخ ابن سحمان: ليس هو من كلام السَّلف وأئمتها، بل هو من كلام أهل البدع المخالفين للسَّلف كما قال ابن القيم: وأما حلول الحوادث فيريدون به: أنّه لا يتكلم بقدرته ومشيئته، ولا ينزل كل ليلة إلى السماء.اهـ

٥ - قال أحمد بن عبدالله المزني: .. والنُّزول والمجيء صفتان مَنفيّتان عن الله تعالى من طريق (الحركة)، و(الانتقال) من حالٍ إلى حالٍ، بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه. [«السنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ٣)]

قال الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله في [«مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٥/ ٥٤-٥٥)]: لاشكّ أنّ هذا القول باطل، مُخالف لما عليه أهل السُّنّة والجماعة، فإن الله سبحانه قد أثبت لنفسه المجيء، وكما أخبر عنه رسوله ﷺ بالنُّزول، ولم يُبيّن لنا سُبحانه، ولا رسوله ﷺ، كيفية النُّزول، ولا كيفيّة المجيء، فوجب الكفُّ عن ذلك كما وسع السَّلف الصَّالح رضي الله عنهم ذلك، ولم يزيدوا على ما جاء في النُّصوص .. الخ

المبحث السادس عشر

الجامع في مسائل في صفات الله تعالى

المسألة الأولى

المضافات إلى الله تعالى

هذه من المسائل المهمة التي ينبغي ضبطها؛ لأن كثيرًا ما يستدل بها أهل التعطيل على نفي صفات الله تعالى.

فالجهمية مثلًا جعلت جميع المضافات إلى الله إضافة خلقٍ ومُلكٍ؛ فجعلوا (سمع الله، وبصر الله) كإضافة (ناقة الله، وبيت الله).

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٤/ ٩)]: وفي هذا الباب [يعني باب المضافات إلى الله تعالى] ضلت طائفتان:

١ - طائفة جعلت جميع المضافات إلى الله إضافة خلق وملك؛ كإضافة البيت، والنّاقة إليه، وهذا قول نُفاة الصّفات من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم، حتّى ابن عقيل، وابن الجوزي، وأمثالهما إذا مالوا إلى قول المعتزلة سلكوا هذا المسلك، وقالوا: (هذه آيات الإضافات لا آيات الصّفات)، كما

ذكر ذلك ابن عقيل في كتابه المسمى بـ «نفي التشبيه وإثبات التنزيه»، وذكره أبو الفرج بن الجوزي في «منهاج الوصول» وغيره، وهذا قول ابن حزم وأمثاله ممن وافقوا الجهمية على نفي الصِّفات، وإن كانوا مُنتسبين إلى الحديث والسُّنّة !!

٢- وطائفة بإزاء هؤلاء يجعلون جميع المضافات إليه صفة، ويقولون:

بقدم الرّوح، فمنهم من يقول بقدم روح العبد، لقوله: ﴿سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر:٢٩]، وهم من جنس النّصارى الذين يقولون بأن روح عيسى من ذات الله تعالى، ومن هؤلاء من ينتسب إلى أهل السُّنّة والحديث إلى الإمام أحمد وغيره من أئمة السُّنّة .. اهـ

قلت: الإضافة إلى الله تعالى نوعان:

النَّوع الأول: إضافة مُلك وتشريف.

وضابطها: أن كُلَّ ما يُضاف إلى الله تعالى ويكون عينًا قائمة بنفسها، أو حالًا في ذلك القائم بنفسه، فهي إضافة ملك وتشريف.

ومثال ما يضاف ويكون عينًا قائمة بنفسها: قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس:١٣].

ومثال ما يكون حالًا في ذلك القائم بنفسه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر:٢٩]

فهذا لا يكون صفة؛ لأن الصِّفة لا بُدّ أن تكون قائمة بالموصوف.

النوع الثاني: إضافة الصّفة إلى الله.

وضابطها ما قاله ابن تيمية رحمه الله في [«رسالة العقل والرّوح»] : ما

كان صفة قائمة بغيرها ليس لها محل تقوم به. اهـ

- وقال أيضًا في [«مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٥١)]: الفارق بين المضافين: أن المضاف إن كان شيئًا قائمًا بنفسه، أو حالًا في ذلك القائم بنفسه، فهذا لا يكون صفة لله؛ لأنّ الصِّفة قائمة بالموصوف، فالأعيان التي خلقها الله قائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها، تمتنع أن تكون صفات لله، فإضافتها إليه تتضمن كونها مخلوقة مملوكة؛

لكن أضيفت لنوع من الاختصاص المقتضي للإضافة، لا لكونها صفة، والرُّوح الذي هو جبريل من هذا الباب، كما أن الكعبة، والنَّاقة من هذا الباب، ومال الله من هذا الباب، وروح بني آدم من هذا، وذلك كقوله: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:١٧] ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر:٢٩] ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِىَ﴾ [الحج:٢٦]، ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس:١٣] ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الحشر:٧]

وأما إن كان المضاف إليه لا يقوم بنفسه، بل لا يكون إلّا صفة: كالعلم، والقدرة، والكلام، والرّضا، والغضب، فهذا لا يكون إلّا إضافة صفة إليه، فتكون قائمة به سبحانه، فإذا قيل: «أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك»، فعلمه صفة قائمة به، وقدرته صفة قائمة به، وكذلك إذا قيل: «أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عُقوبتك»، فرضاه وسخطه قائم به، وكذلك عفوه وعقوبته.

وأما أثر ذلك وهو ما يحصل للعبد من النّعمة، وإندفاع النّقمة، فذاك مخلوق مُنفصل عنه، ليس صفة له، وقد يُسمّى هذا باسم ذاك، كما في الحديث

الصَّحيح: «يقولُ اللهُ للجنَّةِ: أنتِ رَحمتِي أرحمُ بِكِ مَن أشاء مِن عبادي»، فالرّحمةُ هُنا عَينٌ قائمة بنفسها، لا يمكن أن تكون صفة لغيرها،

فهذا هو الفارق بين ما يُضاف إضافة وصف، وإضافة مُلك،

وإذا قيل: (المسيح كلمة الله)، فمعناه: أنّه مخلوق بالكلمة، إذ المسيح نفسه ليس كلامًا، وهذا بخلافِ القرآن فإنّه نفسه كلام، والكلام لا يقوم بنفسه إلّا بالمتكلّم، فإضافته إلى المتكلّم إضافة صِفة إلى موصوفها، وإن كان يتكلّم بقدرته ومشيئته، وإن سَمّى فعلًا بهذا الاعتبار فهو صفة باعتبار قيامه بالمتكلّم. اهـ

[وانظر: مختصر «الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٠٩)].

المسألة الثانية:

حُكم من قال: إن صفات الله تعالى مخلوقة

أجمع أهل السُّنّة والجماعة أن صفات الله تعالى منه، وأن من قال: إن صفات الله تعالى مخلوقة ومحدثة فهو كافر بالله العظيم.

- قال الإمام أحمد رحمه الله: تبارك وتعالى ليس شيء من صفاته، ولا كلامه، ولا أسمائه مخلوق. [«الإبانة» لابن بطة (الرد على الجهمية) (٢/ ١٦/ ٢٠٤)].

- قال الحارث: قلتُ: يا أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - أيّ شيءٍ قُلتَ لأبي العباس؟

فقال: قال [يعني: أبو العباس]: لا أقول غير مخلوق إلَّا أن يكون في كتاب الله.

قلتُ له: فتقول: إنّ وجه الله ليس بمخلوق؟

فقال: لا، إلَّا أن يكون في كتابِ الله نصّ؟

فارتعد أبو عبدالله، وقال: استغفر الله، سُبحان الله ، هذا الكُفر بالله، أحدٌ يَشُكّ أن وجه الله ليس مخلوق؟

فقلت: يا أبا عبدالله إنّ الجهمية لم تقل هذا؟

قال: أيش الجهمية! هؤلاء أشرُّ من جهم وأخبث، هذا الكُفر الذي لا شكّ فيه. [«السنة» للخلال (١٨٤٦)]

- قال أبو الفضل صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: لما كان في شهر رمضان لليلة سبع عشرة خلت منه حُوّلت من السِّجن إلى دار إسحاق بن إبراهيم وأنا مُقيّد بقيد واحد، يُوجّه إليّ في كُلّ يوم رجلان سماهما أبي، - قال أبو الفضل: وهما أحمد بن رباح، وأبو شعيب الحجاج - يكلماني ويناظراني، فإذا أرادا الانصراف دعوا بقيد فقيدت به، فمكثت على هذه الحال ثلاثة أيام، فصار في رجلي أربعة أقياد، فقال لي أحدهما في بعض الأيام، في كلام دار بيننا وسألته عن: علم الله ؟ فقال: علم الله مخلوق.

فقلت له: يا كافر، كفرت !

فقال لي الرسول الذي كان يحضر معهم من قِبلِ إسحاق: هذا رسول أمير المؤمنين!

قال: فقلت له: إن هذا زعم أن علم الله مخلوق ! فنظر إليه كالمنكر عليه ما قال، ثم انصرفا. قال أبي: وأسماء الله في القرآن، والقرآن من علم الله، فمن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر، ومن زعم أن أسماء الله مخلوقة فقد كفر.

[«الحلية» (٩/ ١٩٧)]

- قال هشام بن عمّار - لما بلغه أن أناسًا ينسبونه إلى اللفظية - غضب وخطب خطبة اثنى فيها على الله تعالى، ثُمّ ذكرَ القرآن، فقال: القرآن كلام الله، وليس بمخلوق، ومَن قال: القرآن، أو قُدرة الله، أو عِزّة الله مخلوقة؛ فهو مِن الكافِرينَ. [«تاريخ دمشق» (٣٢/ ٣٧٠)]

- قال الدارمي رحمه الله في [«النقض» (ص٤٣٧)] وهو يتكلم عن الجهمية: لقد سببتم الله بأقبح ما سبّه اليهود: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٦٤]، وقلتم أنتم: يد الله مخلوقة. لما ادعيتم أنّها نعمته ورزقه؛ لأن

النعمة والأرزاق مخلوقة كلها، ثُم زدتم على اليهود فادعيتم أن وجه الله مخلوق، إذ ادعيتم أنّه وجه القبلة، ووجوه الأعمال الصَّالحة، وكوجه الثوب والحائط، وهذه كلها مخلوقة، فادعيتم أن: علمه، وكلامه، وأسماءه محدثة مخلوقة كما هي لكم، فما بقي إلَّا أن تقولوا: هو بكماله مخلوق، فلذلك قُلنا: إنكم سببتم الله بأقبح ما سبته اليهود. اهـ

- قال أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خُزيمة رحمه الله: الذي أقول به: ..

مَن قالَ: إنّ شيئًا مِن صفاتِ الله صفات الذّات، أو اسمًا مِن أسماء الله مخلوق فهو عندي: جَهميٌّ يُستتاب، فإن تابَ وإلّا ضُربت عُنقه، هذا مذهبي، ومذهب مَن رأيت مِن أهلِ الأثر في الشّرق والغرب من أهل العلم، ومن حكى عنِّي خلافَ هذا فهو كاذِبٌ باهت. اهـ

[«درء التعارض» (٢/ ٧٩)]

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«منهاج السنة» (٥/ ٤٢١)]:

وما يزعمه الجهمية والمعتزلة مِن أنّ كلامه، وإرادته، ومحبته، وكراهته، ورضاه، وغضبه، وغير ذلك كُلّ ذلك مخلوقات له، مُنفصلة عنه هو مما أنكره السَّلف عليهم، وجمهور الخلف، بل قالوا: إنّ هذا مِن الكفر الذي يتضمن تكذيب الرّسول، وجحود ما يستحقّه الله مِن صفاتِهِ، وكلام السَّلف في رَدِّ هذا القول، بل وإطلاق الكُفر عليه كَثيرٌ مُنتشر. اهـ

المسألة الثالثة :

الحلف بصفات الله تعالى

أجاز أهل السُّنة والجماعة الحلف بصفات الله تعالى؛ لأن صفات الله تعالى منه وهي غير مخلوقة.

وفي كتاب الله تعالى قول إبليس لما حلف لله تعالى، فإنّه حلف بصفة من صفاته: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة ص:٨٢].

- وقال البخاري رحمه الله في «صحيحه»:

(باب الحلف بعزة الله، وصفاته، وكلامه، وقال ابن عباس رضي الله عنهما كان النبي ﷺ يقول: «**أعوذ بعزَّتك**»، وقال أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**يبقى رجل بين الجنّة والنّار، فيقول: يا رب اصرف وجهي عن النّار، لا وعزتك لا أسألك غيرها**». وقال أيوب عليه السلام: (وعزتك لا غنى بي عن بركتك). اهـ

- قال الشافعي رحمه الله: من حلف بالله، أو باسم من أسماء الله تعالى؛ فحنث فعليه الكفارة ، فإن قال: وحقّ الله، وعظمة الله، وجلال الله، وقُدرة الله، يُريد بهذا كله اليمين أو لا نية له، فهي يمين. اهـ

[«الاسماء والصفات» للبيهقي (٥٦٥)]

- وحكى الشَّافعي عن مالك رحمهما الله: لو قال: وعزّة الله، أو وقُدرة الله، أو وكبرياء الله، إن عليه في ذلك كُلّه كفّارة مثل ما عليه في قوله:

(والله).

قال الشَّافعي: ومن حلف بشيءٍ غير الله تعالى؛ مثل أن يقول الرّجل: والكعبة، وأبي، وكذا وكذا ما كان، فحنث فلا كفارة عليه. زاد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي في هذه الحكاية، عن الربيع، عن الشافعي رحمه الله: لأن هذا مخلوق، وذلك غير مخلوق. اهـ

[«الاسماء والصفات» للبيهقي (٥٦٥)]

- و قال ابن تيمية رحمه الله في [«الدرء» (١٠/ ٧١)]: إن النبي ﷺ قال: «من حلف بغير الله فقد أشرك»، وثبت عنه الحلف بعزّة الله، والحلف بقوله: (لعمر الله)، فلو كان الحلف بصفاته حلفًا بغير الله لم يجز، فعلم أن الحالف بها لم يحلف بغير الله؛ ولكن هو حالف بالله بطريق اللزوم؛ لأن الحلف بالصّفة اللازمة حلف بالموصوف سبحانه وتعالى. اهـ

قلت: أما ماروي عن عون قال: قال عبد الله - ابن مسعود رضي الله عنه: لا تحلفوا بحلف الشَّيطان أن يقول أحدكم: (وعزة الله)؛ ولكن قولوا كما قال الله تعالى: (ربّ العزّة). فهي رواية ضعيفة مع انقطاعها.

وقد ثبت خلافها والمنع لم يكن إلا لمشابهة حلف إبليس لا لشيء آخر .

المسألة الرابعة:

هل صفات الله تعالى: هي الله، أم غيره؟

اعلم أن «مذهب السَّلف والأئمة أنَّهم لا يطلقون لفظ: (الغير) على الصِّفات لا نفيًا ولا إثباتًا، فلا يطلقون القول بأنَّها غيره، ولا بأنَّها ليست غيره، إذ اللفظ مُجمل فإن أراد المطلق بالغير المباين فليست غيرًا، وإن أراد بالغير ما قد يعلم أحدهما دون الآخر؛ فهي غير»

[«درء التعارض» (٢/ ١٨٧)]

- قال الدارمي رحمه الله في [«النقض» (١/ ٥٤٧)]:

وادعيت أيها المعارض أن من قال: القرآن هو الله فهو كافر،

ومن قال: هو غير الله فقد أصاب،

ومن قال: غير مخلوق فقد جهل وكفر.

فيقال لهذا المعارض: لم تدع من صريح المخلوق شيئًا إذ زعمت أن من قال: القرآن غير الله فقد أصاب، ومن قال: غير مخلوق فقد جهل لما أن كُلّ من زعم أن القرآن غير الله فقد أقرّ بأنه مخلوق؛ لأن كلّ شيء غير الله فهو مخلوق لا شك فيه.

ولا يقال أيها المعارض: إن القرآن هو الله فيستحيل، ولا هو غير الله فيلزم القائل أنّه مخلوق؛ ولكن يقال: كلام الله، علم من علمه، وصفة من صفاته، وأنِ الله بجميع صفاته إله واحد غير مخلوق لا شكّ فيه، فافهم وما

أراك تفهمه؛ لأنّك تقول: لا يجوز إلّا أن يُقال: هو الله، أو غير الله، فإن قال رجل: هو الله، أكفرته، وإن قال: غير الله، قلت له: أقررت بأنّه مخلوق، وصوّبت مذهبي؛ لأن كُلّ شيء غير الله مخلوق.

فيقال لك: أخطأت الطَّريق، وغلطت في التَّأويل؛ لأنّه لا يقال: القرآن هو الله، أو غير الله، كما لا يقال: علم الله هو الله، وقُدرة الله هي الله، وكذلك عِزّته ومُلكه وسُلطانه وقُدرته لا يقال لشيء منها: هو الله بعينه وكماله، ولا غير الله؛ ولكنها صفات من صفاته غير مخلوق، وكذلك الكلام فافهم. اهـ

- قال ابن بطة رحمه الله في [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٢/ ١٧٩-١٨٢)]:

ادعى [الجهمي] أمرًا ليفتن به عباد الله الضُّعفاء من خلقه؛

فقال: أخبرونا عن القرآن؛ هل هو الله، أو غير الله ؟

فإن زعمتم أنّه الله؛ فأنتم تعبدون القرآن.

وإن زعمتم أنّه غير الله، فما كان غير الله فهو مخلوق.

فيظن الجهميّ الخبيث أن قد فلجت حُجته، وعلت بدعته، فإن لم يجبه العالم؛ ظنّ أنّه قد نال بعض فتنته.

فالجواب للجهمي في ذلك أن يُقال له: القرآن ليس هو الله؛ لأن القرآن كلام الله، وبذلك سَمّاه الله؛ قال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وبحسب العاقل العالم من العلم أن يُسمي الأشياء بأسمائها التي سَمّاها الله بها، فمن سَمّى القرآن بالاسم الذي سَمّاه الله به؛ كان من المهتدين، ومن لم يرضَ بالله بما سماه به، كان من الضَّالين وعلى الله من الكاذبين ..

فهذا من الغلو ومن مسائل الزَّندقة؛ لأن القرآن كلام الله،

فمن قال: إن القرآن هو الله؛ فقد جعل الله كلامًا، وأبطل من تكلّم به.

ولا يقال: إن القرآن غير الله، كما لا يُقال: إن علم الله غير الله، ولا قُدرة الله غير الله، ولا صفات الله غير الله، ولا عِزَّة الله غير الله، ولا سُلطان الله غير الله، ولا وجود الله غير الله.

ولكن يُقال: كلام الله، وعِزَّة الله، وصفات الله، وأسماء الله ..

ومن قال: إن سُلطان الله وعِزّة الله مخلوق؛ فقد كفر؛ لأن مُلك الله لم يزل ولا يزول.

ولا يقال: إن مُلك الله هو الله، فلا يجوز أن يُقال: يا ملك الله اغفر لنا، يا ملك الله ارحمنا.

ولا يقال: إن مُلك الله غير الله، فيقع عليه اسم المخلوق؛ فيبطل دوامه، ومن أبطل دوامه؛ أبطل ملكه؛ ولكن يقال: ملك الله من صفات الله، قال الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك:١]

وكذلك عِزَّة الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس:٦٥] يقول: من كان يُريد أن يعلم لمن العِزّة؛ فإن العِزّة لله جميعًا، فلا يجوز أن يقال: إن عِزّة الله مخلوقة، من قال ذلك فقد كفر؛ لأن الله لم تزل له العِزّة، ولو كانت العِزَّة مخلوقة؛ لكان بلا عِزَة قبل أن يخلقها حتّى خلقها، فعزَّ بها تعالى رَبنا وجلّ ثناؤه عما يصفه به الملحدون علوًّا كبيرًا.

ولا يقال: إن عِزَّة الله هي الله، ولو جاز ذلك لكانت رغبت الرَّاغبين

ومسألة السَّالين أن يقولوا: يا عِزَّة الله عافينا، ويا عِزَّة الله أغنينا.

ولا يقال: عِزَّة الله غير الله؛ ولكن يقال: عِزَّة الله صفة الله، لم يزل ولا يزال الله بصفاته وحده.

وكذلك علم الله وحكمة الله، وقُدرة الله وجميع صفات الله تعالى، وكذلك كلام الله عز وجل. اهـ

- قال ابن تيمة في [«مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٦٠)]: لا يطلق القول بأن (كلام الله) و (علم الله) ونحو ذلك هو هو؛ لأن هذا باطل.

ولا يطلق أنّه غيره؛ لئلا يفهم أنّه بائن عنه، مُنفصل عنه.

وهذا الذي ذكره الإمام أحمد عليه الحُذّاق من أئمة السُّنّة، فهؤلاء لا يطلقون أنَّه هو، ولا يُطلقون أنَّه غيره، ولا يقولون: ليس هو هو، ولا غيره، فإن هذا أيضًا إثبات قسم ثالث، وهو خطأ، ففرق بين ترك إطلاق اللفظين لما في ذلك من الإجمال، وبين نفي مسمى اللفظين مُطلقًا، وإثبات معنى ثالث خارج عن مسمى اللفظين. اهـ

[وانظر: «درء التعارض» (٢/ ٢٧٠)، و«اقتضاء الصراط» (١/ ٤٢١)]

المسألة الخامسة :

هل يُقال: الصّفات زائدة عن الذات ؟

هذه من ألألفاظ المجملة التي يريد بها أهل التعطيل إبطال صفات الله تعالى، كما تقدم بيان ذلك في (المبحث الخامس عشر).

وأمَا مَن أطلقها مِن أهل السُّنّة فهو يُريد بها مَا بَيّنه ابن تيمية رحمه الله بقوله في [«مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٦٢)] قال:

يريد مُحققوا أهل السُّنة بقولهم: (الصِّفات زائدة على الذَّات)، أنَّها زائدة على ما أثبتة نفاة الصّفات من الذات؛ فإنّهم أثبتوا ذاتًا مُجرّدة لا صفات لها، فأثبت أهل السُّنّة الصفات زائدة على ما أثبته هؤلاء، فهي زيادة في العلم والإعتقاد والخبر، لا زيادة على نفس الله جلّ جلاله وتقدست أسماؤه، بل نفسه المقدسة مُتصفة بهذه الصّفات، لا يمكن أن تفارقها، فلا توجد الصّفات بدون الذات، ولا الذات بدون الصِّفات.

وقال في [«درء التعارض» (٨/ ٥٣)]:

وأما اللفظ: هل الصِّفات زائدة على الذات أم لا ؟

فلفظٌ مُجملٌ؛

فإن أراد به المريد أن هناك ذاتًا قائمة بنفسها مُنفصلة عن الصِّفات الزَّائدة عليها فهذا لا يقوله أهل الإثبات، ولا الصَّحابة ﷺ.

وإن أراد به أن الصِّفات زائدة على الذَّات المجرّدة التي يعترف بها النُّفاة، فهذا حقّ؛ ولكن ليس في الخارج ذات مُجردة، فالسَّلف والأئمة لم يثبتوا ذاتًا مُجردة حتّى يقولوا: الصِّفات زائدة عليها، بل الذات التي أثبتوها هي الذات الموصوفة بصفات الكمال الثَّابتة لها، وهذا المعنى متواتر في كلام الصَّحابة.

ففي الجملة: المعاني الصّحيحة الثابتة كان الصّحابة أعرف النّاس بها، وإن كان التَّعبير عن تلك المعاني يختلف بحسب اختلاف الاصطلاحات، والمعاني الباطلة قد لا تخطر ببال أحدهم، وقد تخطر بباله فيدفعها، أو يسمعها من غيره فيردها، فإن ما يلقيه الشَّيطان من الوسواس والخطرات الباطلة ليس لها حدّ محدود وهو يختلف بحسب أحوال الناس. اهـ

خاتمة

إن مما يلزم السُّني المتبع لمنهج السَّلف الصَّالح أن يتعلَّمَ العقيدة الصَّحيحة مِن مصادرها الأولى الخالية مِن الكلامِ والجِدالِ، القائمة على ذكرِ آثارِ السَّلف الأوائل مِن الصّحابة، والتَّابعين، ومن بعدهم ممن اقتفى أثرهم، وسارَ على طريقتهم في الاعتقاد، وأن يبتعد كُلّ البعد عن كتب أهل الكلام والجدال التي لا تزيد مسائل الاعتقاد إلّا تعقيدًا وتشتيتًا.

وعليه أن يبتعد عن كتب كثيرٍ من المتأخِّرين الذين أدخلوا في مصنفاتهم مباحث علم الكلام المذموم، وقالوا به، ودعوا إليه.

وسأقتصر هنا على ذكر بعض مُصنفات السَّلف الأوائل ومن بعدهم إلى القرن السَّابع الهجري ممن ألّف في اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة.

ومِن تلك الكتب:

١- «القدر» لعبدالله بن وهب المصري (١٩٧هـ) رحمه الله.

٢- «أصول السُّنّة» لأبي بكر الحُميدي (٢١٩هـ) رحمه الله.

٣- «الإيمان» لأبي عُبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) رحمه الله.

٤- «الإيمان» لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ) رحمه الله.

٥- «الرَّدّ على الجهمية والزَّنادقة» لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمه الله.

٦- أبواب مِن «صحيح البخاري» لأبي عبدالله البخاري (٢٥٦هـ) رحمه الله. وهي الأبواب المتعلقة بالسُّنّة والاعتقاد وهي:

أ- (كتاب الإيمان). ب- (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنّة).

ج- (كتاب التَّوحيد).

٧- «خلق أفعال العباد» للبخاري (٢٥٦هـ) رحمه الله.

٨- «الرَّدّ على الجهمية» لعثمان الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله.

٩- «النقض على بشر المَريسي» للدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله.

- قال ابن القيم رحمه الله في [«اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٢٢٨)]: وكتاباه [يعني: لدَّارميّ] من أجلِّ الكُتبِ المصنّفة في السُّنَّة وأنفعها، وينبغي لكُلِّ طالبِ سُنّة مُراده الوقوف على ما كان عليه الصَّحابة والتَّابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه، وكان شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكِتابين أشدّ الوصية، ويعظِّمهما جدًا، وفيهما من تقريرِ التّوحيد والأسماءِ والصِّفاتِ بالعقلِ والنَّقلِ ما ليس في غيرهما. اهـ

١٠- «السُّنَّة» لحرب الكرماني (٢٨٠هـ) رحمه الله وهو ضمن «مسائله».

١١- «الإيمان» لمحمد بن أبي عمر العدني (٢٤٣هـ) رحمه الله.

١٢- أبواب مِن «سُنن أبي داود» لسليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ) رحمه الله.

ومنها: (كتاب السُّنّة والرَّدّ على الجهمية).

١٣- أبواب من «سنن ابن ماجه» لأبي عبدالله القزويني (٢٧٥هـ) رحمه الله.

ومنها: أ- (المقدمة وفيها الأمر باتباع السُّنّة). ب- (باب في القدر).

١٤- «الاختلاف في اللفظ، والرَّد على الجهمية والمشبهة» لابن قتيبة (٢٧٦هـ).

١٥- أبواب مِن «سُنن الترمذي» لأبي عيسى الترمذي (٢٧٩هـ) رحمه الله.

ومنها: (أبواب القدر عن رسول الله ﷺ).

١٦- «الرِّسالة في أن القرآن غير مخلوق» لأبي إسحاق الحربي (٢٨٥هـ) رحمه الله

١٧- «شرح السُّنَّة» لإسماعيل المزني المصري تلمِّيذ الشافعي (٢٦٤هـ) رحمهما الله.

١٨- «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ) رحمه الله.

١٩- «ما جاء في البدع» لمحمد بن وضاح (٢٨٧هـ) رحمه الله.

٢٠- «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رحمه الله.

٢١- «السُّنَّة» لمحمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) رحمه الله.

٢٢- «العرش» لمحمد بن عثمان ابن أبي شيبة (٢٩٧هـ) رحمه الله.

٢٣- «القدر» للفريابي (٣٠١هـ) رحمه الله.

٢٤- «صفة النفاق وذم المنافقين» للفريابي رحمه الله.

٢٥- «كتاب النعوت - الأسماء والصفات-» لأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ) رحمه الله. مأخوذ من «السُّنَن الكُبرى».

٢٦- «صريح السُّنَّة» لمحمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) رحمه الله.

٢٧- «التبصير في معالم الدين» لابن جرير للطبري رحمه الله.

٢٨- «التوحيد» لابن خُزيمة (٣١١هـ) رحمه الله.

٢٩- «السُّنَّة» لأبي بكر الخلال (٣١١هـ) رحمه الله.

٣٠- «قصيدة في السُّنَّة» لابن أبي داود (٣١٦هـ) رحمه الله.

٣١- «كتاب البعث» لابن أبي داود رحمه الله.

٣٢- «شرح السُّنَّة» للبربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله.

٣٣- «الرَّدّ على مَن يقول القرآن مخلوق» للنَّجاد (٣٤٨هـ) رحمه الله.

٣٤- «الشَّريعة» لأبي بكر الآجري (٣٦٠هـ) رحمه الله.

٣٥- «كتاب العظمة» لأبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩) رحمه الله.

٣٦- «النُّزول» للدارقطني (٣٨٥هـ) رحمه الله.

٣٧- «الصِّفات» للدارقطني رحمه الله.

٣٨- «الرُّؤية» للدارقطني رحمه الله.

٣٩- «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» للملطي (٣٧٧هـ) رحمه الله.

٤٠- «اللطيف في شرح مذاهب أهل السنة». لابن شاهين (٣٨٥هـ).

٤١- «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرقة المذمومة» لابن بطة العُكبري (٣٨٧هـ) رحمه الله.

٤٢- «الشَّرح والإبانة على أصول السُّنَّة والدّيانة» لابن بطة رحمه الله.

٤٣- «الرَّدّ على الجهمية» لمحمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ) رحمه الله.

٤٤- «الإيمان» لابن منده رحمه الله.

٤٥- «التَّوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته» لابن منده رحمه الله.

٤٦- «شرح السُّنَّة» لابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رحمه الله.

٤٧- «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» اللالكائي (٤١٢هـ) رحمه الله.

٤٨- «رؤية الله» تعالى لأبي محمد عبدالله النحاس (٤١٦هـ) رحمه الله.

٤٩- «الرَّدّ على من أنكر الحرف والصوت» للسِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله.

٥٠- «عقيدة أصحاب الحديث» لأبي عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رحمه الله.

٥١- «أحاديث في ذم الكلام وأهله» لأبي الفضل المقرئ (٤٥٤هـ) رحمه الله.

٥٢- «الرَّدّ على مَن يقول: (ألم) حرف ..» لمحمد بن منده (٤٧٠هـ) رحمه الله.

٥٣- «المختار في أصول السُّنَّة» لابن البناء الحنبلي (٤٧١هـ) رحمه الله.

٥٤- «الرَّدّ على المبتدعة» لابن البناء رحمه الله.

٥٥- «الأصول المجرَّدة على ترتيب القصيدة المجوَّدة شرح القصيدة الحائية لابن أبي داود» لابن البناء.

٥٦- «ذمّ الكلام وأهله» لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي(٤٨١) رحمه الله.

٥٧- «الأربعين في دلائل التَّوحيد» للأنصاري الهروي رحمه الله.

٥٨-«اعتقاد الإمام أبي عبدالله الشافعي» لأبي الحسن الهكَّاري (٤٨٦هـ) رحمه الله.

٥٩- «جُزء فيه امتحان السُّني مِن البدعي» للشِّيرازي (٤٨٦هـ) رحمه الله.

٦٠- «الانتصار لأهلِ الحديثِ» لأبي المظفر السَّمعاني (٤٨٩هـ) رحمه الله.

٦١- «مُختصر الحُجَّة على تاركِ المحجّة» لأبي الفتح المقدسي (٤٩٠هـ) رحمه الله.

٦٢- «الحُجّة على تارك المحَجّة» لابن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ) رحمه الله.

٦٣- «الاعتقاد» لأبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى (٥٢٦هـ) رحمه الله.

٦٤- «الحُجّة في بيانِ المحَجّة» لأبي القاسم التيمي (٥٣٥هـ) رحمه الله.

٦٥- «اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبي محمد الهكاري (٥٧٧أو٥٥٥هـ).

٦٦- «الانتصار في الرد على المعتزلة والقدرية الأشرار» للعُمراني (٥٥٨هـ).

٦٧- «فُتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف» لأبي العلاء العطّار الهمَذاني (٥٦٩هـ) رحمه الله.

٦٨- «كتاب التوحيد» لأبي محمد عبدالغني المقدسي (٦٠٠هـ) رحمه الله.

٦٩- «الاقتصاد في الاعتقاد» لأبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي.

٧٠- عقيدة عبدالغني المقدسي رحمه الله.

وغيرها من كتب أهل السُّنَّة والجماعة ممن أتى بعدهم واقتفى أثرهم.

فعلى متبع السُّنّة والأثر تتبع كُتب السُّلف الأوائل، واقتنائها، وإدمان النَّظرِ فيها، وسؤال الله تعالى التّوفيق والفهم، والهداية لاتباع الحقِّ والصَّواب والسُّنّة، فقد تقدم معك في هذا الكتاب كثيرًا ممن له عِلم وحفظ وتصنيف قد ضَلَّ عن اتباع الحقّ وما كان عليه سلف الأمة في مسائل السُّنّة والاعتقاد، فسأل ربك التوفيق والثبات حتّى الممات على الإسلام والسُّنّة.

وأخيرًا :

أسأل الله تعالى أن يحيينا على الإسلام والسُّنَّة، وأن يثبتنا عليها حتَّى نلقاه، وهو راضٍ عنا غير غضبان، وأن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الفهرس

١ - فهارس عقائد العلماء:

٢- فهارس الكتب المتعقبة:

٣- فهرس الفوائد:

٤- فهرس الموضوعات:

الصفحة

